شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة

المسمى

الاعتماد في الاعتقاد

لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي

المتوفى ٧١٠ هـ رحمه الله

حققه وعلق عليه

نادر بن محمد أبو عمر

راجعه وقدم له

فضيلة الشيخ إسماعيل الزبيبي

مكتبة دار الفجر

الاعتماد في الاعتقاد

الطبعة الأولى

1442 هـ ـ 2020 م

ISPN: 978-9933-9308-5-1

يطلب من

مكتبة دار الفجر

دمشق - حلبوني - هاتف : ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٢٢٨٣١٦

بيروت -بشامون - جوال : ٠٠٩٦١ ٧٨٨٤٩٢٦٦

Email: fajer.112@hotmail.com

fajer.113@gmail.com

شَرْحُ ٱلْعُمْدَةِ فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ ٱلسُّنَّةِ وَٱلْجَمَاعَةِ

ٱلْمُسَمَّىٰ

الاعْتِمَادُ فِي الاعْتِقَادِ

لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي

المتوفى ٧١٠هـ رحمه الله

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

نادر بن محمد أبو عمر

رَاجَعَهُ وَقَدَّمَ لَهُ

فضيلة الشيخ إسماعيل الزبيبي

حقق على ثلاث نسخ خطية

مكتبة دار الفجر

للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

فضيلة الشيخ إسماعيل الزبيبي أجزل الله تعالى له العطاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا للإيمان، ومنَّ علينا بالإسلام، وجعلنا من أمة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، وأكرمنا بطلب العلم وصحبة العلماء الربانيين والأخذ عنهم.

وبعد .. فقد طلب مني الأخ الكريم أبو راتب محمود شبابة صاحب دار الفجر النظر في كتاب: الاعتماد في الاعتقاد للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي صاحب التفسير المشهور مدارك التنزيل وحقائق التأويل وكتاب المنار وشرحه في أصول الفقه الحنفي - الذي حققه ونظر فيه بتأنٍّ وأمانة وعلم ودراية نمَّت عن فهم صحيح وعمل متقن وأمانة علمية - أخونا الفاضل المهذب العالم الشيخ نادر بن محمد أبو عمر اليلداني الدمشقي أحد مدرسي معهد الفتح الإسلامي بدمشق، ذاك الصرح العلمي الجليل والمعلم الديني البارز والذي له فضل على كثير من علماء المسلمين وبلاد الإسلام.

وهو - حفظه الله تعالى - حافظ متقن لكتاب الله تعالى، وصاحب نهضات مباركة زكية، ونفس لطيفة هنية تقية قد أجرى الله تعالى الخير على يديه وعَمَّم الفضل أين سار وحلَّ - فاستجبت لطلبه وقرأت الكتاب ناظرا ومستفيدا ومفيدا، وكان فيه بعض الملاحظات ذكرتها له، فأخذ بها جزاه الله تعالى خيرا ونفع به.

هذا وإن موضوع هذا العلم - علم العقيدة - أهم ما ينبغي على المسلم أن يتعلمه ويحرص عليه؛ لقوله تعالى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾.

ولقول الناظم:

وبعدُ فالعلم بأصل الدين مُحَتَّم يحتاج للتبيين

فجزى الله تعالى عنا الخير علماءنا وأشياخنا وإخوتنا المحقق والناشر ومن ساهم في إخراج الكتاب.

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم

وكتبه المفتقر إلى رحمة المولى القدير

إسماعيل بن الشيخ سهيل الزبيبي كان الله تعالى له

دمشق ١ ذي الحجة ١٤٤١ هـ / ٢٢ تموز ٢٠٢٠ م

❖❖❖

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق نبينا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

الباعث على تحقيق الكتاب

قد يسأل سائل: ما الداعي لتحقيق كتاب محقق ومطبوع وموجود؟

الجواب: أن بعض إخواني من طلبة العلم التمس أن نقرأ هذا الكتاب معاً فأجبتهم لذلك، ولما بدأنا نقرأ.. وجدنا أخطاء في الكتاب، وصحيح أن كل كتاب - ما عدا القرآن الكريم - قد لا يخلو من أخطاء، ولكن الأخطاء الموجودة في هذا الكتاب كثيرة، ومؤثرة في جعل بعض المسائل غير مفهومة بسببها مع أن الكتاب ليس من الكتب الصعبة عبارتُه - إلى حد أني طلبت منهم أن يبحثوا عن مخطوط للكتاب؛ لنحاول فهم هذه المسائل من خلال المقابلة، وهذا ما حصل، وبعد قراءة الكتاب والمقابلة تبين أن الكتاب يحتاج إلى التصحيح وبعض الترتيب.

ولأن الكتاب مهم في موضوعه؛ وغزير في معلوماته؛ ولأن مؤلفه من الأعلام الكبار من علماء الإسلام نشأت فكرة خدمة وتحقيق الكتاب.

ولا أقصد بهذا الكلام التجريح أو الإساءة لأحد لا سيما أني لا أعرف

المحقق الكريم، بل كل الشكر والاحترام لكل من يخدم الإسلام خدمة كبيرة أو صغيرة.

وأيضا هذا لا يعني أن تحقيقي للكتاب لن يكون فيه أخطاء، ولكنه القيام بالواجب قدر الوسع وجهد المقِلّ.

ولست مبالغا إذا قلت: إن في الكتاب عشرات الأخطاء، وكثير منها أخطاء تحيل المعنى.

وسأضع هنا جدولا بـ (١٠٠) من الأخطاء المؤثرة - بحسب فهمي - مع أرقام صفحاتها لتراجع في المطبوع - ليس من باب التشهير - وإنما للبيان، وليستفيد مِن التصحيح مَن عنده نسخة من المطبوع.

وأيضا لتكون رسالة إلى المكاتب والمطابع التي تطبع الكتب لا سيما الكتب الإسلامية أن يتقوا الله تعالى في عملهم؛ فإن هذا العلم دين، ومع ضعف العلم وضعف طلبة العلم في هذا الزمن فإن رداءة الطباعة وكثرة الأخطاء تزيد من هذا الضعف، وكما هو معلوم لا تكفي النية الصالحة لخدمة الإسلام، بل لا بد مع ذلك من إحسان وإصلاح العمل، والله تعالى يقرن بينهما في القرآن الكريم: ﴿فَمَنِ اتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

ولن أبين الأخطاء المحتملة للصواب، وأيضا لن أذكر الأخطاء المطبعية، كما لن أشير إلى علامات الترقيم الخاطئة التي بترت أجزاء من فقرات هي منها، ووصلت أجزاء بفقرات ليست منها...

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
١- صـ ١٢٨ من المطبوع: وكذا الثاني؛ لأنه إن كان الإيجاد حادثا.. كان القديم محلا للحوادث، وإن كان قديما.. فقِدَمُه يقتضي قدمَ الموجَد الحادث، لأن علة وجود العالم وجودُ الباري، أو جودُه، وجودُه أزلي؛ لاستحالة البخل عليه في الأزل. الخطأ: حذف الواو قبل قوله: (لأن علة) فجعله تعليلا لما قبله، والصحيح أنه دليل مستقل للفلاسفة.	وكذا الثاني؛ لأنه إن كان الإيجاد حادثا.. كان القديم محلا للحوادث، وإن كان قديما.. فقِدَمُه يقتضي قدمَ الموجَد الحادث. ولأن علة وجود العالم وجودُ الباري، أو جودُه، وجودُه أزلي؛ لاستحالة البخل عليه في الأزل.
٢- صـ ١٢٨ من المطبوع: .ولأن علة وُجُود العالم وُجودُ الباري، ووُجودُه وجود أزلي؛ لاستحالة البخل عليه في الأزل، فيقتضي قدمُ وُجودِه أو وُجُودِه قدمَ ما يتعلق وجوده به. الخطأ: أن الكلام في (وُجُود) الباري، وَ(جُود) الباري، ولم ينتبه لـ: (جود) في الموضعين. تأمل الفرق.	ولأن علة وُجود العالم وُجودُ الباري، أو جُودُه، وَجُودُه أزلي؛ لاستحالة البخل عليه في الأزل، فيقتضي قدمُ وُجُودِه أو جُودِه قدمَ ما يتعلق وجوده به.
٣- صـ ١٣٠ من المطبوع: جاز أن يكون لذات واحدة، والوجهان عرضان قائمان به. الخطأ: وضع (ل) موضع (ال) وهذا يخل بالعبارة تماما.	جاز أن يكون الذاتُ واحدةً، والوجهان عرضان قائمان به.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٤- صـ ١٣٠ من المطبوع: وكل عين فإنه يصبح وجوده لا في محل يقوم به. الخطأ: وضع (يصبح) موضع (يصح) وهذا يحيل المعنى تماما.	وكل عين فإنه يصح وجوده لا في محل يقوم به.
٥- صـ ١٣١ من المطبوع: وبطل الثاني؛ لتحقق وجوده، وتحقُّق وجود ما هو ممتنع الوجود مستحيل. فبطل الأول أيضا؛ إذ لو كان جائز الوجود.. لكان جائز العدم. الخطأ: وضع (فبطل) موضع (وبطل) وهذا يوهم أن بطلان الأول مرتب على بطلان الثاني، وليس هذا مرادا بالمرة.	وبطل الثاني؛ لتحقق وجوده، وتحقُّق وجود ما هو ممتنع الوجود مستحيل. وبطل الأول أيضا؛ إذ لو كان جائز الوجود.. لكان جائز العدم.
٦- صـ ١٣١ من المطبوع: فاختصاصه.... لم يكن إلا بتخصيص.... الخطأ: كلمتا بالوجود، ومخصص - ساقطتان.	فاختصاصه بالوجود لم يكن إلا بتخصيص مخصص.
٧- صـ ١٣٣ من المطبوع: ويجب منع ذلك.	ونحن نمنع ذلك.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٨- صـ ١٣٥ من المطبوع: ثم نراه أبيض، وغير ذلك والشعر باق. الخطأ: وضع (غير) موضع (عين) وزيادة (و) مما يغير العبارة بالكلية.	ثم نراه أبيض، وعينُ ذلك الشعر باق.
٩- ١٣٦ من المطبوع: لأنا نقـول: الجوهر لا يخلو عـن الحوادث ولا يجوز كمون الحركة فيه أو ظهورها. الخطـأ: زاد كلمتي (الحوادث ولا يجوز) فأصبح المعنى غير المراد.	لأنا نقـول: الجوهر لا يخلو عن كمون الحركة فيه أو ظهورها.
١٠- ١٣٨ من المطبوع: والإيجاد صفة اللـه تعالى، وإرادتـه أزليةٌ قائمة بذاته. الخطأ: وضـع (وإرادته) موضع (وراء ذاته) وهذا ليس مقصودا أبدا.	والإيجاد صفة اللـه تعالى وراء ذاتـه أزليةٌ قائمة بذاته.
١١- ١٤٠ من المطبوع: والسفن الحاديات.	والسفن الجاريات
١٢- ١٤١ من المطبوع: ونحن نقول في هذه المسـألة علـى دلالة التمانع التي عَوَّل. الخطأ واضح.	ونحن نُعَوِّل في هذه المسـألة علـى دلالة التمانع التي عَوَّل.

الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل	الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل
وإن قام بكل جزء من أجزائه عِلمٌ على حِدَةٍ وقدرة على حِدَةٍ.	١٣- ١٥٥ من المطبوع: وإن قام بكل جزء من أجزائه عِلمٌ على حده وقدرة على حده. الخطأ: وضع (حده) موضع (حِدة).
فلما جاء الاشتراك في السوادين ثبتت المماثلة.	١٤- ١٧٢ من المطبوع: فلما جاز الاشتراك في السوادين ثبتت المماثلة. الخطأ: وضع (جاز) موضع (جاء).
لا لكونه صفة وكذا وكذا.	١٥- ١٧٣ من المطبوع: لا لكونه صفة وكذا هذا. الخطأ واضح.
ولأن القـدرة على حملِ مَنٍّ تسـاوي القدرة التي يحمل بها غيرُه مئةَ مَنٍّ في أخص أوصافها.	١٦- ١٧٣ من المطبوع: ولأن القـدرة على حملِ مَنٍّ تسـاوي القدرة التي يحمل بها غيرُه ما به من في أخص أوصافها. الخطأ: وضع (ما به من) موضع (مئة منٍّ).
ثم قد يختص شيئان بثبوت المساواة بينهما.	١٧- ١٧٤ من المطبوع: ثم قد يخصص شـيئان بثبوت المسـاواة بينهما. الخطأ: وضع (يخصص) موضع (يختص).
مستحيل البقاء.	١٨- ١٧٥ من المطبوع: مستحيل اللقاء. الخطأ مطبعي واضح.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
١٩- ١٧٩ من المطبوع: ولا يقال: صفاته تحلُّ...، أو ذاتُه محلٌّ لصفاته. الخطأ: لفظة (ذاته) ساقطة.	ولا يقال: صفاته تحلُّ ذاتَه، أو ذاتُه محلٌّ لصفاته.
٢٠- ١٩٢ من المطبوع: قلنا: إخبار الله تعالىٰ لا يتعلق بالزمان؛ لأنه أزلي الخبَر عنه متعلق بالزمان. الخطأ: أسقط الواو، ووضع (الخبر) موضع (المخبر). فأحال المعنىٰ.	قلنا: إخبار الله تعالىٰ لا يتعلق بالزمان؛ لأنه أزلي، والمخبَر عنه متعلق بالزمان.
٢١- ١٩٤ من المطبوع: أن موسىٰ صلوات الله عليه سمع صوتا دالا علىٰ كلام الله تعالىٰ، وخُصَّ بكونه كليمَ الله تعالىٰ؛ لأنه سمع مِن غير واسطة الكتاب والملَك، لأنه ليس فيه واسطة الصوت والحرف. الخطأ: وضع (لأنه) موضع (لا أنه) وهذا يقلب المعنىٰ رأسا علىٰ عقب.	أن موسىٰ صلوات الله عليه سمع صوتا دالا علىٰ كلام الله تعالىٰ، وخُصَّ بكونه كليمَ الله تعالىٰ؛ لأنه سمع مِن غير واسطة الكتاب والملَك، لا أنه ليس فيه واسطة الصوت والحرف.
٢٢- ٢٠٢ من المطبوع: لما فيه من الإقرار بوجود التكوين الأزلي الذي هو المكوِّن، ثم الدعوىٰ بعد ذلك أنه غير المكوَّن، وأنه حادث. الخطأ: وضع (غير) مكان (عين).	لما فيه من الإقرار بوجود التكوين الأزلي الذي هو المكوِّن، ثم الدعوىٰ بعد ذلك أنه عين المكوَّن، وأنه حادث.

الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل	الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل
ولأن خطاب (كن) على قود كلامكم يكون قدرة.	٢٣- ٢٠٣ من المطبوع: ولا في خطاب (كن) على قود كلامكم يكون قدرة. الخطأ: وضع (ولا في) مكان (ولأن)
وإنما تأثيرها في صحة وجود المقدور، لكن وجود المقدور بالتكوين.	٢٤- ٢٠٦ من المطبوع: وإنما تأثيرها في صحة وجود المقدرة، لكن وجود المقدرة بالتكوين. الخطأ: وضع (المقدرة) مكان (المقدور) في الموضعين.
وإرادته حادثة في ذاته متعددة على عدد المرادات.	٢٥- ٢٠٨ من المطبوع: وإرادته حادثة في ذاته متعددة على عدد المرات. الخطأ: وضع (المرات) موضع (المرادات).
وقول بعض المعتزلة: إنه مريد بإرادة حادثة لا في محل؛ وقول الكرامية: مريد بإرادة حادثة في ذاته - يَبْطُل بما ذكرنا في مسألة الكلام.	٢٦- ٢٠٩ من المطبوع: وقول بعض المعتزلة: إنه مريد بإرادة حادثة.......... في ذاته - يَبْطُل بما ذكرنا في مسألة الكلام. قوله: (لا في محل؛ وقول الكرامية: مريد بإرادة حادثة) ساقط من المطبوع، وفي هذا نسبة الأقوال إلى غير قائليها.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٢٧- ٢١٢ من المطبوع: ... للمفعولات، وضدها السفه؛ إذ هو المنافي للإحكام. وإن كانت الإحكام والحكيم بمعنى المحْكِم للشيء. قوله: (وإن كانت الإحكام) ساقطة من مكانها موضوعة في غيره، فلا يمكن فهم ما أراده المصنف.	وإن كانت الإحكامَ للمفعولات، وضدها السفه؛ إذ هو المنافي للإحكام، والحكيم بمعنى المحْكِم للشيء.
٢٨- ٢١٥ من المطبوع: فقد تمدَّح بانتفاء الرؤية عن ذاته؛ إذ الإدراك بالبصر هو الرؤية كما تمدح بأسمائه الحسنى في سباق الآية، وسياقُها كلُّ ما كان عدمُه مدحا كان وجوده نقصا. الخطأ: أنه جعل (سياقها) مبتدأ، والصواب أنه معطوف على (سباق)، وحذف (و) قبل (كل) الذي هو مبتدأ ليجعله خبرا لـ(سياقها) وهذا مخل بالمعنى المراد للمصنف كما هو واضح في مكانه.	فقد تمدَّح بانتفاء الرؤية عن ذاته؛ إذ الإدراك بالبصر هو الرؤية كما تمدح بأسمائه الحسنى في سباق الآية وسياقِها، وكلُّ ما كان عدمُه مدحا كان وجودِه نقصا.
٢٩- ٢١٨ من المطبوع: لما قيل: الانتظار موت آخر.	لما قيل: الانتظار موت أحمر.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٣٠ - ٢٢١ من المطبوع: كان معنى قوله لا تدركه الأبصار.. لا تدركه جميع الأبصار، ونحن نقول: موجبه بأن لا يراه الجميع. وضع (موجبه) مكان (بموجَبه) ووضع (بأن) موضع (فإنه). وإن كان المعنيان متقاربين ولكن ليس هذا مراد المصنف.	كان معنى قوله لا تدركه الأبصار.. لا تدركه جميع الأبصار، ونحن نقول بموجَبه؛ فإنه لا يراه الجميع.
٣١- ٢٢٢ من المطبوع: ثم مراد الآية - وهو وجه التمدح - يوجب ثبوت الرؤية.	ثم مورد الآية - وهو وجه التمدح - يوجب ثبوت الرؤية.
٣٢- ٢٢٨ من المطبوع: وإذا جاز هذا في اليقظة؛ لقوله ﷺ: «اعبد الله كأنك تراه».. فلأن يجوز في النوم والروح في حالة النوم أصفى وأولى. الخطأ: زاد (و) قبل (أولى) فجعلها معطوفة على أصفى مع أن (أولى) خبر للمصدر المؤول، وما بينهما اعتراض.	وإذا جاز هذا في اليقظة؛ لقوله ﷺ: «اعبد الله كأنك تراه».. فَلَأن يجوز في النوم - والروح في حالة النوم أصفى - أولى.
٣٣- ٢٣٧ من المطبوع: وما لم تكن حقيقته متفردة.. امتنع في كونها موصوفة بالصفة الموجبة للامتياز. الخطأ: وضع (منفردة) موضع (متقررة) وزاد (في).	وما لم تكن حقيقته متقررة.. امتنع كونها موصوفة بالصفة الموجبة للامتياز.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٣٤- ٢٣٧ من المطبوع: والجمع بين الوجود والعدم ممتنع. فحصول الجسم الواحد في آن واحد في مكانين محال. وضع (فـ) بدل (و) وهذا لا يصح لأن المقصود العطف لا الترتيب.	والجمع بين الوجود والعدم ممتنع. وحصول الجسم الواحد في آن واحد في مكانين محال.
٣٥- ٢٤٨ من المطبوع: فإن آحاد تلك الروايات لم تثبت بطريق الروايات. الخطأ واضح.	فإن آحاد تلك الروايات لم تثبت بطريق التواتر.
٣٦- ٢٤٨ من المطبوع: فلم يتصد للإتيان بما يوازيه أو يدانيه واردٌ مِن مَصَاقِعِ الخطباء. قد يكون خطأ مطبعيا.	فلم يتصد للإتيان بما يوازيه أو يدانيه واحدٌ مِن مَصَاقِعِ الخطباء.
٣٦- ٢٥١ من المطبوع: فإن زعم الجاحدُ لرسالته: أنهم عارضوه إلا أن ذلك لم يشتهر؛ لِعلوِّ كلمته، وشيوع دعوته، وكثرة أتباعه، ووفور أشياعه فهو باطل.. فنقول: لو عارضوه... زاد كلمتي (فهو باطل) ولا مكان لهما.	فإن زعم الجاحدُ لرسالته: أنهم عارضوه إلا أن ذلك لم يشتهر؛ لِعلوِّ كلمته، وشيوع دعوته، وكثرة أتباعه، ووفور أشياعه.. فنقول: لو عارضوه...

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٣٧- ٢٥٩ من المطبوع: والعصمة هي الحفظ بالمنعِ والإمساكِ - عن الكفر ثابتة قبل الوحي وبعده. حذف (و) قبل (هي). فجعلها مع ما بعدها خبرا عن العصمة، ومراد المصنف تعريف العصمة. ثم يأتي الخبر (ثابتة).	والعصمة - وهي الحفظ بالمنعِ والإمساكِ - عن الكفر ثابتة قبل الوحي وبعده.
٣٨- ٢٨٠ من المطبوع: وثانيها حقيقة القدرة، وهي عند البعض: نوع حَدُّهُ تترتب على إرادة الفعل. وضع (حدُّه) مكان (حِدَّةٍ) وهو ما هو من الخطأ.	وثانيها حقيقة القدرة، وهي عند البعض: نوعُ حِدَّةٍ تترتب على إرادة الفعل.
٣٩- ٢٨١ من المطبوع: ... لكان الأمرُ بالفعل - والاستطاعة له وقتَ الأمر - تكليفَ العاجز. وضع (الاستطاعة) مكان (لا استطاعة) وفيه عكس المعنى تماما.	... لكان الأمرُ بالفعل - ولا استطاعة له وقتَ الأمر - تكليفَ العاجز.
٤٠- ٢٨٢ من المطبوع: ولأن الحاجة إلى القدرة لِأن يدخل مِن العدم إلى الوجود، فإذاً هي تتعلق بالمعدوم ليوجد بها، وإنما تكون قدرة على المعدوم إذ لو كانت سابقة عليه. وضع (إذ) مكان (أن) ولا معنى لها هنا.	ولأن الحاجة إلى القدرة لِأن يدخل مِن العدم إلى الوجود، فإذاً هي تتعلق بالمعدوم ليوجد بها، وإنما تكون قدرة على المعدوم أن لو كانت سابقة عليه.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٤١- ٢٨٤ من المطبوع: فإن قالوا: إنما يستقيم هذا إذ لو كانت القدرة وقتَ الفعل معدومة، ونحن لا نقول به. نفس الخطأ السابق.	فإن قالوا: إنما يستقيم هذا أن لو كانت القدرة وقتَ الفعل معدومة، ونحن لا نقول به.
٤٢- ٢٨٤ من المطبوع: فنقول: هل يجوز قرآن الفعل بها في الزمان الأول أم لا؟ وضع (قرآن) مكان (قِران).	فنقول: هل يجوز قِران الفعل بها في الزمان الأول أم لا؟
٤٣- ٢٨٥ من المطبوع: فإن قيام السواد مع اتصاف المحل بكونه أسود.... ....؛ لقيام السواد به، لا على العكس. الخطأ: (حصلا معا، وعلم بالعقل حصول الاتصاف بكون المحل أسود) ما بين القوسين ساقط من المطبوع.	فإن قيام السواد مع اتصاف المحل بكونه أسود حصلا معا، وعلم بالعقل حصول الاتصاف بكون المحل أسود؛ لقيام السواد به، لا على العكس.
٤٤- ٢٩٠ من المطبوع: وكذا أخص منه ذاتُه تعالى وصفاته. وضع (أخص) مكان (خُص).	وكذا خُصَّ منه ذاتُه تعالى وصفاته.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٤٥- ٢٩٤ من المطبوع: وإثباتُ العلم بذلك إثباتُ المجازات كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾. وضع (المجازات) مكان (المُجازاة) بمعنىٰ الجزاء كما يعلم في مكانه.	وإثبـاتُ العلم بذلك إثباتُ المُجَازاة كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾.
٤٦- ٢٩٥ من المطبوع: وعُرف استحالة ثبوت قدرة الاختراع للعبد، وثبوتِ الفعل والقدرة له، وجواز دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين. الخطأ: وضع (استحالة) مكان (باستحالة) ووضع (و) قبل (جواز) فجعل (استحالة) نائب فاعل، والصحيح أن (جواز) هو نائب الفاعل، وجعلَ (جواز) معطوفا علىٰ (استحالة) وهذا يغير المعنىٰ؛ لأن المصنف أراد: أنه عرف (الجواز) بمجموع الأمرين.	وعُرف باستحالةِ ثبوتِ قدرة الاختراع للعبد، وثبوتِ الفعل والقدرة له - جوازُ دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٤٧- ٢٩٨ من المطبوع: وتشبثهم بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾. [المؤمنون: ١٤]؛ إذ فيه دليل على كون غيره خالقا - كما لو قلت: فلان أحذق الكُتَّاب. ألا يرى أن القول بأنه تعالى أكبر الآلهة محال؟؛ لاستحالة ثبوت الألوهية لغيره. وبالأمر والنهي والوعد والوعيد والثواب والعقاب؛ إذ لو كان الله تعالى خالقَ أفعال العباد.. لصار آمرا ناهيا واعدا موعِدا ذاته، ولصار هو المأمورَ المنهيَّ المثاب المعاقَب المطيع العاصي، ولعاد الحمد والذم على أفعال الخلق إليه؛ إذ الموجِد بذلك أولى مِن المكتسب. وبأن الفعل لو تعلق بقدرة قادرين، ووُجِد بهما.. لأدى إلى اشتراك القادرَين في الفعل، فيكون فيه إثبات الشركاء للباري، وإن لم يتعلق بهما.. فإنْ تعلق بفعل العبد فحسب.. فهو المرام، وإن تعلق بفعل الله تعالى فحسب.. فهو الجبر؛ إذ ليس وراء الوجود معنًى يُعقل؛ ليتعلق بقدرة العبد، ثم مِن أفعال العبد ما هو سَفَهٌ، ومباشِر السفه سفيهٌ، فموجِده أحق بمردوده. الخطأ: وضع (بمردوده) بدل (مردود) ظانا أنه متعلق بـ(أحق) قبله، والصحيح أن (مردود) خبر (تشبثهم) قبل صحيفة.	وتشبثهم بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾. [المؤمنون: ١٤]؛ إذ فيه دليل على كون غيره خالقا - كما لو قلت: فلان أحذق الكُتَّاب. ألا يرى أن القول بأنه تعالى أكبر الآلهة محال؟؛ لاستحالة ثبوت الألوهية لغيره. وبالأمر والنهي والوعد والوعيد والثواب والعقاب؛ إذ لو كان الله تعالى خالقَ أفعال العباد.. لصار آمرا ناهيا واعدا موعِدا ذاته، ولصار هو المأمورَ المنهيَّ المثاب المعاقَب المطيع العاصي، ولعاد الحمد والذم على أفعال الخلق إليه؛ إذ الموجِد بذلك أولى مِن المكتسب. وبأن الفعل لو تعلق بقدرة قادرين، ووُجِد بهما.. لأدى إلى اشتراك القادرَين في الفعل، فيكون فيه إثبات الشركاء للباري، وإن لم يتعلق بهما.. فإنْ تعلق بفعل العبد فحسب.. فهو المرام، وإن تعلق بفعل الله تعالى فحسب.. فهو الجبر؛ إذ ليس وراء الوجود معنًى يُعقل؛ ليتعلق بقدرة العبد. ثم مِن أفعال العبد ما هو سَفَهٌ، ومباشِر السفه سفيهٌ، فموجِده أحق - مردود.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٤٨- ٢٩٨ من المطبوع: ولَمَّا ثبت أن الإيجاد من قِبَل......... العبد، وأن له فعلا. الخطأ: أن قوله:[الله تعالى، والكسب من قِبَل] ساقط من المطبوع. وهذا عكس ما قرره المصنف.	ولَمَّا ثبت أن الإيجاد من قِبَل[الله تعالى، والكسب من قِبَل] العبد، وأن له فعلا.
٤٩- ٣٠١ من المطبوع: إذ حُسْنُ ما يوجده الله تعالى وهو الأعيان حسي، وحسنُ ما يكلفه العباد كالإيمان والطاعات عقلي، والحسنُ العقلي حقيقي دون الحسي. وضع (يكلفه) مكان (يخلقه). والكلام في خلق الأفعال لا في التكليف.	إذ حُسْنُ ما يوجده الله تعالى وهو الأعيان حسي، وحسنُ ما يخلقه العباد كالإيمان والطاعات عقلي، والحسنُ العقلي حقيقي دون الحسي.
٥٠- ٣٠٧ من المطبوع: قد بينا أنه معقول لأنه لا قدرة للعبد على الخلق. تأمل الفرق.	قد بينا أنه معقول إلا أنه لا قدرة للعبد على الخلق.
٥١- ٣٠٨ من المطبوع: إلا أن الصرف من الله تعالى إيجاد ما هو ممكن في الفعل وجودُه.	إلا أن الصرف من الله تعالى إيجاد ما هو ممكن في العقل وجودُه.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٥٢- ٣١١ من المطبوع: ولهذا يلام فاعلُها بسببها. الفرق واضح.	ولهذا يلام فاعلُ سببها.
٥٣- ٣١٩ من المطبوع: لا بـل كان عالما أنه يقتل.. فجعلـه أجلَه، فيكون الأجلُ الواقع في علم الله تعالى واحدا.	بل لما كان عالما أنه يقتـل.. جعله أجلَه، فيكون الأجلُ الواقع في علم الله تعالى واحدا.
٥٤- ٣٢٤ من المطبوع: .. فلا حاجة بنا إلى إقامة الدليل ابتداءً - لأن السلف تكلموا فيها بطريق الأصالة، فنقتدي بهم في ذلك. الخطأ: جعل كون السـلف قد تكلموا في المسألة أصالة علة لعدم الحاجة لإقامة الدليل ابتداء. والمصنـف جعل كلام السـلف عنهـا أصالة علة لإقامته الدليل ابتداء.	.. فـلا حاجة بنا إلى إقامة الدليـل ابتداءً - إلا أنَّ السـلف تكلموا فيها بطريق الأصالة، فنقتدي بهم في ذلك.
٥٥- ٣٢٥ من المطبوع: وبأنَّ إرادة السـفه وما لا يرضى بـه؛ والأمر بما لا يريد به - سَفَهٌ.	وبأنَّ إرادة السـفه وما لا يرضى به؛ والأمر بما لا يريده - سَفَهٌ.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٥٦ - ٣٢٩ من المطبوع: أن اللـــه يخلق فيهم العلم الضـــروري فإنهم لو لم يؤمنوا.. لعُذِّبوا. الخطأ: أنه وضع (أن الله) موضع (ابنه) ومراد المصنف أن يبطل مذهب ابن الجبائي، فقال: و(ابنه). لأنه ذكر مذهب أبيه قبله. ووضع (فإنهم) موضع (بأنهـــم) والجار متعلق بـ (العلم)، فلا يصح (فإنهم).	وابنه: أنْ يخلق فيهم العلم الضروري بإنهم لو لم يؤمنوا.. لعُذِّبوا.
٥٧ - ٣٣١ من المطبوع: .. فلأن عليا ﷺ فسّره بـالآية لأمرهم بالعبادة. الخطأ واضح.	فلأن عليا ﷺ فسّره بـ: إلا لآمرهم بالعبادة.
٥٨ = ٣٣٢ من المطبوع: كما لو فُسّر: بـــألا يكونوا عبادا لي - كما قال كثير من أهل التأويل. تأمل الفرق!	كما لو فُسّر بـ: إلا ليكونوا عبادا لي - كما قال كثير من أهل التأويل.
٥٩ - ٣٣٢ من المطبوع: كل عباده في القرآن فهو توحيد.	كل عبادة في القرآن فهو توحيد.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٦٠- ٣٣٢ من المطبوع: أو بـألا يخضعوا ونفـذ التوالي؛ إذ العبـادة لغةً الخضوع والتذلل. تأمل الفرق!	أو بـ: إلا ليخضعوا ويتذللوا لـي؛ إذ العبادة لغةً الخضوع والتذلل.
٦١- ٣٣٤ من المطبوع: فلا يتحقق ما علمَه......... مِن إدخاله الجنة. (فأمر ونهى مَن علم منه الطاعةَ؛ ليطيعه، فيتحقق ما علمه) ما بين القوسين ساقط من المطبوع.	فلا يتحقق ما علمَه، فأمر ونهى مَن علم منه الطاعةَ؛ ليطيعه، فيتحقق ما علمه مِن إدخاله الجنة.
٦٢- ٣٤١ من المطبوع: لكان متفضلا مُتعال. والكلام في وجوب الأصلح عليه تعالى.	لكان متفضلا مُنعِما.
٦٣- ٣٥١ من المطبوع: وهذا الحديث دليـل لنا في أن المـراد بالحديث المشـهور - وهو قوله ﷺ: (القدرية مجوس هذه الأمة) والمعتزلةُ. الخطـأ: وضع (و) قبل (المعتزلة) مع أنها خبر (أن المراد) فتركها بدون خبر.	وهـذا الحديث دليل لنا فـي أن المراد بالحديث المشهور - وهو قوله ﷺ: (القدرية مجوس هذه الأمة) المعتزلةُ.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٦٤- ٣٥٣ من المطبوع: وهم القائلون بوجوب المطالبة بثواب ما أتوا به من الطاعات. حذف العوض، وجعل (المطالبة) بدل (المطالبون).	وهم القائلون بوجوب العِوض، المطالبون بثواب ما أتوا به من الطاعات.
٦٥- ٣٦١ من المطبوع: والشيخ أبو الحسن الرستغفني وأبو إسحاق الأسفراييني حققا الخلاف في هذه المسألة، وقالا: الخلاف من حيث العبارة لا غير، وهو الصواب. الخطأ: حذف (ما) فقلب مذهبهما.	والشيخ أبو الحسن الرستغفني وأبو إسحاق الأسفراييني ما حققا الخلاف في هذه المسألة، وقالا: الخلاف من حيث العبارة لا غير، وهو الصواب.
٦٦- ٣٦٣ من المطبوع: وقال أصحابنا: العقل له أن يُعرف به حسنٌ...	وقال أصحابنا: العقل آلة يُعرف بها حسنٌ...

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٦٧- ٣٧٦ من المطبوع: على أنا لا نعني بالوجوب أنه مستحِق الثواب بفعله أو العقاب بفعله أو بتركه؛ إذ هما يعرفان بالسمع، وإنما نعني به أن يثبت في العقل نوع رجحان الإتيان بالإيمان، وحظرِ الكفران - بحيث لا يحكم العقل أن الترك والإتيان فيهما سيان، بل الحكم بأن الإتيان بالإيمان يوجب نوع مدح، والامتناع عنه يوجب نوع ذم، ولا نُعَيِّن ذلك. وكذا الشكر إظهار النعمة من المنعم، ومتى عَرف أن الكل من الله تعالى.. يحرم عليه الكفران - أي لمنع عقله أن يدعي ذلك لغير الله تعالى، أو أشرك فيه أحد مع الله تعالى. لاحظ كم خطأ في هذه الأسطر.	على أنا لا نعني بالوجوب أنه مستحِق الثواب بفعله أو العقاب بتركه؛ إذ هما يعرفان بالسمع، وإنما نعني به أن يثبت في العقل نوع رجحان للإتيان بالإيمان، وحظرِ الكفران - بحيث لا يحكم العقل أن الترك والإتيان فيهما سيان، بل يحكم بأن الإتيان بالإيمان يوجب نوع مدح، والامتناع عنه يوجب نوع ذم، ولا نُعَيِّن ذلك. وكذا الشكر إظهار النعمة من المنعم، ومتى عَرف أن الكل من الله تعالى.. يحرم عليه الكفران - أي يمنعه عقله أن يدعي ذلك لغير الله تعالى، أو يشرك فيه أحدا مع الله تعالى.
٦٨- ٣٧٤ من المطبوع: إذ المجموع ينتفي بانتفاء جزئه، فوجب أن لا ينتفي الإيمان. تأمل الفرق!	إذ المجموع ينتفي بانتفاء جزئه، فوجب أن لا يبقى الإيمان.
٦٩- ٣٧٥ من المطبوع: ولهذا فزع أعداء الله تعالى عند معاينة العذاب، واليأس إلى التصديق دون غيره من الأعمال.	ولهذا فزع أعداء الله تعالى عند معاينة العذاب والبأس إلى التصديق دون غيره من الأعمال.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٧٠- ٣٧٨ من المطبوع: وكأنهم إنما قالوا ذلك بمـراء وأمن إجراء أحكام الإسلام على الذين شهدوا باللسان. تأمل الفرق!	وكأنهم إنما قالـوا ذلك بما رأوا مِن إجراء أحكام الإسلام على الذين شهدوا باللسان.
٧١- ٣٧٨ من المطبوع: ...... بالنص. (ومأواهم الدرك الأسفل من النار) ما بين القوسين ساقط من المطبوع.	ومأواهم الدرك الأسفل من النار بالنص.
٧٢- ٣٨٣ من المطبوع: وإن كفر بعد ذلك.. لتبين أنه لم يكن مؤمنا كإبليس. الخطـأ: وضع (لتبيـن) موضـع (لا يتبين) فقلب المعنى والمذهب.	وإن كفر بعـد ذلك.. لا يتبين أنه لـم يكن مؤمنا كإبليس.
٧٣- ٣٨٦ من المطبوع: فعندهم إنمـا يُحكـم بإيمانه إذا عَـرف ما تحت اعتقاده بالدليل العقلي.	فعندهـم إنما يُحكـم بإيمانه إذا عَـرف ما يجب اعتقادُه بالدليل العقلي.
٧٤- ٣٨٨ من المطبوع: والاستدلال مع المقلد. وضع (الاسـتدلال) موضع (لا اسـتدلال) ففسد المعنى بقلبه.	ولا استدلال مع المقلد.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٧٥- ٣٨٩ من المطبوع: إذ لا عبرة لعدم الذريعة عند حصول المقصود بحقيقة أن الرسول ﷺ يَعُدُّ مَن آمن به وصدقه في جميع ما جاء به من عند الله تعالى مؤمنا. الخطأ: أنه وضع (بحقيقة) موضع (يحققه) وعلقه بالمقصود، مع أن مراد المصنف ليس هذا. تأمل الفرق!	إذ لا عبرة لعدم الذريعة عند حصول المقصود. يُحَقِّقُه أن الرسول ﷺ يَعُدُّ مَن آمن به وصدقه في جميع ما جاء به من عند الله تعالى مؤمنا.
٧٦- ٣٩٠ من المطبوع: ...ولا يتعلم كيفية تركيب القياسات العقلية.	...ولا بتعليم كيفية تركيب القياسات العقلية.
٧٧- ٣٩٦ من المطبوع: فكان هذا الحديث....، ويحتمل أنه ذُكر.. الخطأ: سقط خبر كان.	فكان هذا الحديث تفسيرا للأول، ويحتمل أنه ذُكر..
٧٨- ٤٠٠ من المطبوع: فأخذنا من المتفق عليه، وتركنا المختلف فيه. تأمل الفرق!	فأخذنا بالمتفق عليه، وتركنا المختلف فيه.
٧٩- ٤٠٥ من المطبوع: وما أخرجه عن اشتمال التخفيف والرحمة بقوله: ﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾.	وما أخرجه عن استهال التخفيف والرحمة بقوله: ﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٨٠- ٤٠٦ من المطبوع: ومن ارتكب كبيرة لكسلٍ أو حمية أو أبقة أو غلبة شهوة...	ومن ارتكب كبيرة لكسلٍ أو حمية أو أنفة أو غلبة شهوة...
٨١- ٤١٢ من المطبوع: فترك التعذيب عليه لا يكون عفوا ومغفرة - كترك التعذيب على المهاجاة.	فترك التعذيب عليه لا يكون عفوا ومغفرة - كترك التعذيب على المباحات.
٨٢- ٤١٧ من المطبوع: فأجاب يجوز الخلف في الوعيد لأن الخلف في الوعيد جائز؛ لأنه من باب الكرم. لاحظ هذا الخطأ كيف جعل المصنفَ يستدل بالشيء على نفسه؟!	فأجاب مُجَوِّزُوا الخلف في الوعيد بأن الخلف في الوعيد جائز؛ لأنه من باب الكرم.
٨٣- ٤٢٣ من المطبوع: والفرق لأصحابنا بين الكفر وبين ما دونه من الذنوب في جواز العفو عما دون الكفر، وامتناعه فيه. وما ذكر الشيخ الإمام أبو منصور ﵀. الخطأ: أنه أضاف (و) قبل (ما ذكر) مع أن الصحيح أن (والفرق) مبتدأ و(ما ذكر) خبر، فبقي المبتدأ بدون خبر.	والفرق لأصحابنا بين الكفر وبين ما دونه من الذنوب في جواز العفو عما دون الكفر، وامتناعه فيه - ما ذكر الشيخ الإمام أبو منصور ﵀.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٨٤- ٤٢٦ من المطبوع: ومزعمهم: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾. وضع (مزعمهم) موضع (مفزعهم) والمصنف يريد: أن دليلهم الذين يفزعون إليه ويستنصرون به هو الآية الكريمة. وهم لا يزعمون الآية.	ومفزعهم: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾.
٨٥- ٤٢٧ من المطبوع: كيلا يكون منهم في وقت من الأوقات ما يخرج مخرجَ الاستحقاق به على السهو. تأمل الفرق!	كيلا يكون منهم في وقت من الأوقات ما يخرج مخرجَ الاستخفاف به على السهو.
٨٦- ٤٣٦ من المطبوع: ففي قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾. [الروم:٢٧] إشارة إلى الحياة الثانية. الكلام في إثبات الإمكان الذاتي لعود البدن، فالخطأ واضح.	ففي قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾. [الروم:٢٧] إشارة إلى الجواز الذاتي.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٨٧- ٤٦٨ من المطبوع: فقال: السنة أن تُحِب الشيخين، ولا تطعن في الحسنين، وترى المسحَ على الخفين.	فقال: السنة أن تُحِب الشيخين، ولا تطعن في الختنين، وترى المسحَ على الخفين.
٨٨- ٤٦٨ من المطبوع: وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾. [الأنعام:٦١] أي: استرقت روحَه رسلُنا.	وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾. [الأنعام:٦١] أي: استوفت روحَه رسلُنا.
٨٩- ٤٧٤ من المطبوع: وكذا لا يجوز إطلاق اسم الداخل في العالم والخارج منه عليه؛ أما الأول.. فظاهر، وكذا الثاني؛ لأنه يوهم ثبوت الانتقال. تأمل الفرق!	وكذا لا يجوز إطلاق اسم الداخل في العالم والخارج منه عليه؛ أما الأول.. فظاهر، وكذا الثاني؛ لأنه يوهم الفساد.
٩٠- ٤٧٧ من المطبوع: إذ لو لم يكن كذلك.. لم يحصل به ما منه نُصب الإمامُ لأجله. زاد (منه).	إذ لو لم يكن كذلك.. لم يحصل به ما نُصب الإمامُ لأجله.
٩١- ٤٧٩ من المطبوع: فلا ينعزل الإمام بالفسق - وإن استحق العذاب. تأمل الفرق!	فلا ينعزل الإمام بالفسق - وإن استحق العزل.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٩٢- ٤٩١ من المطبوع: ولم يتبق لعلي ﷺ بعد رسول الله ﷺ قتالٌ بسبب طلب للإسلام.	ولـم يتفق لعلـي ﷺ بعد رسـول الله ﷺ قتالٌ بسبب طلب الإسلام.
٩٣- ٤٩١ من المطبوع: وكذا الثالث؛ لأنه عند الخصم هم على الكفر، فلا يليق بهم، لقوله تعالى: ﴿فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا﴾. الخطأ: أن مراد المصنف أن (قوله) فاعل (يليق) فجعلها تعليلا. فتأمل!	وكذا الثالث؛ لأنه عند الخصم هم على الكفر، فلا يليق بهم قولُه تعالى: ﴿فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا﴾.
٩٤- ٤٩٣ من المطبوع: لأنه لا يجوز أن يراد به المعتِق.... أو الخليفة. الخطأ: أسقط (أو المعتق) ووضع (الخليفة) موضع (الحليف).	لأنه لا يجوز أن يراد به المعتِق أو المعتَق أو الحليف.
٩٥- ٤٩٦ من المطبوع: لجواز أن يكون المراد بالولي الناصر، أو المحب، أو المولى المذكور في الحديث بمعنى الناصر، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾. (المولى) مبتدأ، وهو جعله معطوفا. فحاول أن تفهم المراد!!	لجواز أن يكون المراد بالولي الناصر، أو المحب. والمولى المذكور في الحديث بمعنى الناصر، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
٩٦- ٥٠٠ من المطبوع: ومدار ما يرويه الرواة بطريق الآحاد مما يوجب قدحا في واحد منهم - على مَن لا يوثق به، ولا ينقل بمقابلة إجماع الصحابة ﷺ. وضع (ولا ينقل) موضع (فلا يقبل).	ومدار ما يرويه الرواة بطريق الآحاد مما يوجب قدحا في واحد منهم - على مَن لا يوثق به، فلا يُقبل بمقابلة إجماع الصحابة ﷺ.
٩٧- ٥٠٠ من المطبوع: فقد اتفقت الأمة على أهلية الإمامة.	فقد اتفقت الأمة على أهليته للإمامة.
٩٨- ٥٠١ من المطبوع: وإلا.. فقد ثبت بالبيعة والإخبار. الخطأ واضح كما يعلم في مكانه.	وإلا.. فقد ثبت بالبيعة والاختيار.
٩٩- ٥٠٣ من المطبوع: صلى الله عليه وسلم قال له: (إنك تقاتل على التأويل كما تقاتل على التنزيل). الخطأ: وضع (تقاتل) موضع (نقاتل)	صلى الله عليه وسلم قال له: (إنك تقاتل على التأويل كما نقاتل على التنزيل).

الخطأ فيما أدعي في الكلام المظلل	الصواب فيما أدعي في الكلام المظلل
١٠٠- ٥٠٣ من المطبوع: فإنهم كانوا يستحلون ذلك بما نقموا منه من الأمور والحكم. والباغي إذا انقاد لإمام أهل العدل.. لا يؤاخذ بما سبق منه. الأخطاء: عطف (الحكم) على (الأمور) مع أن (الحكم) مبتدأ، وحذف (في) قبل (الباغي)، وزاد (و) قبل (الباغي)، وحذف (أن) قبل (لا يؤاخذ). فأصبح الأمر كما ترى.	فإنهم كانوا يستحلون ذلك بما نقموا منه من الأمور. والحكم في الباغي إذا انقاد لإمام أهل العدل.. أن لا يؤاخذ بما سبق منه.

فهذه (١٠٠) خطأ تُفقِد أي كتاب قيمته مهما كان قيما، وتُصعِّب على القراء فهمه مهما كانوا أذكياء، ومعلوم أن الغاية من قراءة العلوم فهمها.

والله تعالى من وراء القصد

❖ ❖ ❖

علم الكلام ببساطة وبدون تعقيد

لقد جاء الرسل عليهم الصلاة والسلام يدعون أقوامهم إلى الإيمان بالله تعالى وعبادته، وكما وُجد قليل من الناس صدقوهم لمجرد ما رأوه من حسن أحوالهم فقد كذّبهم أكثر الناس إما عنادا وإما جهلا، وعند ذلك بدأ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - بوحي من الله تعالى - بإقامة الحجج العقلية على صحة ما يدعون إليه من العقائد، وإنما قلنا: بدأ الرسل بإقامة الحجج العقلية؛ لأن أقوامهم لم يصدقوهم بعدُ أنهم رسل الله حتى نقول: إنهم بدؤوا معهم بالنقل عن الله تعالى؛ لأنه لا فائدة من النقل في حال أن المنقول إليه لم يصدق الناقل ولم يؤمن بالمنقول عنه.

فنوح عليه السلام جادل قومه حتى قالوا له: ﴿ قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [هود ٣٢]. ولا شك أن مجادلته معهم لم تكن في فروع الشرائع، وإنما في إثبات حقية العقائد.

وإبراهيم عليه السلام جادل النمرود وقومه وأباه بالأدلة العقلية التي نقلها القرآن لنا من مثل:

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة ٢٥٨].

﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴾ [مريم ٤٢].

﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُواْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا

لَهَا عَٰبِدِينَ ﴿٥٣﴾ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾ قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ﴿٥٥﴾ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِي فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء ٥٢-٥٥].

وكذلكم موسىٰ عليه السلام حاجج فرعون في مثل قوله تعالىٰ:

﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِيٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴿٢٩﴾ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء ٢٣-٣٠].

إلىٰ غير ذلك من مجادلات الرسل مع مكذبيهم، كما أشار إليه الإمام الغزنوي الهندي في شرحه علىٰ الطحاوية.

وكما نقل القرآن الكريم إلىٰ الناس الحوارات العقلية بين الرسل وأقوامهم - كذلكم علمهم الاستدلالات العقلية علىٰ المطالب الإلهية.

قال الإمام القاضي أبو بكر بن العربي في قانون التأويل صـ ٥٠١: فإن قيل: فما عذر علمائكم في الإفراط بالتعلق بأدلة العقول دون الشرع المنقول في معرفة الرب، واستوغلوا في ذلك؟

قلنا: لم يكن هذا لأنه خفي عليهم أن كتاب الله مفتاح المعارف ومعدن الأدلة، لقد علموا أنه ليس إلىٰ غيره سبيل ولا بعده دليل، ولا وراءه للمعرفة معرس ولا مقيل، وإنما أرادوا وجهين:

أحدهما: أن الأدلة العقلية وقعت في كتاب الله مختصرة بالفصاحة، مشاراً إليها بالبلاغة، مذكوراً في مساقها الأصول دون التوابع والمتعلقات من الفروع،

فكمَّل العلماء ذلك الاختصار، وعبروا عن تلك الإشارة بتتمة البيان، واستوفوا الفروع والمتعلقات بالإيراد.

الثاني: أنهم أرادوا أن يُبَصِّروا الملاحدةَ ويعرفوا المبتدعة أن مجرد العقول التي يدعونها لأنفسهم؛ ويعتقدون أنها معيارهم - لا حظ لهم فيها.

وزادوا ألفاظا حرروها بينهم، وساقوها في سبيلهم؛ قصدا للتقريب ومشاركة لهم في ذلك من منازعتهم حتى يتبين لهم أنهم كيف دارت الحال معهم من كلامهم بمنقول أو معقول فإنهم فيه على غير تحصيل، وذلك يتبين بتتبع أدلتهم في الفصول.

فقد علمتم أن الله سبحانه قد أوعب القول في حدث العالم، ونبه باختلاف الأعراض عليها في الانتقالات، وكذلك كرر القول في دلالة التمانع في قوله: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون ٩١]. وقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء ٢٢]. وهذان الدليلان هما اللذان بسط العلماء ومهدوا بما يتعلق بهما من فصول وتوابع، ثم تكلموا مع المخالفين بمجرد الأدلة العقلية غير هذين؛ ليرى الملحد أنه محجوج بكل طريق... اهـ.

إذاً يُفهم أن القرآن الكريم قد علمهم الاستدلال على وحدانية الله تعالى بمثل قوله تعالى:

﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون٩١].

والاستدلال على وجود الله تعالى بمثل قوله تعالى:

﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا

﴿... مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

بل إن في القرآن العظيم بيان أسباب العلم بقوله تعالىٰ:

﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل ٧٨].

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء ٣٦].

وفي القرآن العظيم الإشـارة إلىٰ الكثير من القوانيـن العقلية اليقينية التي ينبغي للعاقل أن يستند إليها في طريق سيره إلىٰ معرفة الحقائق:

كبيان استحالة رجحان أحد المتساويين بدون مرجح بقوله تعالىٰ:

﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور ٣٥].

وكبيان أنه لا صنعة بدون صانع بقوله تعالىٰ:

﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم ١٠].

وكبيان استحالة تعدد الفاعل ووقوع أثر واحد لمؤثرين اثنين بقوله تعالىٰ:

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء ٢٢].

إلىٰ غير ذلك...

ولذلك من ينكر مشـروعية إثبات العقائد الإلهية بواسـطة العقل الموافق للنقل فهو منكر لعمل الأنبياء والمرسلين وما جاء في الكتاب المبين.

وكيف تُثبَت العقائدُ الإسلامية لإنسان كافر يريد أن يسلم وهو لم يؤمن بعدُ بكتاب الله وسنة رسوله؟

هـذا هو علم الكلام الذي ينكره أناس كثير منهم يرددون أقوالا سمعوها دون معرفة حقيقة ما يقولون أو ينكرون.

ورحم الله تعالى الإمام الغزالي الذي قال وهو يصف أسباب غلط هؤلاء وأمثالهم: وإذا أنت أنعمت النظر واهتديت السبيل عرفت قطعا أن أكثر الأغاليط نشأت من ضلال من طلب المعاني من الألفاظ، ولقد كان من حقه أن يقرر المعاني أولا ثم ينظر في الألفاظ ثانيا، ويعلم أنها اصطلاحات لا تتغير بها المعقولات، ولكن من حرم التوفيق استدبر الطريق وترك التحقيق اهـ. الاقتصاد في الاعتقاد صـ ٨٣.

وهؤلاء الناس ينكرون أيَّ شيء لم يأت لفظُه في الكتاب والسنة وإن كان معناه فيهما.

فالواجب على الباحث عن الحكم الشرعي في فعل أو علم قبل أن يحكم عليه أن يتصوره ويعلم ماهيته ثم يحكم عليه أهو حلال أم حرام مشروع أم ممنوع؟

ونحن لا نعني بعلم الكلام إلا ما كان عليه الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام من طرق الاستدلال على الحق إجمالا؛ وإن كانت التفاصيل والجزئيات والاصطلاحات لا بد أن تختلف من زمن إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى، وعلى هذا المعنى تدور تعاريف علم الكلام عند من عَرَّفه من العلماء كالغزالي والرازي والإيجي والتفتازاني وغيرهم.

ومن أهم ما يثيره هؤلاء المنكرون حول مشروعية علم الكلام:

١ - أن الصحابة الكرام لم يتكلموا في علم الكلام.

والجواب: أن هناك كلمةً منســوبة إلى الإمام أبي حنيفة ﵀ قالها ردا على من ســأله: لِمَ تتكلمون بعلم الكلام والصحابةُ لم يتكلموا فيه؟ فقال: إنما مثلهم كأناس ليس بحضرتهم من يقاتلهم فلم يحتاجوا إلى إبراز السلاح، ومثلنا كأناس بحضرتهم من يقاتلهم فاحتاجوا إلى إبراز السلاح.

وأنا أنظر إلى نفس هذه الكلمة ســواء كانت ثابتــة عن الإمام أبي حنيفة أم لــم تكن ثابتة عنه؛ لأقول: إنَّ كل كلمة زادها علمــاء الكلام المحققون في علم العقائد ولم يقلها الصحابة الكرام كانت سلاحا أُشهر في وجه معتد على العقائد الإسلامية، وكانت لضرورة حصلت بعد زمن الصحابة الكرام، ولو كان الصحابة الكرام في ذلك الزمان لقالوها.

وأضرب لذلك مثالا:

كل المســلمين مُقرون بأن الله تعالى متصــف بجميع صفات الكمال من العلم والقدرة والإرادة والرحمة...، وفي زمن الصحابة الكرام كان يكفي أن تُقرأ الآيات الكريمة الدالة على هذه الصفــات ليتعلم الناس أنه تعالى موصوف بها، ولكننا نجد علماء العقائد والكلام عندمــا عَرَّفوا صفات الكمال قد زادوا كلاما لم يُقَل من قبل، وهو في الظاهر بدعة أو لا فائدة منه، فيقولون في تعريف القدرة والقوة وغيرها من الصفات: (هي صفة أزلية قائمة بذات الله زائدة على الذات). فلماذا زادوا هذا الكلام مع أنه لم يثبت عن الصحابة الكرام مثل هذه الزيادة؟

الجــواب: - كما أســلفت - أن كل كلمة زادها علمــاء الكلام كانت في مكانها، وكانت لا بد منها نظرا إلى الزمن والحال الذي قيلت فيه؛ لأنها كانت ردا على انتشار عقيدة فاسدة بين الناس بعد عصر الصحابة رضوان الله عليهم، ولو كان الصحابة في ذلك الزمان لزادوها دون أدنى شك؛ لأنهم ﵃ كانوا يعتقدون

أن هذه الصفات صفات الله تعالى، وأن الصفة غير الموصوف، وأنها صفات أزلية لا أول لها، وأنها قائمة بموصوفها، ولكنهم لم يصرحوا بما يعتقدونه؛ لأنهم يفهمون ذلك ويعتقدونه، ولا يوجد من يخالفهم وينكر عليهم شيئا من ذلك، فلماذا يتكلمون؟ ولا أعتقد أن مسلما يظن أن الصحابة الكرام لم يكونوا يعتقدون ذلك في صفات الله تعالى.

ولكن لما انتشرت عقائد الفلاسفة الفاسدة التي يصرحون فيها بنفي الصفات عن الله تعالى، ويقولون: الصفات الإلهية عين الذات، وليست معنى وراء الذات. وفي هذا إنكار لما أثبته القرآن الكريم.. قال علماء أهل السنة: بل هي (زائدة على الذات) بمعنى أن مفهوم الذات غير مفهوم الصفة، فالله تعالى هو الذات الواحد المتصف بكل صفات الكمال.

ولما انتشرت عقائد الكرامية الفاسدة حيث قالوا بحدوث بعض الصفات في ذات الله تعالى بمعنى أنها لم تكن ثم كانت، وهذا يعني أنه تعالى محل للحوادث، ويحصل له من الصفات ما لم يكن حاصلا.. قال علماء الكلام: بل هي (قديمة لا أول لها) كذات الله تعالى.

ولما انتشرت عقائد المعتزلة الفاسدة حيث قالوا في بعض صفات الله: إنها قائمة في غيره أو لا في محل.. قال علماء الكلام: (قائمة بذاته)؛ لاستحالة قيام الصفة في غير موصوفها.

فالمنصف يلاحظ أن هذا الكلام كان لا بد منه.

وهذه الزيادات الضرورية في كلام العلماء ما هي إلا كما زاد المسلمون -مثلا- في خطبة الجمعة الترضي والدعاء للصحابة الكرام وللخلفاء الراشدين رضي الله عنهم مع أن ذلك لم يكن في الصدر الأول من الإسلام، ولكن لما

انتشـرت عقيدة الطعن في الصحابة الكرام عموما والخلفاء الراشدين خصوصا كان لا بـد من تثبيت عقيدة تكريم وتعظيم هؤلاء الصحابة الكرام العظماء الذين رضي الله عنهم والذين زكاهم وأثنى عليهم رسول الله ﷺ.

٢ - أن الصحابـة الكـرام كانوا يتلون الآيات لاسـيما المتشـابهات ولا يؤولونها.

الجواب: أن القـرآن العظيم نزل بلغة الصحابة الكرام وعلى أسـاليبهم، وكذلكـم كان النبي ﷺ يخاطبهـم بما يفهمون ويعقلون من الأسـاليب وفنون الكلام، وكانوا يفهمون المراد من هذا أو ذاك حقيقة كان أو مجازا.

فعندما كانوا يسـمعون قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ لم يكونوا يفهمون أن الله تعالى له جارحة وضعها فوق أيديهم، وإنما يفهمون أن الله تعالى سيمدهم بمدده وقوته وإن لم يتكلموا بذلك.

وعندما كانوا يسـمعون قوله تعالـى مخاطبا نبيه عليه الصلاة والسـلام: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ مـا كانـوا يفهمون أن الله تعالـى له جارحة هي ظرف وأن الرسـول الكريم هو مظروف في عين الله تعالـى، وإنما يفهمون أن الرسول الكريم في حفظ الله ورعايته وإن لم يتكلموا بذلك.

وعندما كانوا يسـمعون قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ لم يكونوا يفهمـون أن الله تعالى جسـم مجزأ إلى أعضاء، وأن له وجهـا لا يهلك، وإنما يفهمون - كما يفهم كل من يفهم اللغة - أن كل شـيء هالك إلا ذاته تعالى؛ لأنه لـو لم يكن هذا المـراد.. لكان معناه أن ما أثبته الله تعالـى لذاته من غير الوجه واعتقده المجسـمة أعضاء لله تعالى- والعياذ بالله - ستهلك أيضا، تعالى الله عما يقولونه علوا كبيرا.

وهكذا كان فهمهم لجميع الآيات والأحاديث المماثلة لما ذكرنا.

فلما توسعت الفتوحات ودخل الأعاجم في دين الله تعالى.. لم يكن بالإمكان ترجمة هذه الألفاظ بمعانيها اللغوية الحقيقية؛ لأنها أصلا ليست مقصودة، فكان لا بد من التأويل.

٣ - أن الصحابة الكرام لم يتكلموا باصطلاحات المتكلمين المستحدثة.

والجواب: أن المعنى الواحد قد يختلف اسمه من زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر، ولا ضير في استعمال أي اسم بعد تحقيق المعاني.

وأيضا لا بد أثناءَ محاورات العلماء مع الخصوم من مشاركتهم اصطلاحاتهم حتى توجد لغة مشتركة بين المتحاورين.

فعندما نقلت العلوم الفلسفية بضلالاتها إلى العربية أراد علماء الإسلام أن يردوا عليها بلغة الفلاسفة، وهذا لا ضير فيه.

فالفلاسفة يقولون: العالم قديم. وأهل السنة أرادوا أن يبطلوا قولهم، فخاطبوهم بلغتهم من تقسيم العالم إلى أعيان وأعراض؛ لإثبات أن العالم حادث أو مخلوق وله خالق، والله تعالى ذكر في القرآن الكريم الأعيان والأعراض ولكن بأسماء أخرى، فكل جسم خلقه الله تعالى من السموات والأرض والجبال والنجوم... هو عين، وكل حركة وسكون وتغير وتبدل وفعل من أفعال المخلوقات هو عرض، والله ذكر حركات الشمس والقمر وتبدل أحوال الإنسان، وهذه هي الأعراض، ولكن الله تعالى يخاطب كل قوم بما يفهمون ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾.

وذلك كمن يقول في هذا الزمن وهو يريد أن يثبت للكفار أن العالم له

خالـــق: العالـم يتألف مـــن ذرات، وتتكون الذرة من جســيمات تحت الذرية - البروتونات الإلكترونات النيوترونات...

أو كمن يقول عن الماء ليثبت أنه قابل للاشتعال والاحتراق: إنه أوكسجين وهيدروجين.

فهل يجوز لأحد أن يقول: إن هــذه الاصطلاحات لم يتكلم بها الصحابة الكرام، فهي بدعة وضلالة؟!.

وأيضا من أراد أن ينكر كلَّ ما لم يتكلم به السلف الصالح من الاصطلاحات فلينكر اصطلاحات النحو والفقه وأصول الفقه ومقاصد التشـريع وعلوم القرآن وغير ذلك مـــن اصطلاحات العلوم، فالصحابة الكرام لـــم يقولوا: خاص وعام ومشترك وظاهر ونص ومفســـر ومحكم...، ولم يقولوا: فاعل ومفعول ومسند ومســـند إليـــه... فهل كان الصحابـــة الكرام جاهليـــن بحقائقها إذ لـــم يتلفظوا باصطلاحاتها التي أحدثت لها فيما بعد؟ - حاشاهم.

٤ - أن بعض علماء الســـلف ذموا علم الكلام ذما شـــديدا كالمنقول عن الشعبي ومالك والشافعي وأبي يوسف وغيرهم.

والجواب أنه بعد تصور علم الكلام بمعناه الصحيح والذي هو عمل الأنبياء والمرسلين والمقصود منه إثبات العقائد الإسلامية بالأدلة العقلية الموافقة للأدلة النقلية ورد شبه المبطلين.. لا يتصور من هؤلاء الأئمة الكرام ذمه أبدا، ولا يخلو إمام من أئمة المســـلمين عن اســـتدلال عقلي في أصول الدين، فما ثبت من هذا الذم فهو محمول على كلام المتكلمين من أهل البدع.

قال الإمام التفتازاني في شرح العقائد عن علم الكلام: وبالجملة هو أشرف العلوم؛ لكونه أساس الأحكام الشـــرعية ورئيس العلوم الدينية، وكون معلوماته

العقائد الإسلامية، وغايته الفوز بالسعادات الدينية والدنيوية، وبراهينه الحجج القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية.

وما نقل عن بعض السلف من الطعن فيه والمنع عنه.. فإنما هو للمتعصِّب في الدين، والقاصر عن تحصيل اليقين، والقاصد إفساد عقائد المسلمين، والخائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين، وإلا فكيف يتصور المنع عمَّا هو أصل الواجبات وأساس المشروعات؟ اهـ.

وقد أُفردتْ كتبٌ لبيان مكانة علم الكلام والرد على الطاعنين فيه، فليرجع إليها.

بل إني أقول: إذا كان علم الكلام - بالمعنى الذي بيناه - له هذه القيمة والأهمية فيما مضى من الأزمان.. فإن أهميته في هذه الأزمان أعظم والحاجة إليه أشد؛ لكثرة الضلالات والافتراءات والعقائد الفاسدة، ولكثرة الشبهات المثارة حول الإسلام من أعدائه الصرحاء ومن أعدائه الذين يلبسون لباسه ويدَّعون انتسابهم إليه وهم يهاجمونه من خلال دعواهم: تجديد وتطوير الفهم للدين الإسلامي، ومن خلال ما يدعونه تنويرا وحداثة وغير ذلك مما ظاهره الرحمة وباطنه من قِبَله العذاب والضلال المبين، وأيضا فإن أهمية علم الكلام في هذه الأزمان أعظم والحاجة إليه أشد؛ لسهولة نشر هذه الضلالات والافتراءات والشبه عبر الوسائل الحديثة للتواصل حيث تصل إلى كل مكان وبأسرع زمان.

في الماضي القريب كان يكفي أن تنصح الطالب للحق أن لا يسمع لفلان ولا يلتقي بفلان من أصحاب العقائد الفاسدة، أما الآن فيوجد جيوش جرارة تعمل على إفساد العقائد وبث الشبه وتسهيل إيصالها إلى بسطاء المسلمين؛ هذه الشبه التي وصلت إلى حد التشكيك في أساسيات الدين وأركان الإسلام والإيمان، كالتشكيك في السنة كليا بل والتشكيك في كتاب الله تعالى وبكل ما

كان يُعَدُّ من الثوابت الدينية التي ما كانت الفِرَق الضالة السابقة تنكر شيئا منها، نعم لقد أصبح وصول هذه الضلالات إلى كل شرائح الناس سهلا وبسيطا وميسرا.

فهل يُجدي وينفع أن تُزال الشبه بدون نقاشات وحوارات وحجج عقلية لاسيما أن مَن تأثر بهؤلاء المشككين وبشبهاتهم لم يعد يقبل بالنقل أصلا؛ لأنه محل شك عندهم؟

وهل يكفي أن نقول: هذه أدلتنا النقلية أمامكم، فمن شاء فليقبل ومن شاء فليرفض دون أي استدلال آخر في دفع الشبه والافتراءات؟!

ولن يُعْدَم يهوديٌّ أو بوذي أو هندوسي يقول: ونحن أيضا عندنا كتبٌ ونقلٌ عن أسلافنا، فما فضلكم علينا حتى نقبل بنقلكم بدون استخدام العقل؛ ولا تقبلون بنقلنا بدون استخدام العقل؟ وهل فرَّق الصحابة الكرام بين نبينا محمد ﷺ وبين المتنبئ مسيلمة الكذاب إلا بإعمال العقول؟

ومن أعجب الاعتراضات على علم الكلام وأبردها أن يقال: إن الرد على شبهات أهل البدع والضلال يزيدها انتشارا بين الناس، ويصبح من كان جاهلا بها عالما، وهذا ترويج للبدع!

والجواب أن هذا الاعتراض يكون مقبولا أن لو كان أهل البدع والأهواء والضلالات مُسِرِّين مستترين يخفون ضلالاتهم، وأن لو كانت هذه الضلالات لم يسمع بها أحد؛ وأما إذا كان أهل الباطل ملؤا الدنيا صياحا ببدعهم وأهوائهم حتى أصبح باطلهم عند البسطاء هو الحق، وأصبح أهل الحق والسنة والجماعة في موقع الدفاع عن أنفسهم كأنهم هم أهل الضلال والبدع.. فهذا الاعتراض ليس في مكانه، ومثل هذا كمثل من يقول: يجوز لأهل الباطل أن ينشروا باطلهم، ولا يجوز لأهل الحق أن يدحضوا هذا الباطل ويزيفوه.

وكل غايتي من هذه الكليمة عن علم الكلام بيان مشروعيته بل وتعظيمه عند كل منصف ببساطة وبدون تعقيد.

مغالطة خطيرة لا يُنتبه لها بسبب إهمال تحقيق المعاني

(هل يليق بالله تعالى ما لا يليق بالله تعالى)

إن من أخطر المغالطات التي تودي بسامعها إلى الضلال البعيد دون أن يتنبه هي أن المشبهة والمجسمة يقولون للبسطاء من مستمعيهم: يجب أن نثبت لله تعالى ما أثبت لذاته من الصفات بحقيقتها، ثم يقولون بعد ذلك: على وجه يليق به تعالى.

مثلا في إثبات اليد له تعالى يقولون: يجب إثبات يد حقيقية لله تعالى، ولكن هي يد حقيقية تليق به تعالى.

وفي إثبات نزوله إلى السماء يقولون: ينزل نزولا حقيقيا يليق به تعالى.

وهكذا في كل المتشابه من الآيات والأحاديث.

وأهل السنة - الأشاعرة والماتريدية ومن سار سيرهم - يقولون: يجب على المكلف إثبات كل ما أثبت الله تعالى لذاته من الصفات على ما يليق به سبحانه، ولكن لا يقولون: يجب على المكلف إثبات كل ما أضاف الله تعالى إلى نفسه مطلقا؛ لأنه تعالى لم يثبت لنفسه كل ما أضاف إلى ذاته العلية؛ لأنه أضاف إلى نفسه تعالى النسيان والمرض والملل والروح وغير ذلك كما هو معلوم من النصوص مما لا تليق حقيقته به تعالى من الصفات التي حقيقتها النقص؛ فلا يعقل أن يكون سبحانه أثبت لذاته صفات النقص، ولذلك عندما

تسمع أن سلفنا الصالح كانوا مثبتين لا معطلين فالمقصود به أنهم كانوا مثبتين كل صفات الكمال له سبحانه، وكانوا معطلين ونافين عنه سبحانه كل ما لا يليق به من صفات النقص.

ولكن المغالطة عند هؤلاء المشبهة المجسمة تكمن في قولهم: (حقيقيا). ثم قولهم: (على وجه يليق بـه)؛ لأن معنى (حقيقية أو حقيقيا) هو إثبات معناها اللغوي الذي يفهمه أهل اللسان من الألفاظ، والحقائق اللغوية لهذه الألفاظ تستحيل على الله تعالى ويستحيل أن تليق به سبحانه، فلا يفيدهم شيئا أن يقولوا بعد ذلك: (على وجه يليق به) بل كلمة (يليق به) لا يقصد بها إلا التلبيس والتدليس على البسطاء؛ لأنهم بعد أن يُثبتوا لله تعالى ما لا يليق به لا ينفعهم ولا ينجيهم أن يقولوا: (على وجه يليق به).

بيانه: أنهم إذا قالوا: (ينزل الله تعالى بذاته نزولا حقيقيا). والنزول الحقيقي معناه انتقال من مكان إلى مكان من علو إلى سفل وملاقاةٌ للأجسام وحلول فيما بينها، وهذا لا يليق بالله تعالى، فماذا ينفعهم أن يقولوا بعد ذلك: (على وجه يليق به تعالى)؟

وإذا قالوا: (له يد حقيقية). واليد الحقيقية المفهومة من اللغة هي العضو المعروف الممتد من الكتف إلى الأصابع، وإثبات هذا حقيقة يعني أنه تعالى في مكان وأنه ساكن أو متحرك...، وهذا مستحيل على الله تعالى ولا يليق به ألبتة، فماذا ينفعهم أن يقولوا بعد ذلك: (على وجه يليق به تعالى)؟

وإذا قالوا: (استوى على العرش استواء حقيقيا بمعنى الفوقية المكانية) والفوقية المكانية الحقيقية معناها أنه تعالى محدود من جهة العرش، ومعناها

أنه جسم في حيز، ومعناها أن صفة العلو حدثت له سبحانه بعد خلق العرش، ومعناها أنه تعالىٰ - علىٰ زعمهم - ينزل تحت العرش بذاته عندما ينزل إلىٰ السماء الدنيا كل ليلة، وهذا كله لا يليق بالله تعالىٰ، فماذا ينفعهم أن يقولوا بعد ذلك: (علىٰ وجه يليق به تعالىٰ)؟

وهكذا في كل نص متشابه، وخلاصة معنىٰ قولهم في هذه المواضع وأمثالها أنهم يقولون: ينزل نزولا لا يليق به علىٰ وجه يليق به، وهكذا في المواضع الأخرىٰ، وهذا هو التناقض بعينه.

هل الأشاعرة والماتريدية ومن سار سيرهم معطلة

(عند المجسمة والمشبهة ستبقىٰ معطِّلًا حتىٰ تُثبت له تعالىٰ الجسمية)

والخلاصة: أن أهل السنة والجماعة يثبتون لله تعالىٰ ما أثبت لنفسه وما أثبت له رسوله الكريم ﷺ، ولكن يثبتون ذلك علىٰ مراد الله تعالىٰ مع تنزيهه سبحانه عما لا يليق به، وقلما يوجد كتاب عقيدة صغير أو كبير للأشاعرة والماتريدية إلا وهم يقولون في النصوص المتشابهة: هناك مذهبان كلاهما حق:

أولا: مذهب السلف وهو الإثبات مع التفويض والتنزيه، ويقولون هو المذهب الأسلم أي: الذي يكون صاحبه في مأمنٍ مِن أن يتقول علىٰ الله تعالىٰ ما لم يقله أو يُرِدْه، ومع ذلك فالمشبهة والمجسمة ينعتون هذا المذهب بالتعطيل والضلال؛ لأن معنىٰ الإثبات عند المجسمة شيء واحد لا ثاني له: وهو إثبات الجسمية والتشبيه لله سبحانه وإن قالوا بعد ذلك: بلا تشبيه. فحتىٰ تكون مثبِتا عند هؤلاء لا بد أن تكون مشبها لله تعالىٰ بمخلوقاته.

ثانيا: مذهب الخلف كما قال المصنف في هذا الكتاب: أن نؤولها بما يليق بذات الله تعالىٰ وصفاته، ولا نقطع بأنه مراد الله تعالىٰ؛ لعدم دليل يوجب القطع علىٰ المراد. ويقولون: هو المذهب الأحكم أي: إذا خفنا علىٰ العامة أن لا يفهموا من إثبات اليد والاستواء وأمثال ذلك إلا التشبيه والتجسيم.. فمن الحكمة أن نبعدهم عن التشبيه بصرفها عن ظاهرها إلىٰ معان تليق به سبحانه.

ومع أن التأويل عند هؤلاء المجسمة والمشبهة هو تعطيل أيضا فالعجب كل العجب أن هؤلاء المجسمة عندما تأتي نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة تخالف تجسيمهم وتشبيههم يسارعون إلىٰ تأويلها بما يناسب مذهبهم، ويتناسون ويتجاهلون أن التأويل علىٰ مذهبهم هو التعطيل.

فمثلا: هم يعتقدون أن الله تعالىٰ في السماء، فإذا مروا علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ قالوا مؤولين: أي هو معبود في السموات والأرض، أما هو نفسه ففي السماء فقط، فأولوا (في الأرض) ولم يؤولوا (في السماء).

وهم يعتقدون أن الله تعالىٰ له يدان اثنتان، فإذا مروا علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ بالجمع؛ وقوله تعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ بالإفراد.. أولوا (الأيدي) بالتعظيم والمبالغة، وأولوا (اليد) بجنس الأيدي.

وهم يعتقدون أن الله تعالىٰ له عينان اثنتان مع أنه لم يَرِد نص بالعينين، بل بالعين ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ والأعين ﴿فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾، فأولوا ذلك بأن المراد بالمفرد الجنس وبالجمع المبالغة. وإنما فهموا ثبوت العينين له تعالىٰ من

كون الله تعالى على صورة آدم عليه السلام، واستدلوا على ذلك بحديث: (إن ربكم ليس بأعور).

وأيضا هم يعتقدون أنه تعالى له يد يمنى ويد يسرى، ويؤولون حديث: (كلتا يديه يمين) بأن المراد: أن كلتا اليدين بنفس القوة وليست اليسرى أضعف من اليمنى.

وغير ذلك كثير من التأويلات التي تُثبت التجسيم والتشبيه - والعياذ بالله - وإن قالوا بعد ذلك: بلا تشبيه. فليتأمل المنصف.

كلمة السر

(هل الله تعالى يشبه المخلوقات في حقائقها ويخالفها في الكيفيات، وهل يشبهها في الجسمية ولوازمها ويخالفها في المادة والشكل)

وكلمة السر أن الفرق بين مذهب أهل السنة والجماعة وبين مذهب المشبهة والمجسمة إنما يظهر في اعتقاد معنى قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾.

فعند أهل السنة والجماعة معناها: أنه تعالى يستحيل عليه أن يشابه المخلوقات في أي حقيقة من حقائقهم؛ وإن حصل تشابه في الاسم كعلم الله تعالى وعلم المخلوقات وحياته تعالى وحياة المخلوقات إلخ، وأنه يستحيل على الله تعالى الجسميةُ وكلُّ ما يترتب على ذلك من المكانية والزمانية والحركة والسكون والصورة والشكل والكيفيات كلها. وقد قال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: ومن وصف الله تعالى بمعنى من معاني البشر فقد كفر.

وعند المجسمة لا يُعقل أيُّ موجود بلا مكان ولا صورة ولا شكل ولا

كيفيات، ولكن اللــه تعالىٰ عندهم ذو كيفيات لا تشـبه كيفيات مخلوقاته، فهو تعالىٰ له جسم بكيفية تليق به، وصورة وشكل بكيفية تليق به، وحركة بكيفية تليق به... سبحانه وتعالىٰ عما يقولون.

هذه هي كلمة الســر وهذا هو الفارق الجوهري بين أهل الســنة وغيرهم، فليتفكر العاقل أيُّ المذاهب أليق بالله سـبحانه وتعالىٰ، أهو مشابهة الله تعالىٰ للمخلوقات بحقائقها ومخالفته لها بالمادة والشــكل فقط؟ أم مخالفته تعالىٰ لها بالحقائق ويتبع ذلك نفي جميع الكيفيات؟

ومن هنا كان مذهب أهل الســنة والجماعة وســطا بيــن تعطيل المعتزلة وتشبيه المجسمة كما قال الإمام ملا علي القاري رحمه الله تعالىٰ: وكن بوصف التنزيه بين التعطيل والتشبيه.

نصيحة

ولذلك: علىٰ كل إنسان منصف كلما ازداد نضجا وفهما وعلما - أن يجمع أفكاره القديمة التي تلقاها وصادفها في البيئة الأولىٰ التي نشــأ فيها؛ ويضع هذه الأفــكار علىٰ طاولة البحث والتدقيق والتمحيــص؛ فليس من الحتمي أن يكون أوَّلُ ما تلقاه في بيئته الأولىٰ هو الحق الذي لا حق سواه - كما قال سيدنا عمر بن الخطــاب رضي الله عنه: ولا يمنعك قضــاءٌ قضيتَه اليومَ فراجعتَ فيــه رأيَك فهُديت فيه لرُشــدِك - أن تراجعَ الحقَّ؛ فإنَّ الحقَّ قديمٌ وليس يُبطلُه شــيءٌ، ومراجعةُ الحقِّ خيرٌ من التَّمادي في الباطل.

قال الإمام السرخســي رحمه الله بعد نقله كلام ســيدنا عمر رضي الله عنه: وليس هذا في القاضي خاصة، بل هو في كل من يبين لغيره شيئا من أمور الدين؛ الواعظ والمفتي

والقاضي في ذلك سواء - إذا تبين له أنه زل فليُظهر رجوعه عن ذلك، فزلة العالم سبب لفتنة الناس. اهـ. المبسوط ١٦/ ٦٢.

ومن أراد الوصول إلىٰ الحق بقدر ما يمكـــن عليه - بعد توفيق الله تعالىٰ والاجتهادِ في تحصيل العلم -:

أن يكون صادقا في طلب الحق.

أن يبتعد عن التعصب إلا للحق وما يرشد إليه الدليل.

أن لا يحكم علىٰ شـــيء بالصحة أو البطلان إلا بعد أن يتصور ذلك الشيء علىٰ ما هو عليه مع الفهم ثم الفهم ثم الفهم.

والله تعالىٰ ولي التوفيق.

❖ ❖ ❖

عملي في الكتاب

١ - بيان صحة نسبة الكتاب إلىٰ المصنف، ثم التعريف بالكتاب بإيجاز.

٢ - المخطوطات، واختيار النسخة الأم، ثم نسخ الكتاب من المخطوط، ومقابلته مقابلة كاملة علىٰ ثلاث مخطوطات، وإثبات الفروقات، ومحاولة اختيار الصواب عند وجود هذه الفروقات.

٣ - تخريج الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة.

٤ - ترجمة الأعلام.

٥ - وضع علامات الترقيم التي تعتبر من أهم أسباب فهم أي كتاب.

٦ - شكل ما يحتاج من الكلمات.

٧ - وضع عناوين لموضوعات الكتاب.

٨ - شرح الغامض من الكلمات وبعض العبارات، فعملي في الكتاب يعتبر أكثر من تحقيق وأقل من شرح، فإن أصبت في بيان هذا الغامض فبفضل الله تعالىٰ وحده، وإن كانت الأخرىٰ فمني.

٩ - ترجمة مختصرة للمصنف.

١٠ - وضع فهرس للمصادر والموضوعات.

١١ - قابلت متن عمدة العقائد الذي هو أصل هذا الكتاب علىٰ نسختين مخطوطتين وجعلته في آخر الكتاب.

نسبة الكتاب إلى المصنف

لا شك في نسبة كتاب الاعتماد في الاعتقاد إلى الإمام أبي البركات النسفي؟ فأكثر من ترجم للمصنف ذكر الكتاب في مصنفاته.

في معجم المؤلفين ٢/ ٢٢٨: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي حافظ الدين أبو البركات، فقيه أصولي مفسر متكلم، من تصانيفه: عمدة العقائد في الكلام شرحها وسماها الاعتماد.

وفي كشف الظنون ٢/ ١١٦٨: عمدة العقائد للإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي المتوفى سنة ٧١٠ عشر وسبعمائة، أوله: (قال أهل الحق: حقائق الأشياء ثابتة... الخ). وهو: مختصر يحتوي على أهم قواعد علم الكلام، يكفي لتصفية العقائد الإيمانية في قلوب الأنام، ثم شرحه المصنف المذكور وسماه الاعتماد.

وفي الدرر الكامنة لابن حجر ٢/ ٢٤٧: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، علامة الدنيا أبو البركات، ذكره الحافظ عبد القادر في طبقاته فقال: أحد الزهاد المتأخرين، صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول، له المصفى في شرح المنظومة، وله شرح النافع سماه بالمنافع، وله الكافي في شرح الوافي، والوافي تصنيفه أيضا، وله كنز الدقائق، وله المنار في أصول الفقه، وله العمدة في أصول الدين.

وفي تاج التراجم لابن قطلوبغا صـ ١٧٤: عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي أبو البركات، له كتاب المصفى شرح المنظومة، وكتاب المنافع شرح النافع، وكتاب الكافي شرح الوافي، وكتاب الوافي تصنيفه أيضا،

وكتـاب كنز الدقائق، وكتاب المنار في أصول الفقـه، وكتاب العمدة في أصول الدين... وشرح العمدة وسماه الاعتماد.

التعريف بالكتاب

كتاب الاعتماد فـي الاعتقاد كتاب في عقيدة أهل السـنة والجماعة على مذهب السادة الماتريدية، وهو شرح لكتاب عمدة العقائد للمصنف ﷺ.

وكتاب الاعتماد شـامل لأغلب قضايا العقيدة لاسـيما تلك التي تحتاج للرد على المخالفين، وهو يبدأ بتقرير العقيدة الحقة، ثم يذكر المخالفين في كل مسألة، ويذكر شـبههم، ثم يكر عليهم بالأدلة التي تبطل عقائدهم وتثبت عقيدة أهل السـنة والجماعة، ويذكر أيضا ما خالف الأشاعرة فيه الماتريدية، ويناقشهم ويبين رجحان مذهب الماتريدية.

والكتاب مشـتمل على الأدلة النقلية والعقلية كلٌّ في موضعه الذي يليق به كمـا ذكر في بداية الكتاب في وصف أصل الكتـاب أي: عمدة العقائد: وهي - وإن كانت مشحونة بالروايات - غيرُ خالية عن الدرايات.

ويعتبر كتاب الاعتماد كتابا متوسـطا في حجمه، سـهلا في أكثر عباراته، متوسطا في بعضها الآخر، وليس في الكتاب تعقيد أو صعوبة شديدة.

❖ ❖ ❖

ترجمة مختصرة للإمام النسفي رحمه الله

اسمه ونسبه:

هو حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود أبو البركات النسفي الحنفي، والنسفي نسبة إلى نسف من بلاد السند فيما وراء النهر بين جيحون وسمرقند، وهو من كبار أئمة الحنفية من أهل إيذج (من كور أصبهان).

طلب الإمام النسفي العلم على جماعة من أكابر العلماء، حتى برع في العقيدة والفقه والأصول والعربية، وتصدر للإفتاء والتدريس سنين عديدة، وانتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه علماً وعملاً.

شيوخه:

محمد بن عبد الستار الكردري رحمه الله المتوفى ٦٤٢ هـ.

علي بن محمد حميد الدين الضرير الرامشي المتوفى ٦٦٦ هـ.

محمد بن محمود بن عبد الكريم الكردري الفقيه بدر الدين المعروف بخواهر زاده الحنفي توفي سنة ٦٥١ هـ.

من مؤلفاته:

مدارك التنزيل وحقائق التأويل في تفسير القرآن المشهور بـ تفسير النسفي، المصفى شرح المنظومة، شرح النافع وسماه المنافع، الوافي وشرحه الكافي، كتاب كنز الدقائق في الفقه، المنار في أصول الفقه، وغيرها الكثير، وله العمدة في أصول الدين، اعتنى العلماء بشرحها، وشرحها المصنف شرحاً واسعاً مفيداً

سماه الاعتماد في الاعتقاد، وهو هذا الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه إن شاء الله تعالى.

كان الإمام النسفي رحمه الله تعالى صاحب خلق حسن، وفصاحة لسان، ومحبة للفقراء، وكان رحمه الله مقبلا على الاشتغال بالعلم والتصنيف، وكان إماماً عالماً زاهداً خيراً ديناً كريماً متواضعاً.

أثنى على علمه ودينه الكثيرُ من العلماء:

قال ابن حجر العسقلاني كما مرَّ: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي علامة الدنيا أبو البركات.

وقال الحافظ عبدالقادر بن أبي الوفاء القرشي في الجواهر المضية في طبقات الحنفية: أحد الزهاد المتأخرين صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول...

وقال ابن تغري بردي: عبد الله بن أحمد بن محمود، الإمام العلامة شيخ الإسلام حافظ الدين أحد العلماء الزهاد، وصاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول والعربية.

توفي في أصبهان سنة ٧١٠هـ. م رحمه الله تعالى.، وقيل: وفاته ٧٠١ هـ. والله تعالى أعلم.

❖ ❖ ❖

وصف المخطوطات

اعتمدت في تحقيق كتاب الاعتمـاد في الاعتقاد على ثلاث مخطوطات، وفي تحقيق كتاب عمدة العقائد على مخطوطتين.

أولا ـ مخطوطات الاعتماد:

١ - مخطوطة برقم ٣٠٨٥ موجودة في مكتبة السليمانية في استنبول، وهي أحسـن المخطوطات خطا وضبطا وشكلا وقلة سقط وأخطاء، وقد نُسخت سنة ٧٢١ أي بعد وفاة المصنف بـ ١١ سنة، ولكل ذلك جعلتها النسخة الأم، ورمزت لها بـ (أ).

٢ - مخطوطة برقم ١٥٦٩ موجودة في مكتبة السليمانية في استنبول، وهي واضحة الخط، ولكن فيها بعض السقط والأخطاء، وكُتب في آخرها زمان انتهاء المصنف من تأليفها في ٢٦ جمادى الأولى ٦٩٨ هـ. ورمزت لها بـ (ب).

٣ - مخطوطة برقم ٢٣١٢ موجودة في مكتبة السليمانية في استنبول، وهي أحسن خطا من (ب)، وأيضا أقل أخطاء منها، وكتب أيضا في آخرها زمان انتهاء المصنف مـن تأليفها في ٢٦ جمادى الأولى ٦٩٨ هـ. وقد نُسـخت في رجب ٧٥٣ هـ، ورمزت لها بـ (ج).

وأسـتطيع أن أقول: إنه بمجموع المخطوطات الثلاث يمكننا إخراج نص الكتاب أقرب ما يكون إلى ما أراده المصنف ﵀ تعالى.

ثانيا ـ مخطوطتنا العمدة:

١ - مخطوطة برقم ٣٠٨٣ موجودة في مكتبة السليمانية في استنبول، وهي واضحة الخط قليلة الخطأ، نسخت سنة ٧٦٤ بخط عيسى بن حاج يوسف بن حاج علي الغنوي. ورمزت لها بـ (أ).

٢ - مخطوطة برقم ١٢٤٩ موجودة في مكتبة السليمانية في استنبول، وهي واضحة الخط قليلة الخطأ أيضا. ورمزت لها بـ (ب).

❖ ❖ ❖

كلمة شكر

هــذا ولا بد لي في هذا المقام أن أشــكر وأدعو لكل من كان له فضل علي عموما مِن والديَّ الكريمين رحمهما الله تعالى كما ربياني صغيرا وأهلي زاد الله تعالى في إكرامهم وأجزل لهم المثوبة والعطاء، وشيوخي الكرام الذين كان لهم الفضل الأكبر علي - بعد فضل الله تعالى - أعظمَ الله تعالى لهم الأجر والثواب في دار المقامة.

كما أتقدم بخالص الشــكر لأخي العزيز السيد محمود شبابة صاحب دار الفجر الذي تكرم بطبع الكتاب مســاهمة منه بنشر العلم الشريف سائلا المولى سبحانه وتعالى أن يزيده توفيقا وأن يجزيه عني كل خير.

شكر خاص

وأخص بالذكر والشكر والدعاء أســتاذي فضيلة الشيخ إسماعيل الزبيبي الذي كان لي شرف التلمذة على يديه - زاد الله تعالى في إكرامه ونفعِه للمسلمين وخدمته لشــرع الله تعالى وغيرته ومحبته لله تعالى ورســوله الكريم صلى الله عليه وســلم - والذي تفضل بمراجعة الكتاب بدقة، وزودني بملاحظاته القيمة التي استفدت منها كثيرا وأودعتها الكتاب.

هذه الملاحظات القيمة التي تنوعت بين:

تنبيه على أخطاء كتابية تؤثر في المعنى أحيانا.

وتنبيه على تخريج ما فاتني تخريجه.

وتنبيه على ضرورة عزو بعض الأقوال.

وتنبيه على ضرورة التعليق على بعض المسائل التي لا بد من تجليتها - كمسألة التوقف، ومسألة كون الزيدية من الروافض، ومسألة ختم الخلافة الراشدة بالحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما، وغير ذلك مما تقتضيه الأمانة العلمية.

فلفضيلته مني كل العرفان والشكر والاحترام.

وأولا وآخرا كل الحمد وكل الشكر والامتنان لله تعالى مولانا وخالقنا والمنعم المتفضل علينا بجميع ما نحن فيه من نِعم دقيقة وجليلة نحن عاجزون عن شكرها بل عن عدها وحصرها: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. له سبحانه وتعالى الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه بجميع محامده كلها ما علمنا منها وما لم نعلم على جميع نعمه وآلائه كلها ما علمنا منها وما لم نعلم سائلين له سبحانه وتعالى أن يجعل أعمالنا صالحة خالصة لوجهه الكريم وأن يتقبل عملنا بفضله وإحسانه وأن يغفر ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وأن يكرمنا بالحسنى وزيادة؛ إنه على ما يشاء قدير، وصلى الله تعالى على سيدنا ونبينا محمد حبيب رب العالمين

المبعوث رحمة للعالمين وعلىٰ آله وصحابته أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه

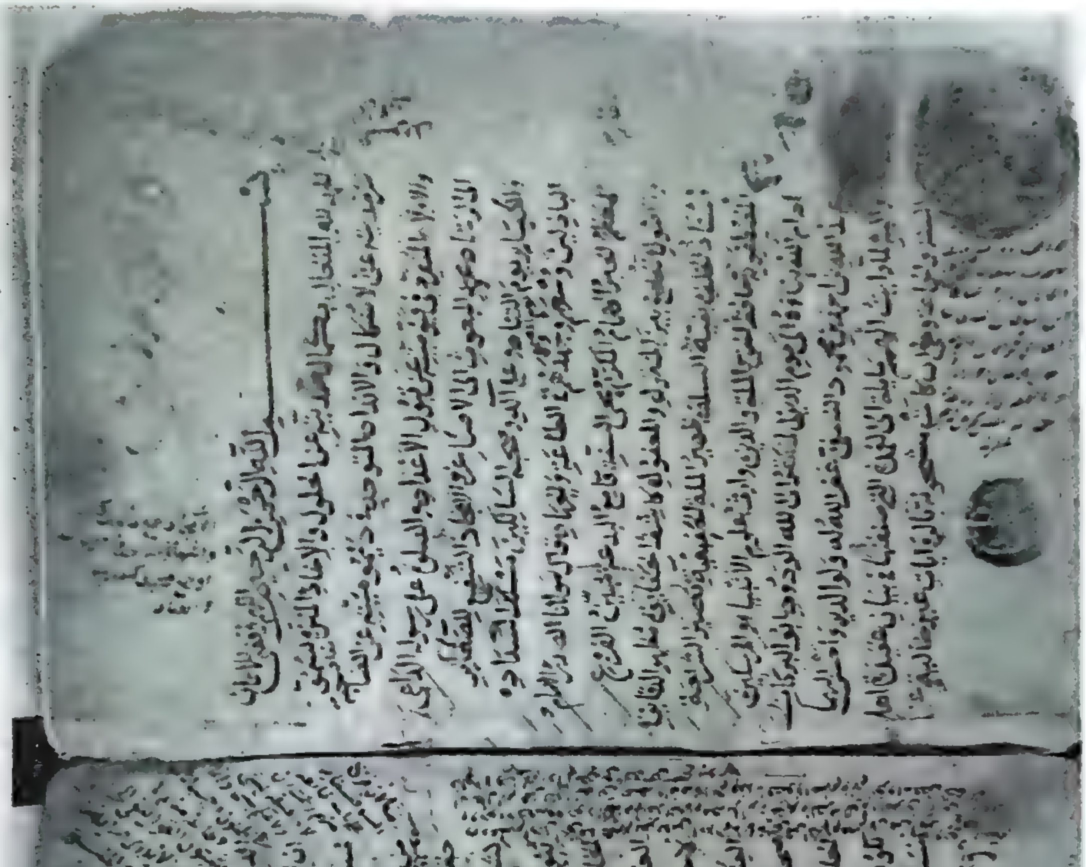
نادر بن محمد أبو عمر

غفر الله تعالىٰ له ولوالديه ولأهله ولأشياخه والمسلمين أجمعين

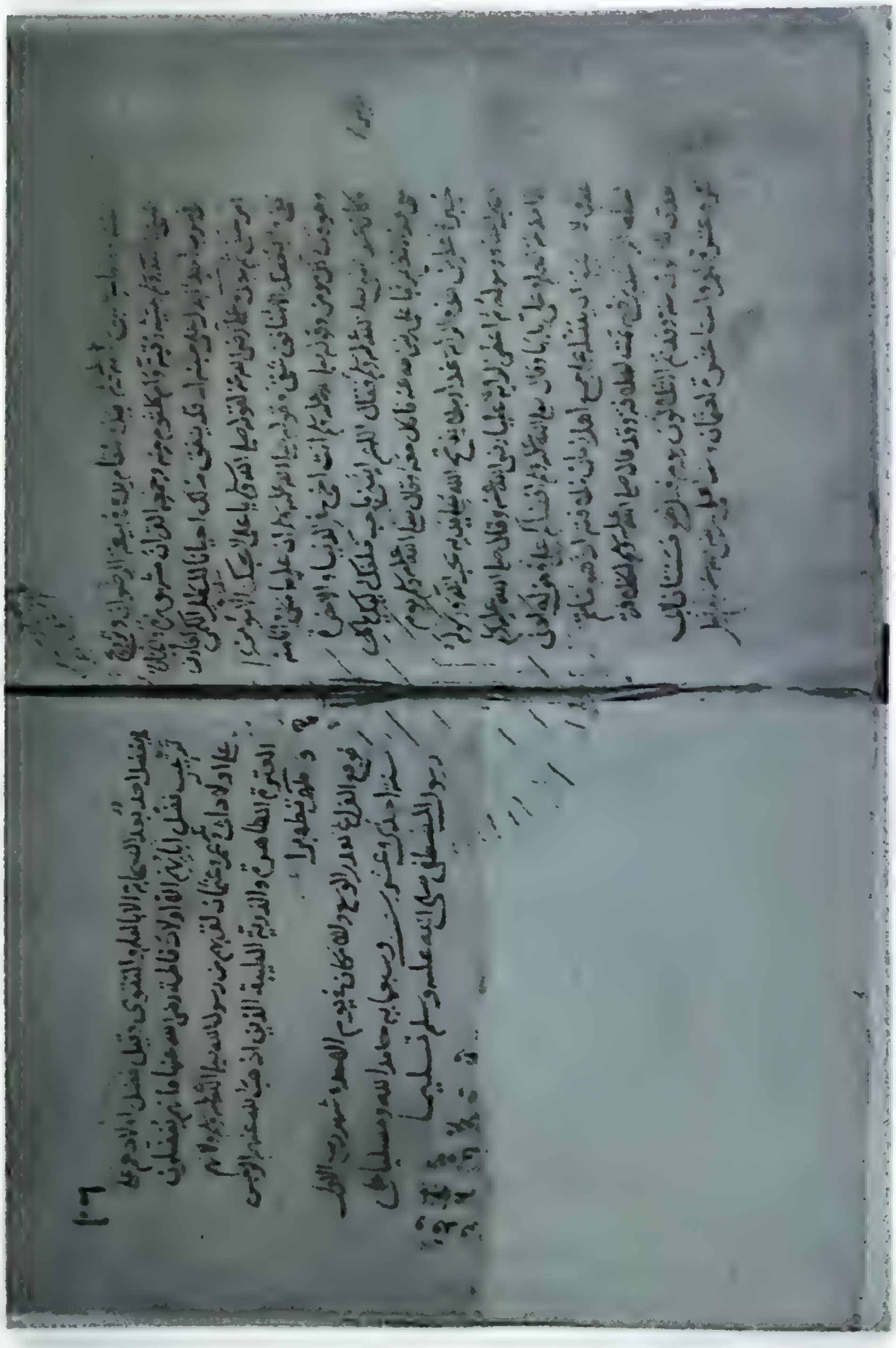
استنبول المحمية في شهر الله الحرام ذي القعدة لعام ١٤٤١ من هجرة الحبيب المصطفىٰ ﷺ الموافق تموز ٢٠٢٠ م.

❖ ❖ ❖

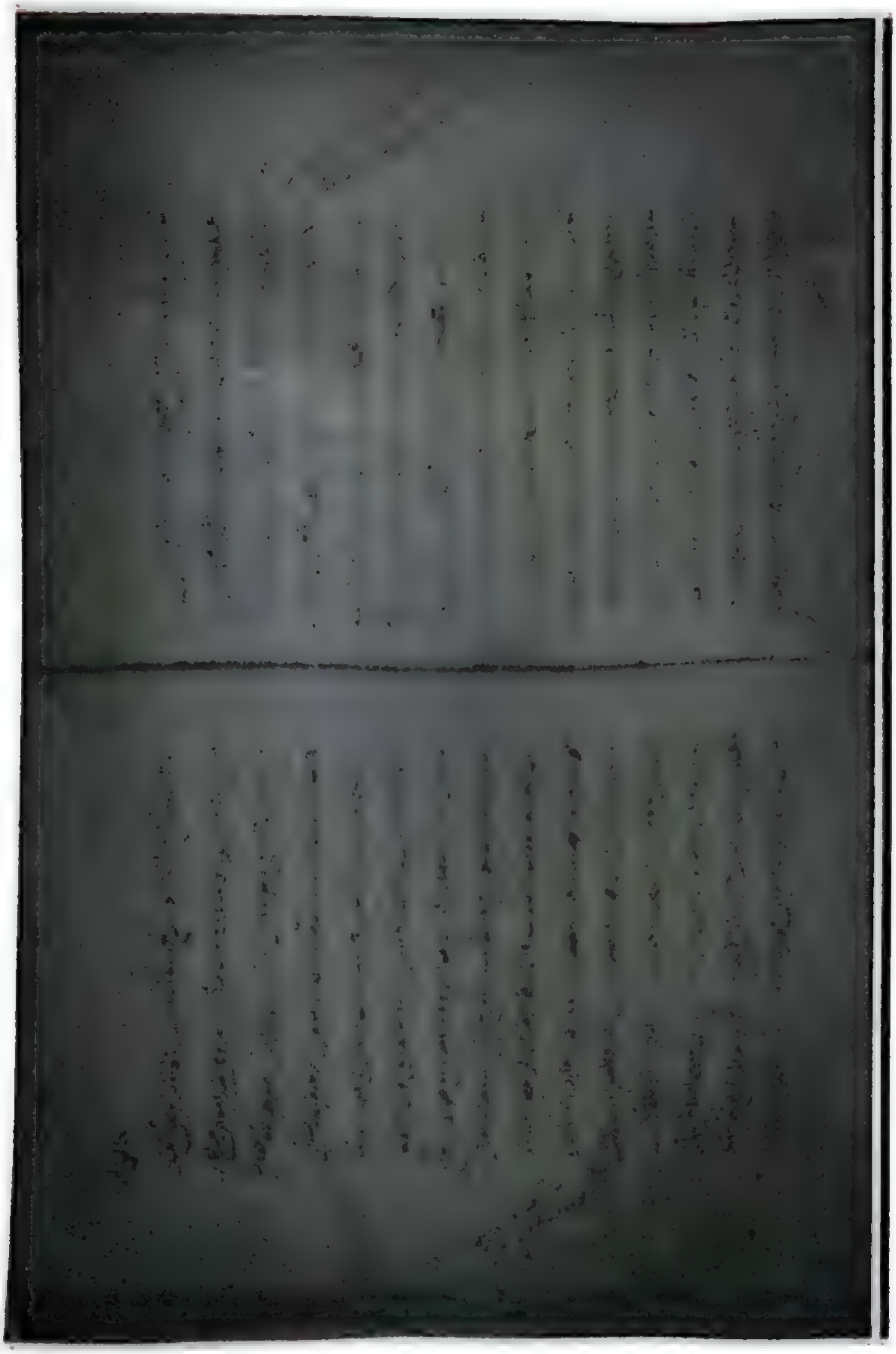
نماذج من المخطوطات الخمس المعتمدة



الصحيفة الأولى من مخطوطة الاعتماد (أ)



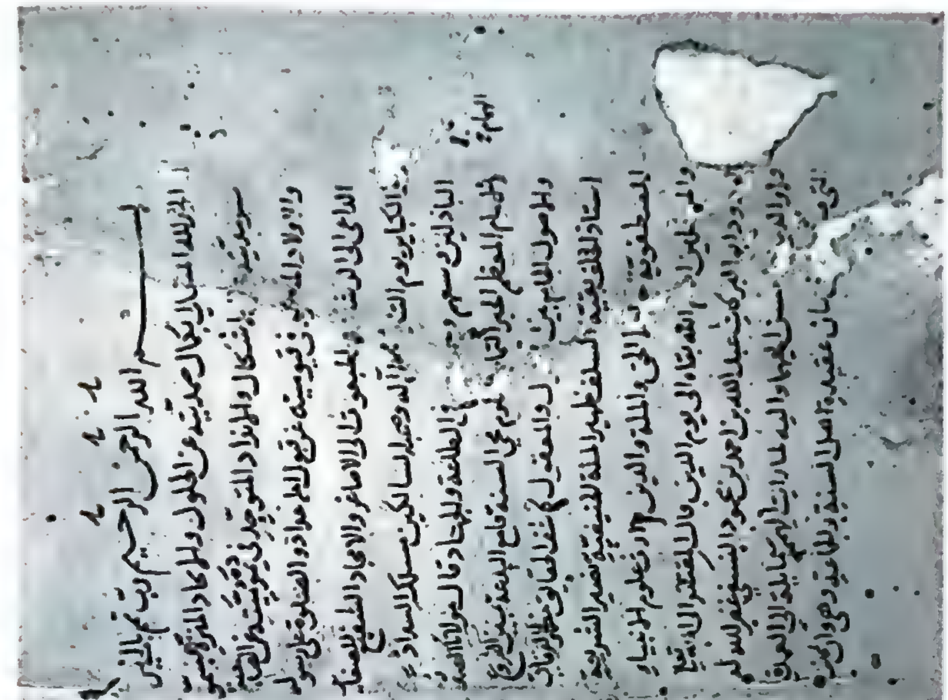
الصحيفة الأخيرة من مخطوطة الاعتماد (أ)



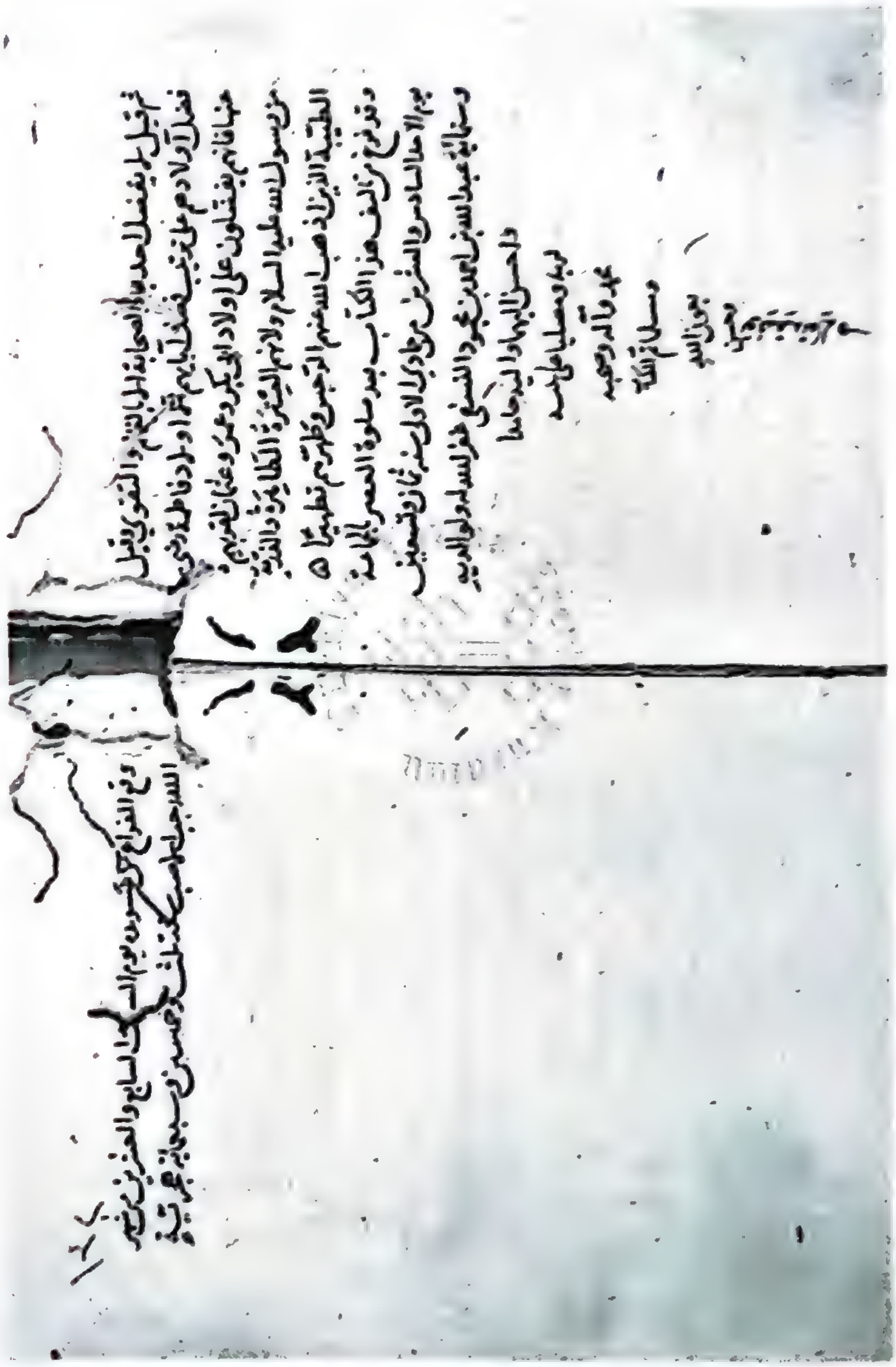
الصحيفة الأولى من مخطوطة الاعتماد (ب)



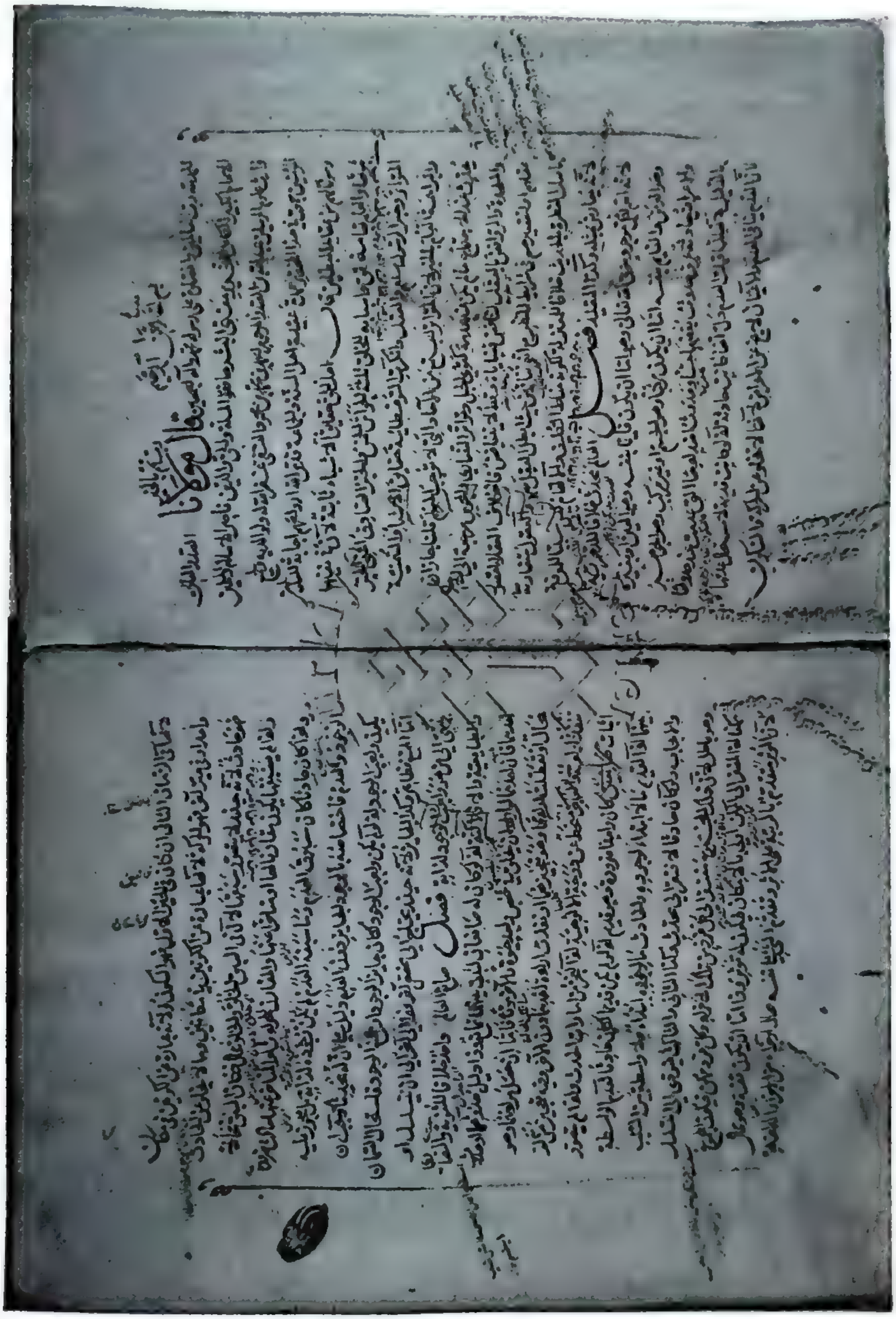
الصحيفة الأخيرة من مخطوطة الاعتماد (ب)



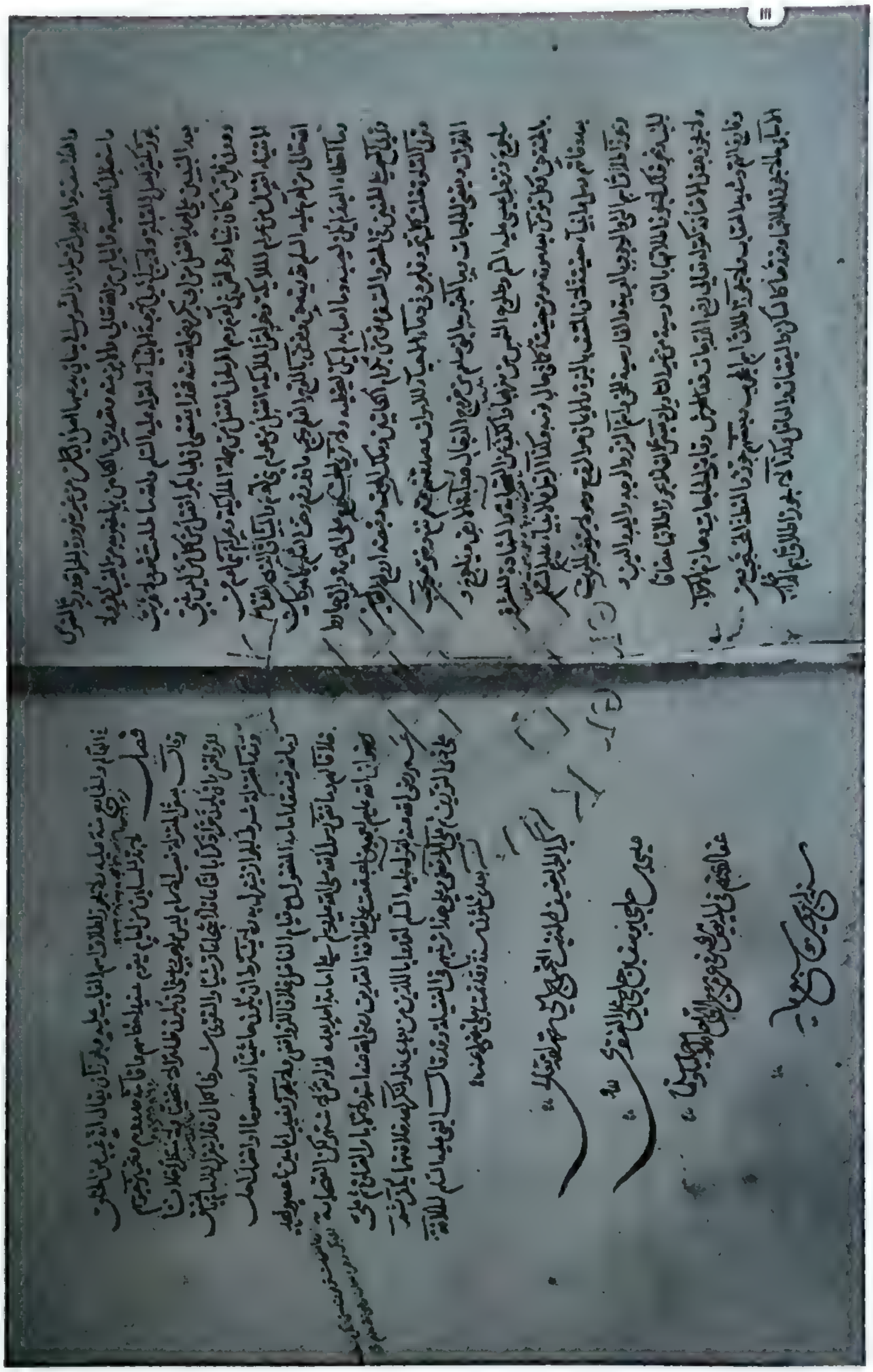
الصحيفة الأولى من مخطوطة الاعتماد (ج)



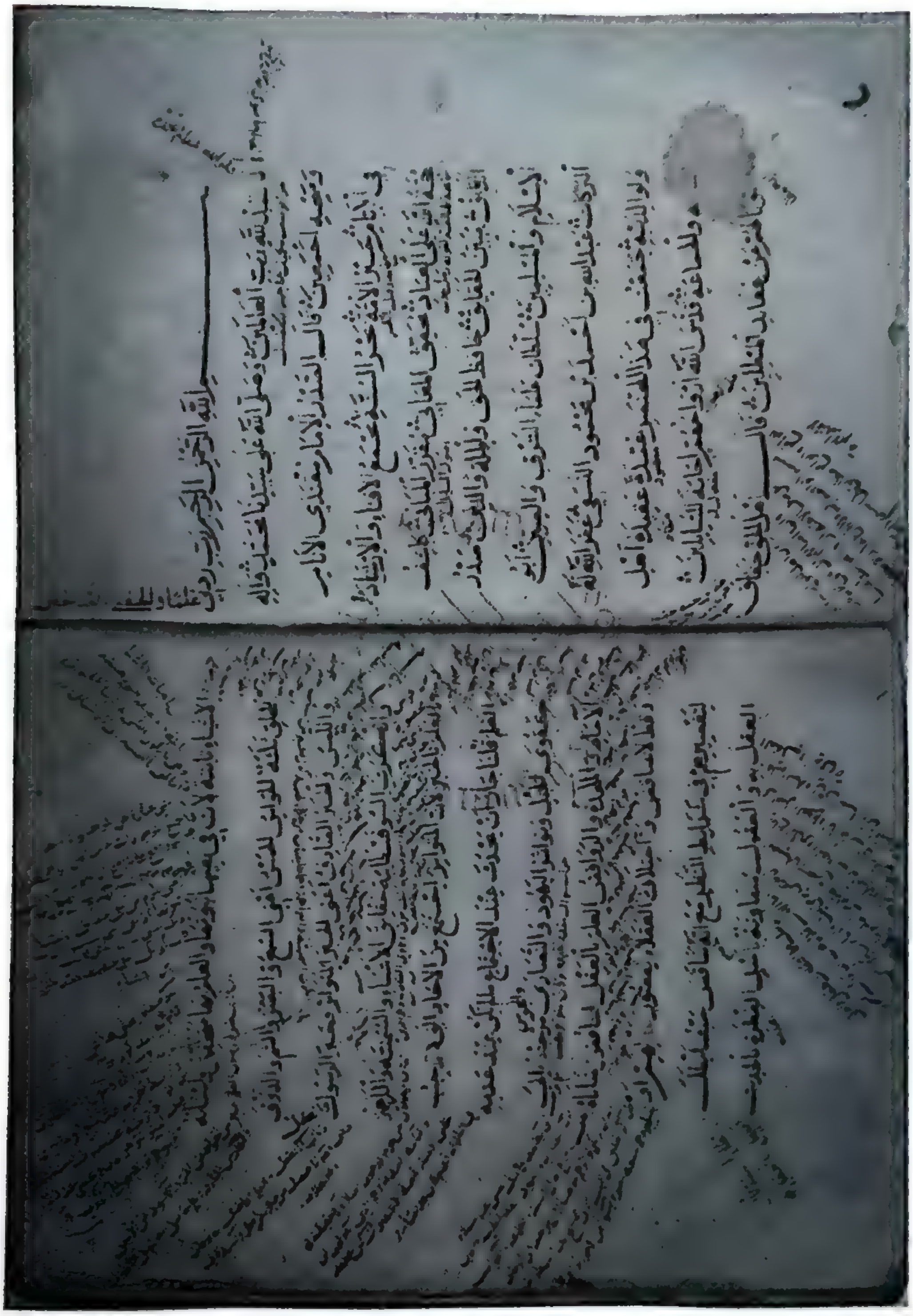
الصحيفة الأخيرة من مخطوطة الاعتماد (ج)



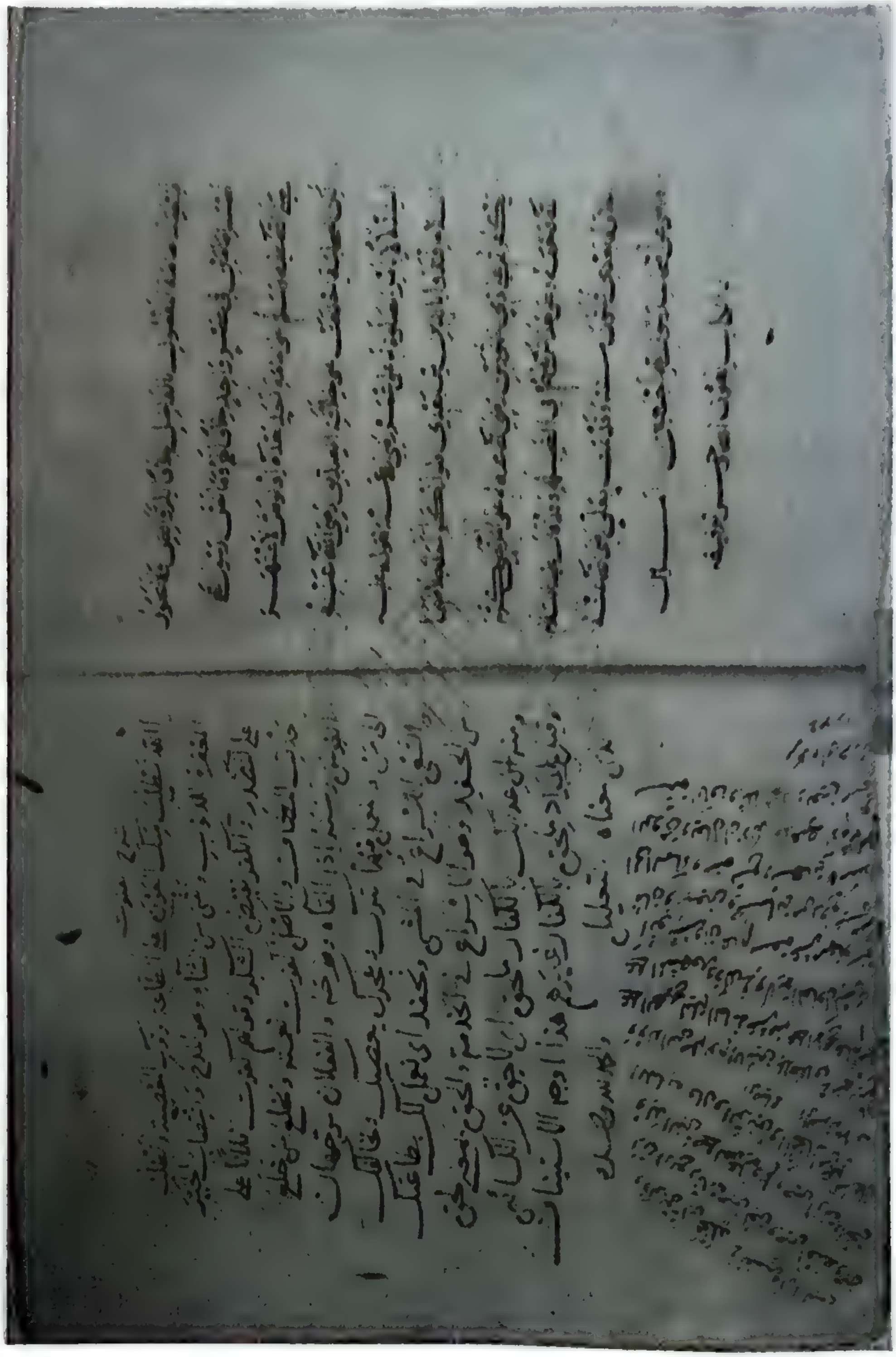
الصحيفة الأولى من مخطوطة العمدة (أ)



الصحيفة الأخيرة من مخطوطة العمدة (أ)



الصحيفة الأولى من مخطوطة العمدة (ب)



الصحيفة الأخيرة من مخطوطة العمدة (ب)

النص المحقق

الاعتماد في الاعتقاد

للحافظ النسفي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله المتعالي بكمال صمديته عن الحلول والاتحاد، المنزه بسمو سرمديته عن الأشكال والأنداد، المتوحد في ديمومته عن الصاحبة والأولاد، المتفرد في قيوميته[(١)] عن قبول الأعداد.

والصلاة على رسوله الداعي إلى الرشاد محمد المبعوث إلى الأصاغر والأمجاد، الشفيع للصغائر والكبائر يوم التنادِ، وعلى آله وصحبه السالكين مسلك السداد، الباذلين وسعهم وجهدهم في الطاعة والجهاد.

قال مولانا الصدر الإمام المعَظَّم الحبر الهمام المكرَّم محي السنة قامع البدعة مُبيِّن الفروع والأصول[(٢)] الجامع بين المنقول والمعقول كاشف الحقائق مُظهر الدقائق أستاذ الخلف بقية السلف ظهير الملة الحنيفية نصير الشريعة المصطفوية حافظ الحق والملة والدين وارث علوم الأنبياء والمرسلين ـ أدام الله بقاءه إلى يوم الدين ـ المفتقر إلى الله الودود أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه:

لما رأيت الهمم مائلة إلى العمدة التي صنفتها في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، وهي - وإن كانت مشحونة بالروايات[(٣)] - غيرُ خالية عن الدرايات؛

(١) في ب: قيموميته.
(٢) في ب: الأصول والفروع.
(٣) الأدلة النقلية.

فهي مفتقرة إلىٰ شرح موضِّح للمشكلات مُبَيِّن للمعضلات.. أردت[١] أن أجمع كتابا فيه شــرح مسائلها وبسـط دلائلها بتوفيق خالق العباد مسمىٰ بالاعتماد في الاعتقــاد، والله كافٍ من توكل عليه، ومُعين مَن فوَّض أموره إليه، وهو حســبي ونعم المعين.

[فصل في إثبات الحقائق والعلم بها، وردِّ شبه السوفسطائية في نفيها]

قال أهل الحق: حقائق الأشياء ثابتــة - خلافا للسوفســطائية[٢]؛ فإنهم يقولون: لا حقيقة لشيء، ولا علم بشيء، وإنما هي ظنون وحُسبانات.

ولنا: أن في نفيها ثبوتها؛ إذ قولهم: لا حقيقة للأشــياء. تحقيق منهم لنفي الحقائق، وإلا.. لا يقع الخلاف، فكانوا[٣] مبطلين قولَهم بقولهم[٤].

ولا مناظرةَ مع هؤلاء بإجماع العقلاء إلا بقطع الجوارح والضرب المبرِّح؛ فإذا اســتغاثوا.. يقال لهم: لا حقيقة للقطع والضرب، وإنما ذلك إيصال الراحة إليكم - إلىٰ[٥] أن يتركوا العناد ويقروا بالحقائق.

---

(١) - جواب لما.

(٢) السوفســطائية ثلاثة أقسام: فإنَّ منهم مَنْ ينكرُ حقائق الأشــياء، ويزعم أنها أوهام وخيالات باطلة، وهم العنادية.
ومنهــم مَنْ ينكر ثبوتها، ويزعم أنها تابعة للاعتقادات، حتىٰ إن اعتقدنا الشــيء جوهراً فجوهر، أو عرضاً فعرض، أو قديماً فقديم، أو حادثاً فحادث وهم العِنْدية.
ومنهم من ينكر العلم بثبوت شــيء ولا ثبوته، ويزعم أنه شــاك وشاك في أنه شاك وهلم جرا، وهم اللاأدرية. شرح العقائد للتفتازاني صـ ٣٢.

(٣) في ب: وكانوا.

(٤) خلاصة هذا الرد: أن السوفسطائية نفوا الحقائق، فقال المصنف: في نفيهم للحقائق إثبات للحقائق؛ لأن النفي حقيقة من الحقائق، فإن أثبتوا نفيهم فقد ثبتت الحقائق، وإن نفوا نفيهم للحقائق فقد ثبتت الحقائق؛ لأن نفيهم ليس ثابتا عندهم.

(٥) متعلق بـ: قطع الجوارح...

وهذا؛ لأن فائدة المناظرة أن يَثبت بالدليل صحةُ قولٍ وبطلانُ قول آخر، والعلم الحاصل بالدليل أخفىٰ مِن العلم الحاصل بالحواس، والمنكر للثاني[١] منكر للأول ضرورة، ولأن المناظرة إنما تكون بين اثنين إذا كان بينهما أصل مُسَلَّم حكمه الإثباتُ، وأصل آخر مسلَّم حكمه النفي، فاختلفا في فرع له شَبهٌ بهما - أن إلحاقه بأي الأصلين أقوىٰ؟، وإذا لم يكن لهم أصلٌ مسلَّم.. لا يتصور مناظرتهم.

والعلم بها متحقق: وطائفة[٢] منهم لا يثبتون القول بنفي الحقائق، بل يقولون: لا ندري هل للأشياء حقيقةٌ أم لا؟؛ متشبثين بأن أقوىٰ أسباب العلم عندكم الحواس، وهي لا تصلح سببا له؛ للتناقض في قضاياها:

فالممرور[٣] يجد العسل مرا، وغيرُه يجده حلوا.

والأحول يرىٰ الشيء شيئين، وغيرُه يراه واحدا.

وما تناقضت قضاياه لا يصلح أن يكون دليلا مُثبِتا.

ولنا: أنهم بإنكارهم العلوم والحقائق مُقِرُّون: أن لا حقيقة لقولهم، وأنهم لا يعلمون صحةَ مذهبهم، وبطلانَ مذهب خصومهم، ومن أقرَّ ببطلان مذهبه.. كفىٰ خصمَه مؤنةَ جداله؛ علىٰ أن بقاءه[٤] إلىٰ هذه المدة دليل لنا؛ إذ لو لم يكن عالما بأسباب البقاء فاجتلبها؛ وبأسباب الفناء فاجتنبها.. لما بقي إلىٰ هذه المدة؛ فدل بقاؤه إلىٰ هذه المدة علىٰ علمه بحقائق الأشياء.

---

(١) للعلم بطريق الحواس.

(٢) في ج: فطائفة.

(٣) في ب: كالممرور، وفي ج: فإن الممرور.

(٤) بقاء هذا المنكر لحقائق الأشياء.

وكذا لو لم يعرف أن الحواس أو القضية ما هي؟ وأن الدليل أو العسل ما هو؟ وأن الممرور أو الأحول من هو؟ وأن المرارة أو الرؤية ما هي؟ وأن الواحد أو الاثنين ما هو؟ وأن ما تتناقض قضاياه لا يصلح دليلا مُثبِتا.. لما اشتغل بإيراد هذه الشبهة.

فعُلم أنهم يعلمون الحقائق ويثبتونها غيرَ أنهم يعاندون، فَعَينُ ما استدلوا به دليلُ بطلان قولهم.

ولأن الخلاف بيننا وبينهم في الحواس في حال سلامتها، ولا تتناقض قضاياها عند سلامتها، وإنما يختل إدراكها عند اعتراض الآفات عليها، ولا كلام[١] في مثل تلك الحالة.

[الخلاف في تعريف العلم]

ثم المتكلمون ذكروا للعلم حدودا فاسدة:

كقول الجبائي[٢]: إنه اعتقاد الشيء على ما هو به عن ضرورة أو دليل؛ لأن[٣] مِن شرط صحة التحديد[٤] أن يوجد الحدُّ في كل فرد من أفراد المحدود؛ إذ من شرطه الاطراد والانعكاس؛ ليحصل بهما الجمع والمنع؛ إذ الحد ما يجمع جميعَ المحدود، ويمنع غيرَه عن مشاركته فيه، ولن يحصل هذا إلا باشتمال الحد

---

(١) أي: نوافقهم أن الحواس ليست من أسباب العلم عند وجود آفاتها.

(٢) المقصود أبو علي الجبائي. وهو شيخ المعتزلة أبو علي محمد بن عبد الوهاب البصري، مات بالبصرة سنة ثلاث وثلاثمئة، أخذ عن أبي يعقوب الشحام، ومات، فخلفه ابنه أبو هاشم الجبائي، وأخذ عنه فن الكلام أيضا الإمام أبو الحسن الأشعري، ثم خالفه ونابذه وتسنن. سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٨٣ بتصرف.

(٣) - تعليل لفساده.

(٤) أي: التعريف.

على جميع أفراد المحدود، وهذا المعنى لا يوجد في المقسِم؛ فإن عِلْمًا ما[١] لا يكون عن الضرورة والاستدلال جميعا، بل ما كان من العلوم ضروريا لا يكون استدلاليا، وما كان استدلاليا لا يكون ضروريا[٢].

وهذا؛ لأن التقسيم وُضع لمعرفة الكليات بواسطة الجزئيات، ويسمى استقراءً، والتحديدُ وُضع لمعرفة الجزئيات بواسطة الكليات، ويسمى برهانا، فلم يَجز أن يجعلا بابا واحدا.

ولأنه[٣] علق الحدَّ بالشيء، وذا لا يستقيم إلا بجعل المعدوم شيئا[٤]؛ لكونه معلوما، أو بجعل المعدوم غير معلوم[٥].

وجمهور المعتزلة[٦] وإن جعلوا المعدوم شيئا.. فلم يجعلوا المستحيل

---

(١) إبهامية.

(٢) خلل التعريف جاء من إدخال (أو) في الحد، كما قال في السلم: ولا يجوز في الحدود ذكر (أو)، والتفصيل في مكانه.

(٣) سبب آخر لفساد تعريفه.

(٤) كما هو مذهبهم.

(٥) لأن على مذهب أهل السنة الشيء هو الموجود، فعلى هذا التعريف يكون المعدوم غير معلوم بحسب مذهب أهل السنة.

(٦) المعتزلة فرقة إسلامية تنتسب إلى واصل بن عطاء الغزال، تميزت بتقديم العقل على النقل، وبالأصول الخمسة التي تعتبر قاسما مشتركا بين جميع فرقها، سموا معتزلة لاعتزال مؤسسها مجلس الحسن البصري بعد خلافه معه حول حكم الفاسق.

أصول المعتزلة الخمسة:

أولا - التوحيد: أي إثبات وحدانية الله سبحانه ونفي ما سواه حتى نفوا صفاته سبحانه، فهم لا يصفون الله إلا بالسلوب، أما الصفات الثبوتية كالعلم والقدرة فينفونها عن الله سبحانه تحت حجة أن في إثباتها إثباتا لقدمها، وإثبات قدمها إثبات لقديم غير الله.

ثانيا - العدل أي: الله سبحانه ليس له أن يفعل إلا على مقتضى العقل والحكمة، وبناء على ذلك نفوا أمورا وأوجبوا أخرى، فنفوا أن يكون الله خالقا لأفعال عباده، وقالوا: إن العباد هم الخالقون

شيئا مع أنه معلوم(١).

وهشـــامُ بن عمرو(٢) وإن جعل المعدوم غير معلــوم.. فهو محجوج بما سيأتي(٣).

لأفعال أنفسهم إن خيرا وإن شـرا، وأوجبوا على الخالق سبحانه فعل الأصلح لعباده، وقالوا أيضا بأن العقل مسـتقل بالتحسين والتقبيح، فما حسـنه العقل كان حسنا، وما قبحه كان قبيحا، وأوجبوا الثواب على فعل ما استحسنه العقل، والعقاب على فعل ما استقبحه.

ثالثا – المنزلة بين المنزلتين: أي مرتكب الكبيرة لا يسـمى مؤمنا ولا يسمى كافرا، بل هو في منزلة بيـن هاتين المنزلتين، فإن تاب رجع إلى إيمانه، وإن مات مصرا على فسـقه كان من المخلدين في عذاب جهنم.

رابعـا – الوعد والوعيد: ويقصـدون أنه لابد من تحقيق الوعيد في الآخـرة على أصحاب الكبائر وأن اللـه لا يقبل فيهم شـفاعة، ولا يُخرج أحدا منهم من النار، فهم بسـبب الكبائر خارجون عن الإيمان مخلدون في نار جهنم.

خامسا – الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: أي: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة باللسـان واليد والسيف كيف قدروا على ذلك، فهم يرون قتال أئمة الجور لمجرد فسقهم، ووجوب الخروج عليهم عند القدرةِ على ذلك وغلبةِ الظن بحصول الغلبة وإزالة المنكر.

هذه هي الأصول المتفق عليها عندهم، ومن المختلف فيه عندهم:

سادسا – نفيهم رؤية الله سبحانه.

سابعا – قولهم بأن القرآن كلام الله مخلوق.

ثامنا – نفيهم شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته.

تاسعا – نفيهم كرامات الأولياء، قالوا لو ثبتت كرامات الأولياء لاشتبه الولي بالنبي.

عاشرا – أن ما يحصل من الشرور ليس بإرادته سبحانه.

وغير ذلك، وقد بينت خلاصة مذهب المعتزلة؛ لأن أكثر خلاف أهل السنة معهم.

(١) فالمستحيل عندهم ليس شـيئا وهو معلوم، وهو تناقض؛ لأنه إن لم يكن شيئا فهو غير معلوم، وإن كان معلوما فهو شيء، فكيف هو معلوم وليس شيئا؟!

(٢) هشام بن عمرو أبو محمد الفوطي المعتزلي الكوفي مولى بني شيبان، صاحب ذكاء وجدال وبدعة ووبال. سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٧. وهو رئيس فرقة الهشامية من المعتزلة، توفي ٢٢٦ هـ.

(٣) عند بيان أن المعدوم معلوم.

وقولِ[1] القاضي أبـي[2] بكر الباقلاني[3]: إنه معرفة المعلوم على ما هو به؛ لأن[4] المعرفة اسم للعلم المستحدَث، أو هو انكشاف عن شيء بعد لَبْسٍ وتوهم، يقال عرفت فلانا أي: استحدثت به عِلما، فنُزِّلت المعرفةُ مِن العلم منزلةَ القصد مِن الإرادة[5].

وقول أبي إسحاق الأسفراييني[6]: إنه تَبَيُّن المعلوم على ما هو به؛ لأن[7] التبين لفظ مشترك يقال: تبينتُ الأمر. أي: علمتُ، وتبين لي. أي: ظهر، واستعمال الألفاظ المشتركة أو المجازية في التحديد مضادٌّ لما وضع له التحديد، وهو الإعلام بحقيقة المحدود؛ لأنه لا تخلو الألفاظ المشتركة أو المجازية عن ضرب لَبْس عند سماعها - إلى أن يتعين المراد بها بالدليل، واستعمال ما فيه الالتباس عند إرادة الإعلام مضاد للغرض الذي وضع له التحديد.

---

(١) معطوف على قوله: قول الجبائي.

(٢) في ب: أبو.

(٣) ابن الباقلاني الإمام العلامة، أوحد المتكلمين، مقدم الأصوليين، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب البصري ثم البغدادي ابن الباقلاني، صاحب التصانيف، وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه، وكان ثقة إماما بارعا، صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، وقد يخالفه في مضائق؛ فإنه من نظرائه، وقد أخذ علم النظر عن أصحابه، وفاته ٤٠٣ هـ. سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٩٠ باختصار.

(٤) - تعليل لفساده.

(٥) فكما أن القصد غير الإرادة فكذلك المعرفة غير العلم؛ لأن القصد جزئي الإرادة والمعرفة تتعلق بجزئيات العلم كما هو عند قوم.

(٦) أبو إسحاق الأسفراييني الإمام العلامة الأوحد الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الأسفراييني الأصولي الشافعي، الملقب ركن الدين، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة، قال الحاكم في تاريخه: أبو إسحاق الأصولي الفقيه المتكلم، المتقدم في هذه العلوم، انصرف من العراق وقد أقر له العلماء بالتقدم. وفاته ٤١٨ هـ سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٥٣.

(٧) تعليل لفساده.

ولأن(1) العلم لو كان اعتقادا(2) أو معرفة(3) أو تَبَيُّنا(4) .. لكان العالِم معتقدا عارفا متبيِّنا، والله تعالىٰ يوصف بأنه عالم، ولا يوصف بأنه معتقد أو عارف أو متبين.

وقولُ الكرامية(5): إنه تعالىٰ يوصف بأنه عارف؛ لاتحاد العلم والمعرفة - مخالف للإجماع.

وقولِ(6) الأشعري(7): إنه ما أوجَبَ العالِمَ. أي: حَقَّق الوصفَ بأنه عالم؛

---

(1) تعليل لفساد كل ما تقدم من الحدود.

(2) كما هو مذهب الجبائي.

(3) كما هو مذهب الباقلاني.

(4) كما هو مذهب الأسفراييني.

(5) الكرامية هم أتباع محمد بن كرام السجستاني المبتدع، كان يقول: الإيمان هو نطق اللسان بالتوحيد مجرد عن عقد قلب وعمل جوارح، وقال خلق من الأتباع له: بأن الباري جسم لا كالأجسام، وأن النبي تجوز منه الكبائر سوىٰ الكذب. وفاته ٢٥٥ هـ سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٢٣. ومن عقائدهم أن الخالق محل الحوادث، وغير ذلك من الضلالات.

(6) معطوف علىٰ قوله: قول الجبائي.

(7) العلامة إمام المتكلمين أبو الحسن علي بن إسماعيل، ويتصل نسبه بصاحب رسول الله ﷺ أبي موسىٰ عبد الله بن قيس بن حضار الأشعري اليماني البصري، مولده سنة ستين ومئتين، وقيل: بل ولد سنة سبعين، كان عجبا في الذكاء وقوة الفهم، ولما برع في معرفة الاعتزال.. كرهه وتبرأ منه وصعد للناس فتاب إلىٰ الله تعالىٰ منه، ثم أخذ يرد علىٰ المعتزلة ويهتك عوارهم، قال الفقيه أبو بكر الصيرفي: كانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم حتىٰ نشأ الأشعري فحجرهم في أقماع السمسم. وعن ابن الباقلاني قال: أفضل أحوالي أن أفهم كلام الأشعري. قلت: مات ببغداد سنة ٣٢٤ هـ سير أعلام النبلاء باختصار ١٥/ ٨٥

أقول: يلاحظ أن الإمام الذهبي بعد أن ساق ترجمة عطرة للإمام الأشعري وشهد به شهادة طيبة ذكر أن بعض الحنابلة حط من قدره، فأتبع ذلك بالإشارة إلىٰ أن ليس كل قدح يقبل، وهذا نص كلامه في السير: حط عليه جماعة من الحنابلة والعلماء، وكل أحد فيؤخذ من قوله ويترك إلا من عصم الله تعالىٰ، اللهم اهدنا وارحمنا. اهـ

فإنه[١] تعريف الشيء بما يتعرف هو به؛ فإنه إذا سئل عن العلم.. عَرَّف بما ذكر[٢]، وإذا سئل عن العالِم.. قال: مَن قام به العلم. فقد عَرَّف العلم بالعالِم[٣]، والعالِمَ به[٤]، والشيء متىٰ عُرِّف بما تَعَرَّف به.. بقي كل واحد منهما مجهولا - كمن قال: جاءني زيد، فقيل له: من زيد؟ قال: ابن عمرو، فقيل له: من عمرو؟ قال: أبو زيد، بقي كل واحد منهما مجهولا، وبهذا يبطل أيضا حدُّ الباقلاني والأسفرايني[٥].

وحدُّ الكعبي[٦]: أنه اعتقاد الشـيء علىٰ ما هو به وإن زِيد عليه مع سـكون النفس[٧]، والنظامِ[٨]: إنه حركة القلب لوجدان ما يجد - أبين[٩] فسادا.

---

(١) - تعليل لفساد تعريف الأشعري.

(٢) إنه ما أوجَبَ العالِمَ.

(٣) في أ و ب: بالعلم.

(٤) بالعلم.

(٥) لأن كليهما ذكر لفظ المعلوم في حد العلم، وفهم المعلوم يتوقف علىٰ فهم العلم، فيبقىٰ كلٌّ منهما مجهولا.

(٦) العلامة شـيخ المعتزلة أبو القاسـم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي المعروف بالكعبي، من نظراء أبي علي الجبائي، قال محمد بن إسحاق النديم: توفي في أول شعبان سنة تسع وثلاثمئة. كذا قال، وصوابه: سنة تسع وعشرين. سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣١٣.

(٧) هذه الزيادة لأبي هاشم الجبائي كما في أصول الدين صـ ١٥، وكما في تبصرة الأدلة صـ ١٢٦.

(٨) أي: وحدُّ النظام. وهو شـيخ المعتزلة، صاحب التصانيف، أبو إسـحاق إبراهيم بن سيار البصري المتكلم، تكلم في القدر، وانفرد بمسـائل، وهو شـيخ الجاحظ، وكان يقول: إن الله لا يقدر علىٰ الظلم ولا الشـر، وإن الناس يقدرون علـىٰ الظلم، وصرح بأن الله لا يقـدر علىٰ إخراج أحد من جهنـم، وأنه ليس يقدر علىٰ أصلح مما خلق. قلت: ولـم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم. وقد كفـره جماعة، وقال بعضهم: كان النظام علىٰ دين البراهمة المنكرين للنبوة والبعث، ويخفي ذلك. ورد أنه مات في خلافة المعتصم أو الواثق سـنة بضع وعشـرين ومئتين. بتصرف يسير سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤١.

(٩) - خبر لقوله: حد الكعبي والنظام.

ومَن حدَّه مِن أصحابنا: بأنه صفة ينتفي بها عن الحي الجهلُ والشك والظن والسهو.. فهو مردود بعلم الباري تعالى[(١)] - إلا أن يراد الانتفاء مِن الأصل.

والصحيح ما قاله الشيخ أبو منصور[(٢)] ﷺ: إنه صفة يتجلى بها لمن قامت هي به المذكورُ، وقيد به[(٣)] ليندرج تحته الموجود والمعدوم.

وقال الإمام فخر الدين الرازي[(٤)] ﷺ: المختار عندي أنه[(٥)] غني عن التعريف؛ لأن كل أحد يعلم بالضرورة كونه عالما بأن النار محرقة، وأن الشمس مشرقة، ولو لم يكن العلمُ بحقيقة العلم ضروريا.. لامتنع أن يكون هذا العلم المخصوص[(٦)] ضروريا.

قلنا: نعم العلم معلوم عند كل أحد، لكن العامي لا يقدر أن يُعبِّر عن حقيقته بعبارة يمتاز بها عن غيره.

---

(١) لأن الانتفاء يدل على المنتفي السابق وهو الجهل، فكأن الجهل كان ثابتا ثم أزاله العلم.

(٢) محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي إمام الهدى له كتاب التوحيد وكتاب المقالات وكتاب رد أوائل الأدلة للكعبي وكتاب بيان وهم المعتزلة وكتاب تأويلات القرآن، مات بسمرقند سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، قلت تخرج بأبي نصر العياضي، وله كتاب رد تهذيب الجدل للكعبي ورد كتاب وعيد الفساق للكعبي ورد الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي ورد كتاب الإمامة لبعض الروافض وكتاب الرد على القرامطة وكتاب مآخذ الشرائع في أصول الفقه وكتاب الجدل في أصول الفقه والله أعلم. تاج التراجم ٢٤٩.

(٣) بالمذكور.

(٤) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي التيمي البكري الطبرستاني الرازي الشافعي المعروف بالفخر الرازي وبابن خطيب الري أبو عبد الله فخر الدين أبو المعالي. مفسر، متكلم، فقيه، أصولي، حكيم، أديب، شاعر، طبيب، مشارك في كثير من العلوم الشرعية والعربية، والحكمية، والرياضية، ولد بالري من أعمال فارس، ورحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وأخذ عنه خلق كثير، وفاته ٦٠٦ هـ. معجم المؤلفين ٣/ ٥٥٨.

(٥) العلم.

(٦) أن النار محرقة مثلا.

فالمتكلمون إنما تكلموا في تلك العبارة.

وبه(١) أجيب عما قيل على(٢) الأشعري(٣)، وحاصله(٤) أن التحديد ما(٥) وضع لإثبات العلم بطريق الإجمال؛ فهو حاصل لمن لا علم له بالحد - بل لتعريف الحقيقة التي(٦) يمتاز بها عن غيره؛ فإنا إذا قلنا: العلم ما أوجب كونَ مَن قام به عالِما. وقد عرفنا العلم والعالِم على الإجمال، لكنا جهلنا الحقيقة التي بها(٧) يمتاز كل واحد منهما(٨) عن أغيارهما، ثم تأملنا فعلمنا أنه(٩) إنما كان عالِما لقيام العلم به، لا لقيام السواد أو البياض به، وكذا العلم حقيقة ما أوجب كون من قام به عالما لا متحركا أو ساكنا أو أسود أو أبيض.

[أسباب تحصيل العلم للخلق]

وأسبابه للخلق ثلاثة: أي أسباب العلم:

الحواس الخمس، أعني: السمع والبصر والشم والذوق واللمس.

والخبر الصادق، أعني: الخبر المتواتر، وخبر الرسول ﷺ.

والعقل.

---

(١) بقوله: نعم العلم معلوم عند كل أحد، لكن العامي لا يقدر أن يعبر عن حقيقته بعبارة يمتاز بها عن غيره، فالمتكلمون إنما تكلموا في تلك العبارة.

(٢) (على) ساقطة من ج.

(٣) أي أجيب بهذا الجواب على اعتراض توجه على تعريف الأشعري المتقدم: العلم ما أوجب العالم.

(٤) حاصل الجواب.

(٥) نافية.

(٦) في ب: إلى أن.

(٧) - (بها) ساقطة من ب.

(٨) - العلم والعالم.

(٩) - العالم.

والمراد بالحواس السليمةُ منها، وبكل حاسة يُعرف ما وضعت هي له[١].

[شبه المنكرين لحصول العلم بهذه الأسباب والرد عليها]

وأنكرت السوفسطائيةُ كلَّها[٢].

والسمنيةُ والبراهمة العلمَ بالخبر[٣]؛ لأن[٤] المتواتر اجتمع من الآحاد التي لا توجب العلمَ، وما لا يوجب العلم إذا انضم بما لا يوجب العلم.. لا يوجب العلم، ألا يرىٰ أنه لما اتصف كل واحد من الزنج بالسواد.. وجب في الكل أن يكونوا متصفين بالسواد؟

قلنا: جاز أن يحدث عند الاجتماع ما لم يكن عند عدمه، كقُوىٰ الحبل، وغيرِ ذلك.

وتواترُ النصارىٰ واليهود علىٰ قتل عيسىٰ عليه السلام إنما لم يكن موجِبا للعلم؛ لأن مرجعه إلىٰ الآحاد؛ فإن القتل نُقِل عن الذين دخلوا البيت الذي فيه المسيح عليه السلام، وكانوا سبعة نفر[٥]، ويتحقق من مثلهم التواطؤ علىٰ الكذب.

وكذلك إخبارُ المجوسِ معجزاتِ زرادشت مرجعُه إلىٰ الآحاد؛ فإنه روي

---

(١) – يعني: يعرف بالبصر الأشكال والألوان وبالسمع الأصوات...، ولكن هذا بحسب العادة، ويجوز عند خرقها أن يدرك بكل حاسة ما يدرك بغيرها، قال الإمام التفتازاني: يعني: أن الله سبحانه قد خَلَقَ كُلاً من تلك الحواس لإدراك أشياء مخصوصة، كالسمع للأصوات، والذوق للمطعوم، والشم للروائح، لا يدرك بها ما يدرك بالحاسة الأخرىٰ، وأما أنه هل يجوز ذلك أو يمتنع ذلك؟ ففيه خلاف، والحقُّ الجَوَاز؛ لما أن ذلك بمحضِ خلق الله من غير تأثير للحواس، فلا يمتنع أن يخلق الله عقيب صرف الباصرة إدراك الأصوات مثلاً. شرح العقائد صـ ٥٠.

(٢) – كل أسباب العلم.

(٣) – أي: كون الخبر محصِّلا للعلم.

(٤) تعليل لإنكارهما العلم بالخبر المتواتر.

(٥) – في أ و ب: تسعة.

أنــه أدخل قوائم فرسِ الملِــك في بطنه بين يدي خواصــه، وذلك[١] آية الوضع والاختراع، ولا يثبت به النقل المتواتر.

والملحدةُ والروافض[٢] بالعقل[٣]؛ لتناقض قضاياه؛ إذ العقلاء اختلفوا فيما بينهــم، وكل واحد منهم يثبت ما ادعاه بالعقــل، وما تناقضت قضاياه.. لا يكون سببا للعلم.

قلنا: قضايــا العقل لا تكون متناقضة قط؛ وإن كان أقوال العقلاء متناقضة؛ لأن[٤] العقل حجة الله تعالىٰ علىٰ عباده، ولا تتناقض حججه.

واختلاف العقــلاء فيما بينهم؛ لقصور عقلهم، أو لتقصيرهم في شــرائط النظــر، فربما قَصُر عقل الناظر عن معرفة الشــيء، فحكم بالهوىٰ، وظن أنه من قضايا العقل، فأما أن تختلف قضايا العقل.. فلا.

وللنظر شــرائط تجب رعايتها؛ ليفيد العلم، فإذا استوفىٰ شرائط النظر في كل مقدمة.. أفضىٰ بــه إلىٰ العلم، فأما إذا نظر في بعــض المقدمات بهواه دون عقله.. يكون نظره فاسدا غير مفيد للعلم.

وهذا كالمجوســي[٥] إذا نظر في أقســام العالم، فوجدها محدَثة، فاعتقد

---

(١) – قولهم بين يدي خواصه.

(٢) – الإلحاد: الميل عن القصد، وبمعناه الخاص عدم الإيمان خصوصا بوجود الإله، ولكن بحســب ما بين الفرهاري في النبراس يكون قوله: الروافض عطف تفسير للملحدة؛ لأنهم هم الذين ينكرون كون العقل ســببا من أسباب العلم، ويقولون: لا ســبيل إلىٰ العلم إلا الرجوع إلىٰ الإمام المعصوم المخفي الذي يأخذ العلم عن الحق سبحانه، راجع النبراس صـ ١٤٤.

(٣) – أي: وأنكر الملحدةُ والروافض تحصيل العلم بالعقل.

(٤) – تعليل لكون قضايا العقل لا تتناقض.

(٥) – المجوس هم الذين أثبتوا أصلين – إلا أن المجوس الأصلية زعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي والظلمة محدثة، ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها:

حدوثَها، ووجـد في العالَم[١] الشـرورَ والقبائح، فاعتقـد حدوثَها، واعتقد أن المحـدَث لابد له من محدِث، واعتقد أن صانع العالَم حكيم، فهذا كله صحيح، ثم اعتقد أن إيجاد الشـرور والقبائح سَـفَهٌ، وهذا خطأ، ثم اعتقد أنها لما كانت محدَثة؛ والصانع حكيم لا يفعل السفه؛ ولابد لاحتياج المحدَث إلىٰ المحدِث.. أن يكون لها محدِث سـوىٰ الباري، فوقع في الباطل في مقدمة واحدة بهواه دون عقله، ولو تأمل بعقله.. لعرف أن إيجاد هذه الأشـياء[٢] حكمة - كما سيأتي في خلق الأفعال - فلم يقع في الباطل[٣].

واعْتَبِر هذا[٤] بنظر العين؛ فإن القمـر ليلة البدر لا يختلف فيه النظار، وقد يقـع الاختلاف في الهلال، وهو راجع إلىٰ تقصير مـن الناظر، أو إلىٰ قصورِ آلة النظر.

مع أنه[٥] تناقض؛ حيث أَبطل العقلَ بـه[٦]؛ لأن قوله: إن قضاياه متناقضة، وما تناقضت قضاياه لا يكون سببا للعلم - إنما يعرف بالعقل، وكلُّ شيء في نفيه إثباتُه كان ثابتا بالضرورة، وهذا؛ لأن نافيَـه يثبته[٧]، ومثبته يثبته أيضا، فكان ثابتا بالإجماع.

أمن النور حدثت؟ والنور لا يحدث شرا جزئيا فكيف يحدث أصل الشر؟
أم من شيء آخر؟ ولا شيء يشرك النور في الإحداث والقدم؟. الملل والنحل صـ ٢٧٨.

(١) في ب: عالم.
(٢) الشرور.
(٣) قوله: (كما سيأتي في خلق الأفعال، فلم يقع في الباطل) ساقط من ج.
(٤) اختلاف العقلاء.
(٥) قولهم بعدم حجية العقل تناقض.
(٦) بالعقل.
(٧) حيث يستدل به علىٰ نفيه.

ولأن مَن راعىٰ شرائط النظر.. أفضىٰ به إلىٰ العلم، فعُلم أنه[١] طريقه[٢].

ثـم ما يثبـت منه بالبديهـة.. فهو ضـروري ـ كقولنا النفـي والإثبات لا يجتمعان[٣]، وما يثبت بالاستدلال.. فهو اكتسابي - كالعلم بوجود النار عند رؤية الدخان[٤].

والعقـولُ متفاوتة بأصل الفطـرة؛ لقوله ﷺ: (ناقصـات العقل ناقصات الديـن)[٥] - خلافا للمعتزلة؛ لكونه[٦] مناط التكليف، والاسـتواء فيه[٧] يقتضي الاستواء فيما[٨] هو مناط له.

قلنا: ما ينطلق عليه اسـم العقل كاف لصحة التكليـف، والزيادة للبعض فضل من الله تعالىٰ.

---

(١) نظر العقل.

(٢) طريق العلم.

(٣) في ج: (كالعلم بأن كل الشيء أعظم من جزئه). بدل قوله: (كقولنا النفي والإثبات لا يجتمعان).

(٤) قوله: (كالعلم بوجود النار عند رؤية الدخان). موجود في ج نقط.

(٥) نص الحديث: عن أبي سـعيد الخدري قال خرج رسـول الله ﷺ في أضحىٰ أو فطر إلىٰ المصلىٰ فمر علىٰ النسـاء فقال يا معشر النسـاء تصدقن فإني أريتكن أكثر أهل النار فقلن وبم يا رسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشـير ما رأيت من ناقصات عقـل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله قال أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلـن بلىٰ قال فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضـت لم تصل ولم تصم قلن بلىٰ قال فذلك من نقصان دينها. البخاري رقم ٣٠٤ ومسلم رقم ٧٩. وغيرهما.

(٦) تعليل لكلام المعتزلة.

(٧) في التكليف.

(٨) وهو العقل.

وهذا[١] بناء على أن الأصلح عندهم واجب على الله تعالى، فلو كان إعطاء الزيادة أصلح.. لأعطاها الكلَّ، وإلا[٢].. يكون ميلا، وذا لا يجوز على الباري.

وعندنا لا يجب الأصلح، فجاز أن يعطـي الفضل للبعض دون البعض - كما في نظر العين.

[هل الإلهام سبب للعلم؟]

والإلهام ليس سـببا للمعرفة؛ لأنه يعارَض بمثله؛ فإنه إذا قال: إني ألهمت بأن ما أقوله حق.. فخصمه يعارضه، ويقول: إني ألهمت بأن ما تقوله باطل.

فإذا[٣] قال لخصمه: إنك لست من أهله.. فيقابله خصمه بمثله.

وكذا[٤] التقليد؛ لأنه يعارَض بمثله أيضا؛ فإنه إذا قال: إن ما أقوله حق؛ لأني قلدت فلانا، وهو قائل بحقيته.. فخصمه يقـول: إن ما تقوله باطل؛ لأني قلدت فلانا، وهو قائل ببطلانه.

ولما كانت مباحث المتواتر والإلهـام والتقليد مذكورة في أصول الفقه.. اقتصرت على هذا القدر؛ اتكالا على ما أودعتُ في شرح المنار.

[فصل في حدوث العالم]

العالـم محدَث خلافا للدهرية[٥]، والمحدَث مـا لوجوده ابتداء، أو الذي يكونَ مسبوقا بالعدم أو بالغير.

---

(١) قول المعتزلة.

(٢) إن لم يعطها للكل.

(٣) في ب: وإذا.

(٤) ليس سببا للعلم.

(٥) فرقة من الكفار، ذهبوا إلى قدم الدهر واستناد الحوادث إليه كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَقَالُوا

[أقوال الناس في العالَم]

واعلم:

أنَّ قول المسلمين واليهود والنصارىٰ والمجوس: إنَّ الأجسام محدَثة بذواتها وصفاتها.

وقال أرسطو طاليس[١] وأتباعه: إنها قديمة بذواتها[٢] وصفاتها[٣].

وقال أكثر الفلاسفة: إنها قديمة بذواتها محدثة بصفاتها.

[شبه الفلاسفة في قدم العالم والرد عليها]

وشبهتهم:

أن العالم لو كان محدَثا.. لصار موجودا بإيجادِ غيرِه إياه، ولو كان كذلك..

لكان الإيجادُ إما:

مَاهِيَ إِلَّاحَيَاتُنَاالدُّنْيَانَمُوتُ وَنَحْيَاوَمَايُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ كذا في شرح المقاصد. وذهبوا إلىٰ ترك العبادات رأسا لأنها لا تفيد، و إنّما الدهر بما يقتضيه مجبول من حيث الفطرة علىٰ ما هو الواقع فيه. فما ثمّ إلّا أرحام تدفع وأرض تبلع وسماء تقلع وسحاب تقشع وهواء تقمع، و يسمّون بالملاحدة أيضا. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١ / ٨٠٠.

(١) أرسطو (٣٨٤- ٣٢٢ قبل الميلاد) فيلسوف يوناني قديم كان أحد تلاميذ أفلاطون ومعلم الإسكندر الأكبر. كتب في مواضيع متعددة تشمل الفيزياء، والشعر، والمنطق، وعبادة الحيوان، والأحياء، وأشكال الحكم.

(٢) طينتها ومادتها المسماة بالهيولىٰ.

(٣) صورها الجسمية والنوعية.

ذات الموجِد[١] القديم، وهو محال؛ لأنه يقتضي وجودَه[٢] في الأزل؛ لوجود ما هو إيجادُه، ووجود الحادث في الأزل محال.

أو ذات الموجَد المحدَث، وهو مفض إلى اتحاد الأثر والمؤثِّر.

أو معنىً غيرهما، وذلك[٣] إما:

أن يكون قائما بنفسه وهو محال؛ لكونه صفة.

أو قائما بغيره، وذلك[٤] إما الموجَد أو الموجِد:

والأول[٥] محال؛ لاستحالة أن تكون صفةُ الشيء مؤثِرةً في وجود ذلك الشيء؛ لأن صفة الشيء تابعة له غير سابقة[٦] عليه، وسبقُ المؤثِّر على الأثر شرط.

وكذا الثاني[٧]؛ لأنه إن كان الإيجاد حادثا.. كان القديم محلا للحوادث، وإن كان قديما.. فقِدَمُه يقتضي قدمَ الموجَد الحادث.

ولأن[٨] علة وجود العالم وجودُ الباري، أو جُودُه، وَجُودُه أزلي؛ لاستحالة

---

(١) (الموجِد) ساقطة من ب.
(٢) العالم.
(٣) الإيجاد الذي هو غير الموجِد وغير الموجَد.
(٤) الغير الذي يقوم به الإيجاد.
(٥) أن يكون الإيجاد قائما بالموجَد.
(٦) في ب: سابق.
(٧) أن يكون الإيجاد قائما بالموجِد.
(٨) تعليل آخر لقول الفلاسفة بقدم العالم.

البخل عليه في الأزل، فيقتضي قدمُ وُجُودِهِ أو جُودِهِ قِدَمَ ما يتعلق[١] وجوده به، وتسبيحهم: يا من جُودُه سببُ وُجُود كل موجود.

ولنا: أن العالم بجميع أجزائه محدَث؛ لأنه اسم[٢] لكل موجود سوىٰ الله تعالىٰ، سمي عالَما؛ لكونه عَلَما علىٰ ثبوت الصانع.

[أقسام العالم والخلاف فيها]

وهو إما أن يكون قائما بنفسه، وهو العين[٣]، أو بغيره، وهو العرض، والقائم بنفسه إما أن يكون مركبا وهو الجسم، أو غير مركب وهو الجوهر، وعُرف بذلك[٤] حدودُها[٥].

وأنكرت الفلاسفة والنَّظَّام وجود ما سميناه جوهرا، وهو الجزء الذي لا يتجزأ، وزعموا: أن الجزء وإن قلَّ.. فهو يتجزأ إلىٰ ما لا نهاية له؛ لأن كل متحيز فيمينُه غيرُ يساره، فيكون منقسما ضرورة.

قلنا: جاز أن تكون الذاتُ واحدةً، والوجهان عرضان قائمان به، وهذا؛ لأن[٦] طرف الخط غير منقسم، وإلا.. لا يكون طرفا[٧].

---

(١) في ب: تعلق.

(٢) (اسم) ساقطة من ج.

(٣) معنىٰ أن الأعيان قائمة بنفسها أنها لا تحتاج إلىٰ محل كما يحتاج العرض إلىٰ محل، ولكن الأعيان والأعراض بحاجة إلىٰ خالق مخصص، وبهذا تفترق عن الحق سبحانه عندما نصفه بأنه قائم بنفسه بمعنىٰ أنه تعالىٰ لا يحتاج إلىٰ محل لأنه ذات وليس صفة، وأنه لا يحتاج إلىٰ خالق ومخصص لأن وجوده تعالىٰ ذاتي.

(٤) أي بهذا التقسيم تعرف حدود الجسم والجوهر والعرض.

(٥) في ب: حدوثها.

(٦) إلزام للفلاسفة بثبوت الجوهر؛ لأنهم يقرون أن النقطة التي هي طرف الخط غير منقسمة.

(٧) بل خطا.

ونعني بما يقوم بنفسه أنه يصح وجوده لا في محل يقوم به، وكل عين فإنه يصح وجوده لا في محل يقوم به، سواء كان مركبا أو غير مركب.

بخلاف العرض؛ فإنه يستحيل وجوده لا في محل؛ إذ يعرف ببديهة العقل استحالةُ وجود حركة غيرِ قائمة بالمتحرك، ولهذا قام جميع العالم لا في محل[١].

[دليل حدوث العالم، ونظم الدليل كما سيأتي: الأعراض حادثة، والأعيان لا تخلو عن الأعراض، وما لا يخلو عن الحادث فهو حادث]

والأعراض حادثة[٢]، عُرف حدوث بعضها حسا بأن رأينا ساكنا تحرك، فالحركة لم تكن موجودة حال كون الجسم ساكنا، وإنما حدثت بعدُ، فَعَلِمْنا حدوثها حسا، وكذا في غيرها من الأعراض.

وحدوث أضدادها[٣] التي عُدمت عند حدوثها بالدليل[٤]؛ لأنها لما قَبِلَت العدمَ.. دل أنها كانت حادثة؛ إذ لو كانت قديمة.. لاستحال عدمها؛ لأن القدم ينافي العدم؛ إذ القديم يكون واجب الوجود لذاته؛ إذ لو لم يكن واجب الوجود لذاته.. لكان:

جائز الوجود.

أو ممتنع الوجود.

وبطل الثاني؛ لتحقق وجوده، وتحققُ وجود ما هو ممتنع الوجود مستحيل.

---

(١) لأنه جسم لا يحتاج إلى محل.

(٢) المقدمة الأولى.

(٣) معطوف على قوله: حدوث بعضها.

(٤) مقابل لقوله: حسا، متعلق بـ عرف.

وبطل[١] الأول أيضـــا؛ إذ لو كان جائز الوجود.. لــكان جائز العدم؛ إذ لو لم يكن جائز العـــدم.. لكان واجب الوجود ضـــرورة، وإذا كان الوجود والعدم جائزين فاختصاصه بالوجود لـــم يكن إلا بتخصيص مخصص، وما كان وجوده بتخصيص مخصص.. يكون محدَثا؛ إذ المحدَث هو الذي يتعلق وجوده بإيجاد غيره، فأما القديم.. فمستغن في وجوده عن غيره.

والأعيان لا تخلو عن الأعراض[٢]؛ لأنها لا تخلو عن الحركة أو السكون؛ لأنها[٣] في الزمان الثاني إن كانت:

في الحيز الأول.. فهو السكون[٤]؛ لأنه عبارة عن الكونين في مكان واحد.

أو في حيز آخر.. فهو الحركة؛ لأنها عبارة عن الكونين في مكانين.

وما لا يخلو عن الحادث فهو حادث[٥]؛ لأنه حينئذ لا يتصور ســبقها؛ لأن في السبق الخلوَّ، والخلوُّ محال، فكان السبق محالا[٦].

وإذا لم يسبقها.. يكون مقارِنا[٧] لها أو متأخِّرا عنها، والمقارِن للحوادث أو المتأخر عنها حادث ضرورة.

---

(١) في أ: فبطل.

(٢) المقدمة الثانية.

(٣) الأعيان.

(٤) أي سكون الأعيان.

(٥) المقدمة الثالثة.

(٦) يعني: إذا كانت الأعيان لا تخلو عن الحوادث يســتحيل أن تكون ســابقة على الحوادث، لأنها لو كانت سابقة على الحوادث لخلت من الحوادث، وقد تقدم أنها لا تخلو عنها.

(٧) في ج: متقارنا.

[شبه المنكرين لثبوت الأعراض وحدوثها]

فإن قيل: دليلكم مبنيٌّ على حدوث الأعراض، وحدوثُها مبني على ثبوتها، وهو مختلَف فيه؛ فقد نفتها أصلا الدهرية والثنوية والأصم[١] من المعتزلة، وقالوا:

هي عين الذات، فليست[٢] بمعنىً وراءَ الذات.

سَلَّمنا ثبوتها، ولكنا لا نسلِّم حدوثها.

قولكم[٣]: إن الساكن إذا تحرك.. فالحركة لم تكن موجودة حالَ كون الجسم ساكنا، وإنما حدثت بعدُ، فعَلِمْنَا حدوثها حسا.

قلنا[٤]: جاز أن تكون الحركة قد انتقلت إلى هذا الجسم عن محل آخر، ولم تحدث.

سَلَّمنا حدوثها، ولكنا لا نسلم حدوث السكون.

---

(١) عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم، فقيه معتزلي مفسر، قال ابن المرتضى: كان من أفصح الناس وأفقههم وأورعهم، خلا أنه كان يُخَطِّئ عليا عليه السلام في كثير من أفعاله، ويصوب معاوية رضي الله عنه في بعض أفعاله. قال ابن حجر: هو من طبقة ابن الهذيل وأقدم منه. وقال القاضي عبد الجبار: كان جليل القدر يكاتبه السلطان. وفاته ٢٢٥ هـ. الأعلام ٣/ ٣٢٣. وفي سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٠٢: وفاته ٢٠١ هـ.

(٢) في ج: وليست. وكلاهما جائز.

(٣) المنكرون للأعراض يقولون: قولكم يا أهل السنة.

(٤) هذا القول للمنكرين للأعراض في الرد على أهل السنة.

قولكم[١]: بدليل قبوله[٢] العدم؛ لأن القدم ينافي العدم؛ إذ القديم يكون واجب الوجود لذاته، فيكون مستحيلَ العدم.

قلنا[٣]: إنما يصح ذلك أن لو ثبت أن القديم واجب الوجود لذاته، ونحن نمنع ذلك؛ بناء علىٰ أنه يجوز أن يكون واجبَ الوجود لمعنىً، ثم يبطل ذلك المعنىٰ، فيخرج من أن يكون واجبَ الوجود، فحينئذ يجوز عليه العدم - علىٰ أنه يجوز أن ينتقل[٤] إلىٰ محل آخر، ولم يصر معدوما، أو يجوز أن يكون السكون ظاهرا في الجسم فكَمَن فيه، والحركة كانت كامنة فظهرت، فكان الجسم ساكنا غير متحرك؛ لكون السكون ظاهرا وكون الحركة كامنة، ولَمَّا انقلب الأمر.. صار متحركا ولم يبق ساكنا.

سلمنا حدوثه[٥]، ولكنا لا نسلم أن الأعيان لا تخلو عن الحركة والسكون، أليس أن الجوهر عندكم في أول أحوال وجوده يكون خاليا عن الحركة والسكون؟؛ إذ هو عندكم في حال حدوثه ليس بمتحرك ولا ساكن، فلماذا لا يجوز أن يكون[٦] في الأزل خاليا عن الحركة والسكون؟.

وكذا لو أوجد الله تعالىٰ - أوَّلَ ما أوجد - جوهرا واحدا.. لكان خاليا عن الحركة والسكون؛ لِعَدم المكان.

---

(١) المنكرون للأعراض يقولون: قولكم يا أهل السنة.

(٢) السكون.

(٣) في الرد علىٰ أهل السنة.

(٤) أن ينتقل السكون إلىٰ محل آخر فلم ينعدم.

(٥) السكون.

(٦) الجوهر.

ولئن سلمنا استحالة خلو الجواهر عن الأعراض الآن.. فلمَ قلتم: إنه يستحيل في الأزل؟

علىٰ أنا إن سَلَّمنا استحالة خلو الجواهر عن الأعراض.. فذا لا يدل علىٰ حدوث الجواهر؛ لأن كل عرض وإن كان حادثا.. فقبلَه عرض آخرُ لا إلىٰ نهاية.[١]

[تفنيد شبه المنكرين للأعراض وحدوثها]

قلنا[٢]: الدليل علىٰ ثبوتها أنا نرىٰ شعرا أسود، ثم نراه أبيض، وعينُ ذلك الشعر باق، فنقول: إن كان أسودَ لذاته.. فلا يتصور أن لا يبقىٰ أسود مع قيام ذاته التي هي علة اتصافه بكونه أسود، فَعُلِم أنه كان أسود لمعنىً، وقد عُدم ذلك المعنىٰ، فكان هذا دليلا علىٰ ثبوت الأعراض.

فإن قالوا: إنه كان أسود لذاته ولمعنىً.

قلنا: هذا اعتراف منكم بثبوت المعنىٰ، وإلىٰ هذا ندعوكم.

فإن قالوا: إنه كان أسود لا لذاته ولا لمعنىً.

قلنا: هذا نفيٌ، والنفي لا يوجب الاختصاص بأحد الوصفين.

فإن قالوا: إنه كان أسود بجعل جاعل.

قلنا: جعل الجاعل إما:

(١) نهاية شبه المنكرين.

(٢) جواب المصنف عن أولىٰ شبه المنكرين للأعراض وحدوثها - في ثبوت الأعراض.

أن كان لأجل جعله[١] ذاتَه[٢] مقتضيا لكونه أسود، أو لأجل جعله معنىً مقتضيا لذلك، فآل الأمرُ إلىٰ ما ذكرنا من كونه أسود لذاته أو لمعنىً.

وأما[٣] انتقال الحركة والسكون.. فمحال؛ لأن الانتقال من محل إلىٰ محل يكون حركةً، ويستحيل قيام الحركة بالحركة، أو قيام الحركة بالسكون.

وأما[٤] الكمون والظهور.. فهو دليلنا؛ لأنا نقول: الجوهر لا يخلو عن كمون الحركة فيه أو ظهورها، وهما حادثان، فثبت أنه لا يخلو عن الحوادث.

ولا يجوز[٥] أن يكون القديم واجب الوجود لمعنىً؛ إذ لو كان كذلك.. لكان ذلك المعنىٰ إما:

أن يكون واجبَ الوجود.

أو جائزَ الوجود.

فإن كان واجبَ الوجود.. فلا يخلو إما أن يكون واجب الوجود لذاته أو لمعنىً، فإن كان لمعنىً.. فالكلام في المعنىٰ كذلك إلىٰ أن يتسلسل[٦]، وهو باطل.

وإن كان ذلك المعنىٰ واجبَ الوجود لذاته.. فكان جعلُ الذات واجبَ الوجود لذاته أولىٰ؛ لأن الذات يقوم بنفسه، والمعنىٰ يقوم بالذات.

---

(١) الجاعل.

(٢) الشعر.

(٣) جواب المصنف عن شبهة انتقال الحركة والسكون حتىٰ لا يقولوا بحدوثهما.

(٤) جواب المصنف عن شبهة كمون وظهور الحركة والسكون حتىٰ لا يقولوا بحدوثهما.

(٥) جواب المصنف عن شبهة أن القديم قد يكون واجب الوجود لمعنىٰ لا لذاته، فينعدم القديم لانعدام ذلك المعنىٰ.

(٦) أي: المعنىٰ واجب الوجود لمعنىٰ آخر والآخر واجب الوجود لمعنىٰ آخر وهكذا.

ولو كان ذلك المعنىٰ جائز الوجود.. لكان جائزَ العدم، فكان محدَثا، وكان القديم قبل حدوثه[١] إما أن يكون جائز الوجود أو واجب الوجود، ومحال أن يكون جائز الوجود، فكان واجب الوجود، ويجب أن يكون واجب الوجود لذاته لا لمعنىً؛ لما مرَّ في المعنىٰ الأول[٢].

والجوهر[٣] في أول أحوال الوجود إن خلا عن الحركة والسكون.. فلن يخلو عن الكون، وهو عرض.

علىٰ أنهم إن سلموا للجوهر حالة الحدوث.. فقد أقروا بحدوث الجوهر، ووقعت الغنية عن إثباته بالدليل.

وما كان محالا لا يتبدل بتبدل المحَالِّ[٤]، أليس أن الجمع بين المتنافيين يستحيل في الحال وفي الأزل كذلك؟.

وقولهم[٥]: أن لا حادث إلا وقبله حادث يقتضي وجودَ المحدَث في القِدَم؛ لأن الجوهر لما كان قديما - وفي قِدَمِه لا يخلو عن الحوادث.. فيؤدي إلىٰ هذا[٦] ضرورة، والقول بوجود المحدَث في القدم قولٌ بأنَّ لوجوده ابتداءً وليس لوجوده ابتداءٌ، وهو ممتنع بالمرة، ولأن كل حادث مسبوق بعدم.. فقد

---

(١) المعنىٰ.

(٢) من أن جعل الذات واجبَ الوجود لذاته أولىٰ؛ لأن الذات يقوم بنفسه والمعنىٰ يقوم بالذات.

(٣) جواب المصنف عن شبهة خلو الجواهر عن الحركة والسكون والحوادث.

(٤) جواب المصنف عن شبهتهم: أن الجوهر في الأزل أو في أول أحوال حدوثه يستحيل اتصافه بالحركة والسكون، فأجاب: بأن ما كان مستحيلا يبقىٰ مستحيلا، فلو كان الجوهر لا يقبل الحوادث في أول أحواله لكان لا يقبل الحوادث الآن وفي جميع الأحوال.

(٥) جواب المصنف عن شبهة أعراض لا إلىٰ نهاية في جانب الماضي.

(٦) وجود المحدَث في القدم.

اجتمـع عدمُ كلِّ حادث في الأزل، فلو ثبت وجــود واحد من الحوادث[١] فيه[٢] يلزم اجتماع وجود ذلك الحادث وعدمه في حالة واحدة، وهو محال.

وشـبهة الدهرية[٣] سـاقطة؛ لأن على قـود[٤] ما ذكروا يلـزم دوام جميع الممكنات بدوام الباري[٥]، ويجب أن لا يحصل شـيء في العالم من التغيرات، وأنه خلاف الحس، ولَمَّا كان هذا باطلا.. لزم بطلان قولهم.

ولأن[٦] وجود العالـم يتعلق بإيجاد الله تعالىٰ إيـاه، والإيجاد صفة الله تعالـىٰ وراء ذاته[٧] أزليةٌ قائمة بذاته، وقدمه[٨] لا يقتضي قدمَ العالم؛ لاسـتحالة قدمِ ما تعلـق وجوده بغيره[٩]، ولأن الإيجاد مـا كان ليوجد المكوَّن للحال، بل ليوجد وقتَ وجوده على ما نبين[١٠] في مسألة التكوين إن شاء الله تعالىٰ.

وثبت بما[١١] ذكرنا حدوثُ الطبائع والهيولـىٰ والأفلاك والزمان والمادة والنفس الناطقة والخلاء؛ لشمول الدليل[١٢] الكلَّ.

---

(١) في أ و ب و ج: من الأعدام. ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) في الأزل.
(٣) في نفي الأعراض وقولهم: هي عين الذات، فليست بمعنىً وراء الذات.
(٤) في ب: قود على.
(٥) لأنه على حد قولهم لا يوجد أعراض، فلا توجد تغيرات، فيبقى العالم كما هو، ولا ينعدم منه شيء.
(٦) دليل آخر على أن الصفات ليست عين الذات لإبطال قول الدهرية.
(٧) في أ: وإرادته، وهو تصحيف.
(٨) قدم الإيجاد.
(٩) في أ و ب: لغيره.
(١٠) في أ: نثبت.
(١١) في ب: ما.
(١٢) دليل حدوث العالم.

وهـذه[١] طريقة الاستقراء؛ فإنها وضعت لتعريف الكليات بواسطة الجزئيات، وهي مضاهية لطريقة البرهان[٢] في إفادة التيقن والثبات[٣].

[فصل في إثبات الصانع]

ولما ثبت أن العالم محدَث.. ثبت أنه مسبوق العدم؛ ضرورةَ أن المحدَث مفسَّر به[٤]، وما سبقه العدم لم يكن وجوده لذاته، بل يجوز عليه الوجود والعدم، فاختصاصه بالوجود الجائز دون العدم خصوصا بعدَ ما كان عدما لن يكون إلا بتخصيص مخصص، ولهذا لا يثبت بِناءٌ بدون الباني، فلابد من محدِث له أحدثه وخصه بالوجود.

ولا يقال: إنه أحدث نفسه بنفسه؛ لأنه إن أحدث نفسه بعد ما صار موجودا.. فهو محال؛ لأنه إيجاد الموجود، وإن أحدث نفسه في حالة العدم.. فكذلك؛ لاستحالة وجود الفعل مِن المعدوم.

وقد استدل العلماء في إثبات العلم بالصانع بدلائلِ الأنفسِ: وهو ما يعرفه كل عاقل من أحوال نفسه أنه كان نطفة ثم عادت علقة ثم مضغة ثم لحما ودما[٥] وعصبا وعظاما، ثم بعد الانفصال مِن قرار مَكين ومكان حصين.. يتعاقب عليه الصغر والكبر والضعف والقوة والجهل والمعرفة والصحة والمرض.

والآفـاقِ[٦]: وهو ما يُرىٰ من طلوع النيرين والكواكب، واختلاف مطالعها

---

(١) الاستدلال بحدوث الأعراض والأعيان علىٰ حدوث العالم.

(٢) وهي الاستدلال بالكلي علىٰ الجزئي.

(٣) في أ و ب: والبيان.

(٤) بسبق العدم.

(٥) (ودما) ساقطة من ب.

(٦) إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ

في المشــارق[1] والمغــارب، ودوران الأفلاك الدائرات، والســفن الجاريات، والرياح الذاريات، وظهور السحاب الثقال، ووقوع الأمطار على رؤوس الجبال، وخروج أنواع الأنوار[2] والثمار من الزروع والأشجار، واختلاف الليل والنهار، فهذه التغيرات[3] والحادثات دليل على وجود قادر مختار.

ويجب أن يكون واجبَ الوجود؛ إذ لو لم يكن واجب الوجود.. لكان:

جائز الوجود.

أو ممتنع الوجود.

واستحال القسمان:

أما الممتنع.. فظاهر؛ إذ صدور الفعل من المعدوم مستحيل.

وكذا الجائز؛ لأنه يحتــاج إلى مخصص آخر؛ لأنه لما كان جائز الوجود.. كان جائز العدم، فتخصيص أحد الجائزين لا يكون إلا بمخصص، وذا إلى آخر، إلى أن يتسلسل، أو ينتهي إلى من هو واجب الوجود لذاته؛ وهو المطلوب.

[فصل في ثبوت وحدانية الصانع]

صانع العالم واحد - خلافا للثنوية والنصارى والطبائعية[4] والأفلاكية[5]:

بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾.

(١) (في المشارق) ساقطة من ب و ج.

(٢) جمع نورة، وهي الزهرة البيضاء.

(٣) في ج: التغييرات.

(٤) يطلق الطبيعيون أيضـا على فرقة يعبدون الطبائع الأربع أي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسـة لأنها أصل الوجود، إذ العالم مركّب منها و تسمّى هذه الفرقة بالطبائعية. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم صـ ١١٣٠.

(٥) قال الإمام التهانوي في كشــاف اصطلاحات الفنون والعلوم صـ ١٠٢١ في بيان عقائد هؤلاء: أمّا

[دليل التمانع]

ونحن نُعَوِّل[١] في هذه المسألة على دلالة التمانع التي عَوَّل عليها جمهور المتكلمين، ونقول: إنَّ فَرْضَ إلهين قادرين متماثلين في صفات الألوهية.. يؤدي إلى:

اجتماع الضدين.

أو عجز القادرين المتماثلين.

أو عجز أحدهما.

والكل محال، وما يؤدي إلى المحال فهو محال، وهذا؛ لأنا إن فرضنا إلهين قادرين على جميع المقدورات.. فإن أراد أحدهما أن يخلق في شخص واحد[٢] حياة، والآخرُ أراد[٣] أن يخلق فيه موتا.. فإن حصل:

مرادهما.. لزم الجمع بين الضدين.

وإن تعطلت إرادتهما، ولم يحصل في المحل لا هذا ولا ذاك.. ثبت عجز

الشّريك في العبادة والتدبير ففي الذاهبين إليه كثرة، فمنهم عبدة الكواكب، وهم فريقان، منهم من يقول: إنّه سبحانه خلق هذه الكواكب، وفوّض تدبير العالم السّفلي إليها، فهذه الكواكب هي المدبّرات لهذا العالم، قالوا: فيجب علينا أن نعبد هذه الكواكب تعبّدا للّه ونطيعه، وهؤلاء هم الفلاسفة. ومنهم قوم غلاة ينكرون الصانع، ويقولون: هذه الأفلاك والكواكب أجسام واجبة الوجود لذواتها، ويمتنع عليها العدم، فهي المدبّرة لأحوال العالم السّفلي، وهؤلاء هم الدّهرية الخالصة.

(١) في ج: نقول.

(٢) لفظ (واحد) في ب.

(٣) (أراد) ساقطة من ب.

كل واحد منها؛ لتعطل إرادته، وامتناعِ ما يريد إثباتَه بمنع صاحبه إياه؛ إذ لو لا إرادةُ صاحبه ضدَّ مراده.. لحصل مرادُه، ونفذت مشيئته.

وإن نفذت إرادة أحدهما دون الآخر.. كان الذي تعطلت إرادته عاجزا، والعاجز يستحيل أن يكون إلها؛ لأن العجز مِن أمارات الحدَث.

[إيرادان على دليل التمانع]

فإن قيل: هذه الأقسام إنما تتفرع على وقوع المخالفة بين الإلهين، فَلِمَ لا يجوز فرض إلهين متوافقين في الإرادة بحيث يمتنع وقوع المخالفة بينهما؟ - على أنا نَفْرِضُهما حكيمين عالمين بجميع المعلومات، فلا[1] يختلفان.

سلَّمنا أنه يصح وقوع المخالفة بينهما، لكن المحالات التي ألزمتموها إنما تلزم مِن وقوع المخالفة، لا من صحة المخالفة، فما لم تثبتوا أن هذه المخالفة تدخل في الوجود لا محالة.. لا يتم دليلُكم.

[جواب الإيرادين]

قلنا: الموافقة بينهما[2] إن كانت عن ضرورة.. فقد ثبت عجزهما واضطرارهما إلى الموافقة، وإن كانت عن اختيار.. فيمكن تقدير الخلاف بينهما، وحينئذ يتوجه التقسيم[3].

ولأنه لو انفرد هذا[4].. لصحت منه إرادة الحياة، ولو انفرد ذلك[5]..

---

(١) في ب: ولا.

(٢) (بينهما) ساقطة من ب.

(٣) أي: إذا قدر وقوع الخلاف بين الإلهين المفترضين تعود القسمة، وهي إما أن ينفذ مرادهما فيجتمع الضدان وهو محال، وإما لا ينفذ شيء من إرادتهما فيلزم عجزهما....

(٤) أحد الإلهين المفترضين.

(٥) الإله الآخر المفترض.

لصحت منه إرادة الموت، فعند اجتماعهما تبقى الصحتان؛ لأن كل واحدة[١] من الصحتين أزلي، والأزلي يمتنع زواله.

قوله: هذه المحالات إنما تلزم من وقوع المخالفة، لا من صحة المخالفة.

قلنا: هنا مقدمة يقينية، وهي: (أنَّ كل ما كان ممكنا لا يلزم من فرض وقوعه محال). فلو كانت المخالفة ممكنة.. لا يلزم من فرض وقوعها محال، لكن المحال[٢] قد لزم من فرض وقوعها، وعند هذا نقول: لو فرضنا إلهين.. لكانت المخالفة بينهما إما: أن كانت ممكنة، أو لم تكن، والقسمان باطلان[٣]، فبطل القول بوجود الإلهين.

[بطلان قول المشركين من الثنوية والنصارى وغيرهم]

وإذا لم يُتصور إثباتُ صانعين للعالم.. كان الصانع واحدا ضرورة، فبطل[٤] به قولُ[٥] الثنوية حيث قالوا: إن للعالم صانعين، أحدهما خَيِّرٌ خَلَق ما كان من أجزاء العالم حسنا، واسمه عندهم النور أو يزدان، والآخر شِرِّير، فكل[٦] شر وفساد في العالم منه، وهو الذي خلق الأجسام الضارة والسموم القاتلة والأجساد المستقذرة المنتنة، واسمه الظُّلْمة أو أهرمن، واتفقوا على قِدم يزدان، واختلفوا في أهرمن، فزعم بعضهم أنه قديم[٧]، وزعم بعضهم أنه حدث مِن فكرة رديئة

---

(١) في ج: واحد.

(٢) وهو التناقض أو العجز.

(٣) لأن المخالفة بينهما إن لم تكن ممكنة كانا مضطرين إلى التوافق فكانا عاجزين، وإن كانت المخالفة ممكنة يلزم من وقوعها المحال وهو التناقض أو العجز كما مر.

(٤) (فبطل) ساقط من ب.

(٥) في ب: القول.

(٦) في ب: وكل.

(٧) (فزعم بعضهم أنه قديم). ساقطة من ب.

حصلت مِن يزدان؛ لأنا نجد في العالم خيرا وشرا، وموجِد الشر شرير، والباري خَيِّرٌ، فدل أن[١] وجود الشر مِن الشرير.

قلنا: الخَيِّرُ إن لم يقدر على دفع الشر.. فهو عاجز، فلا[٢] يصلح للألوهية، وإن قدر ولم يفعل.. فهو أيضا شرير؛ لأن الراضي بأفعال الشر شرير.

والنصارى[٣] حيث قالوا بألوهية عيسى ومريم أيضا - كما قال الله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾. [المائدة:١١٦]. ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾. [المائدة:٧٢] ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾. [المائدة:٧٣]؛ لأنه[٤] أبرأ الأكمه والأبرص، وأحيا الموتى، ونَبَّأ[٥] بما يأكلون ويدخرون[٦] في بيوتهم.

قلنا: احتياجهما إلى الطعام كما قال الله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾. [المائدة:٧٥] دليلُ حدوثهما، والحادث لا يكون إلها.

واعلم أن النصارى:

تارةً يذكرون: الاتحاد. وطورًا: الحلول؛ إما لذات الله، أو لصفة من صفاته[٧].

وهما باطلان:

(١) في ب: على.
(٢) في ب: ولا.
(٣) معطوف على الثنوية، يعني ويبطل به قول النصارى.
(٤) تعليل لقولهم بألوهية عيسى.
(٥) في ب: وأنبأكم.
(٦) في ب: وما يدخرون.
(٧) ذات الله حلت في عيسى أو صفة من صفاته حلت في عيسى والعياذ بالله.

أما الحلول.. فلأن المعقول منه[١] كونُ الحالِّ مفتقرا إلى المحل، والمفتقر إلى المحل ممكن بالذات، والواجب بالذات يستحيل أن يكون ممكنا بالذات.

ولأنه إن حلَّ بعيسى.. فإن كان فيه مقصودا.. كان متحيزا، وإن كان فيه تبعا.. كان عرضا[٢].

وأما الاتحاد.. فلأنهما إن بقيا بعد الاتحاد ذاتين إلها وعيسى.. فلا يحصل الاتحاد، وإن عدما.. كان الموجود شيئا ثالثا مغايرا لهما، وإن فني أحدهما وبقي الآخر.. امتنع الاتحاد؛ لأن المعدوم لا يتحد بالموجود.

وهذه الأشياء[٣] معجزة له - كصيرورة عصا موسى ثعبانا، وانفلاق البحر، وتسخير الشياطين والجن[٤] والريح، وغير ذلك، فالله تعالى هو الذي أحيا الموتى وأبرأ الأكمه والأبرص على وفق دعائه[٥] إظهارا لمعجزته.

والطبائعية[٦] حيث قالوا: بإلهية الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة.

قلنا: هذه أعراض لا قيام لها بذواتها، فكانت حادثة، والحادث لا يكون إلها.

والأفلاكية[٧] حيث قالوا بالمدبرات السبع.

---

(١) الحلول.

(٢) أي بعد الحلول المزعوم إن كان الله - داخل عيسى - هو المقصود من الحالِّ والمحل كان متحيزا في عيسى، وإن كان الله - داخل عيسى - تبعا وليس هو المقصود كان عرضا؛ لأن التابع هو العرض.

(٣) من إحياء الموتى وإبراء الأكمه... التي عللوا بها القول بألوهية عيسى.

(٤) (والجن) ساقط من ب.

(٥) عيسى عليه السلام.

(٦) معطوف على الثنوية، يعني ويبطل به قول الطبائعية.

(٧) معطوف على الثنوية، يعني ويبطل به قول الأفلاكية.

قلنا: هذه[1] متصفة عندكم بالسعد والنحس والخسوف والكسوف والطلوع والغروب، والكلُّ دليل علىٰ أنها مسخَّرَاتٌ[2] لخالق الأرض والسماوات.

[فصل في صفتي القدم والبقاء]

صانع العالم قديم؛ إذ لو لم يكن قديما.. لكان حادثا؛ لعدم الواسطة بين القديم والحادث؛ إذ القديم ما لا ابتداء لوجوده، والحادث ما لوجوده ابتداء، ولا واسطة بين السلب والإيجاب، ولو كان حادثا.. لافتقر إلىٰ محدِث؛ لكونه جائزَ الوجود والعدم، وكذا الثاني، والثالث، فيؤدي إلىٰ التسلسل، وهو باطل؛ لأن ذلك المجموع[3] الذي لا نهاية له إما:

أن يكون واجبا لذاته.

أو ممكنا لذاته.

والأول باطل؛ لأن كل مجموع مفتقِر في تحققه إلىٰ كل واحد من آحاده، وكل واحد من آحاد هذا المجموع ممكن لذاته، والمفتقر إلىٰ الممكن لذاته أولىٰ أن يكون ممكنا لذاته، فهذا المجموع ممكن لذاته، وكل واحد من آحاده ممكن لذاته، وكل ممكن لذاته فله مؤثر، فلذلك المجموعِ مؤثرٌ، والمؤثر في ذلك المجموع:

إن كان ذلك المجموعَ.. فهو محال؛ لامتناع كون الشيء مؤثِّرا في نفسه؛ إذ المؤثر متقدم علىٰ الأثر، فلو كان مؤثرا في نفسه.. يلزم تقدم الشيء علىٰ نفسه، وهو محال.

---

(١) الكواكب والأفلاك.

(٢) لأن التغير أمارة الحدوث.

(٣) مجموع الخالقين المفترضين.

وإن كان[١] شـيئا من الأمور الداخلة فيه[٢].. فكذلك[٣]؛ لأن ما كان مؤثرا في مركَّب كان مؤثرا في جميع أفراد ذلك المركَّب، فلما[٤] كان المؤثر أحدَ أفراد ذلك المركب.. كان مؤثرا في نفسه، وهو باطل[٥].

وإن كان[٦] شـيئا من الأمور الخارجة عنه[٧].. فهو المطلوب؛ لأن الخارج عن جميع الممكنات بالذات لا يكون ممكنا لذاته، وكل موجود لا يكون ممكنا لذاته يكون واجبا لذاته، فثبت وجوب انتهاء جميع الممكنات إلىٰ موجود واجب لذاته، وكل ما كان واجب الوجود لذاته[٨] لا يقبل العدم أصلا، وكل ما كان كذلك فإنه يجب أن يكون قديما أزليا باقيا أبديا، وهذا؛ لأنه[٩] لو قَبِل العدم.. لكان ذاتُه قابلا للوجود والعدم، ولو كان كذلك.. لافتقر إلىٰ المؤثر، وكل مفتقر إلىٰ المؤثر فهو محدَث، ولما امتنع حدوثه.. امتنع عدمه بعد وجوده.

ولا يقال: لفظ (الكل) أو (المجموع)[١٠] يُشعر بالتناهي، فلا يصح إطلاقه

---

(١) المؤثر في المجموع.
(٢) في المجموع.
(٣) فهو محال.
(٤) في ج: ولما.
(٥) في أ و ب: فهو.
(٦) المؤثر.
(٧) مجموع الممكنات.
(٨) في ب: بذاته.
(٩) دليل صفة البقاء له سبحانه.
(١٠) فيما سبق من القول: كل مؤثر، ومجموع الخالقين المفترضين.

إلا بعد ثبوت التناهي[1]؛ لأن مرادنا من (الكل) و(المجموع) تلك الأسباب والمسببات بحيث لا يبقىٰ واحد منها خارجا عنها[2].

[فصل في أنه تعالى ليس بعرض]

صانع العالم ليس بعرض؛ لأن العرض يستحيل بقاؤه[3]؛ إذ العارض في اللغة ما لا يدوم، يُقال: عَرَض لفلان أمر أي معنىً لا قرار له، ويقال: هذه الحالة ليست بأصلية في كذا، بل هي عارضة له؛ أي: هي أمر لا دوام له، ولهذا سمي السحاب عارضا.

وهذا[4]؛ لأنه لو كان باقيا فإما:

أن يكون البقاء قائما به[5]، وهو محال؛ لأن العرض لا يقوم بالعرض باتفاق المتكلمين، والبقاء عرض؛ لأن العرض عبارة عن معنىٰ زائد علىٰ الذات، والبقاء كذلك؛ بدليل صحة قول القائل: وجِد ولم يَبق، ولم يصح: وجد ولم يوجد[6]،

---

(١) خلاصة هذا الإيراد: أن لفظ (الكل) و(المجموع) الذي استعملتموه في إبطال التسلسل يدل علىٰ التناهي، ونحن نقول: إن ما نتكلم عنه من العلل المؤثرة غير متناهية، فأنتم تبطلون غير الذي ندعيه، فلا يصح إطلاق هذه الألفاظ إلا بعد ثبوت تناهي هذه العلل، ونحن نقول إنها غير متناهية.

(٢) جواب الإيراد السابق: أننا نعني بكلمتي (الكل والمجموع) كل ما تدعونه من علل وأسباب.

(٣) المقدمة الأولىٰ.

(٤) استحالة بقاء العرض.

(٥) بالعرض.

(٦) هذا جواب علىٰ من يقول بإمكان بقاء العرض وينفي أن يكون البقاء أمرا زائدا علىٰ العرض الباقي، ويقول: إن معنىٰ البقاء هو نفس وجود العرض في الزمان الثاني، وليس أمرا زائدا علىٰ العرض، فلا يؤدي إلىٰ قيام العرض بالعرض، ويبني علىٰ ذلك جواز بقاء بعض الأعراض، فإذا وجد العرض في زمن واحد فقط يقال: وجد في الزمن الأول ولم يوجد في الزمن الثاني. فرد المصنف بأنه يصح أن يقال: وجد ولم يبق، ولا يصح أن يقال وجد ولم يوجد، فدل علىٰ بطلان القول بأن البقاء هو عين الوجود، فبطل بقاء الأعراض.

بخلاف اتصاف السواد باللونية؛ لأنها ليست بزائدة على ذاته، بل هي داخلة في ماهيته[١].

أو قائما بغيره، فيكون الباقي حينئذ ذلك الغير، لا العرض.

وما يستحيل بقاؤه لا يكون قديما[٢]؛ لأن القديم واجب الوجود لذاته؛ لِما مرَّ، فيكون مستحيلَ العدم.

ولأن العرض يفتقر إلى محل يقوم به، وما لا قيام له بذاته يستحيل منه الفعل؛ إذ الفعل المحكَم المتقَن لا يتأتى إلا من حي قادر عليم، واتصاف ما لا قيام له بذاته بكونه حيا عالما قادرا - محال.

[فصل في أنه تعالى ليس بجوهر]

صانع العالم ليس بجوهر - خلافا للنصارى وابن كرام[٣]؛ لأنه[٤] اسم للقائم بالذات، والله تعالى قائم بالذات، فيكون جوهرا.

ولنا: أن الجوهر في اللغة عبارة عن الأصل، يقال للثوب إذا كان محكَم الصنعة جيدَ الأصل: إنه ثوب جوهري. وفلان يجري في الإحسان على شاكلة جوهره الشريف ومقتضى حَسَبه العالي المنيف.

---

(١) جواب على من يقول: يجوز قيام العرض بالعرض بدليل قيام اللونية بالسواد، وكلاهما عرض، فقام العرض بالعرض، فرد المصنف بأن اللونية ليست أمرا زائدا على السواد، بل اللونية داخلة في ماهية السواد؛ لأن السواد هو اللونية بالإضافة إلى خصوصياته، والداخل في ماهية الشيء ليس أمرا زائدا عليه.

(٢) المقدمة الثانية.

(٣) رئيس الكرامية.

(٤) تعليل للكرامية.

وسمي الجزء الذي لا يتجزأ جوهرا؛ لأنه أصل المركبات؛ لتصور الأفراد بدون التركب، واستحالة المركبات بدون الأفراد.

والله تعالىٰ ليس بأصل للمركبات، فلم يكن جوهرا.

ولأن الجوهر هو المتحيز الذي لا ينقسم، فلا[١] يخلو عن الحركة والسكون، فيكون حادثا؛ لِما مرَّ، وقد بينا أن الصانع قديم، فلا يكون جوهرا.

ولفظ الجوهر لا ينبئ عن القيام بالذات لغة، بل ينبئ عن الأصل، وتحديدُ[٢] اللفظ بما لا ينبئ عنه لغة؛ وإخراجُ ما ينبئ عنه لغة عن [٣]كونه حدا له - جهل فاحش[٤].

[فصل في أنه تعالى ليس بجسم]

صانع العالم ليس بجسم؛ لأنه اسم للمتركب:

فمن أطلقه وعنىٰ به المتركب كاليهود وغلاة الروافض والحنابلة.. فهو مخطئ في الاسم والمعنىٰ؛ لأنه:

إن قام عِلمٌ واحد وقدرة واحدة وإرادة واحدة بجميع الأجزاء.. فهو محال؛ لامتناع قيام الصفة الواحدة بالمحالِّ المتعددة.

وإن قام بكل جزء من أجزائه عِلمٌ علىٰ حِدَةٍ وقدرة علىٰ حدة وإرادة علىٰ

---

(١) في ب وج: ولا.

(٢) تعريف.

(٣) متعلق بـ إخراج.

(٤) تحديد ومتعلقاته مبتدأ، وجهل خبر، وإنما كان جهلا لأنه ليس مانعا جامعا.

حـــدة.. فيكون كل جزء منها[١] موصوفا بصفــات الكمال، فيكون كل جزء إلها، فيفسد القول به كما فسد بإلهين.

وإن لم يكن[٢] موصوفا بهـــذه الصفات[٣].. فيكون موصوفا بأضدادها من سمات الحدث؛ إذ كل قائم بالذات يجوز قبوله للصفات، وما لا يقوم به[٤] فإنما لا يقوم؛ لقيام الضد به، ولو كان موصوفا بصفات النقصان.. لكان محدَثا.

ولأنا قد دللنا على أن العالم بجميع أجزائه محدَث، والأجسام مِن العالم، فتكون محدَثة، والإله يجب أن يكون قديما أزليا، فيمتنع أن يكون جسما ضرورة.

ومـــن أطلقه وعنى به القائم بالذات لا المتركـــب كالكرامية.. فهو مخطئ أيضا؛ لأنا ننتهي[٥] في أســـماء الله تعالى إلى ما أنهانا إليه الشرع، ولهذا لا نسميه طبيبـــا؛ وإن كان عالما بالعلل وأدويتهـــا، ولا فقيهـــا؛ وإن كان عالما بالأحكام ومعانيها.

فإن قالوا: إنكم تقولون: إنه شـــيء لا كالأشـــياء، وبهذا نقول: إنه جسم لا كالأجسام.. قلنا:؛ لأن الشـــرع ورد بلفظه، قال الله تعالى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ﴾. [الأنعام:١٩] ولو لم يكن شيئا.. لَما صح هذا الكلام - كما لو قيل[٦]: أي السباع أسرع مشيا، فقال قائل: الفرس.. لكان مخطئا؛ لِما أن الفرس ليس من جملة السباع.

(١) (منها) ساقطة من ج.

(٢) كل جزء.

(٣) صفات الكمال.

(٤) بالذات.

(٥) نقف.

(٦) في ب: قال.

ومعناه[١] ثابت أيضا؛ لأنه اســم للموجود الثابت للــذات[٢]، واللهُ تعالىٰ موجود وذاته ثابت.

فأما الشرع.. فلم يرد بلفظ الجسم، ومعناه[٣] الثابت لغة مستحيلٌ علىٰ الله تعالىٰ[٤].

[فصل في أنه تعالى ليس في جهة]

صانع العالم ليس فــي جهة - خلافا لبعض الكرامية؛ فإنهم يثبتون له جهة العلو من غير استقرار علىٰ العرش.

ولا بذي صورة - خلافا لبعض الروافــض؛ فإنهم يقولون إنه علىٰ صورة الآدمي؛ لاختــلاف[٥] الصور والجهــات، واجتماعُها عليه مســتحيل؛ لتنافيها في أنفســها، وليس البعض أولىٰ من البعض؛ لاســتواء الكل فــي إفادة المدح والنقص، وعدم دلالة المحدَثات عليه، فلو اختص بشيء منها.. لكان بتخصيص مخصــص[٦]، وذا من أمــارات الحدَث - بخــلاف[٧] العلم والقــدرة والحياة

(١) الشيء.

(٢) في ج: بالذات.

(٣) الجسم.

(٤) قوله: (علىٰ الله تعالىٰ). ساقط من ج.

(٥) تعليل أهل السنة في نفي الجهة والصورة عنه سبحانه.

(٦) وخلاصة الدليل: أن اجتماع الجهات والصور كلها علىٰ الصانع محال؛ لاستحالة كونه علىٰ جميع الصور وفي جميــع الجهات وإلا لزم التناقض، ولا يمكن أن يكون فــي جهة أو علىٰ صورة معينة بدون مخصص؛ لأن جميع الصور والجهات متســاوية من حيث إفادة الــذم أو المدح منها، ومن حيث عدم دلالة المخلوقات عليها، فلا يتعين شيء منها إلا بمخصص، فيكون حادثا.

(٧) فإن قالوا: كما تعين العلمُ للصانع دون الجهــل والقدرة دون العجز بدون مخصص فكذلك يتعين لــه بعض الجهات وبعض الصور دون بعض بدون مخصــص.. فأجاب: أن صفات الكمال متعينة للصانع ســبحانه بدون مخصص لأنها كمالات ولأن أضدادها نقائص مســتحيلة عليه ســبحانه،

والإرادة؛ لأنهـا من صفات المـدح والكمال، وأضدادُهـا نقائص، وهي[(١)] من أمارات الحدث، والمحدَثاتُ تدل عليها دون أضدادها، فلم توجد المساواة بينها وبين أضدادها في الثبوت، فثبتت هي دون أضدادها.

ورفعُ الأيدي والوجوه إلىٰ السـماء[(٢)] عند الدعاء تَعبدٌ محض - كالتوجه إلىٰ الكعبة في الصلاة، فالسماء قِبلة الدعاء كالبيت قبلة الصلاة.

وحُكْم النبي ﷺ عند إشارة الأَمة إلىٰ السماء[(٣)] بكونها مؤمنة - باعتبار أنه يُظن بها أنها من عبدة الأوثان، فبإشارتها[(٤)] إلىٰ السماء عُلم أن معبودها ليس من الأصنام.

[تعاليه سبحانه عن الكيفيات والتبعيض والتناهي]

وبهذا[(٥)] يُعرف استحالة اتصاف الباري تعالىٰ باللـون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والكيفية.

وكذلك فإن المخلوقات تدل عليها وتشـير إليها، ولولاها لما وجـدت المخلوقات، فظهر الفرق وبطل القياس.

(١) أضدادها.

(٢) جواب إشكال، وهو أنه سبحانه لو لم يكن في السماء فلماذا ترتفع الأيدي والوجوه عند الدعاء إلىٰ السماء؟

(٣) جواب إشـكال آخر، وهو أنه ﷺ حكم بإيمان الجارية عندما أشـارت إلىٰ السماء في جوابها عن سؤاله: أين الله؟

وهذه الرواية (أين الله) وإن كانت في صحيح مسلم فهي شاذة سندا ومتنا كما حققه الشيخ المحدث فريد الباجي في كتابه فيض السـديد، وقد اتفق علماء الإسـلام - إلا المشـبهة المجسمة - علىٰ تنزيه اللـه تعالىٰ عن المكان والحد - حتىٰ من أثبت هـذه الرواية علىٰ فرض ثبوتها نزه الله تعالىٰ عن الجهة والحد، ولو أردت نقل أقوال الأئمة في ذلك لأصبحت هذه الحاشية رسالة مستقلة.

(٤) في ب: فإشارتها.

(٥) بكونه سبحانه ليس جسما.

وقال بعض الكرامية: إن لله تعالىٰ كيفيةً لا يعرفها إلا هو، وهو فاسد؛ لأنها[١] عبارة عن الهيئات والألوان والأحوال والأكوان[٢]، وقد ذكرنا بطلان ذلك.

ولا يوصف بالمائية[٣]؛ لأنها عبارة عن المجانسة، فقولنا: ما هو؟ معناه من أي جنس هو؟، وكل ذي جنس شبيهٌ بذي جنسه، فكان القول بالمائية قولا بالتشبيه.

ومن روىٰ عن أبي حنيفة ﵀ تعالىٰ: أن لله تعالىٰ مائيةً لا يعرفها إلا هو.. فقد افترىٰ عليه.

والشيخ أبو منصور الماتريدي ﵀ مع كونه أعرفَ الناس بمذهبه[٤] لم ينسب هذا القول إليه، ونفىٰ القول بالمائية.

ولا بالتبعيض - خلافا لليهود لعنهم الله.

ولا بالتناهي - خلافا لبعض الكرامية؛ فإنهم يقولون: إنه غير متناه من خمس جهات، متناه من جهة[٥] واحدة، وهي جهة السفل التي يلاقي بها العرش.

[مخالفته تعالى للحوادث]

ولا بمشابهة المحدَثات، وخالَفَنا في ذلك القائلون: بأن الله تعالىٰ علىٰ

(١) الكيفية.

(٢) الأكوان في ج فقط.

(٣) منسوبة إلىٰ (ما) الاستفهامية مع زيادة الهمزة، وقد يزعم أنها منسوبة إلىٰ (ما هو) بحذف الواو وقلب الهاء همزة، والأول أقرب. النبراس صـ ٢٥٠.

(٤) مذهب أبي حنيفة.

(٥) في أ و ب و ج: بجهة، ولعل ما أثبته هو الصواب.

صورة الآدمي، له ما للبشر من الأعضاء. تعالىٰ الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

ولنا: أن الله تعالىٰ نفىٰ المماثلة بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. [الشورى:١١] علىٰ أبلغ الوجوه، ولا نقول بزيادة الكاف، أو المثل؛ لأنَّ[١] المثل المطلقَ هو المساواة من جميع الوجوه، فأما إذا ساوىٰ الشيءُ الشيءَ في بعض الأوصاف يقال: هو كالمثل له، ولم يتجاسر أحد علىٰ إثبات المثل المطلق لله تعالىٰ، بل المشبهة إنما شبهوه بغيره في بعض الأوصاف، فنفىٰ الله تعالىٰ ذلك.

ولأنه لو كان مِثْلَا للعالَم أو لشيء من أجزائه من جميع الوجوه.. لكان الله تعالىٰ محدَثا من جميع الوجوه، أو كان ما يماثله قديما من جميع الوجوه.

ولو كان[٢] مثلا له[٣] بوجه من الوجوه.. لكان هو تعالىٰ محدَثا من ذلك الوجه، أو ما يماثله قديما من ذلك الوجه.

والقولُ بحدوث القديم من جميع الوجوه أو بوجه من الوجوه؛ أو بقدم المحدَث من جميع الوجوه أو بوجه من الوجوه - ممتنع[٤].

[فصل في أنه تعالى ليس بمتمكن في مكان]

صانع العالم ليس بمتمكن في مكان، وعند المشبهة والمجسمة والكرامية متمكن علىٰ العرش؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾. [طه:٥].

---

(١) في أ و ب و ج: لكن. ولعل الصواب ما أثبته لأن المراد التعليل.

(٢) الصانع.

(٣) للعالم.

(٤) والقول مبتدأ وممتنع خبر.

ولأنه تعالىٰ موجود قائم بنفسه، والعالَم موجود قائم بنفسه، ولن يُعقل القائمان بأنفسهما من غير أن يكون أحدهما في جهة من صاحبه.

ولنا: أن التعري عن المكان ثابت في الأزل؛ لعدم قدم المكان؛ إذ هو[١] غير المتمكن[٢]، وقد بينا أن ما سوىٰ الله تعالىٰ حادث، فلو تمكن بعد خلق المكان.. لتغير عما كان عليه، ولحدثت فيه مماسة؛ لاستحالة قيام مماسة[٣] به قبل حدوث المكان، والتغيرُ وقبول الحوادث من أمارات الحدَث، وذا يستحيل علىٰ القديم.

والنص[٤] محتمل؛ إذ الاستواء يذكر:

للتمام، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾. [القصص:١٤].

وللاستيلاء ـ كما يقال: استوىٰ فلان علىٰ بلد كذا، وقال الشاعر في بشر بن مروان[٥]:

قد استوىٰ بشر علىٰ العراق ... من غير سيف ودم مهراق

وللاستقرار، قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾. [هود:٤٤]، فلا[٦] يكون[٧] حجةً مع الاحتمال – مع أن الترجيح للاستيلاء؛ لأنه تعالىٰ تمدح به،

---

(١) المكان.

(٢) في ب: متمكن.

(٣) قوله: (لاستحالة قيام مماسة). ساقط من ب.

(٤) (الرَّحْمَنُ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ).

(٥) بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، أمير، كان سمحا جوادا، ولي إمرة العراقين (البصرة والكوفة) لأخيه عبد الملك سنة ٧٤ هـ وهو أول أمير مات بالبصرة، توفي عن نيف وأربعين سنة، وفاته ٧٥ هـ. الأعلام ٢/ ٥٥.

(٦) في ب: ولا.

(٧) النص المحتمل.

والاســتواء للمدح فيما بيننا نفهم منه الاســتيلاء، كما في البيت، فكان المراد به استولىٰ علىٰ العرش، وتخصيصه[١] باعتبار أنه أعظم المخلوقات[٢].

[مذهبا أهل الحق في النصوص المتشابهة]

وفي تمسك المجسمة بظواهر النصوص:

مذهبُ الســلف: أن نصدقها، ونفوض تأويلها إلىٰ الله تعالىٰ - مع التنزيه عن التشبيه، ولا نشتغل بتأويلها، بل نعتقد أن ما أراد الله تعالىٰ بها حق.

ومذهب الخلــف: أن نؤولها بما يليق بذات الله تعالىٰ وصفاته، ولا نقطع بأنه مراد الله تعالىٰ؛ لعدم دليل يوجب القطع علىٰ المراد.

وقالوا[٣]: المراد:

بقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾. [الزخرف:٨٤] - ثبوت ألوهيته في السماء لا ثبوت ذاته تعالىٰ، كما يقال: فلان أمير في بخارىٰ وسمرقند أي: إن إمارته فيهما لا ذاته، وهذا؛ لأنه مســتحيل أن تكون ذاته في الســماء وفي الأرض، ولا يستحيل أن تكون ربوبيته وألوهيته فيهما.

---

(١) جواب إشكال، وهو أنه إذا كان (استوىٰ) بمعنىٰ استولىٰ.. فالله تعالىٰ استولىٰ علىٰ كل المخلوقات، فلماذا تخصيص العرش بالاســتيلاء؟ فأجاب بأن العرش أعظم المخلوقات، وهو يدل علىٰ غيره؛ لأن من اســتولىٰ علىٰ الأعظم اســتولىٰ علىٰ الأقــل عظمة، كما قال ســبحانه: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ مع أنه سبحانه رب كل شيء.

(٢) قال الإمام أبو منصور الماتريدي رحمه الله: وقد بينا أنه في فعله وصفته متعال عن الأشــباه، فيجب القــول بـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طــه: ٥] علىٰ ما جاء به التنزيل، ونفىٰ عنه شــبه الخلق بما أضــاف إليه؛ إذ جاء به التنزيل، وثبت ذلك في العقل، ثم لا نقطع في تأويله علىٰ شــيء؛ لاحتماله غيره مما ذكرنا، واحتماله أيضا ما لم يبلغنا مما يُعلم أنه غير محتمل شبه الخلق، ونؤمن بما أراد الله به ... من غير تحقيق علىٰ شيء دون شيء اهـ. كتاب التوحيد صـ١٣٨.

(٣) القائلون بمذهب الخلف.

وبقوله: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾. [الملك:١٧] أي: من في السماء ألوهيته.

وبقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾. [الأنعام:٦١] الفوقية من حيث القهر.

وبقوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾. [الدخان:٣]، والإنزال هو الإرسال من الأعلىٰ إلىٰ الأسفل - الآتي[1] بالقرآن وهو جبريل عليه السلام، لأنه كان نزل من جهة العلو.

وبقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾. [الأعراف:٢٠٦] يعني: الملائكة - قربُ المنزلة والمكانة لا المكان.

وطريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أحكم؛ إذ التسليم أسلم للعوام الذين لا يفقهون دقائق الكلام، فأما حظ الراسخين في العلم والمتبحرين في دقائق علم الكلام.. فالبحث والاجتهاد في نيل المراد[2].

فإن قيل: نفيه عن الجهات الست إخبارٌ عن عدمه؛ إذ لا عدمَ أشدُّ تحقيقا من نفي المذكور عن الجهات الست.

---

(١) المراد بالإنزال في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ جبريل عليه السلام وهو الآتي بالقرآن الكريم.

(٢) المصنف ﵀ جعل طريقة السلف - وهي التفويض مع التنزيه - هي الأليق بالعوام، ولكن ما يدل عليه كلام بعض العلماء أن طريقة الخلف - وهي التأويل - هي الأليق بالعوام؛ لما في طريقة الإثبات من خشية التشبيه على القاصرة عقولهم عن فهم اليد -مثلا- مع التنزيه عن الجسمية، قال الكمال بن الهمام في المسايرة: وإذا خيف علىٰ العامة عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنىٰ الاستيلاء - إلا بالاتصال ونحوه من لوازم الجسمية وأن لا ينفوه.. فلا بأس بصرف فهمهم إلىٰ الاستيلاء. المسايرة صـ١٨. وكما قال الإمام التفتازاني في شرح العقائد في معرض كلامه عن النصوص المتشابهات:.. فيجب أن يفوض علم النصوص إلىٰ الله تعالىٰ علىٰ ما هو دأب السلف؛ إيثاراً للطريق الأسلم، أو يؤول بتأويلات صحيحة علىٰ ما اختاره المتأخرون؛ دفعاً لمطاعن الجاهلين، وجذباً لضبع القاصرين؛ سلوكاً للسبيل الأحكم. شرح العقائد صـ١٢٧.

وهذا سؤال سمعه محمود بن سَـبُكتكين[١] من الكرامية، وألقاه على ابن فُورك[٢].

قلنا: النفي عن الجهات الســت يكون إخبارا عن عدم ما[٣] لو كان.. لكان في جهة مِن النافي، لا نفيٍ[٤] ما يستحيل أن يكون في جهة منه[٥]، ألا يرى أن من نفى نفسه عن الجهات الست.. لا يكون ذلك إخبارا عن عدمه؟؛ لأن نفسه ليست بجهة منه.

وقولُ المعتزلة وجمهــور النجارية[٦]: إنه تعالى بكل مكان بالعلم والقدرة

---

(١) محمود بن سبكتكين الغزنوي السلطان يمين الدولة أبو القاسم ابن الأمير ناصر الدولة أبي منصور: فاتح الهند، وأحد كبار القادة، امتدت سـلطنته من أقاصي الهند إلى نيسابور، وكانت عاصمته غزنة (بين خراسان والهند) وفيها ولادته ووفاته. وفاته ٤٢١ هـ. الأعلام ٧/ ١٧١.

(٢) الإمام العلامة الصالح شيخ المتكلمين أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، قال القاضي ابـن خلكان فيه: أبو بكر الأصولي الأديب النحوي الواعظ، درس بالعراق مدة، ثم توجه إلى الري، فسـعت به المبتدعة - يعني الكرامية - فراسله أهل نيســابور، فورد عليهم، وبنوا له مدرسة ودارا، وظهرت بركته على المتفقهة، وبلغت مصنفاته قريبا من مئة مصنف، ودعي إلى مدينة غزنة، وجرت له بها مناظرات، وكان شديد الرد على ابن كرام، ثم عاد إلى نيسابور، فسم في الطريق، فمات بقرب بُســت، ونقل إلى نيسابور، ومشهده بالحيرة يزار، ويستجاب الدعاء عنده. قلت: كان أشعريا، رأسا في فن الكلام. سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢١٤. وفاته ٤٠٦ هـ.

(٣) (ما) مضاف إليه، واسم كان يرجع إليه.

(٤) معطوف على قوله: عدم.

(٥) من النافي.

(٦) أتباع الحسين بن محمد بن عبد الله النجار أبي عبد الله كان حائكًا، وقيل: إنه كان يعمل الموازين، وإنه كان من أهل قم. كان من جملة المجبرة ومتكلميهم، وله مع النظام عدّة مناظرات، منها أنه ناظره مرّة فلما لم يلحن بحجته رفسه النظّام وقال له: قم أخزى الله من ينسبك إلى شيء من العلم والفهم فانصرف محمومًا واعتلّ حتى مات، وهم أكثر معتزلة الريّ وجهاتها، وهم يوافقون أهل الســنة في مسألة القضاء والقدر، واكتساب العباد، وفي الوعد والوعيد وإمامة أبي بكر ﵁، ويوافقون المعتزلة

والتدبيـر دون الذات – باطل؛ لأن من يعلم مكانا لا يقـال: إنه في ذلك المكان بالعلم.

ثم المعتزلة يقولون: إنه عالم بذاتــه[١]، وعلمُه ذاتُه، فكان قولهم: إنه بكل مكان بالعلم لا بذاته كقولهم: إنه بكل مكان بذاته لا بذاته.

وقولُهم: القائمان بالذات يكون كل واحد منهما بجهة صاحبه لا محالة.

قلنا: هــذا على الإطلاق أم بشـريطة أن يكون كل واحــد منهما محدودا متناهيا؟ الأول ممنوع، والثاني مُسَـلَّم، ولكن الباري يستحيل أن يكون محدودا متناهيا.

[فصل في صفات الكمال]

صانع العالم حي عالم قادر سـميع بصير مريد... إلى غير ذلك من صفات الكمـال؛ للنصوص الناطقة باتصافه بهذه الأوصـاف، ولأن حصول هذا العالم البديعِ نظمُه، المؤسـسِ على الإحكام والإتقان صنعُه – لـن يُتصور مِن مَوَات جاهــل عاجز، و[٢]قد تقرر ذلك في بداية العقول، ولأنه لو لم يكن موصوفا بهذه الصفات.. لكان موصوفا بأضدادها، وهــي نقائص، وهي من أمارات الحدَث، ويستحيل ذلك على القديم.

وقالت الفلاسـفة والباطنية[٣]: ما يجوز إطلاقه على الخلق لا يطلق على

في نفـي الصفات وخلق القرآن وفي الرؤية، وهم ثلاث فرق البرغوثية والزعفرانية والمسـتدركة. الخطط المقريزية ٢/ ٣٥٠.

(١) في أ و ج: لذاته.

(٢) (و) ساقطة من أ و ج.

(٣) قال الإمام الغزالي في كتاب فضائح الباطنية: الباب الثاني في بيان ألقابهم والكشـف عن السـبب الداعي لهم على نصب هذه الدعوة، وفيه فصلان، الفصل الأول في ألقابهم التي تداولتها الألسـنة

الحق حقيقة؛ لانتفاء المماثلة بينه وبين الخلق، وهي[١] تثبت بالاشتراك في مجرد التسمية عندهم، فلا يوصف الباري عندهم بكونه حيا عالما قادرا سميعا بصيرا على الحقيقة؛ لاتصاف الخلق بها.

وهو باطل؛ لأنها لو ثبتت به[٢] لتماثلت المتضادات؛ إذ السواد والبياض يشتركان في اللونية والعرضية والحدوث.

وله حياة وعلم وقدرة وسمع وبصر وإرادة - خلافا للمعتزلة؛ لأن المماثلة عندهم[٣] تثبت بالاشتراك في أخص الأوصاف؛ إذ لا مماثلة بين السواد والبياض مع اشتراكهما في اللونية والعرضية والحدوث؛ لما أنها أوصاف عامة، فلما

على اختلاف الأعصار والأزمنة وهي عشرة ألقاب: الباطنية والقرامطة والقرمطية والخرمية والحرمدينية والإسماعيلية والسبعية والبابكية والمحمرة والتعليمية.

ولكل لقب سبب، أما الباطنية فإنما لقبوا بها لدعواهم أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجري في الظواهر مجرى اللب من القشر، وأنها بصورها توهم عند الجهال الأغبياء صورا جلية، وهي عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات إلى حقائق معينة، وأن من تقاعد عقله عن الغوص على الخفايا والأسرار والبواطن والأغوار، وقنع بظواهرها مسارعا إلى الاغترار كان تحت الأواصر والأغلال مُعَنًّى بالأوزار والأثقال، وأرادوا بالأغلال التكليفات الشرعية؛ فإن من ارتقى إلى علم الباطن انحط عنه التكليف واستراح من أعبائه، وهم المرادون بقوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾. الآية، وربما موهوا بالاستشهاد عليه بقولهم: إن الجهال المنكرين للباطن هم الذين أريدوا بقوله تعالى: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِن قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾. وغرضهم الأقصى إبطال الشرائع؛ فإنهم إذا انتزعوا عن العقائد موجَب الظواهر.. قَدَروا على الحكم بدعوى الباطن على حسب ما يوجب الانسلاخ عن قواعد الدين؛ إذ سقطت الثقة بموجَب الألفاظ الصريحة، فلا يبقى للشرع عصام يرجع إليه ويعول عليه... فضائح الباطنية صـ ١١ وما بعدها.

(١) المماثلة.

(٢) بمجرد التسمية.

(٣) المعتزلة.

جاء الاشتراك في السوادين ثبتت المماثلة؛ لأنه أخص الأوصاف، وهذا؛ لأن[١] المماثلة إنما تقع بما تقع به المخالفة[٢]، والســـواد يخالف البياض لكونه سوادا، لا لكونه لونا وعرضا وحادثا، دلَّ[٣] أنه إنما يماثل الســـواد لكونه سوادا، فلو كان الباري متصفا بالعلم.. لثبت التماثل؛ إذ العلم يماثل العلم لكونه عِلما، لا لكونه صفة وكذا وكذا.

وهو فاسد:

لأن المحدَث يخالف القديم بصفة الحدوث، فينبغي أن تثبت المماثلة بين كل مشتركين في صفة الحدوث، فتكون المتضادات كلها متماثلة؛ لاشتراكها في صفة الحدوث.

ولأن القدرة على حملِ مَنٍّ تســـاوي القدرة التي يحمل بها غيرُه مئةَ مَنٍّ في أخص أوصافها[٤]، ولا تماثلها.

وعندنا هي[٥] تثبت بالاشـــتراك في جميع الأوصـــاف، حتى لو اختلفا في وصف.. لا تثبت المماثلة؛ لأن المثلين اللذان يسدُّ أحدُهما مسدَّ الآخر، وينوب منابَه، ثم إن كان ينوب أحدُهما مناب صاحبه ويســـد مسده من جميع الوجوه.. كانا مثلين من جميع الوجوه، وإن كان ينوب أحدُهما منابه ويسد مسده من بعض

---

(١) تعليل للمعتزلة.

(٢) يقصد المعتزلة: أن المماثلة إنما تقع بين المتماثلين بما تقع به المخالفة بين المتخالفين. الشامل في أصول الدين صـ٣٠٧.

(٣) هكذا في أ و ب و ج، ولم أعلم محلها، ولعل الصواب: فدل.

(٤) وهو كونها قدرة.

(٥) المماثلة.

الوجوه.. فهما مِثلان من ذلك الوجه، ولكن إذا استويا في ذلك الوجه؛ إذ لو كان بينهما تفاوت في ذلك الوجه.. لما ناب أحدُهما منابَ صاحبه، ولا سد مسده.

فالحاصل أنه يجوز أن يكون شيءٌ مماثلا لشيء مِن وجه مخالفا له مِن وجه؛ فإن أحدا من أهل اللغة لا يمتنع من القول بأن زيدا مثلٌ لعمرو في الفقه إذا كان يساويه فيه ويسد مسده في الفقه؛ وإن[1] كانت بينهما مخالفة بوجوه كثيرة.

ولو اشتركا في الفقه أو[2] الكلام؛ ولكن لا ينوب أحدهما مناب صاحب ولا يسد مسده.. يمتنع من أن يقول: إنه مثلٌ له في كذا.

تحقيقه أن المماثلة جنس يشتمل على أنواعه، وهي: المشابهة والمضاهاة[3] والمشاكلة والمساواة، وإطلاق اسم الجنس على كل نوع من أنواعه جائز؛ فإن الآدمي يقال له حيوان وكذا للفرس وغيره، ثم قد يختص شيئان بثبوت المساواة بينهما، وهي الاشتراك في القدر مع عدم المشاكلة والمضاهاة والمشابهة، وكذا كل نوع مع سائر أنواعه، وعند عدم الأنواع[4] الأُخر تثبت المخالفة من ذلك الوجه، ومع ذلك لا يمتنع أهل اللغة عن إطلاق لفظ المماثلة؛ لثبوت ما ثبت من هذه الأنواع.

ثم عِلْمُنا عرض، محدَث، جائز الوجود، مستحيل البقاء، غير شامل على المعلومات أجمع، وهو ضروري واستدلالي، وعِلْمُه تعالى أزلي، واجب الوجود، شامل على المعلومات أجمع، ليس بعرض، ولا مستحيل البقاء، ولا ضروري ولا استدلالي.

---

(١) وصلية.

(٢) في ب: وفي الكلام، وفي ج: والكلام.

(٣) في ب: المضاهاة في النسبة.

(٤) في ب: أنواع.

وكذا حياتنا عرض حادث مستحيل البقاء، وحياته تعالىٰ أزلية ليست بحادثة ولا مستحيل البقاء.

وكذا في سائر الصفات، فإذاً لا مماثلة بين علمه تعالىٰ وعلم الخلق، ولا بين حياته تعالىٰ وحياة الخلق، ولا بين قدرته تعالىٰ وقدرة الخلق، كيف[1]؟ وقد قال الله تعالىٰ: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾. [النساء:١٦٦] وقال: ﴿هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨].

ولأن[2] الأفعال المحكمة كما دلت علىٰ الصانع دلت علىٰ هذه الصفات؛ لأن من تَوَقَّع نسجَ ديباج منقش، أو بناءَ قصر عال ممن ليس له حياة وعلم وقدرة.. تسارع أربابُ العقول السليمة إلىٰ تسفيهه ونسبته إلىٰ العناد والمكابرة.

ولأن القول بعالِم لا علم له، وقادر لا قدرة له – كالقول بمتحرك لا حركة له، وأسود لا سواد له، وهو تناقض ظاهر.

فإن قيل: لو كانت هذه الصفات ثابتة.. لكانت باقية، ولو كانت باقية.. فإما:

أن تكون باقية بلا بقاء.

أو ببقاء.

فإن كانت باقية ببقاء.. ففيه قيام الصفة بالصفة، وقد أنكرتم علينا في مسألة بقاء الأعراض، وادعيتم استحالته.

وإن كانت باقية بلا بقاء.. فَلِمَ لا يجوز أن يكون الذاتُ قادرا بلا قدرة عالما بلا علم.

(١) (كيف) ساقطة من ب، أي: كيف تُنفىٰ عنه صفات الكمال وقد أثبتها سبحانه في كتابه الكريم؟

(٢) دليل آخر علىٰ ثبوت صفات الكمال له تعالىٰ.

قلنا: كل صفة من هذه الصفات باقية ببقاء هو نفس تلك الصفة، فيكون علمُه عِلْمًا للذات بقاءً لنفسه، فيكون الذات بالعلم عالما، والعلمُ بنفسه باقيا، وكذلك بقاءُ الله تعالىٰ بقاءٌ له[1] وبقاء لنفسه[2] أيضا، فيكون الله تعالىٰ به باقيا وهو بنفسه أيضا باق.

ولا يقال: إن البقاء إذا جُعل بقاءً للذات.. يستحيل أن يكون بقاءً لنفسه؛ لأنه يؤدِّي إلىٰ القول بحصول باقيين ببقاء واحد، وهو محال - كحصول أسودين بسواد واحد؛ لأنا[3] نقول بأن حصول باقيين ببقاء واحد إنما يستحيل إذا لم يكن أحد الباقيين بقاءً لنفسه، فأما إذا كان أحد الباقيين بقاء لنفسه؛ ثم يقوم[4] بالباقي الآخر.. كان كل واحد منهما باقيا، ولم يستحل ذلك؛ لأنه لم يؤد إلىٰ[5] قيام بقاء بذاتين، وهو[6] علة الاستحالة.

وقال الأشعري: صفاته باقية ببقاء ذاته؛ فإن بقاء ذات الله تعالىٰ بقاء للذات وبقاء للصفات أيضا، وبقاء الذات بقاء لنفسه[7] أيضا؛ لأنه ليس غيرَ الذات - بخلاف الأعراض القائمة بالجواهر؛ فإنها غير الجواهر، فبقاء الجوهر لا يكون بقاء للأعراض القائمة به؛ لأن البقاء القائم بشيء لا يكون بقاء لما هو غيره، فأما

---

(١) سبحانه.
(٢) البقاء.
(٣) تعليل المصنف لـ: لا يقال.
(٤) البقاء.
(٥) (إلىٰ) ساقطة من ب.
(٦) قيام بقاء بذاتين.
(٧) لنفس البقاء.

في الغائب.. فالصفات ليست بأغيار للذات، فيكون البقاء القائم بالذات بقاءً لما ليس بغير الذات[١].

[هل يعلم المكلف جميع صفات الكمال]

ويجوز أن يكون لله تعالى صفات وأسماء لا نعرفها تفصيلا - خلافا للمعتزلة قالوا: لو كان له صفات[٢] لا نعرفها.. لما تحققت معرفتنا له[٣]؛ لأن حقيقة المعرفة أن يتبين له الشيء كما هو، وإنما يصح ذلك أن لو عرفناه بجميع صفاته.

ولنا: قوله ﷺ في دعائه المعروف: (أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك)[٤]، ولأن صفات الجلال ونعوت الكمال أعظم من أن يحيط بها علم البشر.

ولا يقال: صفاته تحلُّ ذاتَه، أو ذاتُه محلٌّ لصفاته؛ لأن الحلول هو السكون، والمحلُّ المسكن، والصفة لا توصف بالسكون.

أو[٥] صفاته معه أو فيه أو مجاورة له؛ لأن هذه الألفاظ تستعمل في

---

(١) وهو الصفات الإلهية.

(٢) في ب: صفة.

(٣) في ب: لذاته.

(٤) رواه أحمد في مسنده رقم ٣٧١٢، وفي مجمع الزوائد رقم ١٧١٢٩ وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار إلا أنه قال: «وذهاب غمي». مكان «همي». والطبراني ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح غير أبي سلمة الجهني وقد وثقه ابن حبان.

(٥) عطف على معمول لا يقال.

المتغايرات، ولا تَغاير هنا، واستعمال[١] (فيه) يستدعي الظرفية، والله تعالىٰ ليس بظرف لصفاته.

ويقال[٢]: صفاته قائمة بالذات.

والأشعري لم يرض بهذه العبارة[٣]، وقال: إن علمه موجود بذاته؛ لما أن لفظة القيام في الصفات مجاز، ولفظة الوجود حقيقة، لكن فيما ذكره فساد[٤] ليس فيما اخترناه.

وصفاته لا هو ولا غيره[٥]، وكذا كل صفة مع صفة أخرىٰ لا هي ولا غيرها.

وبهذا خرج الجواب عن قولهم: لو كانت له هذه الصفات.. لكانت أزلية؛ إذ القول بحدوث الصفات للقديم محال، ولكانت أغيارا للذات، والقول بوجود الأغيار في الأزل مناف للتوحيد؛ لأنا[٦] نقول: الصفات ليست بأغيار للذات؛ لأن حدَّ الغيرين: موجودان يُتصور وجود أحدهما مع عدم الآخر. ولم يوجد[٧]، فلم توجد المغايرة ضرورةً، وهذا؛ لأن ذات الله تعالىٰ لا يتصور بدون علمه، وكذا علمه لا يتصور بدون ذاته؛ لما أن ذاته أزلي، وكذا صفاته، والعدم علىٰ الأزلي محال، وهذا كالواحد من العشرة لا يكون عينَ العشرة ولا غيرَ العشرة؛ لاستحالة

---

(١) في ب: استعمالها.

(٢) في ب: ولكنه.

(٣) صفاته قائمة بالذات.

(٤) فساده برأي المصنف: أن قوله: علمه موجود بذاته. يوهم أن علمه موجود بسبب ذاته.

(٥) يعني: صفاته تعالىٰ ليست عين ذاته لأن الصفة ليست عين الموصوف، وليست غير ذاته بمعنىٰ أنها غير منفكة عن الذات أزلا وأبدا، فعدم العينية لغوية، وعدم الغيرية اصطلاحية، فلا تناقض.

(٦) جواب المصنف عن هذه الشبهة.

(٧) أي: لم يوجد حد الغيرين في الله تعالىٰ وصفاته.

بقاء الواحد الذي من العشرة بدون العشـرة أو بقائها بدونه؛ إذ هو منها، فعدمها عدمه، ووجودها وجوده.

واعترضوا على حد الغيرين بأن التغاير بين الجواهر والأعراض ثابت، ولا يتصور وجود أحدهما مع عدم صاحبه؛ لاستحالة خلو الجواهر عن الأعراض، واستحالة وجود الأعراض بدون الجواهر.

والجواب: أن كل جوهر مُعَيَّن لا يستحيل وجوده مع عدم عرض مُعَيَّن، بل العرض يُعدَم لاستحالة بقائه، ويبقى الجوهر، فكان كل جوهر في نفسه غيرَ كل عرض؛ لوجود الحدِّ[1].

وما قالوا: لو كانت لله تعالى صفات.. لكانت قديمات[2]، والقول بالقدماء محال؛ لأن القديم هو الله تعالى، فالقول بالقدماء قول بالآلهة.. ضائع[3]؛ لأنا نقول: بلى، إذا كان كل قديم من القدماء قائما بذاته موصوفا بصفات الألوهية، ونحن لا نقول به، بل نقول: إن الله تعالى قديم بصفاته، والقديم القائم بالذات واحد، وله صفات الكمال، وكل صفة قائمةٌ بذات الله تعالى، وهي قديمة - على معنى أن ليس لوجودها ابتداء، فيكون[4] وصفا عدميا[5].

[فصل في صفة الكلام]

صانع العالم متكلم بكلام واحد أزلي، وهو صفة قائمة بذاته، ليست من

(١) حد الغيرين.
(٢) في أ: قائمات.
(٣) ضائع خبر: ما قالوا.
(٤) القدم.
(٥) في ج: قديما.

جنس الحروف والأصوات، غير متجزئ، مناف للسكوت والآفة من الطفولية والخرس، وهو به آمر ناه مخبر.

ولا يَبعد؛ لأن مرجع بيان الجميع إلى الإخبار، وهذا[١]؛ لأن الأمر عبارة عن تعريف الغير: أنه[٢] لو فعله.. لصار مستحقا للمدح، ولو تركه.. لصار مستحقا للذم، والنهيُ بالعكس، أو الأمر هو الخبر عن طلب الامتثال، والنهي هو الخبر عن طلب الانتهاء، وقد جاز في الشاهد أن يكون الشيء الواحد أمرا ونهيا وخبرا واستخبارا، فَلِمَ لا يجوز في الغائب؛ فإنَّ مَن اصطلح مع غلمانه: أني إذا قلت: (زيد)..كان أمرا بالصوم لِبِشْرٍ بالنهار، وأمرا بالفطر له بالليل، ونهيا له عن الخروج من الدار، وإخبارا بدخول الأمير البلدةَ، واستخبارا مِن مُبارك عن ولادة الجارية، ثم قال هذا الرجل: (زيد).. فُهِم منه هذه الأشياء، فكان أمرا ونهيا وخبرا واستخبارا، ولم يكن ذلك مستحيلا، فكذا هذا.

وهذه العبارات[٣] مخلوقة؛ لأنها أصوات، وهي أعراض، وسميت العبارات كلامَ الله تعالى؛ لدلالتها عليه، وتَأَدِّيه بها، فإن عُبِّر عنه[٤] بالعربية.. فهو قرآن، وإن عُبِّر بالسورية[٥].. فهو إنجيل، وإن عُبِّر بالعبرية.. فهو توراة، فاختلفت العبارات المؤدية لا الكلام - كما نسمي الله تعالى بعبارات مختلفة مع أن ذاته واحد.

وقالت المعتزلة: كلام الله تعالى مخلوق غير قائم بذاته، وقَبْل خلقه ما كان

---

(١) في أ: فهذا.

(٢) في ب: به.

(٣) الملفوظ بها عند قراءة القرآن الكريم.

(٤) عن كلام الله تعالى.

(٥) هكذا في المخطوطات الثلاث، أي بالسريانية؛ لأنهما بمعنى واحد.

متكلما، وإنما صار متكلما[1] بإحداث الحروف في اللوح المحفوظ؛ لقوله[2] تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾. [الزخرف:٣] والجعل والتخليق واحد، وقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾. [الأنبياء:٢] وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ﴾. [الشعراء:٥] ولا فرق بين المحدَث والمخلوق، ولأن الكلام في الشاهد من جنس الحروف والأصوات فيكون في الغائب كذلك؛ لأن الشاهد دليل الغائب، ويستحيل قيام الحروف[3] والصوت بذات القديم.

ولنا: قوله ﷺ: (القرآن كلام الله غير مخلوق)[4].

ولأن التعري عن الكلام لو ثبت في الأزل؛ ثم اتصف به.. لتغير عما كان عليه، وهو[5] من أمارات الحدث.

ولأنه إن كان حادثا فإما:

أن حدث في ذاته كما زعمت الكرامية، فيصير محلا للحوادث، فيمتنع

---

(١) (متكلما) ساقطة من ب.

(٢) تعليل لقول المعتزلة.

(٣) في ج: الحرف.

(٤) ليس بحديث، في الفوائد الموضوعة للكرمي صـ ١٣١: وحديث (القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال إنه مخلوق فهو كافر بالله العظيم) قال ابن حجر: إنه موضوع.
وفي المصنوع للقاري صـ ١١٩: حديث (القرآن كلام الله غير مخلوق فمن قال بغير هذا فقد كفر) قال الصغاني: هذا موضوع. وقال السخاوي: هذا الحديث من جميع طرقه باطل. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات.
وفي تنزيه الشريعة لابن عراق ١/ ١٣٥: حديث علي سألت رسول الله عن القرآن فقال لي يا علي (القرآن كلام الله غير مخلوق): لم يبين علته وفي سنده أحمد بن جعفر الدوري، قال بعض أشياخي: وأظنه الذي اسم جده عبد الله وهو مشهور بالوضع والله أعلم.

(٥) التغير.

خلوه عنها[١]؛ لأنه قبل هذا الحادث[٢] متصف بالتعري عنه، وبعد اتصافه بهذا الحادث زال التعري عنه، فهو لا يخلو عن التعري عن هذا الحادث، وعن هذا الحادث، والتعري حادث بدلالة عدمه، والكلام أيضا حادث عنده[٣]، وما يمتنع خلوه عنها[٤] فهو حادث، فينتج: أن ما يقبل الحادث فهو حادث، والصانع يمتنع حدوثه، فيمتنع قبوله الحوادث، والأجسام تقبل الحوادث، فتكون حادثة.

وإما أن حدث لا في محل، وهو محال؛ لأن الكلام الحادث عرض، ووجود العرض لا في محل محال؛ إذ العقلاء أبوا وجود سواد وبياض لا في محل، ولأنه حينئذ لا يكون اتصاف ذاته به أولى من غيره.

وإما أن حدث في محل آخر، فيكون المتكلم ذلك المحلَّ، لا خالقَه؛ إذ لو اتصف به مع أنه لم يقم به؛ لأنه خالقه.. لاتصف بالسواد متى خلقه في محل مع أنه لم يقم به؛ لأنه خالقه، وهو محال، وهذا؛ لأن الموصوف بالصفات محالُّها التي تقوم بها، لا موجِدُها.

وقولهم: الكلام في الشاهد[٥] من جنس الحروف والأصوات.

قلنا: لا نُسَلِّم، بل الكلام في الشاهد هو المعنى القائم بالذات[٦] بدليل: قول الأخطل[٧]:

---

(١) عن الحوادث.

(٢) يعني الكلام.

(٣) المعتزلي.

(٤) عن الحوادث.

(٥) كلام الشاهد: أي كلام المخلوق.

(٦) الكلام في الشاهد ينقسم إلى نفسي ولفظي، ولكن الكلام أصلا هو النفسي، ولذلك حصره المصنف بالنفسي.

(٧) غياث بن غوث بن الصلت من بني تغلب أبو مالك، شاعر مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في

إن الـــكلام لـفي الفـــؤاد وإنما جعـل اللسـان علـى الفـؤاد دليـلا(١)

وكــذا أخبر الله تعالى عــن اليهود بقولــه: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾. [المجادلة:٨] أي: يقولون(٢) في قلوبهم: لــولا يعذبنا الله بما نقول لمحمد ﷺ من الشتم في تحيتنا إياه.

ويقول الرجل لغيره: لي معك كلام أريد أن أخبرك به.

وقال عمر رضي الله عنه: زوَّرت(٣) في نفســي كلاما يوم الســقيفة، فسبقني إليه أبو بكر رضي الله عنه.

وما تلوا(٤) من الآيات(٥).. فهي مصروفة إلى العبارات المحدَثة، ونحن لا نتازعهم في ذلك، ولا دليل للخصوم في محل النزاع(٦).

وقالت الحنابلة: كلام الله تعالى ليــس غيرَ الحروف المؤلفة والأصوات

شــعره إبداع، اشتهر في عهد بني أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشــعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل، نشــأ على المســيحية في أطراف الحيرة (بالعراق) واتصل بالأمويين فكان شــاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق، فتناقل الرواة شــعره، وكان معجبا بأدبه كثير العناية بشــعره، ينظم القصيدة ويسقط ثلثيها ثم يظهر مختارها، وكانت إقامته طورا في دمشــق مقر الخلفاء من بني أمية وحينا في الجزيرة حيث يقيم بنو تغلب قومه. وأخباره مع الشعراء والخلفاء كثيرة، وفاته ٩٠ هـ. الأعلام ٥/ ١٢٣.

(١) لم أجده في ديوانه، ولكن نســبه إليــه كثير من العلماء في كتب العقائــد كالباقلاني في الإنصاف، والغزالي في الاقتصاد، والتفتازاني في شرح العقائد وغيرهم.

(٢) في ب: كما يقولون.

(٣) في ب: إني كنت زورت.

(٤) المعتزلة.

(٥) مثل: إنا جعلناه قرآنا..، ومثل: من ذكر من ربهم محدث..

(٦) أي: صفة الكلام الأزلية القائمة بذاته تعالى.

المقطعـة، وإنه حـالٌّ في المصاحف والألسـنة، ومع ذلك هـي قديمة؛ لأن[١] كلام الله مسـموع؛ لقوله: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ .[التوبة:٦]، وقد دل الدليل علىٰ أن كلام الله تعالىٰ قديم، فوجب أن تكون الحروف المسموعة قديمةً.

وهو باطل؛ لأنها تتوالىٰ، ويقع بعضها مسبوقا ببعض، وكل مسبوق حادث.

وقال أبو عبد الله الثلجي[٢]: أقول بالمتفَق عليه، وهو أن القرآن كلام الله تعالىٰ، وأتوقف في المختلَف فيه، فلا أقول مخلوق أو قديم.

وهو باطل؛ لأن التوقف موجِب للشـك، والشـك فيمـا يُفترض اعتقادُه كالإنكار[٣].

فإن قيل: لو كان كلامه قديما.. لكان آمرا ناهيا في الأزل، وهو سـفهٌ سواء كان عبـارةً عن الحروف والأصوات أو عن المعنـىٰ القائم بالنفس، وهذا؛ لأنه مـا[٤] كان فـي الأزل مأمور ولا منهـيٌّ، والأمر والنهي بدون حضـور المأمور والمنهي سـفهٌ؛ فإن الواحد منا لو جلس في بيته وحـدَه، ويقول: يا زيد؛ قم، ويا

(١) تعليل لقول الحنابلة.

(٢) محمد بن شـجاع الفقيه أحد الأعلام أبو عبد الله البغدادي الحنفي، ويعرف بابن الثلجي، كان من بحور العلم، وكان صاحب تعبد وتهجد وتلاوة، مات ساجدا، له كتاب «المناسك» في نيف وستين جزءا، إلا أنه كان يقف في مسـألة القرآن، وينال من الكبار، عاش خمسـا وثمانين سنة، ومات سنة ست وستين ومئتين. باختصار سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٧٩.

(٣) التوقـف لا يكون مذموما دائما؛ فقد توقف الثقات من العلماء في بعض المسـائل الدقيقة بسـبب تعارض الأدلة أو حيث لـم يترجح لهم جانب علىٰ جانب فيها، وإنما يكون التوقف مذموما عندما تكون أدلة المسـألة جلية قطعية توجب اليقين، وهنا في مسـألة صفات الله تعالىٰ ـ ومنها الكلام ـ وفي كونها أزلية وفي استحالة قيام الحوادث بذاته تعالىٰ ـ الأدلة يقينية، وهذا كله من أصول العقائد، فلم يجز التوقف فيه لا سيما عند العلماء.

(٤) نافية.

بكر؛ اجلس.. لكان سفها، فكيف يصح أن يقول في الأزل: ﴿فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾ [طه:١٢]، أو: ﴿خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٖ﴾. [مريم:١٢]، وموسىٰ ويحيىٰ معدومان؟.

قلنا: نعم، لو كان الأمر ليجب وقتَ الأمر، فأما الأمر ليجب وقتَ وجود المأمور؛ والنهي ليجب عليه الانتهاء عند وجوده.. فهو حكمة، ألا يرىٰ أن المنزَّل علىٰ النبي ﷺ كان أمرا ونهيا لمن كان موجودا، ولمن يوجد إلىٰ يوم القيامة، وكل مَن وُجد وبلغَ وعَقلَ وجب عليه الإقدام علىٰ المأمور به والانتهاء عن المنهي عنه بذلك الأمر والنهي، ولم يكن ذلك ممتنعا؟ كذا هنا.

فإن قيل: أخبر الله تعالىٰ عن أمور ماضية كقوله: ﴿وَجَآءَ إِخۡوَةُ يُوسُفَ﴾. [يوسف:٥٨] ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾. [نوح:١] ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾. [القدر:١] وهذا إنما يصح أن لو كان المخبَر عنه سابقا علىٰ الخبر، فلو كان هذا الخبر موجودا في الأزل.. لكان الأزلي مسبوقا بغيره، وهو محال، ولو لم يكن المخبَر عنه سابقا علىٰ الخبر.. لكان كاذبا.

قلنا: إخبار الله تعالىٰ لا يتعلق بالزمان؛ لأنه أزلي، والمخبَر عنه متعلق بالزمان، والتغير علىٰ المخبَر عنه لا علىٰ الإخبار الأزلي، وهذا كما أنه تعالىٰ كان عالما في الأزل بأنه سيخلق العالم، ثم لما خلقه فيما لا يزال[1].. كان عالما بأنه قد خلقه، والتغير علىٰ المعلوم لا علىٰ العلم عندنا، ولا علىٰ الذات[2] عندهم، فكذا هذا.

ثم عند الأشعري كلامه مسموع؛ لِما أن كل موجود كما يجوز أن يُرىٰ يجوز أن يُسمع عنده.

(١) في أ: فيما يزال.

(٢) عند المعتزلة الله تعالىٰ عالم بذاته.

وعند ابن فُورك: المسموع عند قراءة القارئ شيئان صوت القارئ وكلام الله تعالى.

و(١) قال الشيخ أبو منصور رحمه الله: كلامه غير مسموع؛ لاستحالة سماع ما ليس بصوت؛ إذ السماع في الشاهد يتعلق بالصوت، ويدور معه وجودا وعدما، وذكر في التأويلات: أن موسى صلوات الله عليه سمع صوتا دالا على كلام الله تعالى، وخُصَّ بكونه كليمَ الله تعالى(٢)؛ لأنه سمع مِن(٣) غير واسطة الكتاب والملَك، لا أنه ليس فيه واسطة الصوت والحرف.

[فصل في صفة التكوين]

اعلم أن التكوين والتخليق والخلق والإيجاد والإحداث والاختراع أسماء مترادفة، يراد بكلها معنىً واحد، وهو إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، فنخص(٤) لفظةَ التكوين؛ اقتفاء للسلف.

فنقول: التكوين غير المكوَّن، وهو صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى كجميع(٥) صفاته.

وهو تكوينٌ للعالم ولكل جزء منه لوقت وجوده - كما أن إرادته صفة أزلية تتعلق بها المرادات لوقت وجودها على الترتيب والتوالي، وكذا قدرته أزلية مع

---

(١) (و) ساقطة من ب.

(٢) جواب عن سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان موسى عليه السلام قد سمع ما يدل على كلام الله.. فلماذا خص بكونه كليم الله مع أن غيره من الأنبياء عليهم السلام قد سمعوا ما يدل على كلامه تعالى ولم يسموا كليمي الله تعالى، فأجاب...

(٣) (من) ساقطة من ب.

(٤) في ب: فنختص، وفي ج: فيخص.

(٥) في ب: بجميع.

مقدوراتها[١]، فكان العالم وكل جزء من أجزائه مخلوقًا لله تعالى؛ لدخوله[٢] تحت تكوينه - كما هو معلومُ الله[٣] تعالى؛ لدخوله تحت علمه الأزلي، وهذا؛ لِما بينا أن العالم محدَث، ومحدِثه الله تعالى، وإنما يكون العالم محدَثا له إذا كان حصوله بإحداثه، ولو لم يكن الإحداث صفة الله تعالى.. لما كان العالم حادثا به[٤]، فلم يكن مخلوقا له.

وقالت الأشعرية: صفات الذات قديمة قائمة بذات الله تعالى - كالعلم والقدرة والحياة، وصفاتُ الفعل حادثة غير قائمة بذاته - كالتكوين والإحياء والإماتة، وفرقوا بينهما[٥] بجواز السلب وعدمه، فالعلم مما لا يجوز سلبه عن ذاته بأن يقال: إنه يعلم كذا ولا يعلم كذا؛ لاستلزام سلبه نقيضَه بذاته[٦]، أما الخلق.. فيجوز سلبه عنه، فيقال: خَلَق لزيد ولدا، ولم يخلق لعمرو ولدا؛ لأنه لا يستلزم سلبُه نقيضَه.

وقالت المعتزلة صفةٌ ما[٧] لا تقوم بذاته[٨]؛ فامتنعوا عن قيام التكوين بذات الله تعالى.

---

(١) ليس المقصود أن المقدورات أزلية مع القدرة، بل تتعلق بها المقدورات لوقت وجودها على الترتيب والتوالي.

(٢) في ب: لدخول.

(٣) في ج: معلوم لله.

(٤) بإحداثه سبحانه.

(٥) بين صفات الذات وصفات الفعل.

(٦) سبحانه.

(٧) (ما) إبهامية.

(٨) أي: لا تقوم بذات الله تعالى أية صفة.

ثم قال جمهور المعتزلة والأشعرية[1]: التكوين والمكوَّن واحد، وهو

---

(١) الأشاعرة عندما يقولون: التكوين عين المكوَّن لا يقصدون أن التكوين الذي هو صفة الله تعالى هو عين المكون الذي هو المخلوقات، وإنما يقصدون ما قاله الإمام التفتازاني في شرح العقائد صـ ١٧٥ وما بعدها مبينا أنه لا يمكن أن ينسب للإمام الأشعري القول بأن صفات الله هي عين مخلوقاته، بل لا بد من فهم قوله على حقيقته: والمحققون من المتكلمين على أنه -التكوين- من الإضافات والاعتبارات العقلية، مثل كون الصانع تعالى وتقدس قبل كل شيء ومعه وبعده ومذكوراً بألسنتنا ومعبوداً لنا ويميتنا ويحيينا ونحو ذلك، والحاصل في الأزل هو مبدأ التخليق والترزيق والإماتة والإحياء وغير ذلك، ولا دليل على كونه -أي التكوين- صفة أخرى سوى القدرة والإرادة.... إلى أن قال صـ ١٨٠: لكنه ينبغي للعاقل أن يتأمل في أمثال هذه المباحث، ولا ينسب إلى الراسخين من علماء الأصول ما يكون استحالته بديهية ظاهرة على من له أدنى تمييز، بل يَطلب لكلامهم محملاً صحيحاً يصلح محلاً لنزاع العلماء واختلاف العقلاء؛ فإن من قال: «التكوين عين المكوَّن» أراد أن الفاعل إذا فعل شيئاً فليس ههنا إلا الفاعل والمفعول، وأما المعنى الذي يعبر عنه بالتكوين والإيجاد ونحو ذلك فهو أمر اعتباري يحصل في العقل من نسبة الفاعل إلى المفعول، وليس أمراً محققاً مغايراً للمفعول في الخارج، ولم يُرِد أن مفهوم التكوين هو بعينه مفهوم المكوَّن ليلزم المحالات.

وهذا كما يقال: «إن الوجود عين الماهية في الخارج»، بمعنى: أنه ليس في الخارج للماهية تحقق، ولعارضها المسمى بالوجود تحقق آخر حتى يجتمعا اجتماع القابل والمقبول كالجسم والسواد، بل الماهية إذا كانت،.. فتكوّنها هو وجودها، لكنهما متغايران في العقل، بمعنى: أن للعقل أن يلاحظ الماهية دون الوجود، وبالعكس.... إلى أن قال: والتحقيق: أن تعلق القدرة على وفق الإرادة بوجود المقدور لوقت وجوده إذا نسب إلى القدرة يسمى إيجاباً له، وإذا نسب إلى القادر يسمى الخلق والتكوين ونحو ذلك، فحقيقته: كون الذات بحيث تعلقت قدرته بوجود المقدور لوقته، ثم يتحقق بحسب خصوصيات المقدورات خصوصيات الأفعال كالترزيق والتصوير والإحياء والإماتة وغير ذلك إلى ما لا يكاد يتناهى. اهـ.

وهذا يدل على أنه لا خلاف حقيقي في هذه المسألة لأن الفريقين يثبتان لله سبحانه الصفة الأزلية التي هي مبدأ التخليق، ولكن الماتريدية يسمونها التكوين والأشاعرة يسمونها القدرة، ولأن الفريقين متفقان على أن كل ما سوى الله تعالى وصفاته حادث مخلوق.

وقد بين الكمال بن الهمام أن قدماء الحنفية موافقون لما عليه الأشعري في هذه المسألة، فقال في المسايرة صـ ٣٧ وما بعدها: اختلف مشايخ الحنفية والأشاعرة في صفات الأفعال، والمراد صفات تدل على تأثير، لها أسماء غير اسم القدرة، يجمعها اسم التكوين، فإن كان ذلك الأثر مخلوقا

محال؛ لأن القول باتحاد التكوين والمكوَّن كالقول بأن الضرب عين المضروب، والأكل عين المأكول، والقتل عين المقتول، وفساده يعرف بالبديهة.

ولأن التكوين لو كان هــو المكوَّن، وحصول المكــوَّن بالتكوين.. لكان حصول المكوَّن بنفســه لا بالله تعالى، فلم يكن الله تعالى خالقا للعالم، بل كان العالم وكل جزء منه خالقا لنفســه، وفيه تعطيل الصانع، ولَمَّا بطل القول باتحاد التكوين والمكوَّن.. دل أنه غير المكوَّن.

فبعدَ ذلك لا يخلو إما: أن يكون(١) حادثا أو أزليا.

وحدوثه - كما قالوا - محال؛ لأنه إن حدث(٢) بالتكوين.. يعود السؤال(٣) إلى أن يتسلسل، أو ينتهي إلى تكوينٍ قديم، وهو الذي ندعيه.

أو لا بتكوين، وفيه تعطيل الصانع.

وما ذكرنا في إبطال حــدوث الكلام يتأتى هنا؛ فإنه لو كان حادثا.. فإما أن حدث في ذات اللــه تعالى كما قالت الكرامية: إن التكويــن غيرُ المكوَّن، وهو حادث قائم بذات الله تعالى.

فالاسم الخالق والصفة الخلق، أو رزقا فالاسم الرازق والصفة الترزيق، أو حياة فهو المحيي أو موتا فهــو المميت، فادعى متأخروا الحنفية من عهد أبي منصور: أنها صفات قديمة زائدة على الصفات المتقدمة، وليس في كلام أبي حنيفة والمتقدمين تصريح بذلك سوى ما أخذوه من قوله: كان تعالى خالقا قبل أن يخلق ورازقا قبل أن يرزق، وذكروا له أوجها من الاستدلال، والأشاعرة يقولون ليست صفة التكوين -على فصولها- ســوى صفة القدرة باعتبار تعلقها بتعلق خاص، فالتخليق هو القدرة باعتبــار تعلقها بالمخلوق، والترزيق تعلقها بإيصال الــرزق، وما ذكروه في معناه لا ينفي هذا [قول الأشاعرة] ولا يوجب كونها صفات أخرى لا ترجع إلى القدرة المتعلقة والإرادة المتعلقة...

(١) التكوين.

(٢) التكوين.

(٣) في التكوين الذي به حدث التكوين.

وهو باطل: لأن القديم لن يكون محلا للحوادث.

وإما أن حدث لا في محل كما ذهب إليه ابن الراوندي[١]، وهو محال؛ لأن قيام صفة لا في محل محال، ولأنه حينئذ لم يكن الله تعالى بكونه مكوِّنا خالقا به[٢] أولى من غيره.

وإما أن حدث في محل آخر سوى ذات الباري كما روي عن أبي الهذيل

(١) الراوندي الملحد عدو الدين، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي، صاحب التصانيف في الحط على الملة، وكان يلازم الرافضة والملاحدة، فإذا عوتب قال: إنما أريد أن أعرف أقوالهم. ثم إنه كاشف وناظر، وأبرز الشبه والشكوك. قال ابن الجوزي: كنت أسمع عنه بالعظائم، حتى رأيت له ما لم يخطر على قلب. قال ابن عقيل: عجبي كيف لم يقتل! وقد صنف الدامغ يدمغ به القرآن، والزمردة يزري فيه على النبوات. قال ابن الجوزي: فيه هذيان بارد لا يتعلق بشبهة يقول فيه: إن كلام أكثم بن صيفي فيه ما هو أحسن من سورة الكوثر، وإن الأنبياء وقعوا بطلاسم. وألف لليهود والنصارى يحتج لهم في إبطال نبوة سيد البشر. قال ابن النجار: أبو الحسين ابن الراوندي المتكلم من أهل مرو الروذ، سكن بغداد، وكان معتزليا، ثم تزندق. وقيل: كان أبوه يهوديا فأسلم هو، فكان بعض اليهود يقول للمسلمين: لا يفسد هذا عليكم كتابكم كما أفسد أبوه علينا التوراة. قال أبو العباس بن القاص الفقيه: كان ابن الراوندي لا يستقر على مذهب ولا نحلة، حتى صنف لليهود كتاب النصرة على المسلمين لدراهم أعطيها من يهود، فلما أخذ المال رام نقضها فأعطوه مئتي درهم حتى سكت. قال البلخي: لم يكن في نظراء ابن الراوندي مثله في المعقول، وكان أول أمره حسن السيرة، كثير الحياء، ثم انسلخ من ذلك لأسباب، وكان علمه فوق عقله. قال: وقد حكي عن جماعة أنه تاب عند موته. قال في بعض المعجزات: يقول المنجم كهذا. وقال: في القرآن لحن. وألف في قدم العالم ونفى الصانع. وقال: يقولون: لا يأتي أحد بمثل القرآن. فهذا إقليدس لا يأتي أحد بمثله، وكذلك بطليموس. قال ابن النجار: مات سنة ثمان وتسعين ومئتين. باختصار سير أعلام النبلاء ١٤/٥٩.

(٢) بالتكوين.

العلاف[1]: أن تكوين كل جسم قائم به، وهو محال؛ لأن المكوَّن حينئذ يكون ما قام به التكوين، لا الله تعالىٰ - كما في السواد والبياض[2]، فثبت أنه[3] أزلي.

ولما كان الله تعالىٰ به مكوِّنا للعالم.. دل أنه قائم بذاته، فصح ما ادعينا: أن التكوين صفة أزلية قائمة بذات الله تعالىٰ.

ولا يقـال: إنَّ قِـدَمَ التكوين يقتضي قدمَ المكـوَّن؛ إذ التكوين ولا مكوَّن كالضـرب ولا مضروب؛ لأن[4] ما تعلق تكوُّنُه بالتكويـن يكون حادثا ضرورةً؛ إذ المحـدَث ما يتعلق حدوثُه بغيره، والقديم ما لا يتعلق وجودُه بغيره[5]، - على

---

(١) رأس المعتزلة أبو الهذيـل محمد بن الهذيل البصري العلاف، صاحـب التصانيف الذي زعم أن نعيم الجنة وعذاب النار ينتهي بحيث إن حركات أهل الجنة تسـكن حتىٰ لا ينطقون بكلمة، وأنكر الصفات المقدسـة حتىٰ العلم والقدرة، وقال: هما الله، وأنَّ لِمَـا يقدر الله عليه نهايةً وآخرا، وأن للقدرة نهاية لو خرجت إلىٰ الفعل، فإن خرجـت لم تقدر علىٰ خلق ذرة أصلا، وهذا كفر وإلحاد. وقيل: إن المأمون قال لحاجبه: من بالباب؟ قال: أبو الهذيل وعبد الله بن أبان الخارجي وهشام بن الكلبـي، فقال: مـا بقي من رؤوس جهنم إلا مـن حضر. كان أخذ الاعتزال عـن عثمان بن خالد الطويل تلميذ واصل بن عطاء الغزال. وطال عمر أبي الهذيل، وجاوز التسعين، وانقلع في سنة سبع وعشرين ومئتين، ويقال: بقي إلىٰ سنة خمس وثلاثين. باختصار سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٢.

(٢) فيكون السـواد -وهو المكوَّن- هو المكوِّن؛ لأن التكوين قائم به، والمكوَّن ما قام به التكوين.

(٣) التكوين.

(٤) تعليل المصنف لقوله: لا يقال...

(٥) اعترض الإمام التفتازاني علىٰ هذا الاسـتدلال، فقال في شـرح العقائد صـ١٧٦: وما يقال من أن القول بتعلـق وجود المكون بالتكوين قول بحدوثه؛ إذ القديم ما لا يتعلق وجوده بالغير، والحادث ما يتعلق وجوده به.. ففيه نظر؛ لأن هذا معنىٰ القديم والحادث بالذات علىٰ ما تقول به الفلاسـفة، وأما عند المتكلمين فالحادث ما يكون لوجوده بداية، أي: يكون مسـبوقاً بالعدم، والقديم بخلافه، ومجرد تعلق وجوده بالغير لا يسـتلزم الحدوث بهذا المعنىٰ؛ لجـواز أن يكون محتاجاً إلىٰ الغير صادراً عنه دائماً بدوامه كما ذهب إليه الفلاسفة فيما ادعوا قدمه من الممكنات كالهيولىٰ مثلاً. نعم إذا أثبتنا صدور العالم عن الصانع بالاختيـار دون الإيجاب بدليل لا يتوقف علىٰ حدوث العالم.. كان القول بتعلق وجوده بتكوين الله تعالىٰ قولاً بحدوثه.

أن التكوين فــي الأزل لم يكن ليكون العالم كائنا به في الأزل، بل ليكون كائنا به وقتَ وجوده.

وتكوينُه[١] باقٍ إلىٰ الأبد، فيتعلق وجود كل موجود بتكوينه الأزلي الأبدي - بخلاف الضرب؛ لأنه عَرَض فلا يتصور بقاؤه إلىٰ وقت وجود المضروب.

ثم نقول لهــم: هل تعلق وجود العالم وحدوثه بذاته[٢] أو بصفة من صفاته أم لا؟ فإن قالوا: لا.. فقد عطلوه وأخرجوه من أن يكون خالقا للعالم، وإن قالوا: نعم.. قلنا: فما تعلق به حــدوثُ العالم أزلي أم حادث؟ فإن قالوا: حادث.. فهو حينئذ مــن العالم، فكان تعلقُ حدوث العالم ببعضٍ مــن العالم، لا بالله تعالىٰ، وفيه تعطيله، ولأنــه لما كان حادثا.. افتقر إلىٰ محــدِث، وذا إلىٰ آخر، إلىٰ ما لا يتناهــىٰ، وإن قالوا: أزلي.. قلنا: هل اقتضىٰ ذلك أزليــةَ العالم أم لا؟ فإن قالوا: نعم.. فقد كفروا حيث قالوا بقدم العالم، وإن قالوا: لا.. بطلت شبهتهم.

علىٰ أن عند الأشــعري تَكَوُّن العالم بخطاب (كن)، والتكوين ما يتعلق به التَّكَوُّن، فكان خطاب (كن) تكوينا، وخطاب (كن) أزلي قائم بذات الله تعالىٰ؛ لأن الــكلام أزلي عنده[٣]، فــكان القول بجعل التكوين عيــنَ المكوَّن - مع أن التكوُّن[٤] حصل بخطاب (كن)، فكان تكوينا، وهو غيرُ المكوَّن.. تناقضا[٥]؛ لما فيه من الإقــرار بوجود التكوينِ الأزلي الذي هو غيــر المكوَّن، ثم الدعوىٰ بعد ذلك أنه عين المكوَّن، وأنه حادث.

---

(١) سبحانه.

(٢) سبحانه.

(٣) الأشعري ﵀.

(٤) في ب وج: التكوين.

(٥) خبر لكان في قوله: فكان القول بجعل التكوين عينَ المكوَّن...

ولأنه لما لم توجب أزليةُ خطاب (كن) الـذي تعلق به وجودُ العالم أزليةَ العالم.. لا يوجب قدمُ التكوين قدمَ المكوَّن.

فـإن قالوا: لَمَّا كان المخلوق واقعا بالخلـق.. لزم أن يكون الخلق بمعنىٰ القدرة، فيكون لله تعالىٰ قدرتان، وهو محال.

ولأن قدرة الباري إذا كانت شـاملة[1] لجميع المقدورات.. اسـتغنىٰ عن الخلق والإيجاد، ولا يجوز إثبات صفات[2] لله تعالىٰ لا فائدة فيها..

قلنا: الوقـوع لا يكون بالقدرة، بـل يكون بالإيقاع، فالوجـود بالإيجاد، والقـدرةُ ليكون الفاعل في فعله مختارا غير مضطـر، والإرادةُ ليخرج المفعول علىٰ التوالي والنظام، والعلم ليخرج علىٰ الإحكام.

ولأن الوقوع لو كان بالقدرة؛ ووقعت الغنية عن الخلق والإيجاد.. لَمَا صح وصفه بكونه خالقا موجِدا، ولكان وصف الله تعالىٰ ذاته بقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾. [الحشر:٢٤] بكلامه الأزلي - استهزاءً، نعوذ بالله تعالىٰ منه.

علىٰ أن الوجود إذا كان متعلقا بالقدرة.. فلا[3] فائدة في خطاب (كن)، ولا معنىٰ لقولكم: إن الله تعالىٰ خلق المخلوقات بخطاب (كن).

ولأن خطـاب (كن) علىٰ قـود[4] كلامكم يكون قدرة، فيكـون له تعالىٰ قدرتان، فقد وقعتم فيما أبيتم.

---

(١) في ج: عاملة.

(٢) في ج: صفة.

(٣) في ب: ولا.

(٤) في ب: مرد.

[الإرادة]

فصل في إثبات الإرادة لله تعالىٰ:

اعلم أن الإرادة مشتقة:

من الرَّود، وهو الطلب، ولهذا يقال في المثل: لا يكذب الرائدُ أهله، أي طالب الكلأ.

أو الميل، ومنه قولهم: جارية روداء أي تتمايل في مشيتها؛ للين أطرافها ورطوبة أعطافها.

وجاز أن يكون الأصل فيه الميلَ إلا أنه استعمل في الطلب؛ لِما أن الطالب للشيء يميل عن سنن الاستقامة يمنة ويسرة، وكذا طالب الكلأ يميل عن الطريق المستقيم؛ لينظر إلىٰ مساقط الغيث.

وجاز أن يكون علىٰ العكس[١]؛ لِما أن الميل عن الاستقامة لن يكون إلا لطلب شيء عادة.

وحدُّها[٢] عند المتكلمين: معنىً يوجِب تخصيصَ المفعولات بوجه دون وجه.

وقيل: صفة تنفي عمَّن قامت به الجبرَ والاضطرار، ففائدتها علىٰ هذا الحدِّ كونُ الموصوف بها مختارا فيما فعله غير مضطر إليه.

ثم صانع العالم أوجده[٣] باختياره؛ إذ مَن لا اختيار له في فعله فهو مضطر،

---

(١) الأصل فيه الطلب.

(٢) الإرادة.

(٣) العالم.

والمضطر عاجز، فيكون حادثا - ولا اختيار بـدون الإرادة، فكان مريدا، وعليه إطباق المسلمين إلا أنهم اختلفوا في معناه.

فقال أبو الحسين البصري[١]: معناه علمه بما في الفعل من المصلحة الداعية إلى الإيجاد.

وقال الحسين[٢] النجار[٣]: معناه أنه غير مغلوب ولا مستكرَه، فجَعل كونه مريدا وصفا[٤] سلبيا.

وعندنا هو مريد بـإرادة قديمة قائمة بذاته، وهـي صفة توجب تخصيص المفعـولات بوجه دون وجـه، ووقت دون وقـت؛ إذ لـولا الإرادة.. لوقعت المفعـولات كلها في وقت واحـد على صفة واحدة - خصوصـا عند تجانس المفعولات[٥]، ولَمَا كان وقتٌ لوجوده أولى من وقت، ولا كَمِّيةٌ ولا كيفيةٌ أولى مما سواهما، فإذا خرجت على الترتيب والتوالي على حسب ما تقتضيه الحكمةُ البالغة.. كان ذلك دليلا على اتصاف الفاعل بالإرادة.

ولـم أرد بقولي في العمدة: إذ القدرة تأثيرها فـي الإيجاد، وذا لا يختلف

---

(١) أبو الحسـين البصري شـيخ المعتزلة، وصاحـب التصانيف الكلامية محمد بـن علي بن الطيب البصـري، كان فصيحا بليغا عذب العبارة، يتوقد ذكاء، وله اطلاع كبير، توفي ببغداد في ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وأربعمئة وقد شاخ، أخذ عنه: أبو علي بن الوليد، وأبو القاسم بن التبان المعقول. أجارنا الله من البـدع، وله كتاب المعتمد في أصول الفقه من أجود الكتب. باختصار سـير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٨٧.

(٢) في أ: حسين.

(٣) الحسـين بن محمد بن عبد الله النجار الرازي، أبو عبد الله: رأس الفرقة (النجارية) من المعتزلة، وإليه نسبتها، توفي حوالي ٢٢٠ هـ. وقد تقدم الكلام عنه.

(٤) (وصفا) ساقط من ب.

(٥) إذا كانت من جنس واحد.

باختلاف الأوقات - أن الوجود[١] بالقدرة لا بالإيجاد[٢] - كما يزعم الأشعرية، بل المراد به أن لا تأثير للقدرة في تخصيص المفعول بوجه دون وجه، وإنما تأثيرها في صحة وجود المقدور، لكن وجود المقدور بالتكوين.

والدليل عليه[٣] قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾. [آل عمران:٤٠]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾. [المائدة:١] ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾. [البقرة:١٨٥] ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾. الآية [الزمر:٣٨].

فيبطل به[٤] قولُ الكعبي والفلاسفة في إنكار الإرادة.

ثم قال الكعبي: إذا وُصِفَ الله تعالى بالإرادة.. فإن كان ذلك[٥] فِعْلَه[٦].. فمعناه أنه فَعَل وهو غير ساه ولا مكرَه ولا مضطر، وإن كان فعلَ غيرِ الله.. فمعناه أنه أَمَر به[٧].

والإرادة والمشيئة واحدة عند المتكلمين - خلافا للكرامية؛ فعندهم:

المشيئة صفة واحدة لله تعالى أزلية.

وإرادته حادثة في ذاته متعددة على عدد المرادات، تحدث كلُّ إرادة منها قبل حدوث ما هو المراد بها، ثم يتعقبها حدوث ما هو المراد بها.

---

(١) مفعول قوله: ولم أرد.

(٢) عند الماتريدية القدرة صفة مصححة والتكوين صفة مؤثرة.

(٣) صفة الإرادة.

(٤) بإثبات كونه مريدا بالدليل.

(٥) المراد.

(٦) فعل الله سبحانه.

(٧) يعني إذا كان المراد المذكور في النصوص فِعلَ الله تعالى كما في قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ فمعناه أن الله يفعله غير ساه ولا مكره، وإن كان المراد فعل العبد كما في قوله: ﴿أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ فمعناه: أمرهم أن يرشدوا.

وعندنا هو مريد لجميع مراداته بإرادة واحدة قديمة قائمة بذاته - كما أنه عالم بجميع المعلومات بعلم واحد أزلي قائم بذاته؛ لأنها إن كانت حادثة.. فإن حدثت بلا محدِث[1].. ففيه تعطيل الصانع، وإن حدثت بإحداث الصانع.. فإن[2] حدثت لا بإرادة منه.. ففيه جعله مضطرا في إحداث الإرادة، وهو أمارة الحدَث، وإن أحدثها بإرادة.. فهي إن كانت قديمة.. فهي التي نثبتها، وإن كانت حادثة.. فيعود السؤال[3] إلى أن يتسلسل، وهو باطل.

وقولُ بعض المعتزلة: إنه مريد بإرادة حادثة لا في محل؛ وقول الكرامية: مريد بإرادة حادثة في ذاته - يَبْطُل بما ذكرنا في مسألة الكلام؛ لأنها لو حدثت لا في محل.. لم يكن الله تعالى بالاتصاف بها أولى من غيره، ولا هي بكونها إرادة له أولى من أن تكون إرادة لغيره، ولأن الصفة لا بد وأن تكون قائمة بمحل؛ إذ قيام الصفة بذاتها مستحيل، ولو جاز ذا[4].. لجاز وجود سواد أو بياض أو حركة لا في محل.

ولو حدثت في ذات الله تعالى.. لكان محلا للحوادث، وهو يؤدي إلى القول بحدوث الباري، وقد مرَّ[5] بطلانه.

---

(١) في ب و ج: بلا إحداث أحد.

(٢) في ب: فإما أن.

(٣) يعني نرجع ونقول: إن كانت حادثة فإن حدثت بلا محدِث.. ففيه تعطيل الصانع، وإن حدثت بإحداث الصانع.. فإن حدثت لا بإرادة منه.. ففيه جعله مضطرا في إحداث الإرادة، وهو أمارة الحدَث، وإن أحدثها بإرادة.. فهي إن كانت قديمة.. فهي التي نثبتها، وإن كانت حادثة.. نسأل مرة أخرى، وهكذا.

(٤) (ذا) ساقطة من ب.

(٥) في ب: ومر.

وقــول النجار باطل؛ لأن الجماد غير مغلوب ولا مســتكرَه - مع أنه ليس بمريد.

[فصل في صفة الحكمة]

صانع العالم حكيم؛ لأن الحكمة:

إن كانــت هي العلمَ، وضدُّها الجهل، والحكيــم هو العالِم - كما قاله ابن الأعرابي، يقال: حكم الرجل يحكــم إذا تناهىٰ في علمه.. فهو[١] عالِم في لم[٢] يزل، ولا يزال للكليات والجزئيات.

والفلاســفة وإن أنكرت كونه تعالــىٰ عالما بالجزئيات؛ متشــبثين بأنه لو علم أن زيــدا جالس الآن في هذا المكان.. فبعد قيام زيــد إن بقي ذلك العلم.. فهو جهل؛ لأنه غير مطابق للواقع، وإن لم يبــق.. فهو تغيرٌ، والتغير علىٰ الباري محال.. فَهُم[٣] محجوجون بأن التغير فــي الصفات الإضافية غيرُ ممنوع[٤]، ألا يــرىٰ أنه إذا وُجد حادث.. فإن الله تعالىٰ يكون معــه، وإذا فني ذلك الحادث.. بطلت تلك المعية؟ فهذا تغير في الصفة الإضافية.

وإن كانت[٥] الإحــكامَ للمفعولات؛ وضدها الســفه؛ إذ هــو[٦] المنافي للإحكام؛ والحكيم بمعنىٰ المحْكِم للشــيء - فعيل بمعنىٰ مُفْعِل كالأليم بمعنىٰ

---

(١) سبحانه، وهذا جواب: إن كانت هي العلم.

(٢) في أ و ب ج: في لم يزل. ولعل الصواب: في الأزل وفيما لا يزال.

(٣) جواب: وإن أنكرت.

(٤) لأن النسب والإضافات أمور اعتبارية وليست صفات حقيقية.

(٥) الحكمة.

(٦) السفه.

المؤلم -.. فهو[1] موصوف بها في الأزل؛ إذ التكوين أزلي عندنا كما أن العلم أزلي، فكان حكيما في الأزل كما كان عالما قادرا خالقا رازقا في الأزل.

وعند الأشعرية إن أريد بالحكمة العلم.. فهي أزلية، وهو تعالىٰ موصوف بها في الأزل، وإن أريد بها الفعل.. فلا يكون موصوفا بها في الأزل؛ إذ التكوين حادث عنده؛ لأن عنده صفات الفعل حادثة، وصفات الذات قديمة.

وأبو العباس القلانسي[2] جعلها من باب الفعل حادثة[3]، ولم يقل بأزليتها كما هو مذهبه[4].

[فصل في رؤية الله تعالى بالأبصار]

رؤية الله تعالىٰ بالأبصار للمؤمنين في الآخرة بعد دخولهم الجنة جائزة عقلا واجبة سمعا، فيُرىٰ لا في مكان، ولا في جهة، ولا اتصال شعاع، ولا ثبوت مسافة بين الرائي وبينه تعالىٰ، وغير ذلك من أمارات الحدث.

---

(١) سبحانه، وهذا جواب: إن كانت الإحكامَ.

(٢) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي، من معاصري أبي الحسن ﷺ لا من تلامذته كما قال الأهوازي، وهو من جملة العلماء الكبار الأثبات، واعتقاده موافق لاعتقاده في الإثبات. تبيين كذب المفتري صـ٣٩٨.

(٣) (حادثة) ساقطة من ب و ج.

(٤) هكذا في المخطوطات، وفي التمهيد لأبي المعين النسفي: علىٰ ما هو مذهبهم.

وزعمت المعتزلة والزيدية[١] من[٢] الروافض[٣] والفلاسفة والخوارج[٤]:

---

(١) الزيدية إحدى فرق الشيعة، تنسب إلى زيد بن علي زين العابدين، كان يرى صحة إمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم جميعاً، ولم يقل أحد منهم بتكفير أحد من الصحابة، خرجت عن الزيدية ثلاث فرق طعن بعضها في الشيخين، وهذه الفرق هي: الجارودية: أصحاب أبي الجارود زياد بن أبي زياد، الصالحية: أصحاب الحسن بن صالح بن حي، البترية: أصحاب كثير النوى الأبتر. من معتقداتهم: يُجيزون الإمامة في كل أولاد فاطمة رضي الله عنها، الإمامة لديهم ليست بالنص، بل بالبيعة.

(٢) (من) ساقطة من ب.

(٣) جعل المصنف الزيدية من الروافض تبعا للإمام البغدادي في الفرق بين الفرق، وقد قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لكتاب الفرق بين الفرق تعليقا على ذلك: جعل المؤلف فرقة الزيدية من الرافضة مع أن الزيدية هم أتباع زيد بن علي الباقين على اتباعه. وأشار إلى ما ذكره الإمام الأشعري عن سبب تسميتهم بالروافض في مقالاته حيث قال: ... وانما سموا زيدية لتمسكهم بقول زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكان زيد بن علي بويع له بالكوفة في أيام هشام بن عبد الملك، وكان أمير الكوفة يوسف بن عمر الثقفي، وكان زيد بن علي يفضل علي بن أبي طالب على سائر أصحاب رسول الله، ويتولى أبا بكر وعمر، ويرى الخروج على أئمة الجور، فلما ظهر بالكوفة في أصحابه الذين بايعوه سمع من بعضهم الطعن على أبي بكر وعمر، فأنكر ذلك على من سمعه منه، فتفرق عنه الذين بايعوه، فقال لهم: رفضتموني. فيقال: إنهم سموا الرافضة لقول زيد لهم: رفضتموني. مقالات الإسلاميين صـ١٣٦.

ثم قال: وقد يطلق بعض الناس اسم الرفض على كل من يتولى أهل البيت، وعلى هذا جاء قول الذي يقول:

إن كان رفضا حب آل محمد فليشهد الثقلان أني رافضي

وعلى هذا الوجه يصح كلام المصنف. اهـ الحاشية (٢) صـ٢١ الفرق بين الفرق.

(٤) وأما الخوارج فإنها لما اختلفت صارت عشرين فرقة... وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها، فذكر الكعبي في مقالاته: أن الذي يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها إكفار علي وعثمان والحكَمَين وأصحاب الجمل وكل من رضي بتحكيم الحكمين، والإكفار بارتكاب الذنوب ووجوب الخروج على الإمام الجائر.

وقال شيخنا أبو الحسن: الذي يجمعها إكفار علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي بالتحكيم وصَوَّب الحكمين أو أحدهما، ووجوب الخروج على السلطان الجائر. ولم يرض ما حكاه الكعبي من إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب، والصواب ما حكاه شيخنا أبو الحسن

أن في العقل دلالةَ استحالة رؤيته؛ لأنه لابد لها من مقابلةٍ بين الرائي والمرئي، وذا لا يصح إلا في الشيء المتحيز، ومسافةٍ مقدرة بين الرائي والمرئي بحيث لا يكون قُربا مفرطا ولا بُعدا مفرطا، واتصالِ شعاعِ عينِ الرائي بالمرئي، وكلُّ ذلك مستحيل على الله تعالى.

وأكدوا هذا المعقولَ بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾. [الأنعام:١٠٣]؛ فقد[1] تمدَّح بانتفاء الرؤية عن ذاته؛ إذ الإدراك بالبصر هو الرؤية - كما تمدح بأسمائه الحسنى في سباق الآية وسياقِها، وكلُّ ما كان عدمُه مدحا كان وجوده نقصا، وهو[2] على الباري لا يجوز في الدارَين، والدليلُ على أنه تمدَّحَ به وروده بين المدحين[3]؛ إذ إدراج غير المدح بين المدائح مما تَمَجُّه الأسماع وتنفر عنه الطباع.

وأكثر المعتزلة على أنه تعالى يَـرَى ذاته، ويَرى العالَـمَ، ولكن لا يُرَى، وطائفة منهم أنكروا أن يَرَى[4] ويُرَى.

عنهم، وقد أخطأ الكعبي في دعواه إجماع الخوارج على تكفير مرتكبي الذنوب منهم، وذلك أن النجدات من الخوارج لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم.

وقد قال قوم من الخوارج: إن التكفير إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها وعيد مخصوص، فأما الذي فيه حد أو وعيد في القرآن فلا يزاد صاحبه على الاسم الذي ورد فيه مثل تسميته زانيا وسارقا ونحو ذلك. باختصار من الفرق بين الفرق صـ ٢٤ و٧٢.وما بعدها.

(١) (فقد) ساقطة من أ.

(٢) النقص.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ جاء بين قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾. وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾. وكلا الآيتين تمدُّح له سبحانه، وما جاء بينهما لا بد أن يكون مدحا.

(٤) في ب: يرى ذاته.

ولنا قوله تعالىٰ: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾. الآية [الأعراف:١٤٣] والاستدلال بالآية من أوجه:

أحدها أنه عليه السلام سأل ربه الرؤية، ولا يُظن به أنه سأل ما هو محال عنده؛ لأنَّ طلبَ المحال لا يليق بواحد من العلماء، فأنىٰ يليق بمن هو من أكابر الأنبياء؟ فكان سؤاله دليلا أنه كان يعتقد أنه جائز الرؤية، فمن أحال رؤيته.. فقد نسب موسىٰ عليه السلام إلىٰ الجهل بخالقه حيث اعتقد عليه جواز ما لا يجوز[1] عليه، ومن نسب موسىٰ عليه السلام إلىٰ الجهل بخالقه.. فقد كفر.

فإن قالوا: مراده أرِني آية من آياتك.. قلنا: لو كان المراد كذلك.. لقال: أنظر إليها. ولقال: لن ترىٰ آيتي.

وثانيها أنه تعالىٰ ما أيأسه وما عاتبه عليه، ولو كان ذلك جهلا منه بالله تعالىٰ أو خارجا عن الحكمة.. لعاتبه - كما عاتب نوحا عليه السلام بقوله تعالىٰ: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾. [هود:٤٦] - حيث سأل إنجاء ابنه من الغرق، بل هذا[2] أولىٰ بالعتاب؛ لأن هذا لو كان جهلا منه بربه[3].. لبلغ مرتبة الكفر، وذلك[4] لم يبلغ هذه المرتبة[5]، ولما لم يعاتبه - بل عَلَّق ذلك بشرطٍ متصوَّرِ الكونِ - وهو استقرار الجبل.. دل أنه جائز الوجود؛ إذ تعليق الفعل بما هو جائز الوجود يدل علىٰ جوازه - كما أن التعليق بما هو ممتنع الوجود أو متحقق الوجود يدل علىٰ امتناعه أو تحققه.

---

(١) في أ: ما لا جواز.

(٢) سؤال موسىٰ عليه السلام.

(٣) في ب: لربه.

(٤) سؤال نوح عليه السلام.

(٥) في ج: الرتبة.

والدليل على أن استقرار الجبل ممكن الثبوت قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾. [الأعراف:١٤٣]، أخبر أنه جعله دكا، لا أنه اندك بنفسه، وما أوجده الله تعالى كان جائزا أن لا يوجَد لو لم يوجده الله تعالى؛ إذ[1] الله تعالى مختـــار فيما يفعل، فإذا جعل الجبل دكا باختيـــاره؛ وكان جائزا أن لا يفعل.. دل ذلك على جواز وجوده.

وثالثها بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾. [الأعراف:١٤٣]؛ فإنه يقتضي نفي الوجود، لا الجواز؛ إذ لو كان ممتنِعَ الرؤية.. لكان الجواب أن يقول: لســتُ بمرئي، أو لا تصح رؤيتي. فلما لم يقل ذلك.. دلَّ أنـــه مرئي؛ إذ الموضع موضع الحاجة إلى البيـــان، ألا يرى أنَّ من كان في كمِّه حجر؛ وظنه إنســانٌ طعاما؛ وقال له أعطنيه؛ لآكله.. كان الجواب الصحيح أن يقول: إنه لا يؤكل، أما إذا كان طعاما.. صح أن يقول المجيب: إنك لن تأكله؟.

ويجوز على الأنبياء الرَّيب في أمر يتعلق بالغيب، فيُحمل على أنَّ ما اعتقده جائز، ولكن ظن أن ما اعتقد جوازَه ناجز، فيرجع النفي في الجواب إلى السؤال، وقد سألها في الدنيا، فينصرف النفي إليها؛ إذ الجواب يكون على قضية السؤال.

ورابعها أنه أخبر عن التجلي للجبل، وهو عبارة عن خلق الحياة والرؤية فيه حتى يرى ربه - كذا في التفسير.

وقوله تعالـــى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[2]. [القيامـــة:٢٢- ٢٣]. والنظر المضاف إلى الوجه المقيد بكلمة (إلى) لن يكون إلا نظر العين.

---

(١) في أ: أو.
(٢) معطوف على الآية الكريمة في قوله: ولنا قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾.

وبهذا[١] بطل قول من قال: معناه نعمةَ ربها منتظرة؛ لأن[٢] (إلىٰ) واحد الآلاء - كذا في تهذيب الأزهري -؛ إذ[٣] النظر إذا أريد به الانتظار.. فإنه لا يُعلق بالوجه، ولا يعدىٰ بـ (إلىٰ) - كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ . [النمل:٣٥]. أي منتظرة، ولأن حملَ النظر على الانتظار المنغِّص للنعم في دار القرار سَمِج؛ لما قيل: الانتظار موت أحمر.

وقوله تعالىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ .[يونس:٢٦]. وقد[٤] قال ﷺ: «الزيادة هي النظر إلى الله تعالىٰ»[٥]. والحديث صحيح.

وقوله تعالىٰ: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ . [الأحزاب:٤٤]، واللقاء هو الرؤية.

وقوله تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ .[المطففين:١٥] فتخصيص الحجاب للكفار دليل علىٰ عدمه للأبرار.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا [ومَلِكًا] كَبِيرًا﴾ . [الإنسان:٢٠][٦]. في بعض القراءات، فالملِك الكبير هو الله تعالىٰ.

وقوله ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»[٧]. والمقصود به تشبيه الرؤية بالرؤية[٨] لا تشبيه المرئي بالمرئي.

---

(١) التقرير.

(٢) تعليل المعتزلة.

(٣) تعليل المصنف.

(٤) (قد) ساقطة من أ و ب.

(٥) الحديث في صحيح مسلم رقم ٢٩٩.

(٦) هذه القراءة شاذة قال الإمام ابن الجزري: يعلىٰ بن حكيم الثقفي ثقة، روىٰ القراءة عن ابن كثير وانفرد عنه بكسر اللام من ﴿وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ بسورة الإنسان. غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٣٤٠.

(٧) البخاري رقم ٥٥٤ ومسلم رقم ٦٣٣.

(٨) في ب: تشبيه الرؤية لا تشبيه المرئي بالمرئي.

واختلفت الصحابة ﭫ أن النبي ﷺ: هل رأىٰ ربه ليلة المعراج أم لا؟ واختلافهم في وجود الرؤية دليل علىٰ اعتقادهم جوازَها[١].

ولا تعلق لهم بقوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]؛ لأن الأبصار صيغة جمع، وهي تفيد العموم[٢]، فسلبُه يفيد سلب العموم، وذلك لا يفيد عموم السلب؛ لأن نقيض الموجبةِ الكليةِ السالبةُ الجزئية، لا السالبةُ الكلية[٣]؛ بيانه أن قوله: لا تدركه الأبصار نقيض لقولنا: تدركه الأبصار، وقولنا: تدركه الأبصار يقتضي أن يدركه كل واحد باعتبار الاستغراق الحاصل من الألف واللام، ولما كان نقيضُ الموجبة الكلية السالبةَ الجزئيةَ.. كان معنىٰ قوله لا تدركه الأبصار.. لا تدركه جميع الأبصار، ونحن نقول بموجَبه[٤]؛ فإنه[٥] لا يراه الجميع؛ إذ الكافرون لا يرونه، بل يراه المؤمنون.

ولأن[٦] المنفي هو الإدراك دون الرؤية، وهما غيران، فكان نفي الإدراك لا يدل علىٰ نفي الرؤية، وهذا؛ لأن الإدراك هو الوقوف علىٰ جوانب المرئي وحدوده، وما يستحيل عليه الحدود والجهات.. يستحيل عليه الإدراك، فكان

---

(١) في أ: في جوازها

(٢) في أ: زيادة (وهو لا تدركه).

(٣) الله تعالىٰ أراد أن ينفي أن كل الأبصار تدركه. فالقضية الموجبة هي: كل الأبصار تدركه. ونقيضها سالبة جزئية وهي: بعض الأبصار لا تدركه. وهذا يعني أن بعض الأبصار تدركه. وهو المطلوب.

(٤) بموجَب لا تدركه جميع الأبصار، أي بحكمه ومضمونه ومعناه.

(٥) في أ: بأن.

(٦) هذا جواب ثان عن تمسكهم بقوله تعالىٰ: لا تدركه الأبصار؛ إذ الجواب الأول مبني على التسليم بأن الإدراك المنفي بمعنىٰ الرؤية، وأما الجواب الثاني فخلاصته عدم التسليم بأن المنفي هو الرؤية، بل الإدراك، ولا يلزم من نفيه نفيها.

الإدراك[١] من الرؤية نازلا منزلة الإحاطة من العلم[٢]، ونفيُ الإحاطة التي تقتضي الوقوف على الجوانب[٣] والحدود لا يقتضي نفيَ العلم به، فكذا هذا[٤].

ثم مورد الآية[٥] - وهو وجه التمدح - يوجب ثبوت الرؤية؛ إذ نفي إدراك ما يستحيل رؤيته لا تمدح فيه؛ إذ كل مالا يُرىٰ لا يُدرك كالمعدومات، وإنما التمدح بنفي الإدراك مع تحقق الرؤية؛ إذ انتفاؤه[٦] مع ثبوتها[٧] دليل ارتفاع نقيصةِ التناهي والحدود عن الذات، فكانت الآية حجةً لنا عليهم، ولو أنعموا النظر في الآية - وعرفوا مواقع الحجاج.. لاغتنموا التفصي[٨] عن عهدة الآية.

وما قالوا من اشتراط المقابلة، وثبوت المسافة، واتصال الشعاع، وتحقق الجهة -باطل؛ فإن الله تعالىٰ يرانا من غير مقابلة، ولا اتصال شعاع، ولا ثبوت مسافة بيننا وبينه، ولا جهة[٩].

---

(١) (فكان الإدراك) ساقطة من ج.

(٢) أي كما أنه سبحانه يُعلم علما بلا إحاطة كذلك يُرىٰ سبحانه رؤية بلا إدراك، فالإدراك بالنسبة للرؤية كالإحاطة بالنسبة للعلم.

(٣) في ب: جوانب.

(٤) فكذا نفي الإدراك الذي يقتضي الوقوف على الجوانب والحدود لا يقتضي نفي الرؤية له سبحانه.

(٥) ما وردت فيه الآية أي: موضوعها.

(٦) الإدراك.

(٧) الرؤية.

(٨) التخلص.

(٩) وقد يجاب من طرف المعتزلة عن هذا الدليل بأن الله تعالىٰ يرانا لا في جهة؛ لأنه سبحانه لا يرانا بحاسة وجارحة -بخلاف الحادث فإنه يرىٰ بالحاسة، واشتراطُ المقابلة والجهة إنما هو في الثاني دون الأول، فبطل الاحتجاج بهذا الدليل، كما أشار إليه في شرح العقائد صـ ١٩٣.

ومن أنكر[١] منهم[٢].. فهو محجوج بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾. [العلق:١٤]. ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. [الشورى:١١].

والعلل والشرائط لا تتبدل بالشاهد والغائب[٣]، وقد تبدلت[٤]، فعُلم أنها[٥] من أوصاف الوجود دون القرائن اللازمة للرؤية فلا يشترط تعدِّيها[٦]، وهذا؛ لأن الرؤية تحقُّق الشيء بالبصر كما هو، فإن كان في الجهة.. يُرىٰ فيها، وإن كان لا فيها.. يرىٰ لا فيها -كالعلم؛ فإنَّ كل شيء يُعلم كما هو، فإن كان في الجهة.. يعلم في الجهة، وإن كان لا في الجهة.. يعلم لا فيها.

وبهذا تبين أن العلة المطلقة للرؤية الوجودُ؛ لأنها تتعلق بالجسم والجوهر والعرض، أما العرض.. فلأنا نُفرِّق بين البياض والسواد والحركة والسكون والاجتماع والافتراق بحاسة البصر، فعُلم أن العرَض مرئي، وكذا غيره، وذلك؛ لأنا نرىٰ الطويل والعريض، وذلك ليس إلا جواهر متآلفة في سمت مخصوص، والحكم المشترك[٧] يقتضي علة مشتركة؛ لأن تعليل الأحكام المتساوية بالعلل المختلفة ممتنع، والمشترَك بين هذه الأشياء إما الوجود أو الحدوث،

(١) أن الله تعالىٰ يَرىٰ.
(٢) من المعتزلة.
(٣) يعني لو كانت المقابلة والمسافة والجهة وغيرها مما شرطوه شرائطَ وعللا عقلية للرؤية.. لما تبدلت هذه العلل بين رؤية الخلق للأشياء ورؤية الله تعالىٰ لذاته وللخلق، ولكان يشترط ألا يَرىٰ الله إلا ما كان في جهة؛ لأن ما كان عقليا لا يختلف ولا يتبدل.
(٤) يعني تبدلت في حق الله تعالىٰ فهو يرىٰ بدون الجهة والمسافة...
(٥) الجهة والمقابلة...
(٦) تعديها من رؤيتنا للأجسام إلىٰ رؤيتنا له سبحانه.
(٧) وهو الرؤية لكل هذه الأشياء المختلفة الحقائق.

والحدوث[١] لا يصلح للعِلية؛ لأنه[٢] عبارة عن وجود حاصل بعد عدم سابق، والعدم لا يصلح أن يكون علةً ولا شطرَ العلة[٣]، فلم يبق إلا الوجود، والله تعالىٰ موجود، فوجب القول بصحة رؤيته.

وما لا يُرىٰ من الموجودات.. فلعدم[٤] إجراء الله تعالىٰ العادةَ في رؤيتنا لها، لا للاستحالة، والوجود علة مجوِّزة للرؤية، لا موجِبة للرؤية، ولا يلزم من كون الشيء جائزَ الرؤية أن نراه ما لم يخلقِ الله تعالىٰ فينا رؤيته، ألا يُرىٰ أن الهرة ترىٰ الفأرة في الليل ونحن لا نراها؟ وكذا المصروع يبصر الجني ولا يراه الحاضرون، وكذا النبي ﷺ كان يرىٰ جبريل عليه السلام - ومن عنده من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين[٥] لا يرونه؟

فإن قيل: هنا مشترك آخر، وهو أن يكون ممكنَ الوجود لذاته[٦].. قلنا: الإمكان لا يصلح علة للرؤية؛ لأن الإمكان عدم[٧]، فلا يصلح للعلية، ولأن الإمكان قائم في المعدومات، ولا تصح رؤيتها.

---

(١) في ب: وحدوثه.

(٢) الحدوث.

(٣) لو قلنا علة الرؤية هي الحدوث، والحدوث هو الوجود بعد العدم، لكان قولنا: (بعد العدم) جزءا من العلة، والتعليل بالعدم لا يصلح.

(٤) جواب إيراد، وخلاصته إذا كان الوجود علة الرؤية فلماذا لا نرىٰ بعض الموجودات؟ فأجاب.

(٥) (من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين) ساقط من ب.

(٦) إيراد آخر علىٰ كون علة الرؤية الوجود لكونه هو المشترك بين الأجسام والأعراض، وخلاصة الإيراد: أنه يوجد مشترك آخر بين الأجسام والأعراض يصلح علة لرؤيتها، وهذا المشترك هو كونها من الممكنات لذاتها، وإذا كانت العلة الإمكان فالله تعالىٰ لا يرىٰ لكونه واجب الوجود لذاته وليس ممكنا.

(٧) كما قلنا في الحدوث إنه وجود بعد عدم فكذلك الإمكان استواء الوجود والعدم، والعدم لا يصلح للتعليل.

قال الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله: هذا التعليل[1] ضعيف؛ لأنه يقال: الجوهر والعرض مخلوقان، فصحة المخلوقية حكم مشترك بينهما، فلابد من علة مشتركة بينهما، ولا مشترك إلا الحدوث أو الوجود، والحدوث ساقط عن حيز الاعتبار؛ لما ذكرتم[2]، فيبقى الوجود، والله تعالى موجود، فوجب صحة كونه مخلوقا، وكما أن هذا باطل.. فكذا ما ذكرتموه، ثم قال: مذهبنا في هذه المسألة ما اختاره الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي رحمه الله - أن نتمسك بالدلائل السمعية، ونتمسك بالدليل العقلي في دفع شبهتهم.

وقولهم: لو كان مرئيا.. لكان شبيها بالمرئيات - باطل؛ لأن الرؤية تتعلق بالمتضادات - كالسواد والبياض والحركة والسكون، ولا مشابهة بينهما. والله الموفق.

[فصل في رؤية الله في المنام]

زعمت طائفة من مثبتي الرؤية باستحالة رؤية الله تعالى في المنام؛ لأن ما يرى في النوم خيال ومثال، والله تعالى يتعالى عن الخيال والمثال، ولأن النوم حدثٌ[3]، فلا تليق حالةُ الحدث بهذه الكرامة.

وجوَّزها بعض أصحابنا رحمهم الله بلا كيفية وجهة[4] ومقابلة وخيال ومثال - كما عرفناه في اليقظة؛ تمسكا بالمروي عن رسول الله ﷺ حيث[5]

---

(١) وهو أن الحكم المشترك يستدعي علة مشتركة، ولذلك عللنا الرؤية بالوجود.

(٢) من أن العدم لا يصلح للتعليل.

(٣) في أثناء النوم يكون النائم غير طاهر فلا يليق به أن يرى الله تعالى.

(٤) في ب: ولا جهة.

(٥) (حيث) ساقطة من ب.

قال: (رأيت ربي في المنام البارحة)[1]، وتشبثا بالمحكي عن السلف؛ فإنه روي عن أبي يزيد[2] أنه قال: رأيت ربي في المنام، فقلت: كيف الطريق إليك، فقال: اترك نفسك وتعال.

ورأى أحمد بن خِضْرَويه[3] ربَّه في المنام، فقال: يا أحمد؛ كل الناس يطلبون مني إلا أبا يزيد؛ فإنه يطلبني.

وروي عن حمزة الزيات[4] وأبي الفوارس شاهِ بن شجاع الكرماني[5]

---

(١) قال الإمام الهيثمي: رواه الطبراني، وقال ابن حبان: إنه حديث منكر لأن عمارة بن عامر بن حزم الأنصاري لم يسمع من أم الطفيل. مجمع الزوائد رقم ١١٧٤٥.

(٢) أبو يزيد طيفور بن عيسى البسطامي الزاهد المشهور، كان جده مجوسياً ثم أسلم، وكان له أخوان زاهدان عابدان أيضاً: آدم وعلي، وكان أبو يزيد أجلهم، وسئل أبو يزيد: بأي شيء وجدت هذه المعرفة فقال: ببطن جائع وبدن عار. وكان يقول: لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى يرتفع في الهواء فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي وحفظ الحدود وأداء الشريعة. وله مقالات كثيرة ومجاهدات مشهورة وكرامات ظاهرة، وكانت وفاته سنة إحدى وستين، وقيل: أربع وستين ومئتين، ﷺ تعالى. وفيات الأعيان ٢/ ٥٣١.

(٣) أحمد بن خضرويه الزاهد الكبير الرباني الشهير أبو حامد البلخي من أصحاب حاتم الأصم. قال السلمي: هو من جلة مشايخ خراسان. وعن أبي يزيد قال: ابن خضرويه أستاذنا. قال أبو حفص النيسابوري: ما رأيت أكبر همة، ولا أصدق حالا من أحمد بن خضرويه، له قدم في التوكل. ومن كلامه: القلوب جوالة، فإما أن تجول حول العرش، وإما أن تجول حول الحش. قيل: إنه توفي سنة أربعين ومئتين. باختصار سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٨٧.

(٤) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، الإمام القدوة، شيخ القراءة، أبو عمارة التيمي، مولاهم الكوفي الزيات، مولى عكرمة بن ربعي. كان إماما قيما لكتاب الله، قانتا لله، ثخين الورع، رفيع الذكر، عالما بالحديث والفرائض، أصله فارسي، قال الثوري: ما قرأ حمزة حرفا إلا بأثر. وقيل: إن الأعمش رأى حمزة الزيات مقبلا فقال: (وبشر المخبتين). توفي سنة ثمان وخمسين ومئة، وله ثمان وسبعون سنة فيما بلغنا. والصحيح: وفاته في سنة ست وخمسين ومئة. ﷺ، ظهر له نحو من ثمانين حديثا، وكان من الأئمة العاملين. باختصار سير أعلام النبلاء ٧/ ٩٠.

(٥) هو شاهُ بن شُجاعٍ أبو الفَوارِس، كان من أولاد الملوك، صحب أبا تُرابٍ النَّخْشَبِيَّ، وأبا عُبَيْد البُسْرِيِّ،

ومحمد بن علي الترمذي[1] والشيخ العلامة شمس الأئمة الكردري[2] رحمهم الله: أنهم رأوه.

وقد حكىٰ لي متعلمٌ زاهد كان يختلف إليَّ في بخارىٰ: أنه رآه.

وقد رأيت فيها[3] شابا متعبدا لا يختلط بالناس، وكان يُرىٰ في الليالي، فسألت عن حاله، فقالوا: إنه رأىٰ ربه.

ولأن ما جاز رؤيته في ذاته لا يختلف بين النوم واليقظة، وهذا؛ لأن الرائي في النوم هو الروح لا العين، وذلك نوع مشاهدة يحصل في النوم، وإذا جاز هذا

وكان من أجلّة الفِتْيان وعُلَماءِ هذه الطَّبقة، وله رِسالاتٌ مشهورة، ومات قبل الثلاثمئة. ويقال: إن أَصْلَه من مَرْو، رأيتُ بخط جَدِّي أبي عَمْرو إسماعيلَ بن نُجَيْد: قال شاهُ بن شُجاع الكِرْمانيُّ: شُغْل العارف بثلاثة أشياء: بالنَّظَر إلىٰ مَعْبوده مُسْتأنِسًا به، والمُلاحظة لمِنَّته وفوائده شاكراً له، والتذكُّر للذَّنْب مُعْترفاً به ومُنيباً تائباً إليه. وقال: الإعْراض عن الحقِّ هو السُّخْط. وقال شاهُ: عَلامةُ الرُّكونِ إلىٰ الباطل التَّقَرُّبُ من المبطلين. وقال: من عرف ربَّه طَمِع في عفْوه و رجا فَضْله. الطبقات الصوفية للسلمي صـ ٦١.

(١) أبو عبد الله الترمذي محمد بن علي بن الحسن، صحب أبا تراب النخشبي، ولقي يحيىٰ بن الجلاء، له التصانيف المشهورة، مستقيم الطريقة، يردُّ علىٰ المرجئة وغيرها من المخالفين، تابع للآثار، قال: كفىٰ بالمرء عيبا أن يسره ما يضره. وقال: ليس في الدنيا حمل أثقل من البر؛ لأن من برَّك فقد أوثقك ومن جفاك فقد أطلقك. وقال: اجعل مراقبتك لمن لا يغيب نظره إليك، واجعل شكرك لمن لا تنقطع نعمه عنك، واجعل خضوعك لمن لا تخرج عن ملكه وسلطانه. حلية الأولياء ١٠/٢٣٣.

(٢) محمد بن محمد بن عبد الستار أبو الوجد شمس الأئمة العمادي الكردري، من علماء الحنفية من أهل بخارىٰ، ووفاته فيها، من كتبه الرد والانتصار في الذب عن الإمام أبي حنيفة وذكر مناقبه، ومختصر في فقه الحنفية. وفاته ٦٤٢ هـ. الأعلام ٧/٢٨.

(٣) في بخارىٰ.

في اليقظة؛ لقوله ﷺ: «اعبد الله كأنك تراه»[(١)].. فَلَأَن يجوز في النوم - والروح في حالة النوم أصفى - أولى.

والرائي في النوم الروح، وهو لا يوصف بالحدث، وإنما يوصف الجسد به - على أن الكلام فيمن نام قاعدا أو ساجدا، وهذا النوم ليس بحدث.

وقوله: ما يُرى في النوم خيال أو مثال.. قلنا: لا نُسلم بأنه منحصر في ذلك، وهذا الكلام منكم[(٢)] نظيرُ قول المعتزلة: إن ما يُرى في الشاهد جسم أو عرض أو جوهر، والباري منزه عن ذلك، فلا يرى. فكل ما أجبنا لهم ثَمَّ فهو جواب لكم هنا.

[فصل في أن المعدوم ليس بمرئي]

المعدوم ليس بمرئي كما أنه ليس بشيء، وقالت المقَنَّعِيَّة[(٣)]: العالَم مرئيٌّ الله قبل وجوده، واتفقوا أن المعدوم الذي يستحيل وجوده لا يتعلق برؤية الله تعالى.

فهاتان مسألتان:

---

(١) رواه بهذا اللفظ أحمد في مسنده رقم ٦١٥٦، وغيره، وأصله في الصحيح.

(٢) من نفاة رؤية الله تعالى في المنام.

(٣) من غلاة الحلولية أصحاب المقنع الذين يعتقدون أن المقنع إله بعد الإمام الحسين رضي الله تعالى عنه، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، يعرف بالمقنّع الخراساني، من أهل مرو، وكان يعرف شيئا من السحر، فادعى الربوبية من طريق المناسخة، يقال: إنه اتخذ قناعا من ذهب لقبحه، تبعه خلق كثير، وقتل سنة ١٦٣هـ. تاريخ الطبري: صـ ١٦٢٢؛ وفيات الأعيان: ٣/ ٢٦٣. الفرق بين الفرق صـ ٢٥٧.

أما الأولى[١].. فقد جرت المناظرة فيها بين الإمام العالم الزاهد نور الدين الصابوني[٢] والشيخ رشيد الدين[٣]:

فقال الإمام: الطريق فيه[٤] النقل والعقل:

أما النقل.. فقد أفتى أئمة سمرقند وبخارى على أنه غير مرئي، وقد ذكر الإمام الزاهد الصفار[٢] في آخر كتاب التلخيص[٦] على أن المعدوم مستحيل الرؤية، وكذا المفسرون ذكروا في التفاسير أن المعدوم لا يصلح أن يكون مرئيَّ الله تعالى، وكذا قولُ السلف من الأشعرية والماتريدية: إن الوجود علة جواز الرؤية[٧] - ناطق[٨] بهذا[٩]؛ إذ العلة العقلية شرطها أن تكون مطردة منعكسة[١٠].

---

(١) المعدوم ليس بمرئي.

(٢) أحمد بن محمود بن أبي بكر نور الدين الصابوني البخاري، من علماء الكلام من الحنفية، مولده ووفاته في بخارى، نسبته إلى عمل الصابون أو بيعه، له البداية من الكفاية في أصول الدين اختصره من كتابه الكفاية في الهداية ويسمى (عقيدة الصابوني). الأعلام ١/ ٢٥٣

(٣) لم أعرف من هو.

(٤) أي: في إثبات أن المعدوم ليس بمرئي.

(٢) إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد أبو إسحاق ركن الإسلام البخاري الصفار، فقيه حنفي زاهد، يقال له الزاهد الصفار، من أهل بخارى، ووفاته فيها. كان شديداً في قمع السلاطين، نفاه السلطان سنجر إلى مرو، له تصانيف منها كتاب السنة والجماعة، وتلخيص الأدلة لقواعد التوحيد، وفاته ٥٣٤ هـ الأعلام ١/ ٣٢.

(٦) تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد صـ ٩١٠.

(٧) (إن) وما دخلت عليه مقول القول.

(٨) خبر قول.

(٩) بأن المعدوم لا يرى.

(١٠) إذا وجدت العلة وجد الحكم، وإذا عدمت عدم، فإذا كانت علة الرؤية الوجود.. فالمعدوم فاقد لعلة الرؤية، فلا يرى.

وأما العقل.. فلأن الشعر الأسود بياضه معدوم في الحال، فإن[1] كان ذلك البياض مرئيَّ الله تعالىٰ في الحال.. فلا يخلو إما أن رآه في هذا الشعر، أو في شعر آخر، أو لا في محل، فإن رآه في هذا الشعر.. فقد رآه أسود وأبيض في حالة واحدة، وهو محال، وإن رآه في محل آخر.. فيكون المتصف بالبياض ذلك المحل لا هذا، وإن رآه لا في محل.. فهو محال، والمحال ليس بمرئيٍّ إجماعا.

وكذا في الشخص الحي إن رأىٰ موته فيه.. فقد رآه ميتا وحيا في زمان واحد، وإن رآه في شخص آخر.. فيكون الموت صفةَ ذلك الشخص، وإن رآه لا في محل.. فكما مرَّ.

قال الشيخ[2]: المحدَثات كانت موجودة في علم الله تعالىٰ في الأزل علىٰ هذه الهيئات، وكان الله تعالىٰ رائيا لها في الأزل - كما هو راءٍ لها في الحال.

قال الإمام: هذا قول بِقِدَم العالم؛ لأنك صرحتَ بأنها[3] موجودة في الأزل؛ وإن[4] قيدت بقولك في علم الله تعالىٰ، وفيه تناقض؛ لأن المحدَث لا يكون موجودا في الأزل، ولأنها لو كانت موجودة في الأزل.. لكان إيجاد الباري إياها إيجادَ الموجود، ولأن المحدَثات لو كانت موجودة في علم الله تعالىٰ.. لكان الله تعالىٰ رائيا للموجود لا المعدوم، وهذا بمعزل عن الخلاف؛ إذ الخلاف إنما وقع[5] في رؤية المعدوم.

---

(١) في ب: وإن.
(٢) رشيد الدين.
(٣) المحدثات.
(٤) وصلية.
(٥) في ج: يقع.

قال الشيخ: الرؤية صفة الله تعالى، فكانت كاملة غير قاصرة كسائر صفاته، ولو لم يكن المعدوم مرئيا[١] له.. لتطرق القصور في صفته، وهو منزه عنه.

قال الإمام: نعم لا قصور في صفته، ولكن الداخل تحت صفاته ما لا يستحيل إضافته إليه، لا ما[٢] يستحيل، فالقدرة صفة الله تعالى، ثم ما يستحيل أن يكون مقدورا لا يستقيم إضافة القدرة إليه - كذاتِ الله تعالى وصفاته، والمستحيلاتِ كالولد والصاحبة والجمع بين الضدين، فكذا هنا رؤيةُ الله تعالى صفة كاملة له، ولكن المعدوم لما لم يصلح أن يكون مرئيا.. لا يستقيم إضافة رؤيته إليه، ألا يُرى أن الألوان ليست بمسموعة للباري، ولا يتطرق الخلل في صفته؟ لما ذكرنا.

قال الشيخ: لما كان الباري قديما بصفاته.. كانت رؤيته قديمة، فلو لم تكن المحدَثات مرئية له في الأزل، وصارت مرئية عند حدوثها.. لوقع التغير في صفة الرؤية، ولا يجوز التغير في صفاته[٣].

قال الإمام: الله تعالى خالق في الأزل، والخلق صفة قديمة له، والمخلوق لم يكن في الأزل، وحين أوجده[٤] صار مخلوقا له بعد أن لم يكن مخلوقا له[٥] في حال العدم، ولم يقع التغير في صفة الخلق، فكذا هنا المحدثاتُ حين كانت معدومة لم تكن مرئية له؛ لاستحالة رؤيته، وحين وجدت صارت مرئية له، ولا يقع التغير في صفته.

---

(١) في أ: مرائيا.

(٢) في ب: ما لا.

(٣) في ب: صفات الله تعالى.

(٤) في ب: وجد.

(٥) (بعد أن لم يكن مخلوقا له) ساقطة من ب.

واعلم أنا لا نقول: إنه تعالىٰ راء للعالم في الأزل، ولكنا نقول: إنه راء في الأزل؛ لأنا لو قلنا: بأنه راء للعالم في الأزل.. لاقتضىٰ وجودَ العالم في الأزل، وهو محال، وحين وجد العالم نقول: بأنه راء للعالم، وهذا التغير وقع في المضاف إليه لا في المضاف، وهذا كما نقول: إنه تعالىٰ خالق في الأزل، ولا نقول: إنه خالق السماء وخالق الأرض في الأزل؛ لأنه حينئذ يقتضي وجود السماء والأرض في الأزل، ولا موجودَ في الأزل سوىٰ ذاته وصفاته، وحين وجدت السماء والأرض نقول: إنه خالق السماء والأرض، والتغير في السماء والأرض لا في المضاف[1].

قال[2] الشيخ: إذا جاز أن يكون العالَم معلوما له في الأزل؛ وإن لم يكن موجودا.. فَلِمَ لا يجوز أن يكون مرئيا له في الأزل؛ وإن لم يكن موجودا.

قال الإمام: قياس الرؤية علىٰ العلم غير مستقيم؛ لأن العلم يتعلق بالمعدوم والموجود، أما الرؤية.. فلا تتعلق إلا بالموجود.

فلما آل البحث إلىٰ هذا.. رجع الشيخ، وقال: إن المعدوم ليس بمرئي.

وهذه الأسئلة والأجوبة كانت بالفارسية، فنقلتها أنا بالعربية.

[المعدوم ليس بشيء ولا ذات]

وأما الثانية[3].. فنقول: إن المعدوم إذا كان ممتنعَ الوجود.. فقد اتفقوا علىٰ أنه نفيٌ محض، وليس بشيء ولا بذات.

وأما المعدوم الذي يجوز وجوده ويجوز عدمه.. فقال أصحابنا: إنه

(١) أي: الصفات.

(٢) في أ و ب: وقال.

(٣) هل المعدوم الممكن الوجود الذي علم الله تعالىٰ أنه يوجد هو ثابت وشيء في العدم.

قبل الوجود نفيٌ محض، وعدمٌ صِرفٌ، وليس بشيء ولا بذات، وهو قول أبي الحسين[1] البصري من المعتزلة.

وقال جمهور المعتزلة: إنها ماهيات وحقائق وذوات حالتَي وجودها وعدمها.

والحاصل أنه لا يمكن تقرُّر الماهيات منفكةً عن صفة الوجود عندنا؛ لأن الماهيات لو كانت متقررة حال عدمها.. لكانت موجودة حال عدمها، فيلزم كونها موجودة حال كونها معدومة، وهو محال، وهذا؛ لأن الماهيات لو كانت متحققة في الخارج حال عرائها عن الوجود.. لكانت مشارِكةً في كونها متحقِّقة خارج الذهن - ومخالِفةً بخصوصياتها المتعينة، وما به المشاركة غير ما به المخالفة، فكان كونها متحققة خارج الذهن أمرا مشتركا زائدا على خصوصياتها، ولا معنى للوجود إلا هذا التحقق[2]، فيلزم أن تكون حال عرائها عن الوجود كانت موصوفة بالوجود.

احتجوا[3] بأن المعدومات متميزة في أنفسها، وكل ما يتميز بعضه عن البعض فهي حقائق متعينة في أنفسها، ولا معنى لقولنا: المعدوم شيء إلا هذا، وهذا؛ لأنا نعلم أن غدا تطلع الشمس[4] من مشرقها لا من مغربها، وهذان الطلوعان معدومان في الحال، ونحن نعلم الآن امتياز كل واحد منهما عن الآخر، وهذا يدل على وقوع الامتياز في المعدومات.

والدليل على أن كل متميز ثابت متحقق: أن المتميز هو الموصوف بصفة

(١) في ب وج: الحسن.

(٢) في أ: التحقيق.

(٣) جمهور المعتزلة.

(٤) (الشمس) ساقطة من ب.

لأجلها امتاز عن الآخر، وما لم تكن حقيقته متقررة.. امتنع كونها موصوفة بالصفة الموجِبة للامتياز.

والجواب أن ما ذكرتم منقوض بالممتنعات؛ فإنا نقول: شريك الإله محال. والجمع بين الوجود والعدم ممتنع. وحصول الجسم الواحد في آن واحد في مكانين محال. ويُمَيَّز بين كل واحد منها[١] - مع أن هذه الممتنعات نفي محض، وليست ذوات وحقائق وماهيات بالاتفاق[٢].

ولأن الوجود والثبوت مترادفان عند العقلاء، فلو كانت ثابتة في الأزل.. لكانت موجودة فيه، وهو[٣] محال.

وقوله تعالى[٤]: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾. [الحج:١]. أي: شيء عظيم عند وجودها.

وتمسكهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾. [النحل:٤٠] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾. [الكهف:٢٣-٢٤] - حيث سمى ما سيكون أو سيفعله غدا شيئا - ليس بشيء[٥]؛ لأن[٦] هذا من قبيل إطلاق اسم الشيء باسم ما يؤول إليه - على أن هذا يقتضي إطلاق اسم الشيء على المعدوم، ولا يقتضي كون المعدوم ذاتا وماهية

---

(١) ذكر المصنف هنا ثلاثة معدومات مستحيلة الوجود، ومع ذلك فهي متمايزة، فدل على أن التمايز ليس كافيا لثبوت الأشياء وتقررها خارج الذهن.

(٢) بيننا وبينكم.

(٣) في أ: فهو.

(٤) جواب إيراد، وهو أن الله تعالى وصف الساعة بالشيء العظيم مع أنها معدومة.

(٥) خبر (تمسكهم).

(٦) جواب المصنف على تمسكهم بالآيات الكريمة.

وحقيقة وعرضا وحركــة، وأنتم قائلون بذلك كله، فكان ما ذكرتم من النصوص محتملا.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ . [مريم:٩] ﴿أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ . [مريم:٦٧]؛ لإمكان العمل بما تلونا أولىٰ[١].

[إثبات الرسالات]

فصل في إثبات الرسالة: إرسال الرسل مبشرين ومنذرين؛ ليبينوا للناس ما يحتاجون إليه من مصالح دارَيهم، ويفيدوهم مِن أنواع الحِكَم؛ ليبلغوا به الدرجة العاليــة في حيز الإمكان؛ بل في حيز الوجوب[٢]، ولا نعني به أنه يجب علىٰ الله تعالىٰ بإيجاب أحد أو بإيجابه علىٰ نفسه، بل المراد به أنه[٣] من مقتضيات حكمة القديم جل وعلا، ويســتحيل أن لا يوجد ما كان مــن مقتضيات حكمة الباري، وهذا؛ لأن الوجوب في الحقيقة لفظة يُعبَّر بها عن فضلِ تأكدٍ لوجود[٤] المذكور – كما أن الامتناع يعبر به عن تأكدِ لا وجــودِه، وهما في الحقيقة متقابلان تقابل الأضداد[٥]، وهذا كمــا أن ما علم الله تعالىٰ وجودَه يتحقــق وجودُه لا محالة، ويجب وجودُه لا علىٰ معنىٰ أن وجوبــه بإيجاب أحد، بل لأن وجوده يتحقق لا محالة، وإلىٰ هذا القول يذهب جميع من يقول بوجوب شــكر المنعم قبل ورود الشرع.

---

(١) يعني تمسكهم بالآيات السابقة ليس قويا لأنها محتملة، وأما الآيتان الأخيرتان تدلان علىٰ ما قررنا، فكانتا أولىٰ لإمكان العمل بهما بدون احتمال.

(٢) ذكر الكمال بن الهمام في المســايرة صـ ١٢٣: أن هذا القول موافق للمعتزلة في مسـألة الوجوب عليه تعالىٰ، لكنه أراد به خلاف ظاهره. اهـ.

(٣) (أنه) ساقط من ب.

(٤) في ب: لوجوب.

(٥) لا يجتمعان ولا يرتفعان، فإذا لم يكن ممتنعا كان واجبا.

فالحاصل أنه[١] في حيز الممكنات عند كثير من المتكلمين، وعند المحققين من متكلمي أصحابنا في حيز الواجبات، يعنون أنه من مقتضيات الحكمة؛ لأن الخلق مجبولون على النقيصة والجهالة، مستعدون للزيادة وبلوغ الدرجة العالية في العلم والحكمة، وهو[٢] موصوف بالرأفة والرحمة على عباده، فلا يمتنع منه إمدادهم بما يوجب زوالها[٣]، بل الحكمة في إرسال الرسل ووضع الشرائع؛ ليرتفع أسباب العبث والفساد من نحو سفك الدماء وتخريب البلاد، وتنقطع مواد التنازع بين العباد؛ لإفضائه إلى الضغائن والأحقاد، ألا يُرى أن مَن أمر أعمى بسلوك الطريق الجادة الموصِلة إلى البغية، ونهاه أن يحيد عنه يمنة ويسرة؛ لئلا يقع في المهاوي والمهالك عُدَّ ذلك منه حكمةً، بل رأفةً ورحمةً؟

مع[٤] أن العالمَ ملكه؛ إذ هو الموجِد له من العدم، المخترع له لا عن أصل، وللمالك أن يتصرف في مملوكه على أي وجه شاء من المنع والإطلاق والحظر والإيجاب، ثم يُعْلِم ذلك[٥] بإرسال رسول من جنسه أو من خلاف جنسه كالملَك.

---

(١) إرسال الرسل.

(٢) سبحانه.

(٣) النقيصة والجهالة.

(٤) تعليل آخر لكون إرسال الرسل حكمة.

(٥) المنع والإطلاق والحظر والإيجاب.

[شبه المنكرين للرسالات والرد عليها]

وقالت السُّمَنية[1] والبراهمة[2] والمبيحية[3]: إنه[4] محال؛ لأن الرسول إن أتى بما اقتضاه العقل.. فبالعقل عنه غنية، فيكون خاليا عن الجدوى، فيكون عبثا، وهو لا يليق بالحكيم، وإن أتى بما يأباه العقل.. فهو مردود؛ لأن العقل حجة الله تعالى إجماعا، وحججه لا تتناقض، فما يحيله[5].. يكون باطلا.

فالحاصل أنهم يقولون: إن العباد مكلفون بالأوامر والنواهي، وأفعالهم منقسمة إلى المحاسن والقبائح، والمحاسن مأمور بها، والقبائح مزجور عنها، لكن العقل كاف في معرفة ذلك؛ لما أنه جُبل على الميل إلى المحاسن، والنفور عن القبائح، فلا حاجة إلى إرسال الرسل.

قلنا: يأتي[6] بما قصر العقل عن معرفته؛ لأن الرسالة سِفارة العبدِ بين الله تعالى وبين ذوي العقول من خليقته؛ ليزيح بها عللهم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح دارَيهم.

---

(١) السمنية – بضم ففتح قوم من كفار الهند منسوبون إلى بلدة سومنات، وهي بلدة معظمة عند الهنود ويسافرون إليها مسافات بعيدة، ويزعمون أن صنم سومنات يتحرك الحركات الإرادية، وأن من زاره لم تتناسخ روحه إلا في قالب بشر. النبراس صـ ١٢٠.

(٢) البراهمة قوم من رؤساء كفار الهند منسوبون إلى بريمن وقيل برهام وقيل هو اسم صنم نسبوا إليه. النبراس صـ ١٢٠.

(٣) الإباحية هي فرقة من المتصوّفة المبطلة، قالوا: ليس قدرة لنا على الاجتناب عن المعاصي ولا على الإتيان بالمأمورات، وليس لأحد في هذا العالم ملك رقبة ولا ملك يد، والجميع مشتركون في الأموال والأزواج، كذا في توضيح المذاهب. ولا يخفى أنّ هذه الفرقة من أسوأ الخلائق خذلهم الله تعالى. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٧٩.

(٤) إرسال الرسل.

(٥) العقل.

(٦) الرسول.

وهـــذا؛ لأن العقل إن وقــف على الواجــب والممتنع.. فــلا يقف على الممكن، فربما تعلق به(١) عاقبة حميدة، وربما نيط به عاقبة ذميمة، والعقل يقصر عن الوقوف على ذلــك، فلابد من البيان ممن له الاطـلاع على عواقب الأمور على لسان الرســول؛ ليتمكنوا من الأداء أو الامتناع - على أن الحاجة ماسة في قسمي(٢) الواجب والممتنع في الجملة إلى البيان الوارد عن الله تعالى:

أمَّا في الذي هو موصوف ببلادة الخاطر وقلة الذهن.. فظاهر.

وكذا إن كان موصوفا بِحِدَّة الخاطر ووفور العقل؛ لكنه مشتغل بالمصالح الدنيوية مُعرِض عن الأمور الأخروية؛ لأنه يكون تنبيها له على التأمل.

وإن كان متفرغــا للتأمل في المباحث النظرية متفكــرا في المعالم الإلهية معرضا عن اللذات النفسانية والمطالب الجسدانية.. فذا(٣) يكون تيسيرا له - على أن مثل هذا في غاية النزارة، فلا اكتراث له، بل العبرة للجمِّ الغفير والخَلق الكثير.

ولأن العقل شــيء مخلوق، وقد تعتريــه الآفات والكَلال عند اســتيلاء الضجر على صاحبه والملال، وربما تعارضه الشبهات، ويصده عن حقيقة النظر الشــهوات، وقد يكون المطلوب غامضا دقيقا، فيحتاج إلى معاوِن له، وذلك هو الوحي الإلهي والتلقين الســماوي - على أن العقل يقف عل جُمَل المحاســن والمســاوئ دون أعيانها، والشــرفُ والحكمة في الوقوف علــى الأعيان دون

---

(١) بالممكن.

(٢) في ج: مسمى.

(٣) إرسال الرسل.

الجُمل، فلابد من ورود[١] البيان ممن له العلم بالأعيان؛ ليَحمِل العقلُ بميله إلىٰ المحاسن صاحبَه علىٰ الإقدام، وبنفاره[٢] عن القبائح علىٰ[٣] الإحجام.

وكذا شكر المنعم مودَع في العقول، وحظر الكفران كذلك، والعقل لا يقف علىٰ قدر النعم وما يوازيها من الشكر، فلابد من البيان السماوي؛ ليتمكن العاقل[٤] من الأداء أو الانتهاء.

[عدم وجوب الإيمان بالرسول قبل ظهور المعجزة]

ثم إذا ادعىٰ واحد الرسالة في زمان جوازها - وهو قبل مبعث نبينا محمد ﷺ.. فإن كانت دعواه[٥] مستحيلةً كدعوىٰ زرادشت[٦] بصانعين

(١) في ب: وجود.

(٢) معطوف علىٰ: بميله.

(٣) متعلق بـ: ليحمل.

(٤) في ج: الغافل.

(٥) (دعواه) ساقط من ب.

(٦) تُعَدُّ الزرادشتيَّة المجوسيَّة من أديان الفرس القديمة؛ حيث يَعتقد الزرادشتيون بوجود إلهٍ للخير يسمُّونه «أهورامزدا» ربّ الخير، ويقولون: إنه إله النور. وفي عقيدتهم أيضًا يوجد مصدر للشرّ يسمُّونه «آهرمان»، ومعناه الخبيث أو القوىٰ الخبيثة، وهو إله الظلمة، تُنسب الزرادشتية إلىٰ زرادشت المولود قبل ميلاد عيسىٰ عليه السلام بحوالي ٦٦٠ سنة بأذربيجان بفارس، ويُروىٰ عن مولده وعن الفترة السابقة عليها قصصٌ وأساطير كثيرة يُشبه بعضُها ما يقوله المسيحيون عن المسيح من أنَّ روح القدس قد حلّت فيه، وأنه أحد الأقانيم المكوِّنة للإله -تعالىٰ الله عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا. عن موقع التاريخ الإسلامي بإشراف الدكتور راغب السرجاني.

عاجزين، أو ماني[1] بأصلين قديمين.. يجب الرد، لا طلب البرهان - إلا إذا أريد به[2] التأكيد في إظهار البطلان.

وإن كانت ممكنة.. لا يجب قبول قوله بدون الدليل، وهو المعجزة - بخلاف ما يقوله الإباضية[3] من الخوارج وبعض الباطنية من وجوب قبول قول مدعي الرسالة بدون إقامة الدلالة؛ لأن[4] تعيُّن[5] هذا المدعِي للرسالة في حيز الممكنات، وربما يكون كاذبا في دعواه، فيكون قبول قوله كفرا حينئذ.

---

(١) قال الزبيدي في تاج العروس عن الديانة المانوية: الصَّوابُ أَنَّ الزِّنْدِيقَ نِسْبَةٌ إِلىٰ الزَّنْدِ، وهو كِتاب ماني المَجُوسِيِّ الذي كانَ في زَمَن بَهْرامَ بن هُرْمُز ابنِ سابُورَ، ويَدَّعِي مُتابَعَةَ المَسِيح عليه السلامُ، وأرادَ الصِّيتَ فوَضَع هذا الكِتابَ وخَبَّأَهُ في شَجَرةٍ، ثم استَخْرَجَه، والزَّنْدُ بلغَتِهم: التَّفْسِيرُ، يعني هذا تفسِير لكِتابِ زرادشْتَ الفارسِيِّ، واعتَقَدَ فيه الإِلهَيْنِ: النورَ والظُّلْمَةَ، النُّورُ يَخلُقُ الخَيْرَ، والظُّلْمَةُ يَخلُقُ الشَّر، وحَرَّمَ إِتْيانَ النِّساءَ لأَنَّ أَصْلَ الشهوَةِ من الشَّيْطان، ولا يَتَوَلَّد من الشَّهْوَةِ إِلا الخَبِيث، وأَباحَ اللِّواطَ لانْقِطاع النسْلِ، وحَرَّمَ ذَبْحَ الحَيواناتِ، وإذا ماتت حل أكلُها، وكانتْ قد بَقِيَتْ منهم طائفة بنواحِي التُّركِ والصينِ وأَطْراف العراقِ وكِرْمانَ إِلىٰ أَيّام هارونَ الرشِيدِ، فأَحْرَق كِتابَه وقَلَنسُوَة له كانَتْ معهم، وأَكْثَرَ القَتْلَ فِيهم، وانقطعَ أَثَرُهم، والحَمْدُ لله علىٰ ذلك. تاج العروس ٢٥/ ٤١٨.

(٢) بطلب البرهان.

(٣) هي فرقة من الخوارج أصحاب عبد الله بن إباض، قالوا: مرتكب الكبيرة موحِّد غير مؤمن لأنَّ الأعمال داخلة في الإيمان، والاستطاعة قبل الفعل، وفعل العبد مخلوق للّه تعالىٰ، ويفنىٰ العالم كلّه بفناء أهل التّكليف، ومرتكب الكبيرة كافر نعمة لا كافر ملّة، وتوقّفوا في تكفير أولاد الكفّار، وفي النّفاق أهو شرك أم لا؟ وفي جواز بعثة رسول بلا معجزة وتكليف أتباعه فيما يوحىٰ إليه، وكفّروا عليا وأكثر الصّحابة. وافترقوا فرقا أربعة. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٨٠.

(٤) تعليل المصنف.

(٥) في ج: تغير.

[المعجزات]

وهي[1] ظهور أمر إلهي خارق للعادة في دار التكليف؛ لإظهار صدق مدعي النبوة - مع نكول من يُتَحَدَّىٰ به[2] عن معارضته بمثله.

وقيد بدار التكليف وهي الدنيا؛ ليخرج الخارق للعادة في العقبىٰ.

وبإظهار صدقه؛ لأن الناقض لو ظهر لإظهار كذبه بأن قال: دليل صحة نبوتي شهادة هذا الحجر لي بذلك، فأنطق الله تعالىٰ الحجر بتكذيبه.. لا يكون معجزة له، بل يكون دليلَ كذبه في دعواه.

وبمدعي النبوة؛ إذ ظهور الناقض للعادة علىٰ يد مدعي الألوهية جائز؛ لظهور أمارات الحدث فيه[1]، وكذا علىٰ يد الولي جائز عندنا كرامةً له، وهو لا يدعي النبوة، ولو ادعاها.. لكفر.

وبالنكول؛ إذ لو عارضه بمثله.. لدل علىٰ صدق مكذِّبه، فيتعارضان، فيسقطان.

ووجه دلالتها علىٰ صدق الآتي بها: أنا نعلم أن الله تعالىٰ سامعٌ هذه الدعوىٰ، وأن ما ظهر علىٰ يده خارجُ مقدور البشر، ولا يقدر عليه إلا الله تعالىٰ، فإذا ادعىٰ الرسالة - ثم قال: آيةُ صدق دعواي: أن[4] الله تعالىٰ أرسلني - أن[5] يفعل كذا. ففعل الله تعالىٰ ذلك.. كان ذلك من الله تعالىٰ تصديقا له في

---

(١) المعجزة.

(٢) بالمعجزة.

(١) في مدعي الألوهية.

(٤) مفعول دعواي.

(٥) خبر آية.

دعواه الرسـالة، فيكون ذلك كقوله له عقيبَ دعواه: صدقت؛ إذ التصديق بالفعل كالتصديق بالقول، ويستحيل من الحكيم تصديقُ الكاذب.

ونظيره أن الملِك العظيم إذا أَذِن للنـاس بالولوج عليه - فلما احتَفُّوا به.. قام واحد منهم، وقال: يا أيها الملأ؛ إني رسول هذا الملِك إليكم. ثم قال: يا أيها الملِـك؛ إن كنتُ صادقا في كلامي.. فخالف عادتك، وقم واقعد ثلاثا. فإذا فعل الملك ذلك عند سـماع هذا الكلام.. كان منـه تصديقا لدعواه نازلا منزلة قوله: صدقت.

والناقض للعادة كما يكون فعلا غير معتاد يكون تعجيزا عن الفعل المعتاد كمنع زكريا عليه السلام عن الكلام؛ إذ المنع عن المعتاد نقض للعادة أيضا.

[فصل في إثبات رسالة محمد ﷺ]

ثم إن نبينا محمدَ بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ﷺ رسـولٌ؛ لأنه ادعى النبوة، وذا معلوم بالتواتر، وظهرت[1] المعجزات على يديه، وكل من كان كذلك كان رسولا حقا؛ إذ لا يمكن لغير الله تعالى إظهارُ المعجزة عقيـب دعوى النبوة على[2] وفق دعواه، فـكان[3] ظهورها عقيب دعواه تصديقا مِن الله تعالى إياه، ومَن ادعى النبوة؛ وصدقه الله تعالى فهو نبي بالضرورة:

أما ظهور المعجزات كانشـقاق القمر، وانجذاب الشجر، وتسليم الحجر عليه، ونبع الماء من بين أصابعه في غزوة تبوك، وحنين الخشب، وشكاية الناقة، وشهادة الشاة المصلية، وشرب الكثير من البشر القليلَ من الماء.

---

(١) في ب: فظهرت.
(٢) متعلق بـ إظهار.
(٣) في ب: وكان.

ونَقَلَتُها إن بلغت حدَّ التواتر في كل فرد.. فظاهر، وإلا.. فمقتضىٰ المجموع لَمَّا كان مُتَّحِدا.. يتحقق المرام - كما في شجاعة علي رضي الله عنه، وجود حاتم[1]؛ فإن آحاد تلك الروايات لم تثبت بطريق التواتر، ولكن نعلم من مجموع الآحاد علىٰ القطع بثبوت شجاعة علي رضي الله عنه، وَجُود حاتم، فكذا هنا.

[معجزة القرآن الكريم]

وأظهرُها[2] القرآن؛ فهو من أعجب الآيات، وأبينِ الدلالات؛ إذ هو آية حسية عقلية باقية إلىٰ يوم القيامة، منتشر في الأطراف، مبثوث في الآفاق - بخلاف غيره من المعجزات؛ فإنها تختص بمكان أو زمان، - بَايَنَ نظمُه العجيبُ وجوهَ النظم؛ إذ هو[3] ينقسم إلىٰ الشعر والرجَز والخُطب والرسائل، والقرآنُ بايَن الكلَّ، وتحدىٰ به جميعَ الأنام، وقرعهم بالإفحام، فلم يتصد للإتيان بما يوازيه أو يدانيه واحدٌ مِن مَصَاقِع الخطباء، ولم ينهض بمقدار سورة منه ناهضٌ من فحول الشعراء - مع أنهم كانوا أكثر مِن حصىٰ البطحاء ورمال الدهناء[4]، فدل عجزهم أنه كان معجزة من الله تعالىٰ؛ لِيُظهِر بهذه الدلالة[5] صدقَه فيما ادعاه من الرسالة، فلا يُظن بالعرب - وهم أكثر خليقةِ الله حِقدا وحميةً، وأشدُّهم أنفة

(١) حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني أبو عدي، فارس شاعر جواد جاهلي، يضرب المثل بجوده، كان من أهل نجد، وزار الشام فتزوج ماوية بنت حجر الغسانية، ومات في عوارض (جبل في بلاد طيء) قال ياقوت: وقبر حاتم عليه. شعره كثير ضاع معظمه وبقي منه ديوان صغير، وأخباره كثيرة متفرقة في كتب الأدب والتاريخ، وأرخوا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي ﷺ. وفاته ٤٦ ق هـ. الأعلام ٢/ ١٥١.

(٢) المعجزات.

(٣) النظم.

(٤) صحراء واسعة في السعودية.

(٥) في ب: الدلالات.

وعصبية - أنهم امتنعوا عن المعارضة مع وجود القدرة، وتركوا ذلك عن اختيار ومُكنة، وقد خاطروا مهجَهم العزيزةَ، وبذلوا أموالهم النفيسة، وتحملوا المشاق الشديدة، والمتاعب الصعبة من جر العساكر، وتجريد البواتر، وحمل الرماح الخواطر، والخوض في المهالك، وتَقَحُّم غمرات المعارك، ومبارزة الأقران، ومفاخرة الشجعان؛ لإطفاء نوره وإبطال دعواته، وقد تحدىٰ به[1] أوَّلا، وأظهر السيف آخرا، فلم يُعارضوا إلا السيفَ وَحْده، وهو[2] لا يجدي نفعا ولو كان العالَمُ جندَه إن لم يكن هو رسولا عنده.

ولو عارضوه في أقصر سورة.. لظهرت نصرتهم، وغلبت حجتهم، وكُفيتْ مؤنة قتاله، ومعرةُ حرابه وجداله، فبان أنهم إنما امتنعوا عن ذلك عجزا واضطرارا لا اختيارا وإيثارا.

وبهذا ظهر بطلانُ قولِ الوراق[3]، وهو الذي انتقل من مذهب القدرية إلىٰ

(١) القرآن الكريم.

(٢) السيف.

(٣) هو أبو عيسىٰ محمد بن هارون الوراق البغدادي من المتكلمين النظارين، كان معتزلياً، وقيل: إنه خلط وانتهىٰ به التخليط إلىٰ أن صار يرمىٰ بمذهب أصحاب الاثنين، وكان للمعتزلة السبق في اتهامه بذلك، بينما يَعُده الاثنا عشرية من رجالهم، قال عنه صاحب الرواشح [الرواشح السماوية كتاب شيعي لـ ميرداماد محمد باقر الحسيني الأستر آبادي]: من أجلة المتكلمين في أصحابنا وأفاضلهم، وأكثروا من النقل عنه. ومما يُذكر أنه كان أستاذا لابن الراوندي الذي اشتهر بعدائه الشديد ونقده الشرس للنبي ﷺ ولأهل الاعتزال، وكان الوراق مصاحباً لابن الراوندي الملحد، ولما طلبهما السلطان هرب ابن الراوندي، وقبض علىٰ أبي عيسىٰ، فرمي في السجن، وبقي هنالك حتىٰ مات. وفي لسان الميزان: محمد بن هارون الوراق أبو عيسىٰ له تصانيف علىٰ مذهب المعتزلة مات سنة سبع وأربعين ومئتين وقال ابن النديم في الفهرست: كان من نَظَّارِي المعتزلة ثم خلط وعنه أخذ بن الراوندي. وقال المسعودي له مصنفات حسان في الإمامة وغيرها. لسان الميزان ٧/ ٥٥٩، ومروج الذهب والمغني للقاضي عبد الجبار.

الثنوية: إن حروبهم معه شغلتهم عن المعارضة؛ لأنه[١] كان بمكة ثلاث عشرة سنة يتحداهم بذلك، ولم يكن بينهم في تلك المدة حراب ولا طعان وضراب، فلم يعارضوا في تلك المدة، ولم يمنعهم عن ذلك مانع، ولا شغلهم عنه وازع.

والنَّظَّامِ[٢]: إن القرآن ليس بمعجز من حيث النَّظم، وكلٌّ يقدر على أن يأتي بمثل نظمه العجيب ورصفه[٣] الغريب؛ لأن[٤] كل لفظ من ألفاظ السورة ليس بمعجز، فكذا المجموع؛ إذ حُكْمُ المجموع لا يخالف حكم الأفراد، - وعن هذا زعم[٥] أن التواتر يحتمل الكذبَ؛ لأن خبر كل فرد محتمل، فكذا خبر المجموع، وأن[٦] الخطأ على الإجماع جائز؛ لجوازه على كل فرد من أهل الإجماع -، وإنما الإعجاز[٧] باعتبار أن الله تعالى صرف هممَهم بلطفه عن الاشتغال بمعارضته[٨] - مع أنه ممكنٌ، ومثل هذا معجز؛ لما فيه من نقض العادة[٩].؛ لِمَا[١٠] بينا في التفسير[١١] في آي معدودة[١٢]، مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾. الآية. [هود:٤٤] وغيرها.

---

(١) تعليل لبطلان قول الوراق.

(٢) معطوف على الوراق، أي وظهر بطلان قول النظام.

(٣) تركيبه.

(٤) تعليل النظام.

(٥) النظام.

(٦) تفريع ثان للنظام.

(٧) في رأي النظام.

(٨) في أ: لمعارضته.

(٩) انتهى كلام النظام.

(١٠) في ج: كما.

(١١) تفسير المصنف ﵀ تعالى، حيث بين فيه كثيرا من وجوه الإعجاز في القرآن الكريم مما يبطل قول النظام.

(١٢) في ج: أي في معدودة.

واعتبارُ[(١)] الجُمل بالآحاد باطل بلا ارتياب؛ لما مرَّ في أول الكتاب[(٢)].

فإن زعم الجاحدُ لرسالته: أنهم عارضوه إلا أن ذلك لم يشتهر؛ لِعلوِّ كلمته، وشيوع دعوته، وكثرة أتباعه، ووفور أشياعه.. فنقول: لو عارضوه.. لنقل أعداؤه ذلك كما نقل أولياؤه القرآنَ، وكان منكروه أكثرَ من متبعيه، وأعداؤه أوفر من محبيه، ألا يرىٰ أن هذيان مسيلمة لم يندرس، وما هجوا به رسولَ الله ﷺ لم ينطمس - مع كثرة أعوان الإسلام وأشياع النبي ﷺ؟

ولأنه[(٣)] يتضمن أخبارَ الأمم الماضية، وأحوال الأنبياء المتقدمة - كقصة يوسف عليه السلام وموسىٰ وعيسىٰ وإبراهيم وغيرهم عليهم السلام.

والإنباءَ[(٤)] عما يكون في المستقبل -كقوله تعالىٰ:

﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾. [القمر:٤٥] يعني جمع المشركين يوم بدر.

﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾. الآية [الأنفال:٧] وهي[(٥)] العسكر.

﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ﴾. [الفتح:١٦] والمراد مِن قوم أولي بأس شديد بنو حنيفة، والداعي إلىٰ قتالهم أبو بكر، أو أهلُ فارس، والداعي عمر[(٦)]، والأمران قد كانا.

---

(١) رد آخر علىٰ النظام القائل: إن الآحاد ليست معجزة فتكون الجملة ليست معجزة.

(٢) عند كلامه عن الخبر المتواتر.

(٣) وجوه أخرىٰ لإعجاز القرآن الكريم.

(٤) في ج: الأنبياء. وهو معطوف علىٰ معمول يتضمن.

(٥) إحدىٰ الطائفتين.

(٦) اختلف أهل التفسير فيمن هو المراد بالآية الكريمة علىٰ القولين اللذين ذكرهما المصنف.

﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾. [الروم:١-٢-٣] فكان[1] كما أخبره.

﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ﴾. [الفتح:٢٧]

﴿إِنَّ ٱلَّذِي فَرَضَ عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٖ﴾. [القصص:٨٥] أي مكة، وقد رده إليها.

﴿لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾. [التوبة: ٣٣] وقد أظهره.

وغير ذلك.

وأصول[2] أحكام النوازل في العبادات والمعاملات والمواريث، والمباحث الإلهية ودلائل الوحدانية والمبدأ والمعاد، وعلوم الأخلاق وتصفية الباطن، والسياسات، والتحرز عن الدنيا، والترغيب في العقبىٰ.

وهو ﷺ نشأ بمكة وهي خالية عن الكتب العلمية خاوية عن المباحث الحقيقية، ولم يسافر إلا مرتين في مدة يسيرة، ولم يواظب علىٰ القراءة والاستفادة، ولم يثابر علىٰ البحث والمطالعة، وانقضىٰ من عمره أربعون سنة علىٰ هذه الصفة - فظهور مثل هذا الكتاب علىٰ يده بعد انقضاء الأربعين معجزةٌ ظاهرة وأمارة قاهرة، وعلىٰ صدق ما ادعاه حجة قاطعة، وبينة ساطعة؛ إذ ظهور مثله علىٰ مثل أُمّيٍّ لم ينفق عُمُرَه في إحراز العلم واكتساب الآداب لن يكون إلا بوحي وإلهام من علام الغيوب الذي لا يعزب عنه شيء، ولا يخفىٰ عليه خافية، وهو المعْنِيُّ بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن

---

(١) في ج: وكان.

(٢) معطوف علىٰ معمولات يتضمن، أي ويتضمن الإنباء عن أصول أحكام...

مِّثْلِهِۦ﴾. [البقرة:٢٣] أي من مثل محمد ﷺ في عدم القراءة والمطالعة والتعلم من العلماء، وهذا وجه ظاهر وبرهان باهر.

وإذا ثبتت نبوة رسولنا ﷺ.. تثبت نبوة سائر الأنبياء عليهم السلام بإخباره؛ لأنه صادق في مقاله، ولأنه قد ظهرت على[1] أيديهم المعجزات الناقضات للعادات - كقلب العصا حية، واليد البيضاء، وانفلاق البحر، وإبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى، وإخراج الناقة من الحجر، وتسخير الريح والجن والشياطين والطيور، وإلانة الحديد، وتسبيح الجبال.

ولأن[2] بعض الجواهر أغذية[3]، وبعضها سموم؛ وليس في قوى عقول البشر وحواسهم إمكان الوقوف على ذلك، فدل أنهم عرفوا ذلك بإعلام خالقها على لسان نبي أرسل[4] إليهم.

وثبت[5] أنه رسولٌ إلى كافة الناس لا إلى العرب خاصة.

وقولُ بعض اليهود والنصارى: إنه مبعوث إلى العرب خاصة - باطل؛ لأنهم لما سَلَّموا أنه رسول الله إلى العرب.. تبين أنه صادق في كل ما يقول، وقد قال ﷺ: «بعثت إلى الأسود والأحمر»[6]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾. [الأعراف:١٥٨].

---

(١) في ب: في.

(٢) معطوف على قوله: ولأنه قد ظهرت على أيديهم المعجزات...

(٣) في ج: عذبة.

(٤) في ج: بني إسرائيل.

(٥) معطوف على قوله: تثبت نبوة سائر الأنبياء عليهم السلام بإخباره...

(٦) رواه مسلم برقم ٥٢١ بلفظ: (وبعثت إلى كل أحمر وأسود) وأحمد في مسنده برقم ٢٧٤٢ بلفظ: (بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ). وغيرهما وأصله في البخاري أيضا.

وثبت بالتواتر أنه دعا اليهود والنصارىٰ وقيصر وكسرىٰ إلىٰ دينه.

والله الموفق

[خواص النبوة وما يجب في حقهم]

فصل في خواص النبوة:

اعلم أنه لابد أن يكون النبي:

ذكرا - خلافا للأشعري[1]؛ فإنه يُجَوِّز ذلك للنساء[2]؛ لأن الأنوثة تنافي الاشتهار والدعوة؛ لأن النساء أُمرن بالقرار في البيوت، والنبوة تقتضي الاشتهار بالدعوة وإظهار المعجزة[3].

وأعقلَ أهل زمانه.

وأحسنَهم خَلْقا، ونبينا ﷺ كذلك؛ فإنه كان ربعة، ثم كان لا يزاحم طويلين إلا فاقهما، ورُوِي:

(لو نظرت إلىٰ وجهه وإلىٰ البدر كان هو أحسن، وكان أطيب ريحا من المسك، وألين من الحرير، وكان يؤخذ عَرَقُه فينتفع به في الطيب، وكان عظيم الهامة، رَجِلَ الشعر، أزهر اللون، واسع الجبين، أزجَّ الحواجب، أقنىٰ العِرنين، في عينيه دعج، وفي عنقه سطَع، وفي لحيته كثافة، وكان مُفَلَّج الأسنان، ظاهر الوضاءة، عظيم الصدر، سواء البطن، ضخم الكراديس، ضليع الفم، بعيد ما

(١) انظر فتح الباري ٦/ ٥٤٢.

(٢) (فإنه يُجَوِّز ذلك للنساء) موجودة في ج فقط.

(٣) قد يجيب من يقول بنبوة النساء بأن النبي ليس مكلفا بالتبليغ علىٰ رأي من فرق بين النبي والرسول بالأمر بالتبليغ وعدمه كما أشار إليه الكمال بن الهمام في المسايرة صـ ١٢٦، ولذلك قد يكون الاستدلال بقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾ أقوىٰ.

بين المنكبين، دقيق المسرُبة، طويل الزندين، رحب الراحة، شثن الكفين، سائل الأطراف، وسيما قسيما فخما مفخما، سهل الخدين).

وأحسنَهم خُلُقا، ونبينا ﷺ كذلك - حتىٰ لم يؤخذ[1] عليه كذب قط، ولا عُرفت منه هفوة، ولم يكن فحاشا ولا صخابا، لا يداري ولا يماري، وكان في السخاء والإشفاق بحيث عوتب عليه بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾[2]. [الإسراء:٢٩] ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾[3]. [فاطر:٨].

وفي الوفاء والزهد والأمانة والسداد والعفاف والصبر وتصديق المواعيد بحيث يتبع آثارَه أعداؤه.

وأفصحَهم لسانا وأشجعَهم جنانا، ونبينا ﷺ كذلك؛ فإنه كان أفصح العرب والعجم، وفي الشجاعة بمحلٍّ ما ولىٰ دبره قط، ولذا أمكنه الركونُ إلىٰ وعد الله بقوله[4]: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾. [المائدة:٦٧].

ومعصوما في أفعاله وأقواله عما يَشينه ويُسقط قدرَه، وإن جرىٰ عليه شيء من غير قصد واختيار.. ينبهه ربه ولا يهمله.

والعصمة - وهي الحفظ بالمنعِ والإمساكِ - عن الكفر ثابتة قبل الوحي وبعده - بخلاف ما يقوله الفضيلية[5] من الخوارج: إنه يجوز منهم الكفر بناء علىٰ أصلهم: أن كل معصية كفر.

---

(١) في أ و ب: يوجد.

(٢) في السخاء.

(٣) في الإشفاق.

(٤) في أ: لقوله.

(٥) يقال لهم الفضيلية والفضلية، وهم أتباع فضل بن عبد الله. الخطط المقريزية ٢/ ٣٥٥. قال الآمدي

وعن المعاصي بعد الوحي - خلافا للحشوية[1].

وأما تشبثهم[2] بقصة آدم وإبراهيم ويوسف وداود وموسى ويونس ولوط وسليمان صلوات الله عليهم.. فقد ذكرنا في مدارك التنزيل وجهها[3].

وأما قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. [الأنفال:٦٧-٦٨].

وقوله: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾. [التوبة:٤٣]. والعفو يدل على تقدم الذنب.

وقوله: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾. [الشرح: ٢-٣].

وقوله: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾. [الفتح:٢].

وقوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾. [عبس:١-٢].

في الإحكام: وما نقل عن الفضلية من الخوارج أنهم قضوا بأن كل ذنب يوجد فهو كفر مع تجويزهم صدور الذنوب عن الأنبياء، فكانت كفرا. ١/ ٢٢٩.

(١) بسكون الشين وفتحها، وهم قوم تمسكوا بالظواهر فذهبوا إلى التجسيم وغيره، وهم من الفرق الضالة، قال السّبكي في شرح أصول بن الحاجب: الحشوية طائفة ضلّوا عن سواء السبيل، يُجرون آيات الله على ظاهرها، ويعتقدون أنه المراد، سمّوا بذلك لأنهم كانوا في حلقة الحسن البصري فوجدهم يتكلّمون كلاما، فقال: ردّوا هؤلاء إلى حشاء الحلقة، فنسبوا إلى حشاء فهم حشوية بفتح الشين. وقيل: سمّوا بذلك لأنّ منهم المجسّمة، والجسم حشو، فعلى هذا القياسُ فيه الحشوية بسكون الشين نسبة إلى الحشو. و قيل: المراد بالحشوية طائفة لا يرون البحث في آيات الصفات التي يتعذّر إجراؤها على ظاهرها، بل يؤمنون بما أراده الله مع جزمهم بأنّ الظاهر غير مراد، و يفوّضون التأويل إلى الله، وعلى هذا إطلاق الحشوية عليهم غير مستحسن؛ لأنه مذهب السّلف انتهى. باختصار كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم صـ ٦٧٨.

(٢) الحشوية.

(٣) يرجع إليها في مواضعها في تفسير المصنف.

وقوله: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَوٰةِ وَالْعَشِيِّ﴾. [الأنعام:٥٢].

وقوله: ﴿لَّقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾. [التوبة: ١١٧] والتوبة مسبوقة بالذنب.

وقوله: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾. [محمد:١٩].

وفي الحديث: «وإني لأستغفر الله في كل يوم سبعين مرة»(١).

وقوله تعالى: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾. [التحريم:١] فظاهره يشعر بأنه فعل ما لا يجوز.. فمحمول(٢) على ترك الأفضل، وقد قيل: حسنات الأبرار سيئات المقربين.

وأما(٣) قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾. [الزمر:٦٥] وأمثاله.. فالمراد به ما روي عن ابن عباس(٤) رضي الله عنه أنه نزل القرآن: بإياك أعني واسمعي يا جارة(٥)،

---

(١) رواه البخاري برقم ٦٣٠٧ بلفظ: (وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ الله وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً). ومسلم برقم ٢٧٠٢ بلفظ: (وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة). وغيرهما

(٢) جواب: أما قوله تعالى:...، فيشمل كل ما تقدم من الآيات والأحاديث.

(٣) في ب: وإنما.

(٤) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي أبو العباس حبر الأمة، الصحابي الجليل، ولد بمكة، ونشأ في بدء عصر النبوة، فلازم رسول الله ﷺ وروى عنه الأحاديث الصحيحة، وشهد مع علي الجمل وصفين، كف بصره في آخر عمره، فسكن الطائف، وتوفي بها، له في الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثا، قال ابن مسعود: نعم ترجمان القرآن ابن عباس. وقال عمرو بن دينار: ما رأيت مجلسا كان أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس، الحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر. وقال عطاء: كان ناس يأتون ابن عباس في الشعر والأنساب، وناس يأتونه لأيام العرب ووقائعهم، وناس يأتونه للفقه والعلم، فما منهم صنف إلا يُقبل عليهم بما يشاؤون. وكان كثيرا ما يجعل أيامه يوما للفقه، ويوما للتأويل، ويوما للمغازي، ويوما للشعر، ويوما لوقائع العرب، وكان عمر إذا أعضلت عليه قضية دعا ابن عباس وقال له: أنت لها ولأمثالها؛ ثم يأخذ بقوله ولا يدعو لذلك أحدا سواه، وكان آية في الحفظ، وأخباره كثيرة، وفاته ٦٨ هـ. الأعلام ٤/ ٩٥.

(٥) هذا مثل عند العرب يستعملونه فيمن يخاطب شخصا وهو يقصد بالخطاب غير المخاطَب، فظاهر

أو المراد به[1] الشرك الخفي، وهو الالتفات إلى غير الله تعالى.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾. [الضحى:٧] ونحو ذلك.. فقد ذكرنا وجه ذلك في مدارك التنزيل.

وقبله[2] كذلك عند المعتزلة.

وعندنا يجوز منهم الذنب قبل الوحي نادرا؛ لأنه قبل الوحي لا يجب على الخلق قبولُ قولهم، فلا تشترط العصمة - بخلاف ما بعد الوحي، فلو جازت المعصية عليهم.. لجاز الكذب عليهم؛ لأنه معصية، وحينئذ لا تلزم الحجة، ولا تتضح المحجة؛ لأنه لا يُعتمد على خبرهم؛ لاحتمال الكذب في خبرهم، وإنما أُرسل الرسل لتنقطع حجة العباد، وذا إنما يكون إذا كان على خبرهم الاعتماد، قال الله تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾. [النساء:١٦٥].

وأول الأنبياء آدم، وآخرهم محمد ﷺ.

وهو أفضلهم؛ لقوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾. [آل عمران:١١٠] فلما كانت أمته خير الأمم.. كان هو خير الأنبياء.

ولأن الإنسان إما أن يكون ناقصا كالعوام، أو كاملا غير[3] قادر على التكميل كالأولياء، أو كاملا مكمِّلا كالأنبياء، وهذا الكمال والتكميل في القوَّتَين النظرية والعملية، ورأس الكمالات المعتبرة في القوة النظرية معرفة الله تعالى، وفي

الخطاب أنه للنبي ﷺ، والواقع أنه لغيره.

(١) (به) ساقطة من ب.

(٢) معطوف على قوله: بعد الوحي، يعني هم معصومون عن المعاصي قبل الوحي.

(٣) (غير) ساقطة من ب.

القوة العملية طاعة الله تعالى، ومن كانت درجته في كمالات هاتين المرتبتين أعلى.. كانت ولايته أكمل، ومن كانت درجته في تكميل الغير في هاتين المرتبتين أعلى.. كانت نبوته أكمل، فإذا ثبت هذا.. فنقول عند مَقدَم محمد ﷺ كانت الشرائع بأسرها مندرسة، والحِكَم بأجمعها منطمسة، وآثار الظلم بادية، وأعلام الجور باقية، والكفر قد طَبّق الأرض بأكنافها، والباطل ملأها بأطرافها:

فالعرب اتخذوا الأصنام آلهة، ووأدَ البنات شريعةً لازمة، والسعيَ في الأرض بالفساد عادةً دائمة، وسفكَ الدماء طبيعةً راسخة، والنهب والإغارة تجارة رابحة.

والفُرسُ اشتغلوا بعبادة النيران، ووطء الأمهات والبنات.

والتُّرْكُ مثابرون على تخريب البلاد، وتعذيب مَن ظفروا به مِن العباد، مواظبون على الركض في أطراف الأرض من الطول إلى العرض، دينهم عبادة الأصنام، وديدنهم ظلم الأنام.

وجمهور الهند لا يعرفون إلا عبادة الأوثان، وإحراق أنفسهم بالنيران.

واليهود مشتغلون بالتحريف والتشبيه، وتكذيب المسيح.

والنصارى بالحلول والتثليث.

فلما بُعث الصادقُ المصدَّق المؤيد بالأعلام الباهرة، وبالمعجزات الظاهرة، والدلائل الواضحة، والبراهين اللائحة - صاحبُ الشريعة الزهراء، والملةِ الغراء، والحجةِ البيضاء، والدينِ القويم، والصراط المستقيم - أعني[1]

---

(١) (أعني) ساقطة من ب.

محمدَ بـن عبد الله بن عبد المطلب داعيا[١] إلى مـا يقتضيه العقلُ الصريح من التوحيد المحض، والعبادات الخالصة، والسنن العادلة، والسياسات الفاصلة[٢]، ورفض الرسوم الجارية، والعادات الفاسدة.. زالت[٣] هذه الجهالات الفاحشة، والضـلالات الباطلة، وصارت الملة الحنيفية لائحة المنـار، باقية الآثار، كثيرة الأعوان، قوية الأركان في عامة البلدان، وانطلقت الألسن بتوحيد الملِك العَلَّام، واسـتنارت العقول بمعرفة خالق الأنام، ورجـع الخلق من حب الدنيا إلى حب المولى.

ولما لـم يكن معنى النبوة إلا تكميلَ الناقص فـي القوة النظرية والعملية، وهذا[٤] بسبب مَقْدَمه ﷺ - أكملُ وأظهر مما كان بسبب موسى وعيسى وغيرهما عليهم السلام؛ فدعوة موسى عليه السلام مقصورة على بني إسرائيل، وهم بالنسبة إلينا كالقطرة إلى البحر، وما آمن بعيسـى عليه السلام إلا شرذمة، وهم وقعوا في التثليث.. علمنا[٥] أنه كان أفضل الأنبياء، وسيد الأصفياء، وسند الأولياء.

وهذا يصلـح طريقا أيضا[٦] لإثبـات نبوته غير أنا نسـتدل ثَمَّ[٧] بحصول المعجزات على نبوته، وهذا[٨] يجري مجرى الاستدلال بأثر من آثار الشيء على وجوده، وهو أنا نبحث عن معنى النبي، ونقول: إنه شخص بلغ الكمال في القوة

---

(١) حال من نائب فاعل بعث.

(٢) في أ و ب: العاضلة.

(٣) جواب لما.

(٤) التكميل.

(٥) جواب قوله: ولما لم يكن...

(٦) (أيضا) ساقطة من ب.

(٧) في إثبات نبوته.

(٨) أي: الاستدلال على أنه أفضل الأنبياء بأنه أعظم المكمِّلين.

النظرية والعملية بحيث يقدر على تكميل الناقص فيهما، ومحمد ﷺ أكملُ البشر في هذا المعنى، فيجب أن يكون نبيا وأفضلَ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

ولا نحصرهم[١] على عدد مُعَيَّن؛ لئلا يدخل فيهم من ليس منهم، أو يخرج منهم من هو منهم، وهـذا؛ لأنا لو حصرناهم على عدد مُعَيَّن.. لأخرجنا البعض من كونه نبيا إذا كانوا أزيدَ من ذلك، أو شهدنا على غير النبي بالنبوة إذا كانوا أنقصَ من ذلك، وذلك لا يجوز.

[الإسراء والمعراج]

والمعراج في اليقظة بشخصه[٢] حق، أما من مكة إلى بيت المقدس.. فبقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١]. وأما من المسجد الأقصى إلى السماء - وإلى حيث شاء الله[٣].. فبالأخبار المشهورة المذكورة في الصحاح.

(سرى وأسرى) لغتان، وأراد بـ(عبده) محمدًا ﷺ، و(ليلا) ظرف، وقيد به - مع أن الإسراء لا يكون إلا بالليل؛ للتأكيد، أو ليدل بلفظ التنكير على تقليل مدة الإسراء، وأنه أسرى به في بعض الليل من مكة إلى الشام مسيرةَ[٤] أربعين ليلة.

والمسجد الأقصى هو بيت المقدس، قال ﷺ: (بينا أنا في المسجد الحرام

(١) الأنبياء عليهم السلام.

(٢) في أ و ج: لشخصه.

(٣) في ج: وإلى حيث ما شاء الله.

(٤) ظرف لقوله: أسرى.

في الحِجر عند البيت بين النائم واليقظان إذ أتاني جبريل بالبراق وقد عرج بي[١] إلى السماء في تلك الليلة)[٢].

وكان العروج به من بيت المقدس.

وقد أَخبر قريشا عن عِيرهم وعدد جمالها وأحوالها، وأخبرهم أيضا بما رأىٰ في السماء من العجائب، وأنه لقي الأنبياء عليهم السلام، وبلغ البيت المعمور وسدرة المنتهىٰ.

وكان الإسراء قبل الهجرة بسنة[٣]، وكان في اليقظة عند الجمهور.

ولو جاز استبعاد صعود البشر.. لجاز استبعاد نزول الملَك، وذا يؤدِّي إلىٰ إنكار النبوة، وهو كفر.

[فصل في كرامة الأولياء]

كرامة الأولياء جائزة - خلافا للبهشمية[٤] وأبي إسحاق[٥] من الأشعرية؛ للمشهور[٦] من الأخبار، والمستفيض من حكايات الأخيار:

كقصة صاحب سليمان عليه السلام حيث قال: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ

---

(١) في ب وج: به.

(٢) أصل الحديث في البخاري برقم ٣٢٠٧ ومسلم برقم ١٦٤، وغيرهما.

(٣) مسألة وقت المعراج خلافية.

(٤) هي فرقة من المعتزلة من أصحاب أبي هاشم، انفرد أبو هاشم عن أبيه بإمكان استحقاق الذمّ و العقاب بلا معصية مع كونه مخالفا للإجماع والحكمة، وبأنه لا توبة عن كبيرة مع الإصرار علىٰ غيرها عالما بقبحه، ولا توبة مع عدم القدرة. ولا يتعلّق علم واحد بمعلومين علىٰ التفصيل. ولله تعالىٰ أحوال لا معلومة ولا مجهولة ولا قديمة ولا حادثة. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم صـ ٣٤٧.

(٥) الأسفراييني تقدمت ترجمته.

(٦) تعليل لتجويز الكرامات.

طَرْفُكَ﴾. [النمل:٤٠] أي قال صاحب سليمان – وهو آصف عند الجمهور ولم يكن نبيا –: أنا آتي بعرش بلقيس قبل أن يعود إليك طرفك بعد مَدِّه إلى السماء من[١] مسافة بعيدة. ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾. [النمل:٤٠] أي رأى العرش ثابتا عنده.. ﴿قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى﴾. [النمل:٤٠] أي حضور العرش في مُدَّة ارتداد الطرف من فضل ربي عليَّ وإحسانه إليَّ.

وحدوثِ الحبَل لمريم بلا ذَكَرٍ، وحضور الرزق عندها كلما دخل عليها زكريا المحراب – ولم تكن من الأنبياء – بلا[٢] سبب ظاهر.

وإبقاءِ أصحاب الكهف ثلاثمئة سنة وزيادة – أحياء، وهم ما كانوا أنبياء.

ورؤية عمر رضي الله عنه على المنبر بالمدينة جيشَه بنهاوند حتى قال: يا سارية[٣] الجبل الجبل، وسمع سارية ذلك الصوت، وبينهما خمسمئة فرسخ.

وجَرْيِ النيل بإلقاء ما كتب عمر رضي الله عنه إليه: إن كنتَ تجري بأمر الله فاجْرِ صاغرا[٤].

وشربِ خالد[٥] رضي الله عنه السمَّ بالحيرة بلا ضررٍ يعود إليه.

---

(١) متعلق بـ آتي.

(٢) متعلق بـ حضور.

(٣) سارية بن زنيم بن عبد الله بن جابر الكناني الدئلي، صحابي من الشعراء القادة، الفاتحين، كان في الجاهلية لصا، كثير الغارات، يسبق الفرس عدوا على رجليه، ولما ظهر الإسلام أسلم، وجعله عمر رضي الله عنه أميرا على جيش، وسيره إلى بلاد فارس سنة ٢٣ هـ ففتح بلادا منها أصبهان، وهو المعني بقول عمر: يا سارية الجبل، وفاته نحو ٣٠ هـ. الأعلام ٣/٦٩.

(٤) في ب: صاعرا.

(٥) خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي، سيف الله الفاتح الكبير الصحابي، كان من أشراف قريش في الجاهلية، يلي أعنة الخيل، وشهد مع مشركيهم حروب الإسلام إلى عمرة الحديبية، وأسلم قبل فتح مكة هو وعمرو بن العاص سنة ٧ هـ فسُرَّ به رسول الله ﷺ وولاه الخيل، ولما

وظهورِ الضوء لعبَّاد بن بشــر[١] وأُسيد[٢] بن حُضير[٣] حين خرجا من عند رسول الله ﷺ - في عصا أحدهما كالسراج.

وحديــثِ أويــس[٤] ....

ولي أبو بكر.. وجهه لقتال مسيلمة ومن ارتد من أعراب نجد، ثم سَيَّره إلى العراق سنة ١٢ هـ ففتح الحيرة وجانبا عظيما منه، وحوله إلى الشــام وجعله أمير مَـن فيها من الأمراء، ولما ولي عمر عزله عن قيادة الجيوش بالشــام، وولى أبا عبيدة بن الجراح، فلم يثن ذلك من عزمه، واســتمر يقاتل بين يدي أبي عبيدة إلى أن تم لهما الفتح سنة ١٤ هـ فرحل إلى المدينة، فدعاه عمر ليوليه، فأبى، ومات بحمــص، وقيل بالمدينة، كان مظفرا خطيبا فصيحا، يشــبه عمر بن الخطاب في خلقه وصفته، قال أبو بكر رضي الله عنه: عجزت النساء أن يلدن مثل خالد، روى له المحدثون ١٨ حديثا، وأخباره كثيرة، وفاته ٢١ هـ. الأعلام ٢/ ٣٠٠.

(١) عباد بن بشــر بن وقش الأشــهلي الخزرجي الأنصاري، صحابي من أبطالهم، أسلم في المدينة، وشــهد المشاهد كلها، وكان رســول الله ﷺ يبعثه إلى القبائل يصدقها (يجمع الصدقات) وجعله على مقاســم حنين، واســتعمله على حرســه بتبوك، استشــهد يوم اليمامة، وفاته ١٢ هـ. الأعلام ٣/ ٢٥٧.

(٢) أسيد بن حضير بن سماك الأنصاري الأوسي الأشهلي، يكنى أبا يحيى بابنه يحيى وقيل: غير ذلك. أســلم أسيد قبل ســعد بن معاذ على يد مصعب بن عمير بالمدينة، وكان إسلامه بعد العقبة الأولى وقيل: الثانية. وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يكرمه ولا يقدم عليه واحدا، شــهد العقبة الثانية وكان نقيبا لبني عبد الأشهل، وشــهد أحدا وما بعدها من المشاهد، وشهد مع عمر فتح بيت المقدس، وآخى رســول الله ﷺ بينه وبين زيد بن حارثة، وكان من أحسن الناس صوتا بالقرآن، وكان أحد العقلاء الكملة أهل الرأي، وله في بيعة أبي بكر أثر عظيم، توفي أســيد بن حضير في شــعبان سنة عشرين، وحمل عمر بن الخطاب رضي الله عنه السرير حتى وضعه بالبقيع، وصلى عليه، وأوصى إلى عمر، فنظر عمر في وصيته فوجد عليه أربعة آلاف دينار، فباع ثمر نخله أربع سنين بأربع آلاف وقضى دينه. باختصار أسد الغابة ١/ ٢٤٠.

(٣) - في ب: لعتاب بن بشير، وفي ج: لعتاب بن بشير وأسيد بن خضير.

(٤) هو القدوة الزاهد سيد التابعين في زمانه أبو عمرو أويس بن عامر بن جزء بن مالك القرني المرادي اليماني، وقد كان من أولياء الله المتقين ومن عباده المخلصين، لما أقبل أهل اليمن جعل عمر رضي الله عنه يســتقرئ الرفاق فيقول: هل فيكم أحد من قرن، فلقيه فعرفه، فقال عمر: ما اسمك؟ قال: أنا أويس، قال: هل لك والدة؟. قال: نعم. قال: فهل كان بك من البياض شيء؟ قال: نعم، فدعوت الله فأذهبه

والتقائه مع هرم بن حيان(١)، وتسليم أحدهما على صاحبه باسمه من غير معرفة تقدمت بينهما، وإخباره إياه بموت عمر رضي الله عنه، وقوله لهرم بعدما أنكر عليه: نبأني العليم الخبير.

ودعاءِ العلاء بن(٢) الحضرمي(٣) رضي الله عنه باسم الله الأعظم، ومشيه مع أصحابه على البحر.

عني إلا موضع الدرهم من سرتي لأذكر به ربي. قال له عمر: استغفر لي. قال: أنت أحق أن تستغفر لي، أنت صاحب رسول الله ﷺ. فقال عمر: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن خير التابعين رجل يقال له أويس، وله والدة وكان به بياض، فدعا الله، فأذهبه عنه إلا موضع الدرهم في سرته». فاستغفر له، ثم دخل في غمار الناس فلم ندر أين وقع، وفاته ٣٧ هـ. باختصار سير أعلام النبلاء ٤/ ١٩.

(١) هرم بن حيان العبدي الأزدي، من بني عبد القيس، قائد فاتح، من كبار النساك من التابعين، كان أمير بني عبد القيس في الفتوح، وولي بعض الحروب في أيام عمر وعثمان بأرض فارس، وحاصر بوشهر سنة ١٨ ودخلها، وكان من سكان البصرة، عده ابن أبي حاتم في الزهاد الثمانية من كبار التابعين، وسماه الجاحظ في النساك الزهاد من أهل البيان، من كلامه: «إياكم والعالِم الفاسق» سأله عمر عما أراد به، فكتب إليه: ما أردت إلا الخير، يكون إمام يتكلم بالعلم ويعمل بالفسق فيشبه على الناس فيضلون. مات في إحدى غزواته، بعد سنة ٢٦ هـ. الأعلام ٨/ ٨٢.

(٢) (بن) ساقطة من ج.

(٣) العلاء بن عبد الله الحضرمي، صحابي، من رجال الفتوح في صدر الإسلام، أصله من حضرموت، سكن أبوه مكة، فولد بها العلاء ونشأ، وولاه رسول الله ﷺ البحرين سنة ٨ هـ، وجعل له جباية «الصدقة» وأعطاه كتابا فيه فرائض الصدقة في الإبل والبقر والغنم والثمار والأموال، وأمره أن يأخذ الصدقة من أغنيائهم ويردها على فقرائهم، وبعد وفاة النبي ﷺ أقره أبو بكر، ثم عمر، ووجهه عمر إلى البصرة فمات في الطريق في قرية من أرض تميم اسمها «لياس» وقيل: مات في البحرين. وفاته ٢١ هـ. الأعلام ٤/ ٢٤٥.

وتسبيحِ قصعةٍ كانت بين سلمان[1] وأبي الدرداء[2] رضي الله عنهما حتى سمعا التسبيح.

ورؤيةِ حبيب العجمي[3] بالبصرة يوم التروية وبعرفات يوم عرفة[4].

وتحركِ الجبل للفضيل[5]، فقد روي أنه كان على جبل من جبال مِنىً،

(١) سلمان الفارسي صحابي من مقدميهم، كان يسمي نفسه سلمان الإسلام، أصله من مجوس أصبهان، عاش عمرا طويلا، رحل إلى الشام، فالموصل، فنصيبين، فعمورية، وقرأ كتب الفرس والروم واليهود، وقصد بلاد العرب، فلقيه ركب من بني كلب فاستخدموه، ثم استعبدوه وباعوه، فاشتراه رجل من قريظة فجاء به إلى المدينة، وعلم سلمان بخبر الإسلام، فقصد النبي ﷺ بقباء وسمع كلامه، ولازمه أياما، وأبى أن يتحرر بالإسلام، فأعانه المسلمون على شراء نفسه من صاحبه، فأظهر إسلامه، وكان قوي الجسم، صحيح الرأي، عالما بالشرائع وغيرها، وهو الذي دل المسلمين على حفر الخندق في غزوة الأحزاب حتى اختلف عليه المهاجرون والأنصار؛ كلاهما يقول: سلمان منا. فقال رسول الله: سلمان منا أهل البيت، وسئل عنه علي فقال: امرؤ منا وإلينا أهلَ البيت، من لكم بمثل لقمان الحكيم، علم العلم الأول والعلم الآخر، وقرأ الكتاب الأول والكتاب الآخر، وكان بحرا لا ينزف. وجعل أميرا على المدائن، فأقام فيها إلى أن توفي، وكان إذا خرج عطاؤه تصدق به، ينسج الخوص ويأكل خبز الشعير من كسب يده، له في كتب الحديث ٦٠ حديثا. وفاته ٣٦ هـ. الأعلام ٣/ ١١١.

(٢) عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي أبو الدرداء، صحابي من الحكماء الفرسان القضاة، كان قبل البعثة تاجرا في المدينة، ثم انقطع للعبادة، ولما ظهر الإسلام اشتهر بالشجاعة والنسك، وفي الحديث «عويمر حكيم أمتي» و «نعم الفارس عويمر». وولاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب، وهو أول قاض بها. قال ابن الجزري: كان من العلماء الحكماء. وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظا على عهد النبي ﷺ بلا خلاف، مات بالشام، وروى عنه أهل الحديث ١٧٩ حديثا. وفاته ٣٢ هـ. الأعلام ٥/ ٩٨.

(٣) حبيب العجمي زاهد أهل البصرة وعابدهم أبو محمد، تؤثر عنه كرامات وأحوال، وكان له دنيا، فوقعت موعظة الحسن في قلبه، فتصدق بأربعين ألفا، وقنع باليسير، وعبدَ الله حتى أتاه اليقين.
قال ضمرة بن ربيعة: حدثنا السري بن يحيى قال: كان حبيب يُرى بالبصرة يوم التروية ويُرى بعرفة من الغد. سير أعلام النبلاء ٦/ ١٤٣.

(٤) في أ: العرفة.

(٥) الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر الإمام القدوة الثبت شيخ الإسلام أبو علي التميمي اليربوعي

فقــال: لو أن وليا من أولياء الله تعالىٰ أومــأ إلىٰ هذا الجبل أن يميد.. لماد، فلما تحرك الجبل.. قال: اسكن، لم أُردك بهذا. فسكن[١].

ودورانِ السرير في زوايا البيت لذي النون[٢]؛ فقد رُوي أنه جرىٰ عنده ذكر طاعةِ الأشياءِ للأولياء، فقال: مِن الطاعة أن أقول لهذا السرير: دُرْ في زاويا البيت، فيفعل. فدار السرير في زوايا البيت، وكان ثَمَّ شاب، فبكىٰ حتىٰ مات في الوقت.

الخراساني المجاور بحرم الله، ارتحل في طلب العلم، كان الفضيل بن عياض شاطرا يقطع الطريق بين أبيورد وســرخس، وكان سبب توبته أنه عشق جارية، فبينا هو يرتقي الجدران إليها إذ سمع تاليا يتلو ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦] فلما ســمعها قال: بلىٰ يا رب، قد آن. فرجع، فآواه الليل إلىٰ خربة، فإذا فيها ســابلة، فقال بعضهم: نرحل. وقال بعضهم: حتىٰ نصبح؛ فإن فضيلا علىٰ الطريق يقطع علينا. قال: ففكرت، وقلت: أنا أســعىٰ بالليل في المعاصي، وقوم من المسلمين هاهنا يخافونني، وما أرىٰ الله ســاقني إليهم إلا لأرتدع، اللهم إنــي قد تبت إليك، وجعلت توبتي مجاورة البيت الحرام. وقال إبراهيم بن محمد الشافعي: سمعت سفيان بن عيينة يقول: فضيل ثقة. قال نصر بن المغيرة البخاري: ســمعت إبراهيم بن شماس يقول: رأيت أفقه الناس، وأورع الناس، وأحفظ الناس - وكيعا والفضيل وابن المبارك. وقال إبراهيم بن الأشــعث: ما رأيت أحدا كان الله في صدره أعظم من الفضيل، كان إذا ذكر الله، أو ذُكر عنده، أو ســمع القرآن - ظهر به من الخوف والحزن، وفاضت عيناه، وبكىٰ حتىٰ يرحمه من يحضره. وفاته ١٨٧ هـ. باختصار سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٢١.

(١) (بهذا، فسكن) ساقطة من ب.

(٢) ذو النــون المصري أبو الفيض ثوبان بن إبراهيم وقيل: الفيض بن إبراهيم المصري المعروف بذي النون الصالح المشــهور أحد رجال الطريقة، كان أوحد وقته علماً وورعاً وحالاً وأدباً، وهو معدود في جملة مــن روىٰ الموطأ عن الإمام مالك ﷺ؛ وذكر ابن يونس عنه فــي تاريخه أنه كان حكيماً فصيحاً،

وكان رجــلاً نحيفاً تعلوه حمرة، ليــس بأبيض اللحية، ومن كلامه: إذا صحــت المناجاة بالقلوب اســتراحت الجوارح. توفي في ذي القعدة سنة خمس وأربعين - وقيل: ست وأربعين، وقيل: ثمان وأربعين ومئتين ﷺ بمصر، ودفن بالقرافة الصغرىٰ. وفيات الأعيان ١/ ٣١٥.

وحَيَّـةِ ابن أدهم[1]، فقد روي أنه كان في بسـتان يحفظه، وقد أخذه النوم، وحيةٌ في فيها طاقة نرجس تُرَوِّحُه بها.

وبُرْءِ عليل لسهل[2]، فقد روي أنه قال: إنَّ ذاكر الله على الحقيقة لو هم أن يحيي الموتى.. لفعل. ومسح يده على عليل بين يديه، فَبَرَأ، وقام.

وقال: من أخلص في الزهد في الدنيا أربعين يوما.. يظهر له من الكرامات بأن يأخذ ما يشاء كما يشاء[3] من حيث يشـاء، ومن لم يظهر له.. فلعدم الصدق في زهده.

---

(١) إبراهيم بن أدهم بن منصور التميمي البلخي أبو إسحاق، زاهد مشهور، كان أبوه من أهل الغنى في بلخ، فتفقه ورحل إلى بغداد، وجال في العراق والشام والحجاز، وأخذ عن كثير من علماء الأقطار الثلاثة، وكان يعيش من العمل بالحصاد وحفظ البسـاتين والحمل والطحن ويشترك مع الغزاة في قتال الروم، كان يصوم في السـفر والإقامـة، وينطق بالعربية الفصحى لا يلحـن، وكان إذا حضر مجلس سـفيان الثوري وهو يعظ أوجز سـفيان في كلامه مخافة أن يـزل. وفاته ١٦١ هـ. الأعلام ١/ ٣١.

(٢) أبو محمد سـهل بن عبد الله التستري الصالح المشـهور، لم يكن له في وقته نظير في المعاملات والورع، وكان صاحب كرامات، ولقي الشيخ ذا النون المصري ﷺ تعالى بمكة حرسها الله تعالى، وكان له اجتهاد وافر ورياضة عظيمة، وكان سـبب سـلوكه هذا الطريق خالَه محمد بن سوار، فإنه قال: قـال لي خالي يوماً: ألا تذكر الله الذي خلقك؟ فقلت لـه: كيف أذكره؟ قال: قل بقلبك عند تقلبك في ثيابك ثلاث مرات من غير أن تحرك به لسـانك: الله معي، الله ناظر إلي، الله شاهدي. فقلت ذلك ليالي، ثم أعلمته، فقال: قلها في كل ليلة سبع مرات. فقلت ذلك، ثم أعلمته، فقال: قلها في كل ليلة إحدى عشـرة مرة. فقلت ذلك، فوقع في قلبي حلاوة، فلما كان بعد سنة قال لي خالي: احفـظ ما علمتك ودم عليه إلى أن تدخل القبر؛ فإنـه ينفعك في الدنيا والآخرة، فلم أزل على ذلك سـنين، فوجدت لها حلاوة في سري، ثم قال لي خالي يوماً: يا سـهل؛ من كان الله معه وهو ناظر إليه وشـاهده يعصيه؟ إياك والمعصية. فكان ذلك أول أمره. وكانت وفاته سـنة ثلاث وثمانين في المحرم، وقيل سنة ثلاث وسبعين ومئتين. وفيات الأعيان ٢/ ٤٢٩.

(٣) (كما يشاء) ساقطة من ب.

وهي[١] أكثر من أن تحصى، وأظهر من أن تخفى، ومنكرها قريب من السوفسطائية.

قال القشيري[٢] ﵀: هذه الكرامات قد تكون إجابةَ دعوة، وقد تكون إظهارَ ماء أو طعام من غير[٣] سبب ظاهر، أو قطعَ مسافة في مدة قريبة، أو تخلصا من عدو، أو سماعَ خطاب من هاتف.

ولا يقال: لو جاز ذا.. لانسد طريقُ الوصول إلى معرفة النبي والولي[٤]؛ لأن[٥] المعجزة تُقارِن دعوى النبوة، والولي لو ادعى النبوة.. لكفر من ساعته، وصار عدوا لله تعالى، ولا يظهر على يده نقضُ العادة أصلا، ولأن صاحب المعجزة يظهرها، وصاحب الكرامة يجتهد في الكتمان؛ خوفا من الاغترار لدى الاشتهار، وكذا صاحب المعجزة مأمون العاقبة معصوم عن التبديل، والوليُّ بخلافه - كذا في التبصرة[٦].

على أن كل كرامة للولي تكون معجزة للرسول؛ فإن بظهورها يُعلم أنه ولي، وكونه وليا دليلٌ على كونه محقا في ديانته، وديانتُه الإقرارُ برسالة رسوله

(١) الكرامات.

(٢) عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة النيسابوري القشيري من بني قشير بن كعب، أبو القاسم زين الإسلام، شيخ خراسان في عصره زهدا وعلما بالدين، كانت إقامته بنيسابور وتوفي فيها، وكان السلطان ألب أرسلان يقدمه ويكرمه. من كتبه التيسير في التفسير ويقال له: التفسير الكبير، ولطائف الإشارات في التفسير أيضا، والرسالة القشيرية، وفاته ٤٦٥ هـ. الأعلام ٤/ ٥٧.

(٣) (غير) ساقطة من أ و ب و ج، ولعل الصواب إثباتها.

(٤) في ج: الرسول.

(٥) تعليل المصنف لقوله: لا يقال.

(٦) تبصرة الأدلة صـ ٧٧٧.

واتباعُه إياه في أقواله وأفعاله، فمن جعل ما كان معجزة للرسول مبطلا للمعجزة وسادًّا لطريق الوصول.. فهو مخطئ.

وقولهم: نقض العادة للفائـدة، والفائدةُ في ظهورها[1] معدومة - بخلاف المعجزة؛ فإن الحاجة إلى معرفة النبي من المتنبئ ماسـة، ولا حاجة إلى معرفة الولي من غيره؛ لانتفاء تكليف الاعتقاد بولاية الولي.

قلنا: فيها فائدة ثبوتِ رسـالة مَن آمن به الولـي، وصيرورته[2] كمن عايَن مـن أهل عصره[3] معجزتَه، وتصير بعثا له علـى الاجتهاد في العبادات والتوقي عن السيئات؛ إبقاءً لتلك المنزلة الشريفة والدرجة المنيفة على نفسه، وحفظا لها عن التبدل[4] والزوال، وتحريضا لمن أطلعه الله تعالى عليها من الصالحين على الجد والاجتهاد؛ ليبلغ تلك المرتبة العلية، وينال تلك المنقبة[5] السنية.

ويجوز أن يعلم الولي أنه ولي، وذلك كرامة له، ويجوز أن لا يعلم - بخلاف النبي؛ فإنه مبعوث إلى الخلق - بخلاف الولي، ويجوز إظهار الكرامة من الولي للمسترشـد ترغيبا له على الطاعات، وعونا له على تحمل أعباء المجاهدات، لا إعجابا وفخرا بالكرامات.

والناقض للعادة أربعة:

معجزة للنبي، وذا يكون مع التحدي.

وكرامة للولي، وذا يكون مع خوفِ أن يكون استدراجا.

---

(١) الكرامة.

(٢) أي صيرورة الولي. وفي أ: فصيرورته.

(٣) عصر النبي.

(٤) في ب: التبديل.

(٥) في ج: المنية.

ومعونة للعوام في التخلص عن محنة توجهت إليهم، ومكروه أقبل عليهم.

واستدراج وإهانة للمتأله - كما يحكى عن فرعون عليه اللعنة.

[السحر والعين]

والسحر والعين حق عندنا - خلافا لهم[١].

فالعين حق؛ لقوله ﷺ: (العين حق وإن العين لتدخل الرجل القبر والجمل القدر)[٢].

وكذا السحر له حقيقة عند أهل السنة.

وعند المعتزلة هو تخييل وتمويه ولا حقيقة له؛ لئلا[٣] ينسد طريق الوصول إلى النبي.

ولنا قوله ﷺ: (السحر حق)[٤] أي[٥] متحقق وثابت، لا أنه تخييل.

وقول بعض أصحابنا: إن السحر كفر. - مؤول[٦]؛ فقد قال[٧] الشيخ أبو منصور رحمه الله: القول بأن السحر كفر على الإطلاق خطأ، بل يجب البحث عنه، فإن كان في ذلك ردُّ ما لزم في شرط الإيمان.. فهو كفر، وإلا.. فلا، فلو فعل ما فيه هلاكُ إنسان أو مرضُه أو تفريقٌ بينه وبين امرأته، وهو غير منكِرٍ لشيء من شرائط

(١) للمعتزلة.

(٢) رمز إليه في الجامع الصغير بالصحة وقال رواه أبو نعيم في الحلية وابن عدي. فيض القدير ٤/ ٣٩٧، وأصله في الصحيحين.

(٣) تعليل لمنكر السحر.

(٤) ما وجدت حديثا بهذا اللفظ.

(٥) في ب: أي هو.

(٦) خبر قول.

(٧) في ب: وقال.

الإيمان.. لا يكفر، لكنه يكون فاسقا ساعيا في الأرض بالفساد، فيقتل الساحر والساحرة؛ لأن علة القتل السعي في الأرض بالفساد، وهذه العلة تشتمل الذكر والأنثى، وأما إذا كان سحرا هو كفر.. فيقتل الساحر لا الساحرة؛ لأن علة القتل الردة، والمرتدة لا تقتل - كذا ذكره صاحب التبصرة في الإشراق[١].

وقد قال[٢] المفسرون في قوله تعالى: ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ﴾ [الفلق:٤]: النفاثات النساء أو النفوس أو الجماعات السواحر اللاتي يعقدن عُقَدا في خيوط وينفثن عليها ويرقين، والنفثُ النفخ مع ريق، وهو[٣] دليل ظاهر على بطلان قولهم في إنكار تحقق السحر وظهور أثره.

لكن المعتزلة لما لم يقدروا أن ينسبوا أثرَ فعلِ السحر إلى الساحر؛ لعدم المباشرة[٤] حتى يقولوا: بأنه خالق له؛ ولما لم يكن للسبب اتصال بالمحل حتى يقولوا: إنه خالق له بطريق التولد؛ لأن اتصال السبب شرط لتخليق المتولدات عندهم، ولا يجوز أن يكون مخلوقَ الله تعالى؛ لأن إيجاد القبيح سفه[٥]، فلا يضاف إليه - وعن هذا أبوا أن يكون خالقَ أفعال العباد؛ لأن خلق الكفر والمعاصي قبيح.. قالوا[٦]: إنه تمويهٌ وتخييل.

وعندنا لما كان كل شيء بخلق الله تعالى.. كان ذلك بخلقه أيضا.

---

(١) في ج: الإشراف، وفي المطبوع: الأسرار، ولم أعرفه.
(٢) في ب: وقال.
(٣) الضمير يعود على قول المفسرين في الآية الكريمة.
(٤) مباشرة الساحر للسحر في محل قدرته.
(٥) في ب: لأن إيجاد القبيح بنفسه سفه.
(٦) جواب قوله: لما لم يقدروا أن ينسبوا أثرَ فعلِ السحر...

[فصل في الاستطاعة]

الاستطاعة والطاقة(١) والقوة والقدرة مترادفة إذا أضيفت إلىٰ العباد عند أهل الكلام، وهي نوعان:

أحدهما سلامة الأسباب والآلات، وهي تتقدم الفعلَ بالإجماع.

وحدُّها: التهيؤ لتنفيذ الفعل عن إرادة المختار، وهي المعنية بقوله تعالىٰ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. [آل عمران:٩٧]؛ إذ المراد بها الزاد والراحلة، لا حقيقةُ قدرة الفعل، وبقوله: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة:٤]. أي لم يكن له الأسباب والآلات؛ إذ لا يتصور وجود قدرة أداء صوم شهرين قبل الشروع في أدائه، وبقوله تعالىٰ: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾[التوبة:٤٢]. أي لو كانت لنا الأسباب والآلات؛ إذ لو أراد أهل النفاق بذلك حقيقةَ قدرة الفعل.. ما كانوا بنفيها عن أنفسهم كاذبين؛ إذ لاشك أن استطاعة فعل الجهاد لا تبقىٰ مِن وقت كونهم بالمدينة إلىٰ أن يلقوا العدو ويباشروا القتال، ولما كَذَّبَهم.. دلَّ أنهم أرادوا بذلك المرضَ أو فقدَ المال.

وثانيها حقيقة القدرة، وهي عند البعض: نوعُ جِدَّةٍ(٢) تترتب علىٰ إرادة الفعل إرادةً جازمةً - مؤثرةٍ(٣) في وجود الفعل، وهي المعنية بقوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾. [هود:٢٠]؛ إذ المراد نفيُ حقيقة القدرة، لا نفي الأسباب والآلات؛ لأنها كانت ثابتة، وإنما المنفي عنهم حقيقة القدرة التي بها يتعلق الفعل، وهذا؛ لأنه إنما ذَكَر ذلك علىٰ وجه الذم لهم، وإنما يَلحقهم الذمُّ بعدم حقيقة

(١) في أ: الطاعة.

(٢) في ج: جدة.

(٣) صفة حدة، وهذا التأثير عادي لا حقيقي؛ إذ الخلق لله تعالىٰ وحده، والله تعالىٰ قادر علىٰ خلق الفعل بدون هذه الاستطاعة.

القدرة عند سلامة الأسباب والآلات، لا بعدم سلامة الأسباب والآلات[١]؛ لأن انتفاء تلك الاستطاعة[٢] لم يكن بتضييع العبد، بل هو في ذلك مجبور، فلم يلحقه الذم بالامتناع عن الفعل عند انتفائها، فأما عند عدم حقيقة القدرة.. فالذم يلحقه؛ لأن عدمها مع سلامة الأسباب والآلات بتضييعه إياها؛ لاشتغاله بضد ما أُمر به.

ثم الاستطاعة الثانية مقارنة للفعل؛ لأنها لو تقدمت.. لاستحال وجودُها عند الفعل؛ لأنها عرض، وهو لا يبقىٰ زمانين؛ لما سبق، وإذا لم تبق القدرة إلىٰ زمان الفعل.. فيلزم وقوعه بلا قدرة، وهو محال، كالأخذ والعَدْوِ بلا يد ورِجْل، بل هو[٣] أولىٰ بالاستحالة؛ لأن تعلق الفعل بالقدرة أقوىٰ من تعلقه بالآلة، فهي[٤] شرط لتكميل القدرة الناقصة، ولهذا اختص بها الخلق، لا الخالق، فلما تعذر فِعْلُنا بلا آلة.. فأولىٰ أن يتعذر بلا قدرة، فعلىٰ هذا التقدير[٥] يكون حصول الفعل في حال وجود القدرة محالا والفاعل فيها قادر، وحصوله بعد عدم القدرة واجب والفاعل فيها غير قادر[٦].

وقالت المعتزلة وجمهور الكرامية: هي سابقة علىٰ الفعل؛ إذ لو لم تكن سابقة علىٰ الفعل، ولم تكن موجودة حال عدم الفعل.. لكان الأمرُ بالفعل - ولا استطاعة له وقتَ الأمر - تكليفَ العاجز، وهو منفي بقوله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. [البقرة:٢٨٦]. ألا يُرىٰ أن الكافر في حال كفره مكلف[٧]

---

(١) في ب: لا بعدم الأسباب والآلات.
(٢) سلامة الأسباب والآلات.
(٣) وقوع الفعل بلا قدرة.
(٤) الآلة.
(٥) تقدير كون القدرة متقدمة علىٰ الفعل.
(٦) في ب: من قوله: فعلىٰ هذا التقدير... إلخ العبارة مشوشة.
(٧) في ب: متكلف.

بالإيمـــان؟ فلو لم يكن قادرا على الإيمان حـــال كونه كافرا.. لكان ذلك تكليفَ مالا يطاق، ولو[١] كان قادرا عليه.. لَتحقق المرام.

ولأن الحاجــة إلى القدرة لِأَن يدخل مِن العدم إلى الوجود، فإذاً هي تتعلق بالمعــدوم ليوجد بها، وإنما تكون قدرة على المعدوم أن لو كانت ســابقة عليه، فأما إذا كانت مقارنة للفعل.. فهي متعلقة بالموجود، وهو محال[٢].

قلنا: صحة التكليف تعتمد الاســتطاعة الأولى، وهي ســلامة الأســباب والآلات؛ إذ العادة جارية أن المكلف لو قصد تحصيل الفعل عند سلامة الأسباب والآلات.. لحصلت له القدرة الحقيقية، وإنما لا تحصل؛ لاشتغاله بضد ما أُمر به، فصار مضيِّعا للقدرة الحقيقية، والمضيِّعُ للقدرة غير معذور، فأما عند عدم سلامة الأســباب فلم يُكَلَّف الفعلَ؛ إذ لا تحصل له القدرة عند قصده مباشــرة الفعل، فكان[٣] ممنوع القدرة أصلا، فكان معذورا - على أن القدرة تصلح للضدين على البدل عند أبي حنيفة ﵁، فكانت قدرة الكفــر صالحةً للإيمان، وإذا كانت معه القدرة الصالحة للإيمان[٤].. فيجب عليه أن يكتســب الإيمان بدل الكفر، وهذا؛ لأن كل سبب من أسباب الفعل كالآلات والأدوات المعَدَّة لتَتْمِيم القدرة الناقصة صالحةٌ للضدين - كاللســان يصلح للصدق والكذب، واليد تصلح لقتل الكفار والأبرار، فكذا القدرة الحقيقية، وإذا صلحت للضدين.. فكان المباشِر[٥] لضد[٦]

(١) في أ: فلو.
(٢) لأنه تحصيل الحاصل.
(٣) في ج: وكان.
(٤) (للإيمان) ساقطة من ب.
(٥) في ب: وكانت المباشرة.
(٦) في ب وج: بضد.

المأمور به شاغلا القدرةَ الصالحةَ لتحصيل المأمور به - بغيره[١]، فكان تكليفَ قادر.

ثم نقول لهم: لو كان العبد مأمورا بالفعل وقت وجود القدرة، والفعلُ في تلك الحالة مستحيل.. لكان مأمورا بما يستحيل وجوده، وهو محال، وإن كان مأمورا وقت وجود القدرة ليفعل بها في الثاني.. لم يكن للحال[٢] مأمورا؛ لأن من أُمر أن يفعل[٣] غدا.. لم يكن للحال مأمورا، فلم يكن هو مأمورا وقت وجود القدرة، ولا يصح[٤] أن يكون مأمورا وقت وجود الفعل؛ لأنه لا قدرة له في تلك الحالة، وتكليف من لا قدرة له محال، فعلىٰ قولهم يرتفع التكليف إذا[٥] لم يكن مكلفا لا زمان حصول الفعل ولا زمان القدرة.

وثبت به أنهم القائلون بتكليف العاجز - حيث قالوا: إن العبد كُلِّف تحصيلَ فعلٍ لا قدرة له عليه وقتَ الفعل - خلاف[٦] خصومهم؛ لأنهم يقولون بأنه كُلِّف تحصيلَ فعلٍ له عليه القدرة وقتَ حصوله.

فإن قالوا: إنما يستقيم هذا أن لو كانت القدرة وقتَ الفعل معدومة، ونحن لا نقول به، بل نقول بوجودها عنده أيضا؛ لأن عند بعضهم يجوز بقاء الأعراض.. قلنا: قد بينا استحالة بقاء الأعراض، وإذا استحال بقاؤها.. فكانت معدومة في الثاني مِن زمان وجودها، وهو زمان وجود الفعل، ولئن سلمنا بقاءها.. فنقول:

---

(١) أي: بغير المأمور به، وهو متعلق بـ شاغلا، في ب: لغيره.

(٢) في ج: للمحال.

(٣) في ج: يقوم.

(٤) في أ و ب: لا يصلح.

(٥) في أ و ب و ج: (إذ) وهو يصح بجعل قوله: (فعلىٰ قولهم يرتفع التكليف) جوابها مقدما عليها، ولو كان مكانها (إذ) لكانت تعليلا لما قبلها.

(٦) (خلاف) ساقطة من ج.

هل يجوز قِران الفعل بها[١] في الزمـان الأول أم لا؟ فإن قالوا: نعم.. فقد تركوا مذهبهـم حيث جوَّزوا مقارنةَ الفعل القـدرةَ، وإن قالوا: لا.. قلنا: فلم يجوز في الزمان الثاني وهو عين ما كان في الزمان الأول؛ إذ[٢] لم يحدث فيها معنىً أوجب تَغَيُّرها عما كان عليه، ولو جاز هـذا[٣] لجاز أن يمتنع الفعل بالعجز في زمان ثم يجوز في زمان.

فـإن قالوا: إن لم تبق تلك القدرة.. حدثت قـدرة أخرىٰ عقيبها.. قلنا: إذا كان حدوث الفعل بهذه القدرة المقارِنة له.. فلا فائدة في القدرة السـابقة؛ إذ لا تعلق لها بالفعل أصلا.

وقولهم: إذا كانت القـدرة مقارنة للفعل.. فهي متعلقـة بالموجود، وهو محال.. قلنـا: القدرة تجري مجرىٰ العلـل، والعلة مع المعلـول يوجدان معا - كقيام السـواد واتصاف المحل بأنه أسـود؛ لاسـتحالة حصول المعلول بعلة معدومة، فكذا هنا.

وبه خرج الجواب عن قولهـم: لو كانت القدرة توجد مع الفعل.. لم يكن إضافـة الفعل إلىٰ القدرة أولىٰ من إضافة القدرة إلىٰ الفعل؛ فإن قيام السـواد مع اتصاف المحل بكونه أسـود حصلا معا، وعلم بالعقل حصول الاتصاف بكون المحل أسود؛ لقيام السـواد به، لا علىٰ العكس[٤]، ولهذا قالت الفلاسفة: العلة متقدمة علىٰ المعلول من حيث الرتبة لا من حيث الزمان.

---

(١) في ب: هل يجوز فوات الفعل لها...

(٢) في ب: وإذا.

(٣) أن يصح اقتران الفعل بالقدرة في الزمان الثاني دون الزمان الأول.

(٤) لا أنه قام السواد به لأنه اتصف بأنه أسود.

ولا تعلق لهم[١] بقوله تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ﴾. [البقرة:٦٣]؛ لأن الآية تقتضي أن تكون القوة ثابتة وقت الأخذ لا قبله؛ إذ الأخذ يتعلق بالقوة[٢] التي تقارنه، لا بالتي قبله. والله الموفق.

[فصل في أفعال العباد]

قال أهل السنة: أفعالُ العباد وجميعِ الحيوانات مخلوقةٌ لله تعالى، لا خالق لها غيره، وهو مذهب الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين.

وقالت المعتزلة: هم مُوجِدُون لأفعالهم الاختيارية، وكانوا[٣] لا يتجاسرون على تسمية العبد خالقا - إلى أن نشأ الجبائي، فرأى أنْ لا فرق بين الإيجاد والخلق، فسَمَّى العبادَ خالقين لأفعالهم، ولم يُبال مِن خرق الإجماع.

وقالت الجبرية - ورئيسهم جهم بن صفوان الترمذي[٤] -: لا فعل للعبد أصلا، ولا اختيار، ولا قدرة لهم على أفعالهم، وهي[٥] كلها اضطرارية -

---

(١) المعتزلة فهموا من الآية الكريمة أن الله تعالى أمرهم بالأخذ بالقوة التي هي معهم قبل الأخذ، فكانت القوة قبل الفعل.

(٢) في ج: بالقدرة.

(٣) المعتزلة.

(٤) جهم بن صفوان أبو محرز الراسبي مولاهم السمرقندي، الكاتب المتكلم، أس الضلالة، ورأس الجهمية، كان صاحب ذكاء وجدال، وكان ينكر الصفات، وينزه الباري عنها بزعمه، ويقول بخلق القرآن، ويقول: إن الله في الأمكنة كلها. قال ابن حزم: كان يخالف مقاتلا في التجسيم، وكان يقول: الإيمان عقد بالقلب، وإن تلفظ بالكفر. وتنتسب الجهمية إليه، وأهم أصولها: نفي صفات الله عز وجل، والقول بخلق القرآن، القول بالجبر حيث زعم أن الإنسان لا يقدر على شيء وإنما هو مجبور على أفعاله، القول بأن الإيمان هو المعرفة حيث زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط وأن الكفر هو الجهل به فقط، القول بفناء الجنة والنار حيث زعم أنهما تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما، القول بأن علم الله حادث. سير أعلام النبلاء ٦/٢٦. وغيره.

(٥) أفعال العباد.

كحركات المرتعش وحركات العروق النابضة، وإضافتُها إلىٰ الخلق مجاز، وهي علىٰ حسب ما يضاف الشيء إلىٰ محله لا إلىٰ محصِّله[١]، فعندهم قولك: جاء زيد وذهب عمرو - كقولك طال الغلام وابيض الشعر.

وتفرع هذان المذهبان، أعني مذهب الجبرية والقدرية[٢] عن أصل لهما، وهو أن دخول مقدور واحد تحت قدرتَي قادرَين محال؛ اعتبارا بالشاهد الذي هو دليل الغائب، وهذا؛ لأن[٣] ما كان مقدورا للقادرَين لابد وأن يحصل عندما يدعوه الداعي إلىٰ فعله، أو أن لا يحصل عندما يصرفه الصارف عن فعله، فلو فرضنا مقدورا واحدا بين قادرَين، وحصل الداعي إلىٰ الفعل في حق أحدهما، وحصل الصارف عن الفعل في حق الآخر.. لزم أن يوجد ذلك الفعل وأن لا يوجد، وهذا[٤] محال، فالقول بوجود مقدور بين قادرين محال.

فقالت الجبرية: لا قدرة للعبد علىٰ الاختراع؛ لما سنبين[٥] إن شاء الله تعالىٰ، فكان الله مخترعها ضرورة.

وقالت المعتزلة: قدرة العبد علىٰ الأفعال ثابتة ضرورةَ الأمر بها، وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ﴾. [الحج:٧٧] ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾. [البقرة:٤٣] ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾. [الحج:٧٨]. والأمر للعاجز محال، فانتفت قدرة الباري عنها ضرورةً.

---

(١) فالعبد لا فعل له ولا اختيار، وإنما يضاف الفعل إلىٰ العبد لأنه محل الفعل لا فاعله من باب المجاز العقلي.

(٢) القدرية هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالىٰ. التعريفات صـ١٤٦.

(٣) تعليل المعتزلة.

(٤) في ب: وذلك.

(٥) دليلهم ودليل أهل السنة واحد في عدم صحة الاختراع من العباد.

ولنا قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾. [الزمر: ٦٢]. وفعل العبد شيء، فيكون الله خالقَه ضرورة.

فإن قالوا: إن فعل العبد مخصوص منه(١)؛ لأنها خرجت(٢) مخرج التمدح، وبدخول فعل العبد تحتها يزول معنىٰ التمدح، وهذا؛ لأن مِن أفعال العباد ما هو افتراء علىٰ الله تعالىٰ، ووصفٌ له بما لا يليق به، والمتعرِّضُ لشتم(٣) نفسه والافتراء عليه سفيه(٤) في الشاهد الذي هو دليل الغائب، فكيف الموجِد لذلك؟

وكذا خُصَّ منه(٥) ذاتُه تعالىٰ وصفاته؛ لِما في الدخول مِن إثبات النقيصة(٦)، فكذا المتنازَع فيه(٧).

علىٰ أن العامَّ المخصوص لا يبقىٰ حجة عند البعض، وإن بقي حجة في الصحيح.. فلا يبقىٰ موجِبا للعلم قطعا، فكيف يتمسك به في المسألة الاعتقادية التي لا وجه لإثباتها إلا بدليل موجِبٍ للعلم؟

ولئن سَلَّمنا عدم الخصوص.. فالعامُّ الذي هو غير مخصوص غير موجِب للعلم عند المتكلمين منكم، فكيف يجوز التمسك به في أبواب الاعتقاد؟

قلنا: الآية خارجة مخرج التمدح، ومعنىٰ التمدح إنما يحصل بما يختص

---

(١) من قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾.
(٢) الآية الكريمة.
(٣) في أ و ب: بشتم.
(٤) في أ و ب: سفه.
(٥) من قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾.
(٦) يعني لو دخل ذات الله وصفاته في قوله تعالىٰ: الله خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لكان ذلك نقصا بحقه تعالىٰ؛ لأن معناه أنه خالق لنفسه، وهو محال.
(٧) أفعال العباد الاختيارية.

هو تعالىٰ به، ولا يشاركه فيه غيرُه، ولو خُصَّ المتنازَع فيه(١).. لزال هذا المعنىٰ(٢)؛ لأنه يصير في التقدير حينئذ: خالق كل شيء هو فِعْلُه، أو خالق كل شيء ليس بفعلٍ لغيره، ويساويه(٣) في هذا عندهم كلُّ ما دب ودرج.

والاعتبار بالشاهد في الافتراء باطل؛ للحوق العار هنا(٤)، وعدمِه ثمة(٥).

وقولهم: خُصَّ مِن الآية ذاته تعالىٰ وصفاته باطل؛ فإن خروج ما يوجِب ظاهرُ(٦) اللفظ دخولَه فيه بقضيةِ(٧) اللغة تخصيصٌ(٨)، وهو(٩) لا يوجب دخول المخاطِب فيه كما لو(١٠) قال: دخلتُ الدار وضربتُ(١١) جميع من فيها(١٢).

ولئن سلمنا الخصوص.. ولكن خصوصُ الباري لا يوجب خصوصَ أفعال الخلق(١٣)، وهذا؛ لأن دخول الباري(١٤) يوجب زوال التمدح، وخروج

(١) وهو أفعال العباد الاختيارية.

(٢) التمدح.

(٣) يساوي الله تعالىٰ.

(٤) في الشاهد.

(٥) في الغائب.

(٦) في ب: ظاهره.

(٧) خبر مقدم.

(٨) مبتدأ مؤخر.

(٩) التخصيص باللغة.

(١٠) (لو) ساقطة من ب.

(١١) في ب: وأخرجت.

(١٢) لم يَدخل المخاطِبُ المتكلمُ.

(١٣) يعني لو سلمنا أن الآية خص منها ذات الباري وصفاته لكن هذا لا يوجب أن تخص أيضا أفعال الخلق؛ لما سيأتي في كلام المصنف.

(١٤) في مخلوقات الله.

أفعال الخلق[١] يوجب زوال التمدح، فهما في طرفي نقيض، فأنى يستقيم اعتبارُ أحدهما بالآخر في الخصوص؟

وقولــه[٢]: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾. [الصافـات:٩٦]. أي وعملكم، فـ (ما) مصدرية كما في قولك: أعجبني ما صنعــت. أي صنعك، وهو[٣] كقوله تعالى: ﴿ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾. [السـجدة: ١٧]. أي بعملهم، وبه احتج أبو حنيفة[٤] ﵀ على عمرو بن عبيد[٥] حيث أنكر أن يكون فعل العبد مخلوقا لله تعالى.

وقولــه[٦]: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾. [النحل:١٧] أثنى على

---

(١) من مخلوقات الله.

(٢) معطوف على قوله: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

(٣) (وهو) ساقطة من ب.

(٤) النعمان بن ثابت التيمي بالولاء الكوفي أبو حنيفة، إمام الحنفية الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، قيل: أصله من أبناء فارس، ولد ونشأ بالكوفة، وكان يبيع الخز ويطلب العلم فــي صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء، وأراده عمر بن هبيــرة (أمير العراقين) على القضاء، فامتنع ورعا.
وأراده المنصور العباســي بعد ذلك علــى القضاء ببغداد، فأبى، فحلف عليــه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة أنه لا يفعل، فحبسه إلى أن مات (قال ابن خلكان: هذا هو الصحيح). وكان قوي الحجة، من أحســن الناس منطقا، قال الإمام مالك يصفه: رأيت رجلا لو كلمته في السارية أن يجعلها ذهبا لقام بحجته. وكان كريما في أخلاقه جوادا حســن المنطق والصورة جهوري الصوت، إذا حدث انطلق في القول، وكان لكلامه دوي، وعن الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. له مسند في الحديث، جمعه تلاميذه، والمخارج في الفقه، صغير، رواه عنه تلميذه أبو يوسف، وتنسب إليه رسالة الفقه الأكبر، ولم تصح النسبة، توفي ببغداد، وأخباره كثيرة. وفاته ١٥٠ هـ. الأعلام ٨/ ٣٦.

(٥) عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء أبو عثمان البصري، شــيخ المعتزلة في عصره ومفتيها، وأحد الزهاد المشهورين، كان جده من سبي فارس، وأبوه نساجا ثم شرطيا للحجاج في البصرة، واشتهر عمرو بعلمه وزهده وأخباره مع المنصور العباسي وغيره، وفي العلماء من يراه مبتدعا، قال يحيى بن معين: كان من الدهرية الذين يقولون: إنما الناس مثل الزرع، وفاته ١٤٤ هـ. الأعلام ٥/ ٨١.

(٦) معطوف على قوله: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

نفســه بالخلق، ولو شــاركه فيه غيره.. لانتفت فائدة التمدح؛ إذ لا تمدح إلا بما لا[١] يشاركه[٢] فيه غيره.

ولأن في إثبات قدرة التخليق للعبد إثباتَ المشــروط بدون الشرط، وهو محال، وهذا؛ لأن مِن شــرط قدرة التخليق عِلمَ الخالق بالمخلوق قبل حصول المخلوق، دليله قولــه تعالــى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾. [الملك:١٣] أي: بضمائرها قبل أن تُتَرجِم الألسنةُ عنها، فكيف لا يعلم ما تُكلِّم به؟! ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾. [الملـك:١٤]. مَن: فاعل ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾. [الملك:١٤] أنكر أن لا يحيط عِلما بالمسَرِّ والمجهَرِ والمضمَر مَن[٣] خلقها، وصفتُه أنه العالم بدقائق الأشياء، الخبير بحقائق الأشــياء، فالآية نصٌّ على أنه خالقُ أفعال[٤] العباد؛ لأنه بيّن أنه[٥] خالق الأقوال، وفيها إشــارة إلى أن كل خالق ينبغي أن يكون عالما بما خلق:

أما الأول[٦]؛ فلأنه أخبر أنه يعلم ما أسر به العبد في قلبه وما جهر، ثم قال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾. [الملـك:١٤]. وهو بيان أنه هو الخالــق؛ لأنه جَعَل كونَه خالقا مُقَرِّرا لِما أخبر مِن تَعلُّق علمِه به، كأنه قال: وهل يُتصور أن لا يَعلم مَن خلقه[٧]؟

(١) (لا) ساقطة من ب.

(٢) في ج: تشابه.

(٣) فاعل يحيط.

(٤) في ب: لأفعال.

(٥) (أنه) ساقطة من ب.

(٦) أن الآية نصٌّ على أنه خالق أفعال العباد.

(٧) في أ و ب: وهل يتصور كونه خالقا أن لا يعلم مَن خلقه؟

وأمـا الثاني[١]؛ فلأنه أثبت علمه بما[٢] أسـروا أو جهـروا بإثبات تخليقه لذلك، ولو جاز التخليق ممن لا عِلم له بما خلق.. لم يكن إثباتُ العلم بإثبات[٣] ما يجوز ثبوتُه بدون العلم حكمةً[٤] - كمن يقول ألا يعلم الفقهَ مَن هو بطل.

فإن قالوا: هذا إنما يستقيم إذا جعلت (مَن) فاعلا، ونحن لا نسلم ذلك، بل هو مفعول، والفاعل مضمر، يعني الله تعالى، ويكون[٥] (خَلَق) فعلا لـ (مَن) تقدير الآية: ألا يعلم الله مَن خلق القولَ وأسـره وجهر بـه؟.. قلنا: هذا تأويل فاسـد؛ لأن الآية وردت مـورد التوعيد - كقوله تعالـى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾. [فصلت:٤٠] أي إن الله عليم بأقوالكم؛ أسـررتم أو جهرتم بها غيرَ أنه خَصَّ المضمرَ بالعلم به؛ ليكون إثباتـا للعلم بغيره ضرورة[٦]، وإثباتُ العلم بذلك إثباتُ المُجَازاة[٧] - كما فـي قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾. [فصلت:٤٠] ثم خَرَجَ قوله تعالـى: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ﴾. [الملك:١٤] مخرجَ تقريـر العلم بذلك[٨]،

---

(١) أن الآية فيها إشارة إلى أن كل خالق ينبغي أن يكون عالما بما خلق.
(٢) في ب: علم ما.
(٣) متعلق بالمصدر إثبات العلم.
(٤) خبر يكن.
(٥) ف ج: فيكون.
(٦) يعني بعد أن ذكر الله تعالى الإسـرار والجهر خَصَّ المضمرَ في الصدور -وهو الإسرار- بالعلم به فقال: إنه عليم بذات الصدور؛ ليكون إثباتا للعلم بالجهر - بغيره، وهو علمه بالمضمر المسَر؛ لأن من كان عالما بالمضمر في الصدور كان عالما بالجهر من باب أولى.
(٧) لأن الله تعالى يخبر بأنه عالم بالأعمال إيذانا بأنه سيجازي عليها.
(٨) بالإسرار والجهر.

ولذا[١] خَرَج عقيب إثبات العلم بــه[٢] كما يقال: إنه عالم بأخلاق فلان ومذاهبه وطرائقه ومراتبه، ألا يعلم مَن صحبه مدة عمره وطول حياته[٣]؟.

وبدايةُ العقول واعتراف الخصوم باشتراط العلم[٤].

ثــم[٥] العبد لا علم له بكيفيــة الاختراع، وبكيفية خروجــه من العدم إلىٰ الوجود، وبما[٦] يخرج عليه فِعلُــه من المقادير والأحوال؛ إذ لا علم لأحد بعدد ما[٧] يقطع بفعلِه من أجزاء الهواء والمكان، وبقدر ما يشغله من الزمان، وبقدر ما لفعله[٨] من صِفتَي الحسن والقبح، بل يوجَد الكفرُ قبيحا، والمشيُ مُتْعِبًا، وإرادةُ الكافر والماشي أن يوجَد كفرُه حســنا، ومشيُه غير متعِب؛ ومِن خاصية التخليق أن يخرج الفعل علىٰ حسب إرادة الخالق.

ولأنه لو جاز الإيجاد بلا علم.. لبطل دليل إثبات عالِمية الله تعالىٰ.

فثبت[٩] بما ذكرنا اســتحالةُ ثبوت قدرة التخليــق للعبد، وثبت بالضرورةِ التــي[١٠] يصير دافعُها مكابرا - وبمــا ذكرنا من الدليــل - أن[١١] العبد له فِعل،

---

(١) في أ و ب: وكذا.

(٢) بالإسرار والجهر.

(٣) فهذا تقرير لقوله: إنه عالم بأخلاق فلان...

(٤) يعني بداية العقل تشهد أن الخلق مشروط بكون الخالق عالما بما يخلق، وخصومنا في مسألة خلق الأفعال معترفون باشتراط ذلك.

(٥) أي: ثم بعد أن ثبت أن الخلق مشروط بالعلم بالمخلوق نقول: العبد لا علم له بكيفية الاختراع...

(٦) في ب: وإنما.

(٧) في ب: بقدر ما.

(٨) في أ: بفعله، وفي ب: وبقدر ما يقطع بفعله من صفة الحسن...

(٩) في ج: وثبت.

(١٠) صفة للضرورة.

(١١) أنَّ وما بعدها بتأويل الفاعل لـ: وثبت بالضرورة.

فحصل بمجموع الدليلين أن العبد له فعل وقدرة، وهو ليس بخالق له، فكان الله خالقَه ضــرورةً، ولم يصر العبد بتخليق[١] الله إيـاه مضطرا - كما لم يَصِر بعلم الله: أنه يفعله - مضطــرا[٢]؛ وإن[٣] كان لا وجه للخروج عن معلوم الله تعالى؛ لِمـا[٤] أنه تعالى خلق فعلــه الاختياري[٥]، فلم يصر ضروريـا - كما علم بفعله الاختياري[٦] فلم يصــر ضروريا؛ وإن كان لا يمكنه الخروج عن معلومه؛ لما أن معلومه: أنه يفعل باختياره، كذا هنا.

وعُرف باســتحالةِ ثبوت قدرة الاختراع للعبد، وثبــوتِ الفعل والقدرة له - جوازُ[٧] دخــول مقدور واحد تحت قدرة قادريــن، إحداهما قدرة الاختراع، والأخرى قدرة الاكتساب، وإنما المســتحيل دخوله تحت قدرتين - كل واحد منهما قدرة الاختراع، أو قدرة الاكتساب.

واعتبارهم بالشاهد فاسد؛ إذ لا قدرة في الشاهد لأحد على ما هو خارج عن محل قدرته[٨]؛ فلهذا لــم يتصور دخول مقدور تحت قدرة قادرين، وفي الغائب

(١) في ج: بخلق.

(٢) خبر يصر.

(٣) إن وصليــة، يعني: علمُ الله بأن العبد ســيفعل هذا الفعل لا يجعل العبد مجبـرا عليه بمعنى أنه لا اختيار له وإن كان العبد لا يمكنه أن يخـرج عن معلوم الله تعالى؛ لأن المعلوم لله تعالى لا بد من وقوعه، وإنما لا يكون مضطرا لأن الله تعالى علم ما ســيفعله العبد باختياره، فكان تحقيقا لاختيار العبد.

(٤) (لما) ساقطة من ب، وهو تعليل لعدم الجبر والاضطرار على العبد.

(٥) أي: لــم يصر العبد مضطرا مع أن الله تعالى هو خالــق فعل العبد؛ لأن الله تعالى إنما يخلق الفعل الذي يختاره العبد.

(٦) (كما علم بفعله الاختياري) ساقطة من ب.

(٧) نائب فاعل لـ: عرف.

(٨) محل قدرة العباد هو أنفســهم، يعني أن العباد غاية ما مكنهم الله تعالى منه أن يكتســبوا حركاتهم

الأمر بخلافه، واعتبار الشاهد بالغائب بدون ثبوت التسوية بينهما[(١)] فاسد، فمع وجود دليل التفرقة أولىٰ - مع أنا أجمعنا أن الله تعالىٰ هو الذي يُقْدِر العبدَ ويعطيه القدرة، ومن لا قدرة له علىٰ فعل.. يستحيل منه إقدارُ غيره عليه - كمن لا علم له بشيء.. يستحيل منه إثبات العلم لغيره به، فكانت قدرته[(٢)] ثابتة أيضا، فكان الفعل مقدورا تحت قدرة قادرين ضرورةً:

بيانه أن قدرة الله تعالىٰ لو كانت منتفية عن فعل العبد.. لكانت القدرة عندهم من صفات الفعل؛ إذ ما يجوز أن يُنفىٰ ويُثبت ويُخص ولا يعم[(٣)].. فهو صفة فعل عندهم، فلا يكون موصوفا به في الأزل عندهم، وقد زعموا أنه تعالىٰ قادر لذاته، وكان في الأزل قادرا، فكان تناقضا.

علىٰ أن ذلك[(٤)] ممنوع في الشاهد؛ فإن رجلين مستويي القدرة إذا حركا حجرا؛ فتحرك الحجر؛ فكان ما فيه من الحركة فعلا للمحركَين مقدورا لهما.. فكان الشيء الواحد فعلا لفاعلين مقدورا لقادرين.

وسكناتهم القائمة بأنفسهم، وهو المعني بمحل القدرة، أما الله تعالىٰ قادر علىٰ أن يخلق في غير ذاته الذي هو محل قدرته، بل لا يكون خلق الله تعالىٰ وفعله إلا في غير ذاته.

(١) في ب: فبينهما.

(٢) تعالىٰ.

(٣) يعني أن الصفات الذاتية كالقدرة والإرادة -بمعنىٰ القادرية والمريدية لأن المعتزلة يثبتون الأحوال ولا يثبتون الصفات- وغيرهما لا يجوز نفيها تارة وإثباتها تارة أخرىٰ ولا يجوز تخصيصها؛ لأن صفات الذات أزلية أبدية، وإنما الذي يجوز إثباته ونفيه هو أفعال الله تعالىٰ بأن يخلق هذا و لا يخلق هذا علىٰ حسب إرادته سبحانه، وهم جعلوا قدرة الله تعالىٰ ثابتة في الأفعال الاضطرارية منفية في الأفعال الاختيارية، فكانت عندهم صفة فعل، والصفات الفعلية عندهم غير أزلية -مع أنهم يقولون إنه أزلي القادرية، فكان تناقضا.

(٤) نفي القدرة عن أحد الفاعلين.

[الرد على تشبثات المعتزلة]

وتشبثهم بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾. [المؤمنون:١٤]؛ إذ فيه دليل على كون غيره خالقا - كما لو قلت فلان أحذق الكُتّاب، ألا يرى أن القول بأنه تعالى أكبر الآلهة محال؟؛ لاستحالة ثبوت الألوهية لغيره.

وبالأمر والنهي والوعد والوعيد والثواب والعقاب؛ إذ لو كان الله تعالى خالقَ أفعال العباد.. لصار آمرا ناهيا واعدا موعِدا ذاته، ولصار هو المأمورَ المنهيَّ المثاب المعاقَب المطيع العاصي، ولعاد الحمد والذم على أفعال الخلق إليه[١]؛ إذ الموجِد بذلك[٢] أولى مِن المكتسب.

وبأن الفعل لو تعلق بقدرة قادرين، ووُجِد بهما.. لأدى إلى اشتراك القادرَين في الفعل، فيكون فيه إثبات الشركاء للباري، وإن لم يتعلق بهما.. فإنْ تعلق بفعل العبد فحسب.. فهو المرام[٣]، وإن تعلق بفعل الله تعالى فحسب.. فهو الجبر؛ إذ ليس وراء الوجود معنًى يُعقل؛ ليتعلق بقدرة العبد.

ثم مِن أفعال العبد ما هو سَفَهٌ، ومباشِر السفه سفيهٌ، فموجِده أحق[٤]- مردود؛[٥] لأن[٦] الخلق قد يُذكر ويُراد به التقديرُ دون الاختراع، قال الله تعالى

---

(١) - سبحانه.
(٢) متعلق بـ(أولى) التي بعده.
(٣) المطلوب عند المعتزلة.
(٤) بالسفه، تعالى الله عما يقولون.
(٥) خبر قوله: تشبثهم.
(٦) تعليل لرد التشبث بالأول.

لعيسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾. [المائدة: ١١٠]. أي تُقَدِّر، فحملت الآية[١] عليه؛ دفعا للتعارض عن الآيات[٢].

ولَمَّا[٣] ثبت أن الإيجاد من قِبَل [الله تعالى، والكسب من قِبَل][٤] العبد، وأن له فعلا.. فيتعلق بما هو فِعلُه[٥] الثوابُ والعقاب والوعد والوعيد والأمر والنهي والحمد والذم؛ وإن[٦] لم يكن ذلك متعلقا بالإيجاد؛ على أن عندنا الموجَدَ بإيجاد[٧] الله تعالى باختيار العبد، وهو فعل العبد، وليس بفعل الله تعالى، بل هو[٨] مفعوله، وهذه المعاني[٩] متعلقة بمفعوله، لا بفعله الذي هو الإيجاد، فعندنا الكفر فعل الكافر، لا فعل الله تعالى، وإنما هو مفعوله، ومَن سلَّم مِن متكلمي أهل الحديث أن الكفر فعلُ الله.. فهو يقول: الكافرُ من قام به الكفرُ، لا مَن فعل الكفرَ - كما في الأسود والأبيض والميت والمريض.

وما قالوا[١٠] من إثبات الشركة.. فذلك وارد على مذهبهم؛ فإن إضافة الشيء إلى ذات بجهة وإلى ذات بجهة لن تُعقل شِركةً - كمَن استأجر دارا من آخر؛ فإن هذه الدار تضاف إلى المالك بجهة ملك الرقبة، وإلى المستأجر بجهة

---

(١) ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾.
(٢) في ب: الآية.
(٣) رد لتشبثهم بالثاني.
(٤) ما بين المعكوفين من هامش نسخة ب، ولا بد منه ليستقيم المعنى.
(٥) في ب: فعل.
(٦) وصلية.
(٧) في ب: بالإيجاد.
(٨) (هو) ساقط من ج.
(٩) الثوابُ والعقاب والوعد والوعيد والأمر والنهي والحمد والذم.
(١٠) رد لتشبثهم بالثالث.

ملك المنفعة، ولا[١] يقال بأن الدار مشتركة بينهما، وكذا الله تعالى مَلَّك العبادَ أشياء، وتلك[٢] الأشياء ملكُ الله تعالى ملكَ تخليق، ولم يكن العباد في ذلك شركاء لله[٣] تعالى؛ لِما[٤] أن ما هو ملك الله تعالى بالتخليق عينُه ملك العباد؛ لثبوت التصرف، ولم يكن الله تعالى مختصا بملك شيء والعبد بملك شيء آخر، فلو كان.. لثبتت الشركة؛ فإن حقيقة الشركة أن يكون لكل واحد من الشريكين ما ليس لصاحبه - كشركاء القرية؛ فإن كل واحد منهم يختص بملك شيء من القرية لا يملكه غيرُه من الشركاء، أو[٥] شركاء الدار؛ فإن الشركة في الدار أن يختص كل واحد من الشركاء بنصيبه، وما يكون لأحدهم لا يكون للآخر، وكما يفعل المجوس[٦]؛ فإن ما هو لأحد الشريكين لم يكن للآخر بوجه من الوجوه.

ثم العالم أعيان وأعراض، والله تعالى خالق الأعيان وبعض الأعراض؛ والعبادُ خالقوا[٧] أفعالهم الاختيارية عندهم، فكان بعض العالم حاصلا بإيجاد الله تعالى، وبعضه بإيجاد غيره، وهو إثبات الشركة في إيجاد العالم - كما فعلت المجوس، بل هم[٨] زادوا على ما قالوا[٩]، فعندهم ليس لله تعالى إلا شريك واحد، وعند المعتزلة لله تعالى شركاء في تخليق العالم لا يحصون كثرة؛

---

(١) في ج: فلا.

(٢) في ج: فتلك.

(٣) في ب: الله.

(٤) لا نقول: العباد شركاء لله تعالى في بعض مخلوقاته بسبب أن عين تلك المخلوقات هي بيد العباد يتصرفون بها.

(٥) في ب وج: و.

(٦) أي حقيقة الشركة كما يفعل المجوس.

(٧) في أ و ب و ج: خالق، ولعل الصواب ما أثبته.

(٨) المعتزلة.

(٩) المجوس.

إذ كل ما دب ودرج فهو عندهم خالق مع الله تعالى، ولأنهم[١] ينفون عنه الشرور والقبائح لا غير، والمعتزلة ينفون عنه كل ما هو حسن في نفسه - كالعبادات والطاعات، بل يُفَضِّلون غيرَ الله تعالى عليه؛ إذ حُسْنُ ما يوجده الله تعالى وهو الأعيان حسي، وحسنُ ما يخلقه العباد كالإيمان والطاعات عقلي، والحسنُ العقلي حقيقي دون الحسي؛ فإنَّ ذا[٢] يختلف باختلاف الحواس، وهذا لا يختلف باختلاف العقول، وتفاضل الفاعلين بتفاضل أفعالهم.

ولَمَّا[٣] ثبت بالدليل أن ليس للعبد قدرة الإيجاد؛ وأن لا موجِد للفعل إلا الله؛ وثبت أن الله تعالى حكيم لا يتصور منه السفه.. ثبت أن له في إيجاد كل شيء حكمةً بالغةً قبيحا كان الموجَدُ أو حسنا؛ وإن[٤] كنا لا نقف على ذلك بعقولنا؛ إذ العقول قاصرة عن الإحاطة بِحِكَم الربوبية، والأفهام حاسرة عن إدراك أسرار الألوهية.

ثم نقول: الحكمة: ما له عاقبة حميدة؛ والسفه: ما ليست له عاقبة حميدة. فَلِم قلتم: أنْ ليس لتخليق الكفر ونحوه عاقبة حميدة؟.

فإن قالوا: إنا لا نقف على ما فيه من جهة الحكمة، ولو كان فيه حكمة.. لوقفنا عليها.. فقد استكبروا في أنفسهم وعَتوا عُتُوا كبيرا؛ لأنه لا وقوف لهم بعقولهم الضعيفة على كثير من الحِكَم البشرية فضلا عن الحِكَم الربوبية، فجاز أن يكون في خلق هذه الأشياء حكمةٌ لا يقفون عليها، أليس أن كثيرا من الأجسام

---

(١) المجوس.

(٢) الحسي.

(٣) رد لتشبثهم بالرابع.

(٤) وصلية.

لا يعرفـون وجه الحكمة فيها ثـم[١] لا ينفون خلقها عن اللـه تعالىٰ؟ فكذا في الأعراض.

ثم نقول: بتخليقه ما حسن وقبح من الأفعال نستدل علىٰ كمال قدرته ونفاذ مشيئته - حيث قَدَر علىٰ تخليق المتضادين واختراع المتقابلين؛ إذ من يوجَد منه نوع واحد لا غير.. كان مضطرا، وكانت قدرته ناقصة؛ ولهذا كان خلق ما قبُح من الأجسـام وخَبُثَ وضَرَّ وآلَمَ حكمةً بالغة لَمَّا تعلقت به عاقبة حميدة، فكذا خلق ما قبح من الأفعال.

وفيه إظهار القدرة علـىٰ فعل الغير ومقدوره، وبه تمتاز القدرة القديمة من القدرة الحديثة، والمشيئة الشاملة[٢] من المشيئة القاصرة، وبه يظهر أنه متصرف في مقدور عباده، مسـتبِدٌّ بتحصيل مراده، وأن ما يفعله لا يفعله لحاجة أو لجلب نفـع[٣] أو دفع ضر؛ إذ مَن ذلك فعلُه لا يفعله إلا لينتفع[٤] به، وأنه غني عن خلقه، عزيز بذاته، لا يتعزز بكثرة أوليائه، ولا يضعف بتكاثف أعدائه، بل هو العزيز في ذاته، المنيع في سلطانه، القوي أَيْدُهُ، المتين كيده.

علىٰ أنـا لا نقول علىٰ الإطلاق: إنه خلق الكفـر[٥]. بل نقول: خلق الكفر قبيحا باطلا شـرا، والحكمةُ تقتضي كونه علىٰ هذه الصفات، فإيجاده عليها كان حكمة، وإنما السفه تحصيله حَسَنا وصَوابا[٦] - كما يقصده الكافر.

---

(١) في أ و ب: لِمَ.
(٢) في ب: الكاملة وفي ج: السالمة.
(٣) في ب: منفعة.
(٤) في أ و ج: إلا ما ينتفع.
(٥) لا نقول: خلق الكفر. ونسكت.
(٦) في ب: صونا.

وبه يبطل قولهم: إنه تعالىٰ لو خلق الكفر.. لجاز ذمه[١] عليه؛ لأن[٢] الإيجاد فوق الاكتساب؛ لأن[٣] استحقاق الذم بفعل السفه، لا بفعل الحكمة، والله تعالىٰ في إيجاده حكيم، والعبد في اكتسابه سفيه؛ لِما له في حقه مِن وخيم العاقبة، ولِما يقصد تحصيلَه علىٰ ضد ما تقتضيه الحكمة من الصفات، فيستحق العبد الذم دون الباري، فهو المستحِق لكل حمد.

فإن قيل: لو كان الله تعالىٰ خالق الكفر والمعاصي.. لجاز أن يقال: يا خالق الكفر والمعاصي، وليس فليس[٤].. قلنا: إنا نقول: الله[٥] خالق كل شيء، ويدخل تحته أفعالُ الخلق كلُّها، والأجسامُ الخبيثة، ولا نقول ذلك علىٰ التخصيص؛ لِما أن إضافته إلىٰ كلية الأشياء تجري مجرىٰ التعظيم له - كقوله: رب العالمين، وخالق السماوات والأرضين، وإضافته إلىٰ شيء خاص يجري مجرىٰ التعظيم لذلك الخاص، والكفر والمعاصي ليس بقابل للتعظيم؛ فلذا مُنعت الإضافة، ولذا لا يجوز أن يقال: يا خالق القردة والخنازير.

فإن قيل: كيف يجوز أن يكون القبيح خلْقَ الله تعالىٰ؛ والله[٦] تعالىٰ يقول: ﴿أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾. [السجدة:٧]؟.. قلنا: معناه: أنه أحسن خلق الأشياء؛ لأنه عالم بكيفية خلقها علىٰ ما هي عليه من القبح والحسن، فكانت علىٰ ما أراده، ولم تكن علىٰ خلاف ذلك، ومَن قصد فعل شيء فكان علىٰ ما قصد وأراد..

---

(١) سبحانه.
(٢) تعليل لقولهم الباطل.
(٣) تعليل لبطلان قولهم.
(٤) يعني: وليس يقال: يا خالق الكفر، فليس هو خالق الكفر - علىٰ مذهبهم.
(٥) في ب: والله.
(٦) في ج: فالله.

يقال: فلان يحسن فعل كذا، يؤيده أنه خلق[١] الخنافس والجعلان والخنازير، فلو خرج الكفر عن خلقه بقضية هذه الآية[٢].. لخرجت هذه الأشياء[٣]، وليس فليس[٤].

فإن قالوا: لا قبح في الأعيان ولا خبث فيها، وإنما ذلك في الأفعال.. قلنا: هذا خلاف كلام الرب؛ فقد قال تعالىٰ: ﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ﴾. [إبراهيم:٢٦] - علىٰ أن التكوين عندنا غير المكوَّن، والكفر مكوَّن، فلم يكن هو فعلَ الله تعالىٰ[٥]، بل هو[٦] مفعوله، وكون المفعول قبيحا لا يوجِب قبحَ التكوين.

وقال جمهور متكلمي أهل الحديث[٧]: القبح والسفه ما نُهي عنه، والله تعالىٰ ليس بمنهي عن إيجاد الكفر؛ إذ لا نهيَ لأحد عليه، والعبد منهي عن اكتساب الكفر، فكان خلقه تعالىٰ غير قبيح، وكسب العبد قبيحا سفها؛ ولهذا لم يكن تركُه عبدَه يزني بأمته مع القدرة علىٰ المنع؛ وتخليقُه في آلته الشدة والقوة مع علمه أنه يزني بأمته - قبيحا[٨] ولا سفها؛ وإن[٩] كان ذلك في الشاهد قبيحا؛ لكونه منهيا عنه، واستحال ذلك[١٠] علىٰ الباري.

---

(١) (خلق) ساقطة من ب.
(٢) ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾.
(٣) أي: الخنافس و....، و(الأشياء) ساقطة من ب.
(٤) يعني: وليست هذه الأشياء خارجة عن خلقه، فليس الكفر خارجا عن خلقه.
(٥) من هنا إلىٰ قوله الآتي: (ثم مذهب جمهور المعتزلة أن المعدوم شيء وعين وعرض وجوهر وسواد) ساقط من ج.
(٦) (هو) ساقطة من ب.
(٧) في ب: فقال جمهور المتكلمين من أهل الحديث.
(٨) خبر لم يكن.
(٩) وصلية.
(١٠) أن يكون الباري منهيا.

وقال أبو إسحاق الأسفراييني: القبيح ما يعود به[١] على فاعله ضرر محض، والله تعالى لا يعود عليه بفعلٍ ما[٢] ضرر، فلا يكون خلقه الكفرَ قبيحا منه؛ لعدم عود الضرر عليه، أما الكافر.. فيعود عليه ضرر محض[٣] باكتسابه الكفر، فكان قبيحا.

وما زعموا: أن ما يدَّعون مِن الكسب غير معقول[٤]؛ إذ ليس وراء الوجود معنى يُعقل؛ ليتعلق بقدرة العبد.. قلنا[٥]: قد بينا أنه معقول إلا أنه لا قدرة للعبد على الخلق، وله فِعلٌ، وهو ليس بمجبور، لكنه[٦] ليس بموهوم؛ لأن الوهم من نتائج الحس، فما لا يدخل في الحس.. لا يدخل في الوهم، والواجب علينا اتباع[٧] الدليل العقلي، لا اتباع[٨] الوهم.

يوضحه أنَّ خلْق الله تعالى الحركةَ في يد زيد بدون أن تكون[٩] الحركة مقدورة له ممكن[١٠] عقلا، وكذا خلق الحركة مع قدرته[١١] وإرادته ممكن عقلا،

---

(١) (به) ساقطة من ب.
(٢) إبهامية.
(٣) في ب: الضرر المحض.
(٤) في ب: مفعول.
(٥) رد لتشبثهم بالخامس.
(٦) الكسب.
(٧) في ب: إنتاج.
(٨) في ب: إنتاج.
(٩) في ب: تكون له.
(١٠) خبر أن.
(١١) قدرة زيد.

فإذا خلق الحركة مع قدرته عليها وإرادته لها.. تسمىٰ هذه الحركة كسبا، والتفرقة بين الحركة[1] الاختيارية والحركة الضرورية ثابتة بالضرورة.

ثم قيل[2]:

كل مقدور حصل في محل قدرته فهو كسب، وما حصل لا في محل قدرته فهو خلق.

وقيل: ما وقع بآلة فهو كسب، وما وقع لا بآلة فهو خلق[3].

وقيل: ما وقـع المقدور به بحيث يصح انفراد القادر به فهو خلق، وما وقع المقدور به مع تعذر انفراد القادر به فهو كسب[4].

واسم الفعل يشملهما؛ لأن الفعل صرف الممكن من الإمكان إلىٰ الوجوب أي الثبـوت والتحقق[5] - إلا أن الصرف[6] من الله تعالىٰ إيجاد ما هو ممكن في العقل[7] وجودُه، ومن العبد مباشرة الآلة لقصد الفعل الممكن[8].

[شيئية المعدومات وذاتيتها والخلاف في ذلك]

ثم مذهـب جمهور المعتزلة أن المعدوم[9] شـيء وعين وعَرَض وجوهر

(١) في ب: حركة.
(٢) في التفرقة بين خلق الله تعالىٰ لأفعال العباد وبين كسب العباد لها.
(٣) (وقيل: ما وقع بآلة فهو كسب، وما وقع لا بآلة فهو خلق.) ساقط من ب.
(٤) لأن كسب العباد لا يُخرج الفعلَ من العدم إلىٰ الوجود، فلا ينفرد بوقوع المقدور، بل لا بد من قدرة الخالق سبحانه.
(٥) في ب: الثبوت في التحقق.
(٦) في ب. التصرف.
(٧) في ب: في الفعل.
(٨) في ب: لقصد الممكن الفعل.
(٩) في ب: للمعدوم.

وسواد وحركة وذات قبل الحدوث، وقدرةُ الفاعل لا تتعلق إلا بالوجود، ولا تعلق لها بالشيئية[١] ولا بكونه حركة في الأزل وسوادا وجوهرا وذاتا وعينا؛ لأن هذه الأوصاف كانت ثابتة في الأزل.

ثم[٢] الوجود[٣] ليس بمعنىً وراء الذات، ولا تعلق للقدرة بالذات، فلا يتصور تعلقها بالوجود؛ إذ هو ليس معنىً وراء الذات، فإذاً لا تعلق لقدرةٍ ما[٤]، لا للقدرة القديمة ولا للقدرة المحدَثة بمقدور ألبتة، وفيه تعطيل الصانع، والقولُ بقدم العالم، وإبطالُ ثبوت الفعل للعباد.

ونحن نقول[٥]: الله تعالىٰ خلق العالم، وجعل ما ليس بسواد ولا جوهر ولا عرض ولا موجود سوادا وجوهرا وعرضا وموجودا، ثم ما كان من أفعال العباد.. فوجوده وشيئيته[٦] متعلقة بقدرة الله تعالىٰ، وكونه حركة وسكونا وطاعة ومعصية متعلقة بقدرة العبد.

وعندهم لا تتعلق شيئيته[٧] بقدرة أحد، ووجودُه ليس بمعنىً وراء الشيئية، فينبغي أن لا تتعلق قدرة العبد به، فلم يمكنهم تعليق قدرة العبد إلا بقدر ما قلنا، فإذا قلنا بمثل ما قالوا.. فلم[٨] يبقَ بيننا خلاف إلا في العبارة[٩]؛ فإنهم سموا ذلك

---

(١) في ب: بالمشيئة.
(٢) بداية جواب المصنف لإبطال مذهب المعتزلة بلازم قولهم.
(٣) في ج: الموجود.
(٤) إبهامية.
(٥) زيادة علىٰ ما تقدم.
(٦) في ب: موجودة وشيئية.
(٧) في ب: شيئية.
(٨) في ج: لم.
(٩) في ج: العبادة.

خَلْقا، ونحن سميناه كسبا - إلا أن ما وراء ذلك عندنا متعلق بقدرة الله تعالىٰ، وعندهم لا بقدرة أحد، فاستوينا في جنبة[١] العبد، ولم يبق لهم علينا إشكال، وفيما وراء ذلك التحقوا بالدهرية والمعطلة.

[فصل في المتولدات]

وثبت بهذا[٢] أن المتولدات بخلق الله تعالىٰ - كالألم في المضروب، والانكسار في الزجاج، وعند المعتزلة بخلق العبد.

اعلم أنه لما ثبت أن ليس للعبد قدرة التخليق.. ثبت أن ما يوجد من[٣] الألم والانجراح في الحيوان عقيبَ ضرب الرجل إياه وجرحه، والانكسارِ في الزجاج عقيب الكسر - ليس[٤] بفعل العبد لا بطريق التخليق ولا بطريق الاكتساب، بل كل ذلك[٥] مخلوق الله تعالىٰ؛ لعدم قدرة التخليق للعبد، واستحالةِ اكتساب ما ليس بقائم بمحل قدرته.

وبطل قولُ جمهور المعتزلة: إن هذه الأشياء متولدة من فعل العبد، وهي فعله[٦]، مخلوقة من قِبَله، وهو خالقها؛ لأنها توجد علىٰ وفق إرادة فاعل السبب وقصده - كما توجَد أفعاله القائمة به علىٰ وفق إرادته وقصده، ولهذا يلام فاعلُ

---

(١) ناحية وجانب.

(٢) بانفراد الله تعالىٰ بالقدرة علىٰ التخليق.

(٣) في ب: في.

(٤) خبر أن.

(٥) (ذلك) ساقطة من ب.

(٦) في ب: فعلة.

سببها، ويؤاخَذ بها في الدنيا، ويعاقَب عليها في العقبىٰ، ولو لم تكن حاصلةً بفعله.. لكان هذا ظلما[١].

إذ[٢] لو كان الألم فعلا لفاعل سببه وهو الضرب.. لكان لا يخلو إما أن كانت له عليه[٣] قدرة أو لا، فإن لم يكن.. فلا يكون فعلا له، وإن تعلقت قدرته به.. فلا يخلو إما أنْ فَعَله[٤] بالقدرة التي حصل بها الضرب، أو بقدرة أخرىٰ:

والأول باطل؛ لأن تعلق قدرة واحدة محدَثة بمقدورين متجانسين أو متضادين أو مختلفين[٥] - محال؛ إذ كل قدرة محدَثة لا تتعلق إلا بمقدور واحد، وكذا العلم المحدَث عند جمهور أصحابنا لا يتعلق إلا بمعلوم واحد، ولأن القدرة علىٰ الضرب سابقة علىٰ الألم، وسبقُ القدرة المحدَثة علىٰ المقدور محال؛ لِما مرَّ.

وكذا الثاني: لأنه لو قَدَر بقدرة أخرىٰ.. لقَدَر علىٰ ضده بدلا عنه؛ إذ الاستطاعة تصلح للضدين عندهم، ولَمَّا استحال أن يُوصف[٦] بالقدرة علىٰ

(١) نهاية شبهة المعتزلة.
(٢) تعليل المصنف لبيان أن المتولدات ليس بخلق العبد، بل بخلقه تعالىٰ.
(٣) (عليه) ساقطة من ب.
(٤) في ج: أن كان فعله.
(٥) الفعلان المتجانسان ما كانا من جنس واحد كالضرب والضرب، والمتضادان هما المختلفان اللذان لا يجتمعان كالتحريك والتسكين لجسم واحد في آن واحد، والمختلفان هما المختلفان اللذان يمكن الجمع بينهما كالكتابة والأكل.
(٦) العبد.

تسكين السـهم بعد الرمي، وتخليق اللذة[١] في بدن المضروب والمجروح بعد الضرب والجرح.. دلَّ أنه لم يقدر عليه بقدرة خاصة له[٢].

ولأنه لـو كان كذلك.. لتمكن من الامتناع عن حصول الألم بعد الضرب؛ إذ القادر هو الذي يصح منه الفعل والترك.

وكذا الألم يوجَد بعد موت الجارح، وبقاءُ قدرته بعد موته أو حدوثُ قدرة له بعد موته محال، ولا فعل بدون القدرة، فدل أنه ليس بفعل له.

وقول ثمامة بن الأشرس[٣] من المعتزلة: إن المتولدات أفعال لا فاعل لها - باطل؛ لِما فيه من تعطيل الصانع.

وقول النظام: إن المتولدات فعل الله بإيجـاب الخلقة أي: إن الله تعالىٰ خلق الشخصَ الحيواني[٤] علىٰ وجه يوجب أن يخلق الله فيه الألم عند الضرب، والسهمَ علىٰ وجه يوجب أن يخلق الله فيه المرور عند الرمي.

وقول القلانسي: إنه[٥] فِعلُ الله تعالىٰ بإيجاب الطبع.

ولا فرق بين مذهب النظام ومذهبه[٦]، وحاصل المذهبين اسـتحالة عدم

---

(١) في ب: القدرة.

(٢) لما يسمونه متولدا.

(٣) ثمامة بن أشـرس النميري أبو معن، من كبار المعتزلة، وأحد الفصحـاء البلغاء المقدمين، كان له اتصال بالرشـيد ثم بالمأمون، كان ذا نوادر وملح، من تلاميذه الجاحظ، وعده المقريزي في رؤساء الفرق الهالكة، وأتباعه يسـمون (الثمامية) نسـبة إليه، وقال ابن حـزم: كان ثمامة يقول: إن العالم فعل الله بطباعه، وفاته ٢١٣ هـ. الأعلام ٢/ ١٠٠.

(٤) في ب: الحيواني والسهم.

(٥) في ب: إن.

(٦) القلانسي.

الأثر عند وجود ما هو سببه - كما هو مذهب أهل الطبائع - إلا أنهم[١] يضيفون ذلك إلىٰ طبيعة المحل فحسب، وهما يضيفان إلىٰ الله تعالىٰ، ولكن بإيجاب الخلقة والطبع، وما ذكرا يؤدي إلىٰ أن مَن فعل شيئا.. صار موجِبا علىٰ الله تعالىٰ أن يفعل ذلك المتولد في المحل - بحيث لا يكون له[٢] قدرةُ الامتناع، والقول به ظاهر البطلان.

وعندنا يجوز خلوُّ المحل عن هذه المعاني عند وجود ما يُعَدُّ سببا لها، ولا يجب علىٰ الله أن يفعل شيئا منها في المحل؛ غير أنه تعالىٰ أجرىٰ العادة بخلقها عقيبَ تلك الأفعال - مع جواز أن لا يخلق بطريق نقض العادة؛ معجزةً لنبي أو كرامة لولي، فقد حكىٰ[٣] شيخنا عن شيخه رحمهما الله: أن الكفار حين غرزوا قضيبا محددا[٤] في أصول أظافره كان لا يتألم به.

وإنما[٥] يلام عليها ويؤاخَذ بها؛ لأن الله تعالىٰ لما أجرىٰ العادة بخلق تلك الآثار عند مباشرة الأسباب؛ ومُبَاشِرُها يقصد حصولَها عند مُباشَرَتِها.. أضيفت إلىٰ مباشِر أسبابها عرفا وشرعا، وهذا كمن شق زِقَّ إنسانٍ حتىٰ سال دهنه؛ فإن السيلان غير مضاف إليه حقيقة، ولكن لَمَّا أجرىٰ الله تعالىٰ العادة بخلق السيلان في الدهن عقيب[٦] شَقِّ الزقِّ.. أضيف إلىٰ الشاقِّ عُرفا، ويؤاخَذ به شرعا.

---

(١) أهل الطبائع.

(٢) سبحانه.

(٣) (حكىٰ) ساقطة من ب.

(٤) (محددا) ساقطة من ج.

(٥) جواب شبهة المعتزلة.

(٦) في أ و ب: عند شق الزق.

وحصولها[١] على حسب قصد الفاعل وإرادته ممنوع؛ فربما يكون قصد الجارح أن يكون الجرح غيرَ سارٍ إلى الموت، ولا يكون كذلك.

[فصل في أن المقتول ميت بأجله]

وثبت بهذا أن المقتول ميت بأجله؛ لأن القتل فِعلٌ يخلق الله تعالى عقيبه في الحيوان الموتَ[٢].

وعندهم[٣] مقطوع عليه أجلُه.

اعلم أن عندنا ما يخلق الله تعالى في المقتول من المعنى المنافي للحياة - وهو الموت - مفعولُ الله تعالى، وليس بفعلٍ للقاتل، والقتل فعلُ القاتل قائم به، وليس بحالٍّ بالمقتول؛ إذ فعل العبد لا يجاوز محلَّ قدرته.

وزعم الكعبي أن المقتول غيرُ ميت؛ لأن الموت فعلُ الله تعالى، والقتل فعل القاتل.

وقال غيره من المعتزلة: في المقتول معنيان: أحدهما من الله تعالى وهو الموت، والآخر من العبد وهو القتل.

وما ذكرناه[٤] من الدليل في إبطال القول بالتولد يوجِب بطلان هذا كله، فالحاصل[٥] أن عندنا المقتول ميت بأجله، وهذا أجله، لا أجلَ له سواه.

(١) تتمة جواب شبهة المعتزلة، والضمير يعود على ما يسمونه بالمتولدات.
(٢) في ب: الميت.
(٣) المعتزلة.
(٤) في ب وج: ذكرنا.
(٥) في ج: والحاصل.

وكذا قال أبــو الهذيل[(١)] منهم - حتى قال: لو لــم يُقتل.. لمات بأجله في وقت قتلــه؛ إذ لو جاز أن يعيش.. لكان قاتلُه مُقدِّمــا أجلَه، وقد قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾. [الأعراف:٣٤].

وعندنا ليس الأمر كذلك، بل يُقتل لا محالة.

وكذا قال[(٢)] الجبائي: لا أجل له إلا هذا.

وقال الباقون: المقتول مقطوع عليه أجله.

لنــا قولــه تعالــى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف:٣٤]. والحديث المعروف: «إن الله تعالى يبعث ملكا فيكتب عمله ورزقه وأجله وسعادته وشقاوته»[(٣)].

وقولهم: إنه غير مقتول بأجله، وله أجلٌ آخر - باطل؛ لأنه لا يليق به تعالى أن يجعــل له أجلا يعلم أنــه لا[(٤)] يعيش إليه ألبتة، أو يجعــل أجلَه أحدَ الأمرين - كفعــل[(٥)] الجهال بالعواقب، بل لما كان عالما أنــه يقتل.. جعله أجلَه، فيكون الأجلُ الواقع في علم الله تعالى واحدا.

ومــا ذكروا يؤدي إلى أن الله تعالى أعطى العبدَ قــدرةَ منعِ الله تعالى عن إبقاء عبده إلى ما جعله أجلا له، وقدرةَ قطعِ ما جعله أجلا له، وهو محال.

---

(١) العلاف.

(٢) (قال) ساقطة من ج.

(٣) البخاري برقم ٣٢٠٨، ومسلم برقم ٢٦٤٣. وغيرهما بألفاظ متقاربة.

(٤) (لا) ساقطة من ب.

(٥) في ب: كقول.

ووجوبُ[١] القصاص والضمان على القاتل؛ لارتكابه المنهيَّ، ومباشرته في محل قدرته فِعلاً[٢] أجرى الله تعالى العادة بتخليق الموت عقيبه.

وعلى هذا الأصل يُخَرَّج قوله ﷺ: (صلة الرحم تزيد في العمر)[٣]. يعني: كان في علم الله سبحانه أنه لولا هذه الصلة.. لكان عمره كذا، ولكنه علم أنه يصل رحمه، فيكون عمره أزيدَ من ذلك، ويكون المحكوم المعلوم أنه يَصِل رحمه، ويعيش إلى هذه المدة لا محالة، ولكن مع علمه أنه لو لم يصل[٤].. لَمات قبل هذه المدة؛ لِما عُرف أنه تعالى يعلم ما يكون، ويعلم أنَّ ما لا يكون لو كان كيف يكون - كما قال الله تعالى في حق الكفار: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨] وإن[٥] كان يعلم أنهم لا يُرَدُّون.

[فصل في أنه تعالى مريد للطاعة والمعصية]

وثبت أنه تعالى مريد لجميع الكائنات عينا كان أو عَرَضا طاعة أو معصية؛ لأنه لما ثبت أن الله تعالى خالق[٦] أفعال العباد خيرها وشرها طاعتها ومعصيتها؛ وهو تعالى مختار في تخليق ما يخلق؛ ولا اختيار بدون الإرادة.. ثبت أن ما وُجِد من أفعال العباد كلها بإرادته تعالى، وما لم يوجَد منها لم يكن بإرادته تعالى[٧]؛ إذ[٨] لم يخلقه.

(١) جواب شبهة المعتزلة.
(٢) مفعول به لـ: مباشرته.
(٣) البخاري برقم ٢٠٦٧، ومسلم برقم ٢٥٥٧، وغيرهما بألفاظ متقاربة.
(٤) في ب: يقتل.
(٥) وصلية.
(٦) في ب: خلق.
(٧) (وما لم يوجد منها لم يكن بإرادته تعالى) ساقط من ب.
(٨) في ب: إذا.

ثــم حاصل المذهب أن كل حادث حــدث كان بإرادة الله تعالىٰ علىٰ أي وصف كان - إلا أن الطاعة بمشيئته وإرادته ورضاه ومحبته وأمره وقضائه وقدره، والمعصيةُ بقضائه وقدره وإرادته ومشــيئته، وليس بأمره تعالىٰ ورضاه ومحبته؛ لأن محبته ورضاه يرجعان إلىٰ كون الشيء مستحسنا، وذا[1] يليق بالطاعات دون المعاصي.

وعند الأشعري[2] المحبة والرضا بمعنىٰ الإرادة، ويَعُمَّان كل موجود كما تعم الإرادة،

وأوَّلُوا قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾. [الزمر:٧]. أي لعباده المؤمنين بدليل الإضافة[3] إليه تعالىٰ.

وعند المعتزلة هو مريد للخير والطاعة دون المعصية والقبح، واختلفوا في المباحات، فمنهم من زعم أن الله تعالىٰ مريد لها، ومنهم من زعم أنه تعالىٰ غير مريد لها.

فالحاصل أن عند المعتزلة كل ما كان أَمَرَ[4] الله تعالىٰ به أراد وجوده؛ وإن

---

(١) في ب: إذا.

(٢) الإمام الجويني جعل المسألة خلافية بين الأشاعرة فمنهم من يقول: المحبة والإرادة بمعنىٰ واحد، ومنهم من فرق، ولم يسـم الإمامَ الأشعريَ. الإرشـاد صـ١٩٤. ولكن في الروضة البهية فيما بين الأشـاعرة والماتريدية خلاف ذلك، فقد قال: إن قول الأشعري أنهما أمران مفترقان لأن الكفر غير مرضي وهو مراد والإمام أبو حنيفة قائل بأنهما متحدان. الروضة البهية صـ١٧. كما ذكر ابن الهمام في المسايرة: ونقل عن أبي حنيفة ﷺ ما يدل علىٰ جعل الإرادة من جنس الرضا والمحبة. المسايرة صـ٦٨.

(٣) يعني لما أضاف العباد إليه فقال: لعباده.. دلَّ أن المراد المؤمنون.

(٤) في ج: كل ما أمر.

عَلِم أنه لا يوجَد، وكل ما نَهىٰ عنه كَرِه وجودَه، وأراد ألا يوجد؛ وإن علم أنه يوجَد.

وعندنا كل ما علم الله تعالىٰ أن يوجد أراد وجوده سواء أمر به أو لم يأمر[١]، وما علم[٢] أنه لا يوجَد لم يُرِد وجوده سواء أمر به أو لم يأمر.

ثم قال بعض أصحابنا: نقول: إن الله مريدٌ حدوثَ كل ما علم حدوثه، ولا نقول علىٰ التفصيل: إنه أراد الكفر والفرية عليه[٣] وغير ذلك من المعاصي - كما نقول: إنه خالق العالم، ولا نقول: إنه خالق الأقذار والأنتان.

وقال بعضهم: نقول علىٰ التفصيل، ولكن بقرينة، فنقول: أراد من الكافر الكفر كسبا له قبيحا منه مذموما، وكذا في غيره من المعاصي، وهو اختيار الأشعري، وهو قريب مما اختاره شيخنا أبو منصور رحمه الله.

ثم هذه المسألة في الحقيقة عينُ مسألة خلق الأفعال؛ لِما مرَّ، فتثبت بما ثبتت[٤] به تلك، فلا حاجة بنا إلىٰ إقامة الدليل ابتداءً - إلا أنَّ السلف تكلموا فيها بطريق الأصالة[٥]، فنقتدي بهم في ذلك، فنقول:

إن المعتزلة تشبثوا بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ﴾. [غافر:٣١]؛ فإنه[٦] نَصٌّ علىٰ نفي إرادة الظلم للعباد، وعندكم يريد كلَّ ظلم كان ويكون.

وبقوله: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾. [الذاريات:٥٦] أخبر أنه

---

(١) في ج: يأمر به.
(٢) في ب: وما علم الله.
(٣) (عليه) ساقطة من ب.
(٤) في أ: تثبت.
(٥) وليس تبعا لمسألة خلق الأفعال.
(٦) في ب: وإنه.

خلقهم جميعا للعبادة، وأنتم[1] تقولون: خلق الكافر للكفر والعاصي للمعصية لا للعبادة.

وبأنَّ إرادة السفه وما لا يرضىٰ به؛ والأمر بما لا[2] يريده - سَفَهٌ في الشاهد، فكذا في الغائب[3].

ونحن[4] نتمسك بما روي عن النبي ﷺ وعن جميع الأمة: (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن)[5]. وهذا دليل ظاهر علىٰ صحة ما ذهبنا إليه، وبطلان قول المعتزلة؛ إذ الإجماع حجة موجِبة للعلم قطعا.

وبقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾. [الأنعام:١٢٥] أخبر أنه تعالىٰ يريد ضلال بعضٍ، ويجعل[6] ما به يحصُل ضلالُه، وهو ضيق القلب.

وبقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾. [هود:٣٤] أخبر نوحٌ عليه السلام: أن الله تعالىٰ يريد أن يغويهم، والمعتزلة يخالفونه، ويقولون: لا يريد أن يغويهم.

وبقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾. [الأنعام:١٠٧] فعندهم شاء عدمَ شركهم، ومع ذلك أشركوا، وفيه تكذيب الله تعالىٰ.

وبقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾. [الأنعام:٣٥].

(١) في ب: وإنهم.
(٢) (لا) ساقطة من ب.
(٣) نهاية شبه المعتزلة.
(٤) أدلة أهل السنة علىٰ تعميم مرادات الله تعالىٰ.
(٥) رواه أبو داود برقم ٥٠٣٦، والنسائي في الكبرىٰ برقم ٩٧٥٦، وغيرهما
(٦) بمعنىٰ يخلق، وهو معطوف علىٰ: يريد.

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾. [يونس:٩٩].

﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾. [السجدة:١٣] فعندهم شاء إيمان مَن في الأرض، وما آمنوا، وهو تكذيب الله عز وجل في خبره، وهو كفر.

وبأن الله تعالى لو شاء من الكافر الإيمانَ، والكافرُ شاء من نفسه الكفر - وكذا إبليس شاء منه[1] الكفرَ.. لكانت[2] مشيئةُ الكافر وإبليس أنفذَ مِن مشيئة الله تعالى، وهو أمارة العجز والمغلوبية - حيث شاء أشياء في ملكه فلا تكون، ولم يشأ أشياء فتكون على كره منه.

ولأنه لو جاز أن تتعطل مشيئته بمشيئة عبده.. لجاز أن تتعطل بمشيئة الشريك، فيؤدي إلى إبطال دلالة التمانع، وإلى تصحيح مذهب الثنوية.

فإن قالوا: إنَّ عدم ما يشاء؛ ووجود ما لا يشاء إنما يدل على العجز والضعف إذا لم يكن له قدرة إيجاد ما يشاء ودفع ما لا يشاء وله[3] قدرةُ إيجاد[4] إيمان كل كافر جبرا، وقدرةُ دفع كل كفر جبرا، ومَن هذا وصفه لا يوصف بالعجز.

وكذا قالوا: المراد بالمشيئة المذكورة في الآيات مشيئة الجبر والقسر - أي لو شاء ربك لأجبرهم على الهدى، ولآمنوا جبرا، وما أشركوا.

قلنا: لو شاء إيمانَهم بطريق الجبر؛ وحصل إيمانهم.. لَمَا كان ذلك الإيمان الحاصلُ جبرا هو الإيمانَ الذي شاء الله تعالى منهم؛ لأنه شاء منهم إيمانا

---

(١) من الكافر.

(٢) في ج: فكانت.

(٣) يعني: والحال أن الله تعالى له قدرة إيجاد إيمان كل كافر جبرا وقدرة دفع كل كفر جبرا، ومن كان هذا وصفه لا يوصف بالعجز.

(٤) (ما يشاء ودفع ما لا يشاء، وله قدرة إيجاد) ساقطة من ب.

اختياريا يستحقون به[١] الثواب ويندفع به عنهم[٢] العقاب[٣]، والإيمانُ الحاصل جبرا لا يكون هذا الإيمانَ؛ فإنَّ العبد لا يصير بـه أهلا للثواب، ولا يخرج[٤] به عن استحقاق العذاب، فإذاً[٥] لم يبق[٦] قادرا على تحصيل ما أراد[٧] في ملكه، وغُلِبتْ مشيئتُه بمشيئةِ إبليس وإرادةِ كلِّ كافر[٨].

وبطل تفسيرُ العلاف مشيئةَ الجبرِ: أنه يخلق فيهم الإيمان جبرا، فيوجد فيهم الإيمان، ويندفع الكفر؛ لأن[٩] المؤمن عندهم فاعل الإيمان، والكافر فاعل الكفر.

ولهذا[١٠] أبوا أن يكون الله خالقا لأفعال الخلق؛ إذ لو كان خالقا لكان هو المصليَّ المطيعَ، فلو خلق فيهم الإيمان.. لكان هو المؤمن لا الكفرة، فلا يتصور إيمانهم، ولم تنفذ مشيئته، ولصار بذلك الإيمان هاديا نفسه، مؤتيا نفسه إيمانها لا كل نفس[١١].

والجبائي[١٢]: أن يخلق فيهم العلم الضروري بصحة الإيمان، فيؤمنون

---

(١) (به) ساقطة من ب.
(٢) (عنهم) ساقطة من ب.
(٣) في ب: العذاب، وفي ج: العقاب والعذاب.
(٤) في ب: إذ لا يخرج.
(٥) يعني: لو شاء إيمانهم بطريق الجبر.
(٦) سبحانه.
(٧) في أ: ما أراد به، والصحيح أن (به) زائدة.
(٨) في ب و ج: وغَلَبت مشيئتَه مشيئةُ إبليس وإرادةُ كل كافر.
(٩) تعليل لبطلان تفسير العلاف مشيئةَ الجبرِ.
(١٠) لأن المؤمن عندهم فاعل الإيمان، والكافر فاعل الكفر.
(١١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾. في ب: لا إيمان كل نفس.
(١٢) معطوف على العلاف، أي: وبطل تفسير الجبائي مشيئة الجبر.

حينئذ؛ لأن[١] العلم بصحة الإيمان لا يوجب حصول الإيمان لا محالة؛ إذ العلم غير الإيمان، ووجود أحد المتغايرَين لا يوجِب وجود الآخر لا محالة، ألا يُرىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾. [البقرة:١٤٦]. وقوله: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾. [النمل:١٤]؟.

وابنه[٢]: أنْ يخلق فيهم العلم الضروري بإنهم لو لم يؤمنوا.. لعُذِّبوا عذابا شديدا؛ لأن[٣] أهل العناد[٤] كانوا يعلمون أنهم لو لم يؤمنوا بالنبي ﷺ.. لخلدوا في النار، ومع هذا لم يؤمنوا.

ومشيئة الجبر لا تستقيم في قوله ﷺ: (وما لم يشأ[٥] لم يكن) أي ما لم يشأ جبرا لم يكن؛ لأن الطاعات كلها عندهم لم تُشأ جبرا، وقد[٦] كانت، والمعاصي لم تُشأ جبرا وقد كانت.

[أجوبة ما تشبث به المعتزلة من الشبهات]

وأما الجواب عن الآية الأولىٰ[٧].. فلأن أهل اللغة قالوا: إذا قال الرجل لآخر: لا أريد ظلمك.. فمعناه لا أريد أن تُظلم أنت من غير تعيين الفاعل[٨]، وإذا قال: لا أريد ظلما لك.. فمعناه لا أريد أن أظلمك، ونحن نقول: إن الله تعالىٰ

---

(١) تعليل لبطلان تفسير الجبائي مشيئةَ الجبر.
(٢) معطوف علىٰ الجبائي، أي: وبطل تفسير ابن الجبائي مشيئة الجبر، والابن هو أبو هاشم.
(٣) تعليل لبطلان تفسير ابن الجبائي مشيئةَ الجبر.
(٤) في ب: العبادة.
(٥) (وما لم يشأ) ساقطة من ج.
(٦) (قد) ساقطة من أ و ب و ج.
(٧) ﴿وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾.
(٨) فاعل الظلم.

لا يريـد أن يظلم أحدا - على أن هذا اللفظ وإن احتمـل المعنيين.. فنحن نُعَيِّن أحدهمـا، وهو أن المراد به لا أريد أن أظلمك - بمـا[١] مرَّ مِن الدلائل، فيكون معنى الآية: فما يريد الله أن يظلم عباده، فيعذبهم بغير ذنب، أو يزيد على قدر ما يستحقون من العذاب.

وعن الثانيـة[٢].. فلأن عليا رضي الله عنه فسـره بـ: إلا لآمرهم بالعبـادة، ولأن[٣] العبادة إن حُمِلت على حقيقتها.. فـلا تكون الآية عامة، بل المراد بها المؤمنون من الفريقيـن[٤]، دليله السـياق، أعنـي: ﴿ وَذَكِّرۡ فَإِنَّ ٱلذِّكۡرَىٰ تَنفَعُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾. [الذاريات:٥٥] وقراءة ابن عبـاس رضي الله عنه: (الجن والإنس من المؤمنين) وهذا؛ لأنه لا يجوز أن يَخلق الذين عَلِم منهم أنهم لا يؤمنون - للعبادة[٥]؛ لأنه إذا خلقهم للعبادة وأراد منهم العبادة.. فلا بد أن توجَد منهم العبادة، فإذا لم يؤمنوا.. علم أنه خلقهم لجهنم - كما قال: ﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾. [الأعراف:١٧٩] ومَـن ذرأه لجهنم أراد منه ما يصير[٦] بإدخاله مـا[٧] ذرأه له[٨] عادلا[٩] لا ظالما، ويكـون الكفرة مخصوصين مـن الآية؛ لأن المجانين خصـت منها بالإجماع، فنخـص الكفرة أيضـا، وإن حُمِلت[١٠] على التوحيد - وهـو الوجه عندي -..

---

(١) متعلق بـ نعين.

(٢) ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾.

(٣) في ب: فلأن.

(٤) الجن والإنس.

(٥) متعلق بـ يخلق.

(٦) في ب: يضر.

(٧) مفعول به لـ إدخاله. وفي ب: وما.

(٨) (له) ساقطة من ب.

(٩) خبر يصير.

(١٠) العبادة في الآية.

فتكــون الآية عامة؛ فقد قــال ابن عباس رضي الله عنهما: كل عبادة في القــرآن فهو توحيد؛ إذ الــكل مُوَحِّدون في الآخرة؛ لِما عُرف أن الكفــار كلّهم مؤمنون مُوحّدون في الآخرة، يدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾. [الأنعام: ٢٣].

سَلَّمْنا بأن البعض قد أشرك في الدنيا، لكن مُدَّةُ الدنيا بالنسبة إلىٰ الأبد أقل من يوم، ومن اشترىٰ عبدا، وقال: ما اشتريته إلا للكتابة.. كان صادقا في قوله: ما اشتريته إلا للكتابة؛ وإن استعمله لعملٍ آخر في يوم مِن عمره.

كما لو[١] فُسِّــر[٢] بـ: إلا ليكونوا عبادا لي - كما قال كثير من أهل التأويل، أو بـ: إلا ليخضعوا ويتذللوا لي؛ إذ العبادة لغةً الخضوع والتذلل، يقال: بعير مُعَبَّد أي مُذَلَّل، والكلُّ داخل تحت ذُلِّ (كن).

وإرادة[٣] السفه وما لا يرضىٰ به حكمةٌ إذا تعلقت به عاقبة[٤] حميدة، وهو[٥] تحقيق ما عَلِم علىٰ ما عَلِم.

والأمرُ بما لا يريــده؛ ليتحقق به علمُه - حكمةٌ، وهــو واقع؛ فإن إبراهيم عليه السلام مأمور بذبح ولده، ولهذا قال ولده[٦]: ﴿ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾. [الصافات: ١٠٢] وإرادةُ الله تعالىٰ أن لا يوجَــد ذبحُ ولده، بل ذبح الكبش، ألا يُرىٰ أنَّ من كان له

---

(١) في ب: كما قالوا.

(٢) العبادة في الآية الكريمة.

(٣) جواب عن قولهم: إرادة الســفه وما لا يرضىٰ به؛ والأمر بما لا يريده - سَــفَهٌ في الشاهد، فكذا في الغائب.

(٤) (عاقبة) ساقطة من ج.

(٥) العاقبة الحميدة.

(٦) (ولده) ساقطة من ب.

عبد يعصيه؛ ويخالف أمره؛ وهــو يريد تعذيبه؛ ويعلم أنه لو عذبه.. يلومه الناس على ذلك، فأراد أن يُظهر على الناس استحقاقَ عبده التعذيب؛ فإنه يأمره بحضرة النــاس، ويريد أن يعصيه؛ ليتحقق علمُه فيه، ويَظهــر عدلُه في تعذيبه، ويكون به حكيما، ولو أراد أن يفعل[١] ما أمره في هذه الحالة.. فهو[٢] سفيه؟

على أن السفه عند الأشــعري ما نُهي عنه، ولا نهيَ لأحد على الله تعالى، فلا يُتصور أن يكون فعله سفها.

بيانُ أن الأمر والنهي لتحقيق ما عَلِم: أنه تعالى عَلِم بسابق عِلمه أن فرعون يكفر ويعصــي، ويعاقبه الله تعالى في النار، وكذا غيره من الكفرة، ثم لا تعذيب إلا علــى العصيان، ولا عصيان بلا أمر ونهي؛ إذ لو لم يأمر بالإيمان.. لَمَا وجب تحصيله، ولو لم ينهَ عن الكفر.. لَمَا حرم تحصيله، ولو لم يجب الإيمان ولـم يحرم الكفر.. لَمَا عوقب الكافر، فــلا يتحقق ما علمَه، فأمر ونهى مَن علم منه الطاعةَ؛ ليطيعه، فيتحقق مــا علمه مِن إدخاله الجنة، وأمر ونهى من عَلم منه المعصيةَ؛ لا ليأتمر وينتهي، بل ليترك الائتمار والانتهاء[٣]، فيعاقبه[٤] الله تعالى، فيدخله النار، فيتحقق مــا عَلِم، ولولا الأمر والنهي.. لَمَا تحقق ذلك، فكان أمره ونهيه لتحقيق مــا علمه، وصار الحاصل أنَّ مَن علم منه الطاعة أمره ليطيعه؛ لتتحقق الطاعة؛ إذ لا تحقــق لها بدون الأمر، ومن علم منه المعصيــة أمره للطاعة[٥]؛ ليعصي؛ إذ لا تحقق للمعصية بدون الأمر.

---

(١) العبد.

(٢) الآمر.

(٣) في أ: ولا ينتهي، والمعنى واحد.

(٤) في ب: وليعاقبه.

(٥) هكذا في أ و ب، وفي ج: لا توجد كلمة: للطاعة، وقد يكون هو الصواب.

وما وقع في نسـخ الفقه وأصوله: أن فائـدة الوجوب الأداء[١] وقع[٢] على مذهبهم - إلا أن يراد به في حق مَن عَلِم منه الأداءَ.

فإن قالوا: إن العبد لا يمكنه الخروج عن إرادة الله عندكم، فيصير الكافر[٣] مجبورا على كفره، ممنوعا عن الإيمان بـإرادةٍ هي أَبْرَمُ وأحكم[٤] في المنع مِن الحديد.. قلنا لا يصير مجبورا بذلك؛ لأنه[٥] أراد منه الفعلَ الاختياري، فلا يصير بها مجبورا - كما لا يصير بعلمه[٦] مجبـورا؛ وإن[٧] كان الخروج[٨] مِن معلومه محالا؛ لِمَا[٩] أنه عَلِم أنه يفعل ما يفعل باختياره، فكذا هذا.

وروي أن جماعة من القدرية دخلوا على أبي حنيفة رضي الله عنه شاهرين سيوفَهم، فقالـوا: أنت الذي تقول: إن الله تعالى شـاء الكفر من عبـاده، ثم يعاقبهم على ذلك؟ فقـال رضي الله عنه: تحاربون بسـيوفكم أم تناظـرون بعقولكم؟ فقالـوا: نناظر بعقولنا. وغمدوا سـيوفهم، فقال لهم: أخبروني هل علم الله في الأزل ما يوجد من هؤلاء[١٠] أم لا؟ فقالوا: نعم، قال: فإذا علم الله منهم الكفر.. فهل شـاء الله

---

(١) يعني: فائدة الأمر الأداء، وليس كما تقدم أن الفائدة تحقق ما علمه سبحانه.

(٢) خبر ما.

(٣) (الكافر) ساقطة من ج.

(٤) أَبْرَمُ وأحكم أفعل تفضيل.

(٥) سبحانه.

(٦) سبحانه.

(٧) وصلية.

(٨) (الخروج) ساقطة من ب.

(٩) تعليـل لعدم صيرورة العبد مجبورا مع أن الله تعالى يعلم ما سـيفعل ومـع أنه لا قدرة للعبد على الخروج عن معلوم الله تعالى.

(١٠) الكفرة.

أن يُحَقِّق عِلمَه كما عَلِم أم شاء أن يصير علمُه جهلا؟ فعرفوا صحة كلامه وبطلان مذهبهم، فرجعوا عن ذلك وتابوا.

ولأنه تعالىٰ عَلِم مِن الكافر أنه يموت علىٰ كفره، وعلم أن ذلك العلم يمنعه عن الإيمان، وعلم أن وجود المانع يمنع الفعل، فَعِلْمه بكونه ممتنعا في نفسه يمنعه عن إرادته، فيثبت[١] أنه لا يريد الإيمان من الكافر.

فالحاصل[٢] أن الإرادة تلازم الأمر عند المعتزلة، وعندنا تلازم الفعلَ، وليس كما ظن بعض أصحابنا أن الإرادة تلازم العلمَ؛ لأنه لو كان كذلك.. لكان كل معلوم مرادا له، وذاتُه وصفاته تعالىٰ معلوم له وليس بمراد له، فلا تتعلق الإرادة بالمعلوم[٣].

[هل الإرادة تتعلق بالمعدوم]

وقال بعض الأشعرية وبعض أصحابنا: المعدوم يتعلق بالإرادة؛ لأنها لتخصيص أحد الجائزين، وما جاز عليه الوجود والعدم لا يتخصص أحدهما إلا بالإرادة.

وقال جمهور أصحابنا: إن المعدوم لا يصلح أن يكون مرادا؛ لأن الإرادة تلازم الفعلَ، والمعدوم لا يصلح أن يكون مفعولا، فلا يكون مرادا، ولأن ما تعلق بالإرادة يكون حادثا، والعدم أزلي، فلا يُتصور تعلقه[٤] بشيء آخر.

---

(١) في ج: نثبت.

(٢) في ج: والحاصل.

(٣) في أ و ب: بالمعدوم، ولعل الصواب ما أثبته من ج؛ لأن الكلام ما يزال عن أن الإرادة تلازم العلم أو تلازم الفعل؟

(٤) في ب: تعليقه.

[فصل في الهدى والإضلال]

وبثبوت مسألة خلق الأفعال تثبت مسألة الهدىٰ والإضلال؛ لأن الهدىٰ مِن الله خلقُ فعل الاهتداء في العبد، والإضلال خلق فعل الضلالة فيه.

وقالت المعتزلة: الهدىٰ من الله بيانُ طريق الصواب، لا تخليق فعل الاهتداء، والإضلالُ تسميةُ العبد ضالا، أو حُكْمُه[(١)] بالضلال عند خلق العبد الضلالَ في نفسه؛ لأنه لما لم يَجُز أن يخلق[(٢)] أفعالهم عندهم[(٣)].. لم يوجَد منه خلقُ فعل الاهتداء ولا خلق فعل الضلال، فما أضيف إليه[(٤)] من الضلال والإزاغة والطبع والمد بقوله: ﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾. [إبراهيم:٤] ﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ﴾. [الصف:٥] ﴿طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾. [النحل:١٠٨] ﴿وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾. [البقرة:١٥] باعتبار التسبيب، وقد تضاف الأفعال إلىٰ مُسَبِّبِها، وكذا الهداية قد تضاف علىٰ هذا الطريق[(٥)].

ولما كان الله تعالىٰ خالقَ أفعال العباد كلها عندنا.. كان هاديا مُضِلًّا؛ لتخليقه فعلَ الاهتداء والضلال.

والدليل علىٰ ما قلنا قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾. [القصص:٥٦] ولو كان الهدىٰ بيانَ الطريق.. لَمَا صح النفي عن نبيه ﷺ؛ لأنه بَيَّن الطريق لمن أحب وأبغض.

وقوله: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا﴾. [السجدة:١٣]. ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ

(١) سبحانه.
(٢) سبحانه.
(٣) المعتزلة.
(٤) سبحانه.
(٥) طريق التسبب.

﴿وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾. [النحل:٩٣] ولو كان الهدىٰ من الله تعالىٰ البيانَ - وهو عام في كل نفس -.. لَما صح التقييد بالمشيئة.

وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾. [الأنعام:١٢٥] ولو كان المراد بالهداية البيانَ والدعوة - وقد دعا الله تعالىٰ كل كافر إلىٰ الإيمان وبَيَّن له طريقَ الهدىٰ.. لكان كل كافر مشروحَ الصدرِ؛ لأنه هداه، وضَيِّقَ الصدرِ؛ لأنه أضله - أي سماه ضالا، وفيه - مع ما فيه من الفساد الظاهر(١) - بطلانُ التقسيم(٢).

ثم الهداية قد تُضاف إلىٰ الرسول والقرآن بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾. [الشورىٰ:٢٥] ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾. [الإسراء:٩] من حيث التسبيب(٣)؛ لأنه لا يمكن حمله علىٰ خلق فعل الاهتداء، وكذا الإضلال قد يضاف إلىٰ الشيطان والأصنام بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ﴾. [النساء:١١٩] ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾. [إبراهيم:٣٦] بطريق التسبيب؛ لأنه لا يمكن حمله علىٰ خلق فعل الضلال.

[فصل في الصلاح والأصلح]

وبثبوت مسألة خلق الأفعال، وكون الكفر والمعاصي بخلق الله تعالىٰ

---

(١) من اجتماع النقيضين، وهما الضيق والشرح.

(٢) أي: بطل تقسيم العباد إلىٰ من هداهم الله تعالىٰ ومن أضلهم؛ لأنه علىٰ حسب مذهبهم قد هدىٰ الله الجميع؛ لأنه بين للجميع.

(٣) في ب: السبب، وفي ج: التسبب.

وإرادته؛ وإن[1] كان يتضرر بهما الكفار والعصاة.. ثبت أن الأصلح أو[2] المصلحة ليس بواجب على الله تعالى.

وقال جمهور المعتزلة: ما هو الأصلح للعبد يجب على الله تعالى أن يفعل بالعبد ويعطيه، ولو لم يعطه مع أنه[3] لا يتضرر به لو أعطى؛ والعبد ينتفع به.. لكان بخيلا.

وهذا[4] فاسد؛ لأن الألوهية تنافي الوجوب عليه[5].

وقال بشر بن المعتمر[6] رئيس معتزلة بغداد ومن تابعه: لا يجب على الله

---

(١) وصلية.

(٢) في ب: و.

(٣) سبحانه.

(٤) جواب المصنف على المعتزلة.

(٥) قد حقق الكمال بن الهمام مراد المعتزلة بقولهم: يجب على الله رعاية الأصلح لعباده. وأنه ليس بمعنى أن أحدا يوجِب على الله تعالى، أو أن العقل يوجب على الله تعالى، بل المقصود: أن ما يدركه العقل أنه واجب فلا بد من وقوعه ولا بد أن يفعله الله تعالى - كما نقول: لا يمكن أن يخلق الله الجسم في زمن بقائه إلا ساكنا أو متحركا.
فقال في المسايرة صـ ٨٠ في بيان مراد المعتزلة بالواجب على الله: واعلم أنهم يريدون بالواجب ما يثبت بتركه نقص بسبب ترك مقتضى قيام الداعي - وهو هنا كمال القدرة والغنى مع انتفاء الصارف - فترك المراعاة المذكورة - يعني مصلحة العبد - مع ذلك بخل يجب تنزيهه عنه فيجب، أي لا يمكن أن يقع غيره؛ لتعاليه عما لا يليق. اهـ. ومن هنا نعلم أن ضلال المعتزلة لا يأتي من هذه القاعدة لأنها صحيحة؛ لأن الواجب عقلا لا بد من وقوعه، وإنما يأتي ضلالهم من خلال جعل الممكنات من الواجبات أو جعل الممكنات من المستحيلات.
ولذلك ذكر في المسايرة صـ ٨٨ أن دفع شبهتهم يكون بمنع الوجوب العقلي فيما جعلوه واجبا، فقال: فالسبيل إلى دفعهم إنما هو منع كون كل واقع هو الأصلح لمن وقع له، ومنع لزوم ما لا يليق به بتقدير ألا يعطي الملك العظيم كل فرد من العبيد أقصى ما في وسعه أو مصلحته...اهـ.

(٦) بشر بن المعتمر الهلالي البغدادي أبو سهل، فقيه معتزلي مناظر من أهل الكوفة، قال الشريف المرتضى: يقال: إن جميع معتزلة بغداد كانوا من مستجيبيه. تنسب إليه الطائفة (البشرية) منهم،

تعالىٰ رعاية الأصلح في حق العبد، ولكن يجب عليه أن يفعل به ما هو المصلحة، ولا يجوز أن يفعل به ما هو المفسدة.

فعندنا: في مقدور الله تعالىٰ لطفٌ خفي[١] لو فعل بالكفار.. لآمنوا اختيارا - غيرَ أنه لـم يفعل، ولو فعل.. لكان متفضلا مُنعِما، ولَمَّا لم يفعل.. كان عادلا، لا ظالما؛ لأنه ما منع الحقَّ المستحَق للغير عليه.

وعنـد المعتزلة ليس في مقدوره[٢] تعالىٰ لُطْـفٌ لو فعل بالكفار.. لآمنوا، ولـو[٣] كان ذلك في مقدوره ولم يفعل ولم يعطهـم.. لكان بخيلا ظالما، وغاية ما يقدر الله عليه مما بـه صلاح الخلق واجب عليه، وفَعَل بكل[٤] عبد مؤمن أو كافـر غايةَ ما هو في مقدوره من مصلحته، وكما فعل بالنبي محمد[٥] ﷺ غايةَ ما في مقدوره من المصلحة.. فعل بأبي جهل مثلَه، وليس له[٦] علىٰ النبي ﷺ إنعام ليس[٧] ذلك علىٰ أبي جهل، ولو كان ذلك.. لكان ظالما فيما فعل جائرا، بل فعل غايةَ ما في مقدوره من مصلحة أبي جهل، وليس له أن يفعل بأحد ما هو المفسدة له ألبتة.

لـه مصنفات في (الاعتزال) منها قصيدة في أربعين ألف بيت رد فيها علىٰ جميع المخالفين، ومات ببغداد سنة ٢١٠ هـ. الأعلام ٢/٥٥.

(١) (خفي) ساقطة من ج.
(٢) في ج: بمقدوره.
(٣) في أ و ب: لآمنوا وكما لو كان، والصحيح أن (كما) زائدة.
(٤) في ج: لكل.
(٥) في ب: لا يوجد لفظ (محمد).
(٦) سبحانه.
(٧) في ب: إلا وذلك.

ونحن نتمسك - وإن[١] كان ثابتا بما ذكرنا[٢] - بالكتاب وهو:

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾. [يونس:٩٩] ولو لم يكن في مقدوره ما[٣] لو فعل بهم.. لآمنوا[٤].. لم يكن[٥] لهذه الآية فائدة سوى[٦] ادعاء قدرةٍ ومشيئةٍ ليستا له - كفعل المتصلف الذي يتحلى[٧] بما ليس فيه.

وقوله: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾. [البقرة:٢٥٣] ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾. [الإسراء:٥٥] ففي الآيتين دليل على بطلان القول بالأصلح؛ إذ عندهم كل ما يفعله الله تعالى عليه أن يفعل كذلك في الحكمة، وكل مَن فعل ما عليه فِعْلُه فإنه لا يوصف بالفضل والإفضال، فعلى قود مذهبهم لا يكون مِن الله تعالى تفضيل لبعض الرسل، وهو خلاف النص.

وبالسنة، وهو قوله ﷺ: (ولو أراد الله بالنملة صلاحا ما أنبت لها جناحا)[٨]. وهذا حديث صحيح بإسنادٍ لي[٩] متصل إلى علي رضي الله عنه.

(١) وصلية.
(٢) بثبوت مسألة خلق الأفعال، وكون الكفر والمعاصي بخلق الله تعالى وإرادته - كما ذكر في أول البحث.
(٣) اسم يكن.
(٤) جواب لو الثانية.
(٥) جواب لو الأولى.
(٦) (سوى) ساقطة من ج.
(٧) في أ: يتجلى.
(٨) بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار ١/٣٠٣.
(٩) (لي) ساقطة من ب و ج.

وبالوجــود[١]؛ فإن اللــه تعالىٰ فعل بالكافر ما لا صلاح لــه فيه، بل له فيه مفســدة حيث بَقَّاه إلىٰ وقت بلوغه، وركَّب فيه العقلَ مع علمه بأنه[٢] لا يؤمن بل يكفر، ولا شك أن إماتته في صغره وعدمِ تمييزه[٣] أصلح له؛ إذ علم أنه يكفر عند بلوغــه واعتدال عقله، وكذا من عاش مدة علىٰ الإســلام ثم ارتد بعد ذلك؛ فإنَّ إبقاءه مع علمــه بأنه يرتد ليس بمصلحة له، وقد فعل ذلك، ولو كان تعالىٰ قبض روحه قبل ارتداده بساعة.. لكان أصلح له، وكذا إبقاء الكفار وإملاؤهم؛ ليزدادوا إثما ليس بأصلح لهم، وقد فعل ذلك - كما قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا إِثْمًا﴾. [آل عمران:١٧٨].

وبالإجماع[٤]؛ فإن المسلمين وأهلَ الأديان السماوية كلهم يطلبون المعونةَ علىٰ الطاعات، والعصمةَ عن السيئات، وكشــفَ ما بهم من البليات، وقد نطق النــص بذلك، ثم الحــال لا يخلو إما أن كان ما ســألوا مِــن المعونة والعصمة آتاهم الله تعالىٰ، أو لم يؤتهم:

فإن كان آتاهم.. فسـؤالهم سفهٌ وكفران للنعم[٥]؛ إذ[٦] السؤال لَمَّا كان عند العقلاء لِما لم يكن موجودا فَيســأل.. كان الاشتغال بالسؤال إلحاقا لهذه النعمة الموجودة بالمعــدوم، وجلَّ تعالىٰ أن يأمر في كتبه المنزلة - الأنبياءَ[٧] والأولياءَ أن يشتغلوا بما هو سفه وكفران للنعمة:

---

(١) معطوف علىٰ الكتاب والسنة، أي ونحن نتمسك بالكتاب والسنة والوجود.

(٢) في ب: أنه.

(٣) في ب: تميزه.

(٤) معطوف علىٰ الكتاب والسنة والوجود، أي: ونحن نتمسك بالكتاب والسنة والوجود والإجماع.

(٥) في ب: المنعم.

(٦) تعليل لكونه سفها وكفرانا.

(٧) في أ و ب: للأنبياء، ولعل ما أثبته من ج هو الصواب لأن الكتب ليست منزلة للأولياء.

وإن لم يؤتهم.. فلا يخلو إما أن يجوز له أن لا يؤتيهم أو لا يجوز:

فإن كان لا يجوز لـه أن لا يؤتيهم - بل يجب عليـه على وجه كان بمنعه ظالما.. فكان السـؤال فـي الحقيقة كأنهم قالـوا: اللهم لا تظلمنـا بمنع حقنا المسـتحَق[١] عليك، ولا تَجُرْ علينا، ومن ظن أن الأنبياء والأولياء اشتغلوا بمثل هذا الدعاء فقد كفر مِن ساعته، وإن كان يجوز له[٢] أن لا يؤتيهم ذلك.. فقد بطل مذهبهم[٣].

وبالمعقول[٤]؛ ففيه[٥]:

تسفيهُ الله تعالى في طلب شكر ما أسدى[٦]؛ إذ الشكر يكون على الإفضال دون قضاء الحق.

وتناهـي قدرة الله تعالى - حيث لا يقدر على[٧] أن يفعل بأحد أصلح مما فعل، ولم يبق في مقدوره ولا في خزائن رحمته أنفع لهم مما أعطاهم.

وإبطـالُ مِنَّةِ الله تعالى على عباده بالهداية - حيث فعل ما فعل على طريق قضـاء حق واجب[٨] عليـه، ولا مِنَّة في هذا، فيكون اللـه تعالى بقوله[٩]: ﴿ذُو

(١) في ب: بمنع ما نستحق عليك.
(٢) (له) ساقطة من ج.
(٣) لأنهم يقولون: لا يجوز له تعالى أن لا يؤتيهم ما هو مصلحة لهم.
(٤) معطوف على الكتاب والسـنة والوجود والإجماع، أي ونحن نتمسـك بالكتاب والسنة والوجود والإجماع والمعقول.
(٥) في مذهبهم بوجوب الأصلح عليه سبحانه.
(٦) في ج: ما أدى.
(٧) (على) ساقطة من ب.
(٨) في ب: وأوجب.
(٩) في أ و ب: فيكون فضل الله تعالى بقوله.

ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾. [البقرة:١٠٥] وبقوله: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾. [الحجرات:١٧] متصلفا؛ إذ لا فضلَ ولا مِنَّة في قضاء حق مستحَق عليه.

وبيانُ[١] أن إماتته الرسلَ كانت أصلح لهم[٢] وللمؤمنين، وإبقاءَ إبليس وجنوده أصلح لهم[٣] وللخلق.

ثم يقال لهم: هل رأيتم صبيا عاش حتى بلغ وأسلم وخُتم بالإسلام، وصبيا مات في صغره، وصبيا بلغ وكفر أو ارتد بعد الإسلام؟ فلا بد[٤] مِن بلى[٥].

قيل لهم: لِمَ أبقى الصبيَّ الأول؟ فإن قالوا: لأنه أصلح له؛ فإنه ينال بإسلامه وما أتى به من الطاعات الأجرَ العظيم.. قيل لهم: لِمَ لَمْ يُبْقِ الثاني؟ فإن قالوا: لأن ذلك أصلح له؛ لأنه تعالى علم أنه لو بلغ.. لكفر، واستحق الخلود في النيران، فكانت إماتته صغيرا أصلح له.. قيل لهم لِمَ[٦] لَمْ يُمِت الثالثَ كما أمات الثاني؟ ولا انفصال لهم عن هذا ألبتة.

وليس منعُ الأصلح بخلا؛ لأن منعَ ما كان منعُه حكمةً - وهو حقُّ المانع لا حقُّ غيره قِبَلَهُ[٧] - لن يكون بخلا، بل يكون عدلا، ثم الجود إنما يتحقق بالإفضال، لا بقضاء الحق المستحَق، وعندهم لا إفضال، بل كل ذلك قضاء حق

(١) قوله: وتناهي... وإبطال...وبيان... معطوف على تسفيه الله تعالى.
(٢) للرسل.
(٣) لإبليس وجنوده.
(٤) في ب: ولا بد.
(٥) أي لا بد أن يقولوا: نعم رأينا.
(٦) في ج: ثم.
(٧) أي لا حق غيره عليه أي على المانع.

واجب للغير عليه، فلا(١) يتصور عندهــم تحقيق الجود، وعندنا بما يعطي جواد متفضل، وبما يمنع مما هو حقه عادلٌ.

ثــم إنه تعالىٰ يُؤلم الأطفال، وتركُه(٢) أصلــح لهم، فإن قالوا: لأنه يعطيهم الثواب الدائم عوضا عنه؛ فصار ذلــك مصلحة لهم كحجامة الوالد ولدَه.. قلنا: هو قادر علىٰ إعطــاء الثواب بدونه(٣) - بخــلاف الأب(٤) - حيث لا يقدر علىٰ جلب الصحة بدونها(٥).

فإن قالوا: نعــم يقدر(٦)، ولكن الثابــت بطريق العِوَض ألــذ؛ لعدم المنة المنغِّصة للنعم.. قلنا: التنغيص إنما يكون إذا كان ممن يساوي المنعَمَ عليه رتبةً، فأما المنَّة منه تعالىٰ.. فلا، بل تزيــد(٧) النعمةَ طيبا وتلذذا؛ فالملِك إذا خلع علىٰ واحد من كبراء مملكته.. كان ذلك ألذ عنده مما لو اشتراه منه(٨) بعوض يماثله.

[فصل في القضاء والقدر]

في القضاء والقدر والقدرية(٩):

ولما ثبت أن الله تعالىٰ هو الذي خلق الأفعــال، وقضىٰ بكونها، وقدَّرها

---

(١) في ب: ولا.

(٢) في ب. وترك.

(٣) بدون الإيلام.

(٤) في ب: للأب.

(٥) بدون الحجامة.

(٦) علىٰ إعطاء الثواب بدون الإيلام.

(٧) المنةُ

(٨) (منه) ساقطة من ب..

(٩) في ج: والقدرة.

على ما هي عليه[(١)] مِن حسن أو قبح.. ثبت أن المعاصي بقضاء الله وقدره، فوقعت الغنية عن التكلم في هذه المسألة ابتداءً، لكنا نتكلم اتساءً بالسلف، فنقول القضاء يذكر ويراد به الأمر، قال الله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾. [الإسراء:٢٣] أي: أمر ربك وألزم[(٢)].

ويذكر ويراد به الحُكْم، قال الله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾. [طه:٧٢].

ويذكر ويراد به الفعل مع الإحكام، قال الله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾. [فصلت:١٢] أي: خلقهن مع إحكام.

وقال أبو ذؤيب[(٣)]:

وَعَلَيهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا ... دَاودُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ

أي صنعهما وأحكم صنعتهما، وهو[(٤)] المراد به في المسألة، فكان المراد بقولنا المعاصي بقضاء الله تعالى أي: بخلقه وتكوينه.

وأما القدر.. فهو جَعلُ كل شيء على ما هو عليه من خير أو شر، حسنٍ[(٥)]

---

(١) في ب: على هيئة هي عليها.

(٢) في ب: ويلزم.

(٣) خويلد بن خالد بن محرث أبو ذؤيب من بني هذيل بن مدركة، من مضر، شاعر فحل مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وسكن المدينة، واشترك في الغزو والفتوح، وعاش إلى أيام عثمان رضي الله عنه، فخرج في جند عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلى إفريقية (سنة ٢٦ هـ) غازياً، فشهد فتح إفريقية وعاد مع عبد الله بن الزبير وجماعة يحملون بشرى الفتح إلى عثمان، فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب فيها، وقيل مات بإفريقية، أشهر شعره عينية رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد، مطلعها: (أمن المنون وريبه تتوجع). قال البغدادي: هو أشعر هذيل من غير مدافعة، وفد على النبي ﷺ ليلة وفاته، فأدركه وهو مسجى، وشهد دفنه. وفاته نحو ٢٧ هـ. الأعلام ٢/ ٣٢٥.

(٤) أي المعنى الثالث هو المراد في مسألة قضاء الله تعالى وقدره.

(٥) (حسن) ساقطة من ب.

أو قبح، حكمة أو سفهٍ، وبيانُ ما يقع عليه كلُّ شيءٍ مِن زمان و[1] مكان، وما له من ثواب وعقاب.

وهو[2] تأويل الحكمة، فهي[3] أن يُجعل كلُّ شـيء على ما هو عليه، ويُقَدَّر كل شيء على ما هو الأولى به؛ ولهذا قلنا: إن خلق الكفر ليس بسفه.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾. [القمر:٤٩].

فلما ثبت أن ذلك كله من الله.. ثبت أن أفعالنا كلها بقضاء الله تعالى وقدره.

والعبدُ ليس بمضطر في فعله؛ وإن[4] كان ذلك بقضاء الله وقدره - كما لم يَصِر مضطرا بعلمه[5]، ولأنه لم يخطر ذلك بباله وقت الفعل[6]، فكان الاحتجاج به[7] باطلا.

وبأنْ لم نقف على بعض الحِكَم لا يجب رد الدلائل[8]؛ فعقول البشر قاصرة عن الإحاطة بكنه الحِكَم الإلهية، والأبصارُ حاسرة عن إدراك الأسرار الربانية.

وقالت المعتزلة: المعاصي ليست بقضاء الله وقدره؛ لقوله ﷺ [عن ربه]:

---

(١) في ب: أو.

(٢) القدر بهذا المعنى.

(٣) الحكمة.

(٤) وصلية.

(٥) سبحانه.

(٦) يعني العبد عندما يعصي -مثلا- لا يخطر في باله أنه يعصي لأن الله تعالى قدر عليه هذه المعصية.

(٧) بالقدر.

(٨) يعني: نحن قلنا: إن كل شـيء بتقدير الله تعالى كما ثبت بالدلائل، وتقدير الله تعالى هو الحكمة. فـإذا لم ندرك الحكمة في بعض تقديرات الله تعالى لا يجوز أن ننفي أنها بتقديره وأنها حكمة؛ لما ثبت بالدلائل أنها بتقديره وأن تقديره هو عين الحكمة.

(من لم يرض بقضائي ولم يصبر على بلائي فليطلب ربا سـواي)[1]. أوجب الله تعالـى الرضا بقضائه، فلو كان الكفر بقضائه.. لوجب علينا الرضا به، وإنه منتف إجماعا.

قلنا: الكفر عندنا مقضيُّ الله تعالى لا قضـاؤه، ونحن نرضى بقضاء الله وجَعْلِه الكفـرَ باطلا، ولا نرضى بأن يكون المقضيُّ صفـةً لنا - على أن حقيقة الخبر[2] في الأمراض والمصائب، فهي التي لا يرضى بها مَن قُضي عليه بها، فأما الكفر.. فمن قُضي به عليه فهو يرضى به أشـدَّ الرضى، فلم يكن مرادا بالخبر، ثم المعتزلة لا يرضون بالمصائب والأمراض إلا بِعِوَض، فليطلبوا ربا سـوى[3] مَن قضى بها عليهم، ثم إنهم تشـبثوا بهذا الخبر الغريب، وتركوا الخبر المشـهور، وهو قوله ﷺ: (القدر خيره وشره من الله تعالى)[4]. وهذا الحديث دليل لنا في أن المراد بالحديث المشـهور - وهو قوله ﷺ: (القدرية مجوس هذه الأمة)[5] المعتزلـةُ[6]؛ وإن[7] زعموا أن المراد به[8] مَن يقول: القدر خيره وشـره من الله - مستدلين بقوله ﷺ: (القدرية خصماء الله)[9]. وخصمُ الله مَن يضيف ما قُبح

---

(١) أخرجـه في مجمع الزوائد برقـم ١١٨٩٢، وقال: رواه الطبراني وفيه سـعيد بن زياد بن هند وهو متروك.

(٢) حديث: من لم يرض بقضائي...

(٣) في ب: سواي.

(٤) رواه أحمد في مسنده برقم ٣٦٧، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠/ ٢٠٣، وأصله في الصحيح.

(٥) رواه أبـو داود برقم ٤٦٥٨، وأخرجه فـي مجمع الزوائد برقم ١١٨٧٤ وقـال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه زكريا بن منظور وثقه أحمد بن صالح وغيره وضعفه جماعة.

(٦) خبر لقوله: أن المراد، يعني نحن استدللنا بالحديث الأول على أن المراد بالحديث الثاني المعتزلة.

(٧) وصلية.

(٨) بحديث (القدرية مجوس هذه الأمة).

(٩) في الإبانة الكبرى لابن بطة عن الأوزاعي ٤/ ٢٥٥ برقم ١٨٥٦. وفي مجمع الزوائد: وعن محمد بن

من فعله(١) إليه(٢) خلقا وإرادةً، لا من ينزهه عنه، ويشارك(٣) المجوسَ في نكاح(٤) الأمهات والبنات في قولهم: إن ذا بإرادة اللـــه تعالىٰ، لا من ينفي عنه إرادة الله تعالىٰ - قائليـــن(٥): بأنا(٦) ننفي القـــدر، ونقول: بأن الله تعالىٰ لا يُقَدِّر الشـــرور والمعاصي، وأنتم(٧) تثبتونه، والاســـم المأخوذ عن معنىً يضاف إلىٰ مثبته دون نافيه(٨)، ومموهين في ذلك.

لأنا(٩) نثبته لغيرنا، وهو اللـــه تعالىٰ - كما نطق به الحديث(١٠)، وهم أثبتوا ذلك(١١) لأنفسهم، وإثبات الاســـم(١٢) لمن أثبت ذلك لنفسه أولىٰ مِن إثباته لمن ينفيه عن نفسه، ويُثبت ذلك لغيره، وخصمُه مَن يدَّعي عليه(١٣) حقا، وهم القائلون

كعب القرظي قال: ذكرت القدرية عند عبد الله بن عمر، فقال عبد الله بن عمر: لعنت القدرية علىٰ لســان ســبعين نبيا ومحمد نبينا ﷺ، وإذا كان يوم القيامة وجمع الله الناس في صعيد واحد نادىٰ مناد يســمع الأولين والآخرين: أين خصماء الله؟ فيقوم القدرية. رواه الطبراني في الأوســط وفيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك. مجمع الزوائد برقم ١١٨٧٨.

(١) فعل الخصم.

(٢) سبحانه.

(٣) معطوف علىٰ: يضيف.

(٤) في ب: إنكاح.

(٥) معطوف علىٰ مستدلين.

(٦) في ب: فإنا، وفي ج: إنا.

(٧) يا أهل السنة.

(٨) خلاصة هذه الشــبهة من المعتزلة: أنكم يا أهل السنة أنتم الذين تثبتون القدر لله تعالىٰ، ونحن أيها المعتزلة - ننفي القدر عن الله، ومثبت القدر أولىٰ أن يسمىٰ بالقدرية الذين ذمهم الحديث.

(٩) رد المصنف لشبهة المعتزلة.

(١٠) (القدر خيره وشره من الله تعالىٰ).

(١١) القدر.

(١٢) القدرية.

(١٣) سبحانه.

بوجوب العِوض، المطالبون بثواب ما أتوا به من الطاعات، مشاركوا المجوس فيما هو من خصائص مذهبهم؛ فإنهم(١) قالوا: كان الله واحدا لا شريك له، ثم حدثت منه فكرة ردية، فحدث إبليس من تلك الفكرة، فخلق هو الشرور والقبائح، والله خلق الخيرات من غير أن يكون لله تعالىٰ قدرة علىٰ خلق شيء من الشر، أو(٢) لإبليس قدرة علىٰ خلق شيء من الخير، فحصل العالم بهما.

وهم(٣) يزعمون أنه تعالىٰ كان ولا شيء غيره، ثم حدثت إرادة - ثم حدث غيرُه(٤) - من غير أن كان منه تعالىٰ لحدوثها(٥) إحداثٌ وإرادةٌ، فكان بها(٦) جميعُ العالم، وهذا(٧) مثل قول المجوس - إلا أنهم سموا ذلك الحادث فكرة، وهم سموه(٨) إرادة، ولا عبرة لمخالفة الاسم عند الاتفاق في المعنىٰ.

ثم المجوس أضافوا نصف العالم إلىٰ الفكرة، وهم كلَّ العالم، فشاركوهم، بل أربوا عليهم.

ثم المجوس أبت دخولَ قبحٍ(٩) تحت قدرة الله تعالىٰ، فأدخلوا المحاسن

---

(١) المجوس.

(٢) في ب: و.

(٣) المعتزلة.

(٤) (ثم حدث غيره) أثبته من تصحيح في هامش أ، وهو ساقط من ج، والذي رجع لي إثباته أنه موجود في هامش ب تصحيحا: أحدث غيره من غير أن كان منه....

(٥) لحدوث الإرادة الحادثة.

(٦) بالإرادة الحادثة.

(٧) في ب وج: فهذا.

(٨) في ب: سموا.

(٩) في ب وج: قبيح.

تحت قدرته، وهم[1] أضافوا أحسن المحاسن إلى غيره، ولم يثبتوا الله تعالى قدرةً على ذلك على ما مرَّ في مسألة خلق الأفعال.

ثم المجوس ما أثبتوا لله إلا شريكا واحدا، وهم أثبتوا له ما لا يحصى من الشركاء.

وذكر الشيخ[2] رحمه الله في التوحيد: أن الصفرة الباردة السمجة توجد في وجه كلٍّ[3] منهما[4].

وإنما أضاف المجوسُ نكاحَ البنات إلى الله تعالى في ظنهم الكاذب: أن ذا مشروع وحسن، ولو علموا قبحه.. لساعدوا المعتزلة في نفي إرادة الله عن ذلك.

[فصل في حكم تكليف ما لا يطاق]

تكليف ما لا يطاق غير جائز، وقال الأشعري: يجوز ذلك.

لنا قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. [البقرة:٢٨٦] أي طاقتها، ولأن تكليف العاجز بالفعل سفهٌ في الشاهد - كتكليف الأعمى النظرَ، فكذا في الغائب، ولأن فائدة التكليف الأداء - كما هو مذهب المعتزلة، أو الابتلاء - كما هو مذهبنا، وهذا[5] لا يتصور فيما لا يطاق، أما الأداء.. فظاهر[6]، وكذا الابتلاء؛

---

(١) المعتزلة.

(٢) الإمام أبو منصور الماتريدي في كتاب التوحيد صـ ٤٠٧.

(٣) في ب وج: كل واحد.

(٤) من المجوس والمعتزلة.

(٥) الأداء والابتلاء.

(٦) أنه عبث؛ لأنه لا يمكنه الأداء لما لا يطاق.

لأنه إذا كان بحال لا يتصور وجوده.. لا يتحقق معنى الابتلاء؛ إذ[١] هو إنما يتحقق في أمرٍ لو أتى به.. يثاب عليه، ولو امتنع.. يعاقب عليه، وذا فيما يتصور وجوده، لا فيما يمتنع وجوده.

وقوله[٢]: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾. [البقرة:٢٨٦] استعاذة عن تحميل ما لا يطاق - نحو أن يلقي عليه جدارا أو جبلا لا يطيقه؛ تعذيبا، فيموت به، ولا يجوز أن يكلفه تَحَمُّلَ جبلٍ بحيث لو فعل.. يثاب عليه، ولو امتنع.. يعاقب عليه؛ لأنه يكون سفها.

وقوله تعالى[٣]: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾. [البقرة:٣١] مع عدم علمهم بذلك - ليس بتكليف بالإنباء، بل هو خطاب تعجيز، وهو[٤] عبارة عن توجيه صيغة الأمر بما يُظهِر عجزَ المخاطَب، وهو ليس بأمر حقيقة عند المحققين، وهذا كأمر الله تعالى للمصورين بإحياء الصور يوم القيامة؛ فإنه ليس بتكليف حقيقة، بل هو نوع تعذيب لهم، وهذا؛ لأنه يكون في دار الآخرة، وهي ليست بدار تكليف، بل هي دار جزاء، والكلام في تكليف ما لا يطاق.

وقولهم[٥]: كلف أبا جهل بالإيمان، وعَلِم أنه لا يؤمن، وخلافُ ما هو[٦]

---

(١) في ج: وهو.

(٢) جواب عن إيراد، وهو أن الله تعالى عَلَّم عباده أن يسألوه عدم تحميلهم ما لا يطاق، وهذا يدل على إمكان تكليف ما لا يطاق، وإلا فلا داعي لهذا الدعاء، فأجاب...

(٣) جواب عن إيراد آخر، وهو أن الله تعالى طلب من الملائكة الكرام أن يخبروا بما لا يعلمون، وهذا يدل على وقوع تكليف ما لا يطاق، فأجاب...

(٤) التعجيز.

(٥) الأشاعرة.

(٦) (ما هو) ساقطة من ب.

معلوم الله تعالىٰ محال، فكان تكليفَ ما لا يطاق؛ إذ لو قدر علىٰ الإيمان.. لقدر علىٰ تغيير علمه[(١)]، وهو محال.

قلنا: المحال ما لا يمكن تقدير وجوده في العقل، والجائز ما يمكن تقدير وجوده في العقل، وعِلمُ الله تعالىٰ بعدم الشيء[(٢)] الممكن في[(٣)] ذاته لا يجعله ممتنعا لذاته، ولا يمنعه عن[(٤)] أن يكون مقدورَ قادرٍ؛ لأنه إنما يُقَدَّر وجودُ الشيء وعدمه بالنظر إلىٰ ذاته، لا بالنظر إلىٰ علمِه تعالىٰ، ألا يُرىٰ أنا نقول: إن[(٥)] العالم جائز الوجود مع علمنا بأن الله تعالىٰ عَلِم وجوده، وتيقنا بوجوده؛ لأنه بالنظر إلىٰ ذاته جائزُ الوجود والعدم؟ ولو جاز أن يصير الشيءُ واجبَ الوجود؛ لعلمه تعالىٰ بوجوده، أو ممتنع الوجود؛ لعلمه تعالىٰ بأنه لا يوجد.. لم يكن لما هو جائز الوجود تحققٌ[(٦)]، وبطل تقسيم العقلاء بالواجب والجائز والممتنع، وقد قالوا: لا نزاع[(٧)] في الممتنع لغيره، إنما النزاع في الممتنع لذاته.

[فصل في الرزق]

الحرام رزق، وكلٌّ يستوفي رزقه حلالا كان ذلك أو حراما، ولا يُتصور أن لا يأكل إنسان[(٨)] ما جُعل رزقا له، أو يأكل غيرُه رزقه، أو يأكل هو رزقَ غيره.

(١) سبحانه.

(٢) (الشيء) ساقطة من ب.

(٣) متعلق بالممكن.

(٤) (عن) ساقطة من ب وج.

(٥) (إن) ساقطة من ب وج.

(٦) اسم يكن.

(٧) في أنه يجوز التكليف به.

(٨) في ب: الإنسان.

وعنـد المعتزلة: الحرام ليس برزق، وجاز أن لا يأكل رزقه[١]، ويأكل رزق غيره، أو يأكل رزقَه غيرُه.

وهذا بناء على أن الرزق عندنا الغذاء؛ فما قدَّر الله تعالى أن يكون غذاءً لشخص لا يصير غذاء لغيره، وكما يتغذى الإنسان بالحلال يتغذى بالحرام.

وعندهم عبارة عن الملك، والحرام لا يكون ملكا، فلا يكون رزقا.

قال صاحب التبصرة[٢] رحمه الله: الرزق في اللغة اسم للقوت المقدَّر، ولهذا سُمِّيَ[٣] مَن يُجري عليه السلطان مِن المرابطين في كل شهر شيئا مقدَّرا مُرتزِقة، وقد يذكر ويراد به الملك، قال تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾. [البقرة:٣] وقد يذكر ويراد به الغذاء، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾. [هود:٦] والدواب لا ملكَ لها؛ لعدم الأسباب المشروعة له، فكان المراد به ما يحصل لها به الاغتذاءُ.

فإن حُمل على الملك.. لم يكن الحرام رزقا، والإنسانُ قد يأكل رزقَ غيره أي ملكَه، ويأكل رزقَه غيرُه أي ملكَه[٤].

وإن حُمل على الغذاء.. كان الحرام رزقا.

واسم الرزق يقع عليهما[٥]؛ إذ يقبح أن يقال: فلان عاش مئة سنة ولم يأكل رزق الله إذا أكل في هذه المدة الحرامَ.

---

(١) (لا يأكل رزقه) ساقطة من ب.

(٢) تبصرة الأدلة صـ ٩٤٧.

(٣) في ب: يسمى.

(٤) (ويأكل رزقَه غيرُه أي ملكَه) ساقطة من ب.

(٥) على الملك والغذاء. (يقع عليهما) ساقطة من ج.

والشيخ أبو الحسن الرستغفني[١] وأبو إسحاق الأسفراييني ما حققا[٢] الخلاف في هذه المسألة، وقالا: الخلاف من حيث العبارة لا غير، وهو الصواب.

[فصل في وجوب الإيمان]

الإيمان بالله تعالىٰ فرض اتفاقا، والكفر به حرام، لكنهم اختلفوا أن[٣] وجوبه بالعقل أو[٤] بالسمع؟ واختلفوا أيضا أنه هل يُعرف حسنُ الإيمان وشكر المنعم وقبح الكفر بالعقل أو لا؟

فقالت الملحدة والروافض والمشبهة والخوارج المحَكِّمة[٥]: لا يجب بالعقل شيء، ولا يُعرف به حسنُ الإيمان وقبح الكفر، وإنما يعرف ذلك بالشرع.

وقالت المعتزلة: العقل يوجِب الإيمانَ وشكر المنعم، ويُعَرِّف بذاته حسنَ الأشياء ويُثبت الأحكامَ علىٰ ما يقتضيه صلاح الخلق.

---

(١) علي بن سعيد الرستغفني أبو الحسن، فقيه حنفي من أهل سمرقند نسبته إلىٰ إحدىٰ قراها، كان من أصحاب الماتريدي، له كتب منها الزوائد والفوائد في أنواع العلوم، وإرشاد المهتدي، وفاته نحو ٣٤٥ هـ. الأعلام ٤/ ٢٩١.

(٢) المقصود أن هذين الإمامين لم يجدا الخلاف حقيقيا، بل هو خلاف لفظي، والمصنف وافقهما.

(٣) في ج: في أن.

(٤) في ج: أم.

(٥) في ج: والمحكمة.

يقال للخوارج: محكِّمة وشراة، واختلفوا في أول من تَشَرَّىٰ منهم، فقيل: عروة بن حُدير أخو مرداس الخارجي. وقيل: أولهم يزيد بن عاصم المحاربي. وقيل: رجل من ربيعة من بني يشكر كان مع علي بصفين، فلما رأىٰ اتفاق الفريقين علىٰ الحكمين استوىٰ علىٰ فرسه، وحمل علىٰ أصحاب معاوية وقتل منهم رجلا، وحمل علىٰ أصحاب علي وقتل منهم رجلا، ثم نادىٰ بأعلىٰ صوته ألا إني قد خلعت عليا ومعاوية، وبرئت من حكمهما. ثم قاتل أصحاب علي حتىٰ قتله قوم من همذان. الفرق بين الفرق صـ ٧٤.

وقال أصحابنا: العقل آلة يُعرف بها حسنُ بعض الأشياء وقبحها ووجوبُ الإيمان وشكر المنعم.

والفرق بين قولنا وقول المعتزلة أنهم يقولون: العقل موجِب بذاته كما يقولون: إن العبد موجِد لأفعاله. وعندنا العقل آلة للمعرفة، والموجِب هو الله تعالىٰ لكن بواسطة العقل - كما أن الرسول معرِّف للوجوب، والموجِب هو الله تعالىٰ حقيقة، ولكن[1] بواسطة الرسول ﷺ.

ووجوب الإيمان بالعقل مروي عن أبي حنيفة رضي الله عنه، فقد ذكر الحاكم الشهيد[2] في المنتقىٰ أن أبا حنيفة [3] رضي الله عنه قال: لا عذر لأحد في الجهل بخالقه؛ لِما يرىٰ من خلق السماوات والأرض وخلق نفسه وغيره. وروي عنه أنه قال: لو لم يبعث الله رسولا.. لوجب علىٰ الخلق معرفته بعقولهم.

وعليه مشايخنا من أهل السنة والجماعة - حتىٰ قال الشيخ الإمام أبو منصور رحمه الله في الصبي العاقل: إنه يجب عليه معرفة الله تعالىٰ. وهو قول كثير من مشايخ العراق؛ لأن الوجوب علىٰ البالغ باعتبار عقله، فإذا كان الصبي عاقلا.. كان كالبالغ في وجوب الإيمان عليه، وإنما التفاوت بينهما في ضعف البنية وقوتها، فلا[4] جرم يفترقان في عمل الأركان لا فيما يتعلق بالجنان.

---

(١) في ب: لكن.

(٢) الحاكم محمد بن محمد بن أحمد أبو الفضل المروزي السلمي البلخي الشهير بالحاكم الشهيد، قاض وزير، كان عالم (مرو) وإمام الحنفية في عصره، ولي قضاء بخارىٰ، ثم ولاه الأمير الحميد (صاحب خراسان) وزارته، وقتل شهيدا في الري، من كتبه الكافي والمنتقي كلاهما في فروع الحنفية، وفاته ٣٣٤ هـ. الأعلام ٧/ ١٩.

(٣) (فقد ذكر الحاكم الشهيد في المنتقىٰ أن أبا حنيفة رضي الله عنه) ساقط من أ.

(٤) في ب: ولا.

وقال كثير من مشايخنا: لا يجب على الصبي شيء قبل البلوغ؛ لعموم قوله ﷺ: (رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم...)[1]. الحديث، وحمل الشيخ أبو منصور رحمه الله الحديث على الشرائع.

ولا خلاف بين أصحابنا أن إسلام الصبي العاقل صحيح.

قال الأشعري لا يجب ولا يحرم بالعقل شيء، ولكن يجوز أن يُعرف به حسن بعض الأشياء وقبحه، فعنده جميع الأحكام المتعلقة بالتكليف متلقاة من جهة السمع؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾. [الإسراء:١٥] فقد نفى التعذيبَ إلا ببعثة الرسول، فلو كان الفعل حسنا أو قبيحا بالعقل.. للزم وقوع التعذيب؛ وإن لم يوجد الرسل، ولأن شكر المنعم لو وجب عقلا.. لوجب لفائدة، وإلا.. كان عبثا، وهو[2] قبيح، والفائدة إما أن تعود إلى الباري وهو منزه عنها، أو إلى العبد، وذا إنما يكون في الدنيا أو في العقبى، والأول[3] ممنوع؛ لأنه إتعاب النفس بلا فائدة، وكذا الثاني؛ لأنه لا مجال للعقل في درك الثواب الأخروي.

قلنا[4]: الفائدة الأمن من احتمال العقاب بتقدير عدم الشكر؛ إذ[5] هو محتمل، ودفعُ الخوف عن النفس من أَجَلِّ الفوائد - على أنا لا نعني بالوجوب أنه مستحِق الثواب بفعله أو العقاب بتركه؛ إذ هما يعرفان بالسمع، وإنما نعني به

---

(١) رواه أبوداود بلفظ: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّىٰ يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الْمُبْتَلَىٰ حَتَّىٰ يَبْرَأَ وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّىٰ يَكْبَرَ. برقم ٤٣٩٨، وابن حبان في صحيحه برقم ١٤٢، وغيرهما.

(٢) العبث.

(٣) في الدنيا.

(٤) في الرد على الأشعري رحمه الله.

(٥) في ج: وهو.

أن[١] يثبت في العقل نوع رجحان للإتيان بالإيمان، وحظرِ[٢] الكفران - بحيث لا يحكم العقل أن الترك والإتيان فيهما سيان، بل يحكم بأن الإتيان بالإيمان يوجب نوع مدح، والامتناع عنه يوجب نوع ذم، ولا نُعَيِّن ذلك[٣].

وكذا الشكر إظهار النعمة من المنعم[٤]، ومتى عَرف أن الكل من الله تعالى.. يحرم عليه الكفران - أي يمنعه عقله أن يدعي ذلك[٥] لغير الله تعالى، أو يشرك فيه أحدا مع الله تعالى، كيف؟ وحسنُ الصدق النافع والإيمان؛ وقبح الكذب الضار والكفران مودَع في العقول، معلوم بالضرورة بلا نظر إلى عُرْفٍ وشرع، فالبراهمة[٦] المنكرة للشرائع معترفة بهما، ولو لم يثبت الحسن أو القبح العقلي.. لما ثبت الشرعي؛ لأنه لو لم يَعرف قبحَ الكذب والسفهِ والعبثِ بالعقل[٧]، وتَقَدُّسَ الحكيم عنه قبل الشرع.. لما عَرف صدق الرسول ﷺ، والنص[٨] محمول على الشرائع.

وثمرة الاختلاف إنما تظهر فيمن لم تبلغه الدعوة أصلا، ونشأ على شاهق جبل، ولم يؤمن بالله حتى مات، هل يُعذَر[٩] في ذلك أم لا؟

---

(١) في ب: أنه.

(٢) في ج: خطر.

(٣) لا نعين نوع المدح أو نوع الذم أي مقداره وماهيته.

(٤) في ج: من المؤمن.

(٥) (ذلك) ساقطة من ج.

(٦) في ب وج: والبراهمة.

(٧) متعلق بـ يعرف.

(٨) ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾.

(٩) في ج: هل يعذب.

[ماهية الإيمان]

فصل في مائية الإيمــان: الإيمان في اللغة عبارة عــن التصديق، قال الله تعالى خبرا عن إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾. [يوسف:١٧] أي بمصدق لنا.

ثــم هذا اللغوي - وهو التصديق بالقلب - هو الإيمان الواجب على العبد حقا لله تعالى، وهو أن يُصَدِّق الرسولَ ﷺ فيما جاء به من عند الله تعالى؛ إذ فيه تصديقٌ بجميع ما يجب[(١)] التصديق به، ففيه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وبجميع ما يجب الإيمان به على التفصيل، فمن صدَّق الرســولَ فيما جاء به من عند الله تعالى فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى.

والإقرار شرطُ إجراءِ أحكام الإســلام، وهو المروي عن أبي حنيفة ﵀، وإليه ذهب الشــيخ أبو منصور الماتريدي، وهو أصح الروايتين عن الأشــعري، وهذا؛ لأن ضد الإيمان الكفر، وهو التكذيب والجحود، وهما[(٢)] يكونان بالقلب، فكذا ما[(٣)] يضادهما؛ إذ لا تضاد عند تغاير المحلين، ولهذا قابل الكفرَ بالإيمان، فقــال: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ﴾ [البقرة:٢٥٦] والمراد بهما التكذيب والتصديق لا غير، فدل أن الإيمان ذلك.

وإذا ثبت أن الإيمان عبارة عن التصديق عند أهل اللســان.. فمن جعله[(٤)] اســما للمعرفة.. فقد صرف الاســم عن المفهوم لغة إلى غير المفهوم، ولو جاز

---

(١) في ب: يوجب.

(٢) التكذيب والجحود.

(٣) وهو الإيمان.

(٤) الإيمان.

ذا[1].. لجاز في كل اسمٍ لغوي، وفيه إبطال اللغات، ورفعُ الوصول إلى الدلائل السمعية، وبهذا يُعرف بطلان قول جهم بن صفوان: إن الإيمان هو المعرفة.

يُحَقِّقه أن أهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبنائهم؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾[2]. [البقرة:١٤٦] وما كانوا مؤمنين حيث لم يُصَدِّقوا.

وقولِ[3] عبد الله بن سعيد القطان[4]: إن الإيمان هو الإقرار لكن بشرط المعرفة بالقلب والتصديق.

وقولُه تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾. [النحل:١٠٦] يدل على أن القلب هو موضع الإيمان لا اللسان.

والأعمال ليست من الإيمان كما قال أهل الحديث، ويُحكى هذا عن

---

(١) في ب: ذلك.

(٢) الآية ساقطة من ب.

(٣) معطوف على قول جهم.

(٤) ابن كلاب رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم، أخذ عنه الكلام داود الظاهري، قاله أبو الطاهر الذهلي، وقيل: إن الحارث المحاسبي أخذ علم النظر والجدل عنه أيضا. وكان يلقب كلابا لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته، وأصحابه هم الكلابية، لحق بعضهم أبو الحسن الأشعري، وكان يرد على الجهمية، وقال بعض من لا يعلم: إنه ابتدع ما ابتدعه ليدس دين النصارى في ملتنا، وإنه أرضى أخته بذلك. وهذا باطل، والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة، بل هو في مناظريهم، ولم أقع بوفاة ابن كلاب. سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٤. وفي الأعلام ٤/ ٩٠ وفاته ٢٤٥ هـ.

مالكٍ(١) والشافعي(٢) والأوزاعي(٣) وأهل الظاهر وأحمدَ بن حنبل(٤) رحمهم الله؛

---

(١) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، مولده ووفاته في المدينة، كان صلبا في دينه، بعيدا عن الأمراء والملوك، وشي به إلى جعفر عم المنصور فضربه سياطا انخلعت لها كتفه، ووجه إليه الرشيد العباسي ليأتيه فيحدثه، فقال: العلم يؤتى. فقصد الرشيد منزله واستند إلى الجدار، فقال مالك: يا أمير المؤمنين من إجلال رسول الله إجلال العلم. فجلس بين يديه، فحدثه. وسأله المنصور أن يضع كتابا للناس يحملهم على العمل به، فصنف الموطأ، وأخباره كثيرة، وفاته ١٧٩ هـ. الأعلام ٥/٢٥٧.

(٢) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة، ولد في غزة (بفلسطين) وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر سنة ١٩٩ فتوفي بها، وقبره معروف في القاهرة، قال المبرد: كان الشافعي أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. وقال الإمام ابن حنبل: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منة. وكان من أحذق قريش بالرمي، يصيب من العشرة عشرة، برع في ذلك أولا كما برع في الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وأفتى وهو ابن عشرين سنة، وكان ذكيا مفرطا، له تصانيف كثيرة أشهرها كتاب الأم في الفقه سبع مجلدات جمعه البويطي وبوبه الربيع بن سليمان، ومن كتبه المسند في الحديث، وأحكام القرآن والسنن، والرسالة في أصول الفقه، وفاته ٢٠٤ هـ. الأعلام ٦/٢٦.

(٣) عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمِد الأوزاعي، من قبيلة الأوزاع أبو عمرو، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، ولد في بعلبك، ونشأ في البقاع، وسكن بيروت وتوفي بها، وعرض عليه القضاء فامتنع، قال صالح بن يحيى في (تاريخ بيروت): كان الأوزاعي عظيم الشأن بالشام، وكان أمره فيهم أعز من أمر السلطان، وقد جعلت له كتاباً يتضمن ترجمته. له كتاب السنن في الفقه، والمسائل، ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها، وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأيه إلى زمن الحكم بن هشام. وفاته ١٥٧ هـ. الأعلام ٣/٣٢٠.

(٤) أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني الوائلي، إمام المذهب الحنبلي، وأحد الأئمة الأربعة، أصله من مرو، وكان أبوه والي سرخس، ولد ببغداد فنشأ منكبا على طلب العلم، وسافر في سبيله أسفارا كبيرة إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والثغور والمغرب والجزائر والعراقين وفارس وخراسان والجبال والأطراف. وصنف المسند ستة مجلدات، يحتوي على ثلاثين ألف حديث، وله كتب في التاريخ والناسخ والمنسوخ والرد على الزنادقة فيما ادعت به من متشابه القرآن والتفسير وفضائل الصحابة والمناسك والزهد، وكان أسمر اللون، حسن الوجه،

فإنهم قالوا: الإيمان هو التصديق بالجَنان والإقرار باللسان والعمل بالأركان.

وعند المعتزلة هو اسم لجميع الطاعات.

قال الإمام فخر الدين الرازي[١]: الأعمال خارجة عن مسمى الإيمان، والقائلون بأن الأعمال[٢] داخلة تحت اسم الإيمان اختلفوا:

فقال الشافعي رحمه الله: الفسق لا يُخرج عن الإيمان.

وهذا في غاية الصعوبة؛ لأنه إذا كان[٣] اسما لمجموع أمور، فعند فوات بعضها يفوت ذلك المجموع؛ إذ المجموع ينتفي بانتفاء جزئه، فوجب أن لا يبقى الإيمان.

وأما المعتزلة والخوارج.. فأصلهم مطرد؛ لأنهم قالوا بأن الفاسق يخرج من[٤] الإيمان، ثم اختلفوا بعد ذلك، فقالت المعتزلة: إنه يخرج عن الإيمان ولا يدخل في الكفر، وهو[٥] منزلة بين المنزلتين، وقالت الخوارج: إنه يدخل في الكفر. اهـ

طويل القامة، يلبس الأبيض ويخضب رأسه ولحيته بالحناء. وفي أيامه دعا المأمون إلى القول بخلق القرآن ومات قبل أن يناظر ابن حنبل، وتولى المعتصم فسجن ابن حنبل ثمانية وعشرين شهرا لامتناعه عن القول بخلق القرآن، وأطلق سنة ٢٢٠ هـ ولم يصبه شر في زمن الواثق بالله - بعد المعتصم - ولما توفي الواثق وولي أخوه المتوكل ابن المعتصم أكرم الإمام ابن حنبل وقدمه، ومكث مدة لا يولي أحدا إلا بمشورته، وتوفي الإمام وهو على تقدمه عند المتوكل. وفاته ٢٤١ هـ. الأعلام ١/ ٢٠٣.

(١) شرح المعالم في أصول الدين صـ٦٤٩.

(٢) في ب: بأن الإيمان.

(٣) الإيمان.

(٤) في ج: عن.

(٥) في المعالم: وهي.

لنا: أن الأعمال عُطفت على الإيمان في غير موضع، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾. [البقرة:٣] ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾. [التوبة:١٨] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾. [البروج:١١] والمعطوف غير المعطوف عليه.

ولأنه[1] شرط لصحة الأعمال، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٌ﴾. [طه:١١٢] والشرط يغاير المشروط.

وقال الله تعالى: ﴿وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾. [الأنفال:١] ولو لم يكن الإيمان معروفا عندهم.. لكان ذلك شرطا غيرَ مفيد.

وقد خاطب باسم الإيمان، ثم أوجب الأعمال، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾. [البقرة:١٨٣] وذا دليل التغاير.

وقَصْرُ[2] اسم الإيمان على التصديق؛ ولهذا فزع أعداء الله تعالى عند معاينة العذاب والبأس إلى التصديق دون غيره من الأعمال - نحو قول فرعون لما أدركه الغرق: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾. [يونس:٩٠]، وقول قوم يونس[3] عليه السلام: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥ وَكَفَرۡنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشۡرِكِينَ﴾. [غافر:٨٤]، ولما سأل النبيَّ ﷺ جبريلُ عن الإيمان.. ما أجاب عنه إلا بالتصديق حيث قال: (الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن

(١) الإيمان.
(٢) معطوف على قوله: أن الأعمال عُطفت على الإيمان في غير موضع، أي لنا ذلك وقصر.
(٣) لعل هذا القول ليس خاصا بقوم يونس عليه السلام.

بالقدر خيره وشــره ثم قال هذا جبريل أتاكم ليعلمكم أمــر دينكم)[١]. ولو كان الإيمان اسما لِما وراء التصديق.. لكان[٢] آتيا لِيُلَبِّس عليهم أمر دينهم لا ليعلم.

وتشبثهم بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾. [البقرة:١٤٣] أي صلاتكم إلى بيت المقدس - لا يتم؛ لأن المراد بهذا الإيمانِ التصديقُ أيضا غيرَ أن المراد به تصديقُهم بكون الصــلاة جائزةً عند التوجه إلى بيــت المقدس، ويحتمل أن يراد به[٣] نفس الصلاة إلا أنها[٤] ســميت إيمانا مجــازا، إما لأنها لا تصح بدون الإيمان، فكان الإيمان شرطَ جوازها وســببَ قبولها، أو لدلالتها على الإيمان؛ لأنها تدل على كون مؤديها مؤمنــا[٥]، وقد ورد الخبرُ: (أن بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة)[٦]؛ ولهذا قلنا: إن الكافر إذا صلى بجماعة كصلاتنا حُكِم بإسلامه.

على أن الاسم[٧] محمول على المجاز بالإجماع؛ فإنهم ما[٨] جعلوا الإيمان اســما لكل فرد من أفراد العبادات، حتى لا يكونُ الخارج عن الصلاة خارجا عن الإيمان، ولا مفسدُ الصلاة مفسدا للإيمان، وكذا هذا في الصوم والحج.

ثم إطلاق اسم الجملة على كل فرد من أفراد الجملة مجاز، وإذا كان الاســم

(١) تقدم تخريجه.
(٢) جبريل عليه السلام.
(٣) الإيمان.
(٤) الصلاة.
(٥) (مؤمنا) ساقطة من ج.
(٦) رواه الترمذي برقم ٢٦١٩ وقال حديث حسن صحيح، وغيره.
(٧) الإيمان.
(٨) (ما) ساقطة من ب.

مجـــازا.. كان حمله على ما ذكرنا[1] أحقَّ؛ لِما فيه من مراعاة معنى اللغة؛ لأنه في اللغة التصديق لا العبادة.

وقولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾. [الحجرات:١٤] وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾. [المجادلة:٢٢] - يُبطِل قولَ الكرامية: إنه[2] مجرد الإقرار، وإلا.. يُعارَضوا بمثله[3]؛ فعندهم[4]: ليس من شرط كونه إيمانا وجودُ التصديق والمعرفة.

وزعمَهم[5] أن من اعتقد الكفر بقلبه وأقر بلسانه بالصانع والكتب والرسل وغير ذلك من أركان الإيمان كان مؤمنا حقا بإقراره، وكان المنافقون في عهد رسول الله ﷺ مؤمنين حقا.

وكأنهم إنما قالوا ذلك بما[6] رأوا مِن إجراء أحكام الإسلام على الذين شهدوا باللسان، ولا كلام فيه[7]، إنما الكلام في حق اعتباره في حق أحكام[8] الآخرة، وهم في أحكام الآخرة كفار؛ لقوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ﴾. [التوبة:٨٠].

ومأواهم الدرك الأسفل من النار بالنص[9].

---

(١) أن المراد بهذا الإيمان التصديق أيضا.

(٢) الإيمان.

(٣) بمثل الآيتين المتقدمتين.

(٤) الكرامية.

(٥) معطوف على قوله: قول الكرامية، أي: يبطل قول الكرامية وزعمهم....

(٦) في ب: لما.

(٧) نوافقهم على ذلك.

(٨) (أحكام) ساقطة من ب.

(٩) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء ١٤٥].

وقد قال الله تعالىٰ في المنافقين: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ﴾. [المائدة:٤١] ولو لم يكن بالقلب إيمانٌ.. لم يكن لهذا القول[١] فائدة - كمن يقول لآخر: ولم تؤمن يدك أو رجلك، ولَاتَّصفَ به[٢] الرسول ﷺ والمؤمنون بما عُيِّرُوا[٣].

وفيه[٤] إثبات إيمان مَن نفىٰ الله إيمانه بقوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾. [البقرة:٨].

[فصل في أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص]

وإذا ثبت أن الإيمان هو تصديق العبد[٥] - وهو لا يتزايد في نفسه -.. دل أن الإيمان لا يزيد بانضمام الطاعات إليه، ولا ينقص بارتكاب المعاصي؛ إذ التصديق في الحالين علىٰ ما كان قبلهما - خلافا للشافعية.

وأنه[٦] مخلوق؛ لأن العبد بجميع أفعاله مخلوق، ولا يجوز أن يكون الإيمان اسما للهداية والتوفيق؛ وإن[٧] كان لا يوجد إلا بهما - كما زعم من قال:

---

(١) ﴿وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ﴾.

(٢) لفظة (به) موجودة في كل النسخ، ولعلها زائدة.

(٣) في ب: غيروا، وفي ج: عبروا، ولعل الصحيح ما أثبته من أ؛ لأن المراد - والله أعلم - لو لم يكن بالقلب إيمان.. لم يكن لهذا القول فائدة، ولَاتَّصفَ الرسولُ ﷺ والمؤمنون بما عيَّر الله تعالىٰ به المنافقين بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ﴾.

(٤) في قول الكرامية.

(٥) (العبد) ساقطة من ج، وفي ب: التصديق من العبد.

(٦) الإيمان، وهو معطوف علىٰ قوله: أن الإيمان لا يزيد بانضمام الطاعات...

(٧) وصلية.

إنه غير مخلوق؛ لأنه[١] مأمور بـــه، والأمر إنما يكون بما هو داخل تحت قدرته، وما كان كذلك يكون مخلوقا.

والزيادة الواردة في الإيمان كما قال الله تعالى: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾. [الأنفال:٢] من حيث تجددُ الأمثال؛ فإن بقاء الإيمان لا يتصور إلا بهذا الطريق؛ لأنه عرض، وهو لا يبقى زمانين، فكان بقاؤه بتجدد أمثاله كسائر الأعراض.

أو يكون المــراد به الزيادةَ من حيث ثمرةُ الإيمان وإشــراق نوره وضياؤه في القلوب بالأعمــال الصالحة؛ إذ الإيمان له نور وضيــاء، قال تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾. [الزمر:٢٢] وروي عن ابن عباس وأبي حنيفــة رضي الله عنهما: أنهم[٢] كانوا آمنوا في الجملة، ثم يأتــي فرض بعد فرض، فيؤمنون بكل فرض خاص، فزاد إيمانُهم بالتفصيل مع إيمانهم بالجملة.

وأن[٣] إيماننا مثلُ إيمان الملائكة والرسل كما نص عليه أبو حنيفة رضي الله عنه في العالِم والمتعلم[٤]؛ لأنا صدَّقنا وحدانيته وربوبيته وقدرته كما صدَّقت به الأنبياء والرسل عليهم السلام.

[فصل في الاستثناء في الإيمان]

ثم من قام به التصديــق فهو مؤمن حقا – كما قال الله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾. [الأنفال:٤] ولا يصح أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله – كما لا يجوز أن يقول: أنا حي إن شاء الله، أو أنا شاب إن شاء الله. وهذا؛ لأن[٥] الاستثناء إنما

(١) تعليل ودليل خلق الإيمان.

(٢) الصحابة الكرام.

(٣) معطوف على: أن الإيمان لا يزيد بانضمام الطاعات...

(٤) العالم والمتعلم صـ١٤.

(٥) (لأن) ساقطة من ج.

يَلحق فيما يُشَـك ثبوتُه في الحال، أو في معـدوم على خطر الوجود، لا فيما هو ثابت في الحال قطعا.

وروي عن ابن مسـعود[١] رضي الله عنه كان يقول: أنا مؤمن إن شاء الله. وهو قول الشافعي وجماعة.

لهم[٢]: إنـا لا نحمل هذا على الشـك، بل على التبـرك - كقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾. [الفتح:٢٧] ولم يُرِد به الشـك؛ لأنه يستحيل على الله تعالى، بل هو للتبرك والتعليم، أو يحمل على الشك في المآل لا في الحال[٣]؛ لأن الإيمان المنتفَعَ به هو الباقي عند الموت، وكل أحد شاكٌّ في ذلك، فنسـأل الله تعالى إبقاءه علينا[٤] في تلك الحالة، ولأن الأعمال لما كانت من الإيمان عند الشـافعي رحمه الله كان حصول الشـك في العمل يقتضي الشك في حصول الإيمان.

---

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن، صحابي من أكابرهم فضلا وعقلا وقربا من رسـول الله ﷺ، وهو من أهل مكة، ومن السابقين إلى الإسـلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة، وكان خادم رسول الله الأمين وصاحب سره ورفيقه في حله وترحاله وغزواته، يدخل عليه كل وقت ويمشي معه، نظر إليه عمر يوما وقال: وعاء ملئ علما. وولي بعد وفاة النبي ﷺ بيت مـال الكوفة، ثم قدم المدينة في خلافة عثمان، فتوفي فيها عن نحو سـتين عاما، وكان قصيرا جدا، يكاد الجلـوس يوارونه، وكان يحب الإكثار من التطيب، فإذا خرج من بيته عرف جيران الطريق أنه مر من طيب رائحته، له ٨٤٨ حديثا. وفاته ٣٢ هـ. الأعلام ٤/ ١٣٧.

(٢) الشافعية.

(٣) أي يجوز أن يحمل قول القائل: أنا مؤمن إن شـاء الله - على الشك إذا قصد: أنا مؤمن إن شاء الله عند الموت.

(٤) في ب وج: عليه.

وعند أبـي حنيفة وأصحابه رحمهم الله: لما كان الإيمان عبارةً عن التصديق.. لم يكن الشك في العمل موجِبا وقوعَ الشك في الإيمان، فكان الاختلاف بنائيا[١].

وإن كفـر بعد ذلك[٢].. لا يتبيـن أنه لم يكن مؤمنا كإبليس، فالسـعيد قد يشقى، والشـقي قد يسعد، وهذا؛ لأن[٣] الإيمان شيء حقيقي معلومُ الحدِّ، وهو تصديق محمد ﷺ بما جاء به من عند الله، فإذا حصل[٤] بهذا الحد.. كان الذات به مؤمنا - كالقعود والسـواد والبياض لما كانت معانـيَ[٥] معلومةَ الحدِّ.. كان الذات بها قاعدا أسود أبيض إذا وُجِدَت[٦] بحقيقتها.

وعند الأشـعري العبرة للختم[٧]، ولا عبرة لإيمـانِ مَن وجد منه التصديق للحال، ولا لكفر مَن وجد منـه التكذيب للحال، فإن كان في عِلم الله تعالى أن هذا الشـخصَ المعَيَّن يُختم له بالإيمان.. فهو للحـال مؤمن؛ وإن[٨] كان مكذِّبا لله تعالى ولرسوله سـاجدا للصنم، وإن كان في علمه أنه يختم له بالكفر -نعوذ بالله-.. يكون للحـال كافرا؛ وإن كان مصدِّقا لله تعالى ولرسـوله مخلصا آتيا بالعبادات، وقالوا: إن إبليس حين كان معلِّما للملَك[٩] كان كافرا[١٠].

---

(١) أي: الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في مسألة أخرى، وهي اعتبار الأعمال من الإيمان وعدم اعتبارها.

(٢) الإيمان.

(٣) (لأن) ساقطة من ج.

(٤) الإيمان.

(٥) (معاني) ساقطة من ج.

(٦) هذه المعاني.

(٧) بساعة الموت.

(٨) وصلية.

(٩) القول بأن إبليس كان معلما للملائكة لا دليل صحيح عليه، والله أعلم.

(١٠) في ج: كان معلما كافرا.

وهذا لا معنىٰ له؛ لأن الحقائق لا تُجعل معدومةً باعتبار العلم بأنها ستُعدم، فاللـه تعالىٰ يعلم الحي حيا، ولا يعلمه للحال ميتـا؛ وإن كان يعلم أنه يموت لا محالة.

وعلىٰ قضية قوله[١] مَن شاخ تَبَيَّن أنه كان شيخا في عنفوان شبابه، بل حين كان طفلا، وهو إنكار للحقائق.

فإن قيل: لَمَّا عَلِم الله تعالىٰ أنه يُختم له بالإيمان.. كان وليَّ اللهِ، ولَمَّا عَلم أنه يُختم له بالكفر.. كان عدوَّ الله تعالىٰ.. قلنا: الولاية والعداوة تكونان بالإيمان والكفـر، فمن كفر بعد إيمانه كان وليا فصار عـدوا، وكذا علىٰ العكس، والتغير علىٰ الولي والعدو دون الولاية والعداوة كما في العلم والمعلوم.

[إيمان المقلد]

فصل في إيمان المقلـد: وإذا ثبت أن الإيمان هـو التصديق.. كان إيمان المقلد صحيحا؛ لوجود التصديق منه حقيقة؛ وإن كان عاصيا بترك الاسـتدلال - خلافا للمعتزلة.

اعلم أن المقلـد الذي لا دليل معه مؤمن، وحُكْم الإسـلام له لازم، وهو مطيع لله تعالىٰ باعتقاده وسائر طاعاته؛ وإن كان عاصيا بترك النظر والاستدلال، وهو كفسـاق أهل الملة في جواز مغفرته أو تعذيبه بقدر ذنبه، وعاقبةُ أمره الجنةُ لا محالة، وهـو مذهب أبي حنيفـة والثوري[٢] ومالك والشـافعي والأوزاعي

(١) قول الأشعري، يعني بناء علىٰ قول الأشعري ﷺ من أصبح شيخا تبين -بعد شيخوخته- أنه لم يكن شابا في يوم من الأيام، بل كان شيخا حتىٰ في شبابه وفي طفولته، كما تدعون أنه من مات كافرا بعد الإيمان تبين أنه لم يكن مؤمنا في يوم من الأيام، بل كان كافرا حتىٰ في زمن إيمانه.

(٢) سفيان بن سعيد بن مسـروق الثوري من بني ثور بن عبد مناة من مضر أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث، كان سـيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوىٰ، ولد ونشأ في الكوفة، وراوده المنصور

وأحمد بن حنبل وأهل الظاهر وعبد الله بن سـعيد القطان والحارث بن أسد[١] وعبد العزيز بن يحي المكي[٢] رحمهم الله.

وقال عامة المعتزلة: إنه ليس بمؤمن ولا كافر.

وقال أبو هاشم: إنه كافر.

فعندهم إنما يُحكـم بإيمانه إذا عَرف ما يجب اعتقادُه بالدليل العقلي على وجه يمكنه مجادلةُ الخصوم وحلُّ جميع ما يُورَد عليه من الشُّبه - حتى إذا عجز عن شيء من ذلك.. لم يحكم بإسلامه.

وقال الأشـعري: شـرطُ صحة الإيمان أن يَعرف كلَّ مسـألة من مسائل الأصول بدليل عقلي - غيرَ أن الشرط أن يعرف[٣] ذلك بقلبه، ولا يشترط أن يُعَبِّرَ

العباسي على أن يلي الحكم فأبى، وخرج من الكوفة (سنة ١٤٤ هـ) فسكن مكة والمدينة، ثم طلبه المهدي فتوارى، وانتقل إلى البصرة فمات فيها مسـتخفيا، له من الكتـب الجامع الكبير والجامع الصغير كلاهما في الحديث، وكان آية في الحفظ، من كلامه: ما حفظت شـيئا فنسيته. وفاته ١٦١ هـ. الأعلام ٣/ ١٠٤.

(١) الحارث بن أسـد المحاسـبي أبو عبد الله، من أكابر الصوفية، كان عالما بالأصول والمعاملات، واعظا مبكيا، وله تصانيف في الزهد والرد على المعتزلة وغيرهم، ولد ونشأ بالبصرة، ومات ببغداد، وهو أستاذ أكثر البغداديين في عصره، من كتبه آداب النفوس، وشرح المعرفة، والمسائل في أعمال القلوب والجوارح والمسـائل في الزهد وغيـره، ومن كلامه: خيار هذه الأمة الذين لا تشـغلهم آخرتهم عن دنياهم ولا دنياهم عن آخرتهم، وفاته ٢٤٣ هـ. الأعلام ٢/ ١٥٣.

(٢) عبد العزيز بن يحيى الكناني المكي سـمع من سـفيان بن عيينة، وناظر بشر المريسي في مجلس المأمون بمناظرة عجيبة غريبة فانقطع بشر وظهر عبد العزيز، ومناظرتهما مشهورة مسطورة، وعبد العزيز هـو صاحب كتاب الحيدة، وهو معدود في أصحاب الشـافعي. وفاته ٢٤٠ هـ. شـذرات الذهب ٣/ ١٨٣.

(٣) (كلَّ مسألة من مسـائل الأصول بدليل عقلي - غيرَ أن الشرط أن يعرف) ما بين القوسين ساقط من ج.

ذلك بلسانه، وهذا[1] وإن لم يكن مؤمنا عنده على الإطلاق.. لكنه ليس بكافر؛ لوجود ما يضاد الكفر، وهو التصديق، وهو عاص بترك النظر والاستدلال، وهو في مشيئة الله، إن شاء.. عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء.. عذَّبه بقدر ذنبه، وصار عاقبة أمره الجنة كسائر العصاة.

لنا أن هذا الرجل مأمور بالإيمان، وقد آمن؛ إذ الإيمان هو التصديق، وقد وجد منه التصديق، فينال الثواب الموعود؛ إذ الثواب يُنال بفضل الله، فيناله مَن[2] وُعِد له به[3] - سواء وجد منه التصديق عن دليل أو عن غير دليل[4]، وجد في حال الغيب[5] أو في حال معاينة الغيب، وبهذا[6] قال أبو حنيفة حيث قيل له: ما بال أقوام يقولون: يدخل المؤمن النار؟ فقال: لا يدخل النارَ إلا كلُّ مؤمن، فقيل له: فالكافر؟ فقال: هم مؤمنون يومئذ. كذا ذكره في الفقه الأكبر، فقد جعل الكفَّارَ في الآخرة مؤمنين؛ لوجود الإيمان بركنه؛ إذ حقيقته التصديق، وقد حصل، فكان المقلد مؤمنا؛ لحصول الإيمان منه بركنه وحقيقته.

ثم مَن وجد منه الإيمان عند معاينة العذاب أو في الآخرة لا يكون إيمانه نافعا - على معنى أنه لا ينال ثواب الإيمان ولا يندفع به عنه عقوبة الكفر، وهذا هو المعنيُّ من قول العلماء: إن الإيمان عند معاينة العذاب لا يصح، أي: لا ينفع، فأما الإيمان.. فهو موجود بحقيقته؛ إذ الحقائق لا تتبدل بالأحوال، وإنما يتبدل الاعتبار والأحكام.

---

(١) المقلد عند الأشعري.

(٢) في ج: ما.

(٣) إن علقناه بـ ينال فالضمير يعود على التصديق، وإن علقناه بـ وعد فيعود على الثواب.

(٤) في ب: ذلك.

(٥) - إشارة إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾.

(٦) في ج: ولهذا.

أما مَن شَرَط الاستدلال[1].. فهو يقول: إن العلم المحدَث نوعان، ضروري كالعلم الثابت بالحواس؛ والثابت بالبديهة كالعلم باستحالة وجود جسم واحد في حالة واحدة في مكانين، واستدلالي كالعلم بحدوث العالم وثبوت الصانع، ولا استدلال مع المقلد، والعلم بما ذكرنا ليس بضروري، فلا يثبت له العلم، ومن المحال أن يثبت التصديق لمن لا عِلم له بحدوث العالم وثبوت الصانع ووحدانيته وثبوت الرسالة، فلا يكون مؤمنا ضرورة.

سَلَّمْنا بأن التصديق قد وجد إلا أن مطلق التصديق ليس بإيمان، بل الإيمان هو التصديق المقيَّد بكونه مبنيا على الدليل؛ إذ الإيمان في الحقيقة إدخال النفس في الأمان، يقال: آمنه فأمِن - كما يقال: أجلسه فجلس، وإنما يكون داخلا في الإيمان إذا عرف ما اعتقده بالدليل العقلي على وجه يأمن عن الوقوع في الشبهة، فإذا لم يعرف كذلك.. لم يأمن من أن يكون مخدوعا أو مُلَبَّسا عليه، فلم يكن التصديق العاري عن الدليل إيمانا.

وذلك الدليل لابد أن يكون عقليا؛ إذ لا وجه لجعل قول الرسول دليلَ حدوث العالم وثبوت الصانع؛ لأن قول الرسول لا يكون حجة ما لم تثبت رسالته، ولا وجه إلى القول برسالته إلا بعد معرفة مُرْسِله، ولن تتهيأ معرفةُ مُرسِله إلا بعد ثبوت المعرفة بحدَث العالم، فلا[2] جرم لا يتصور حصول المعرفة بحدَث العالم وثبوت الصانع بقول الرسول؛ لأن المعرفة بصحة قوله مترتبة على معرفة حدث العالم وثبوت صانعه.

قلنا: إنما شرطتم الاستدلال ليتوصل به إلى التصديق الذي هو المقصود

(١) ولم يكتف بالتقليد.

(٢) في ب: ولا.

المأمور به، فإذا وصل إلى المقصود؛ وأتى بما أُمر به على وجهه.. كان معتبَرا؛ إذ لا عبرة لعدم الذريعة[١] عند حصول المقصود.

يُحَقِّقُه أن الرسول ﷺ يَعُدُّ مَن آمن به وصدقه في جميع ما جاء به مِن عند الله تعالى مؤمنا[٢]، ولا يشتغل بتعليمه الدلائلَ العقلية في المسائل الاعتقادية مقدارَ ما يصير به مستدلا، ولا مقدارَ ما يناظر الخصومَ، ويَـذُبُّ[٣] عن حريم الدين، ويَقْدِر على حلِّ ما يَرِد عليه مِن الشبه، ولا بتعليم كيفية تركيب القياسات العقلية وطريق الإلزام والالتزام.

وكذا الصِّدِّيق رضي الله عنه قَبِـل إيمانَ مَن آمن مِن أهل الردة، ولم يُعَلِّمهم الدلائل العقلية[٤] التي يصيرون بها مستبصرين مِن طريق العقل.

وكذا عمر رضي الله عنه لما فتح سواد العراق.. قَبِل هـو وعمالُه إيمانَ من كان بها مِن الزُّط والأنباط مع قلة أذهانهم وبلادة أفهامهم وتزجية[٥] عُمُرهم في الفلاحة وضرب المعاول وكَرْي الأنهار والجداول، ولو لم يكن ذلك إيمانا؛ لِفَقْدِ شرطه - وهو الاستدلال العقلي.. لاشتغلوا بأحد الأمرين، إما بالإعراض عن قبول إسلامهم، أو بنصب متكلم حاذق بصير بالأدلة عالم بكيفية المحاجة؛ ليعلمهم صناعة الكلام، ثم بعد ذلك يحكمون بإيمانهم، وعند امتناعهم[٦] وامتناع كل من

---

(١) الوسيلة.

(٢) مفعول ثان لـ يعد.

(٣) في ج: يدب.

(٤) (العقلية) ساقطة من أ و ب.

(٥) دفع وقضاء عمرهم في الزراعة.

(٦) النبي عليه الصلاة والسلام وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

قام مقامهم إلىٰ يومنا هـــذا عن ذلك - ظهر أن ما ذهبوا إليه باطل[1]؛ لأنه خلاف صنيع رسول الله ﷺ وأصحابِه العظام وغيرهم من الأئمة الكرام.

ثم هذه المســألة في حق من نشــأ في قطر من الأقطار أو شــاهق جبل من الجبال لم تبلغه الدعوة، فرآه مسلم ودعاه إلىٰ الدين، وبَيَّن له ما يُفترض اعتقاده، وأخبر أن رســـولا لنا بلَّغ هذا الدِّينَ عن الله تعالىٰ، ودعانا إليه، وقد ظهرت علىٰ يده المعجزات، فصدَّقه هذا الإنسانُ في جميع ذلك، واعتقد الدِّين من غير تأمل وتفكر.

فأما من نشأ فيما بين المســـلمين من أهل القرىٰ والأمصار من ذوي النهىٰ والأبصار.. فلا يخلو عن ضرب اســتدلال؛ وإن[2] كان لا يهتدي إلىٰ العبارة عن دليله، ولا يقدر علىٰ دفع الشــبهة المعترضــة عليه، ولهذا لو عاين رعدا هائلا أو هبوب ريح عاصفة أو ظلمة شديدة.. يســبح الله تعالىٰ، ويصفه بكمال القدرة، ونفاذ المشــيئة؛ لعلمه بأنه هو الذي خلق السماوات بغير عمد ممدودة وأطْنَاب مشــدودة، وجعل فيها الأفلاك الدائرة والنجوم السائرة، وخلق الأرض، وجعل فيها الجبال الراســية، وشق فيها الأنهار الجارية، وعلىٰ هذا جميعُ أهلِ الأسواق والقرىٰ والرجال والنسوان والعقلاء من الصبيان، فلم يكن فيهم خلاف بيننا وبين الأشعري، وإنما الخلاف فيهم بيننا وبين المعتزلة.

[فصل في أن الإيمان والإسلام واحد]

والإيمان والإسلام واحد - خلافا لأصحاب الظواهر.

---

(١) ما ذهب إليه المعتزلة من بطلان إيمان المقلد باطل.

(٢) وصلية.

لهم[1]: قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾. [الحجرات:١٤] جعل الإسلام غير الإيمان - حيث أثبت الإسلام، ونفى الإيمان.

وحديث جبريل عليه السلام؛ فإنه سأل النبي ﷺ عن الإيمان، فقال: (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله تعالى، وسأل عن الإسلام، فقال: أن تشهد أن لا إله إلا الله وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت)[2] فَفَرَّق الكتابُ والسنة بين الأمرين.

ولنا: أنهما مِن الأسماء المترادفة كالقعود والجلوس، فالإيمان هو تصديق الله فيما أخبر على لسان رسوله، والإسلام هو الانقياد والخضوع لله تعالى في أوامره ونواهيه، فلا يُتصور أن يأتي المرء بجميع شرائط الإيمان ثم لا يكون مسلما، أو يأتي بجميع شرائط الإسلام ثم لا يكون مؤمنا، يدل عليه أنه تعالى قال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾. [آل عمران:١٩] وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾. [آل عمران:٨٥] والإيمان دين، فلو كان[3] غيرَ الإسلام.. لما كان مقبولا.

وقالت الملائكة: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾. [الذاريات:٣٥-٣٦] فَصَيَّروا الذين كانوا مسلمين مؤمنين.

وقال خبرا عن موسى عليه السلام: إنه قال لقومه: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾. [يونس:٨٤]

---

(١) أدلة أصحاب الظاهر.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) الإيمان.

وقال تعالى: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾. [الحجرات:١٧]

وقال تعالى: ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾. [البقرة:١٣٦] فألزمهم اسم الإسلام بالذي به صاروا مؤمنين.

وفي الحديث: «لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة»[١]. وروي: (إلا نفس مسلمة)[٢].

لكن[٣] الإسلام يكون على وجهين:

شرعيٌّ وهو بمعنى الإيمان.

ولغويٌّ بمعنى[٤] استسلم وانقاد، وهو الذي أثبته لهؤلاء الأعراب مع نفي الإيمان عنهم، فكان معنى الآية - والله أعلم -: قولوا استسلمنا خوفا مِن مَعَرَّةِ[٥] السيف، وليس المراد به الإسلامَ الذي هو مرادٌ بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾. [آل عمران:٨٥].

وأما الحديث[٦].. فنقول: ذُكِر في الروايات الصحيحة: أنه سَأَل في المرة

---

(١) روى هذه الرواية أحمد في مسنده برقم ٥٩٤، والنسائي في الكبرى برقم ٢٩٠٧. وغيرهما.

(٢) روى هذه الرواية البخاري برقم ٣٠٦٢، ومسلم برقم ١١١، وغيرهما.

(٣) جواب عن استدلال المخالف بالآية والحديث.

(٤) في ج: وهو بمعنى.

(٥) في ب: أسلمنا خوفا من مضرة.

(٦) حديث جبريل عليه السلام.

الثانية عن شرائع الإسلام[١]، فكان[٢] هذا الحديث تفسيرا للأول، ويحتمل أنه ذَكر الإسلام وأراد به الشرائع مجازا - كما ذُكِر الإيمانُ وأريد به الصلاة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾. [البقرة:١٤٣].

[فصل في حكم مقترف الكبيرة]

مقترِفُ الكبيرة عمدا غيرَ مستحل لها ولا مستخف بمن نهى عنها - لا يَخرج مِن الإيمان؛ لبقاء التصديق، ولا يَخرج أحدٌ مِن الإيمان إلا مِن الباب الذي دخل فيه.

والعاصي إذا مات بغير توبة.. فهو في مشيئة الله تعالى؛ إن شاء.. عفا عنه، وأدخله الجنة بفضله وكرمه، أو ببركة ما معه من الإيمان والطاعات، أو بشفاعة

---

(١) رواه أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن يحيى بن معمر عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: عن يحيى بن معمر قال: دخلت المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس، فقلت لصاحبي: انطلق بنا إليه، فجلسنا معه، فقلت له: يا أبا عبد الرحمن أنا منقلب في هذه الأرضين، ونلقى قوما يقولون: لا قدر. فغضب غضبا شديدا فقال: آتهم فأخبرهم أن عبد الله بن عمر منهم بريء، وأنهم مني براء ثلاث مرات، ولو أجد أعوانا لجاهدتهم عليه. ثم أنشأ يحدثنا قال: بينا أنا عند النبي ﷺ في أناس من أصحابه إذ دخل عليه شاب حسن الوجه، طيب الريح، حسن الثياب، حسن الهيئة، فقال: السلام عليك يا نبي الله. قال: فرد النبي ﷺ السلام ورددنا، ثم قال: أدنو يا رسول الله؟ قال: نعم. فدنا حتى ألصق ركبتيه بركبة النبي ﷺ، ثم قال: ما الإيمان؟ قال: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والقدر خيره وشره من الله. قال: صدقت. فعجبنا من قوله: صدقت مع توقيره إياه كأنه يعلم، ثم قال: ما شرائع الإسلام؟ قال: إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان والاغتسال من الجنابة. قال: صدقت. فعجبنا من قوله: صدقت. قال: ما الإحسان؟ قال: أن تعمل لله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك. قال: متى الساعة؟ قال: ما المسئول عنها بأعلم من السائل. قال: صدقت. ثم قام فانطلق، فقال رسول الله ﷺ: علي بالرجل. قال: فطلبناه وهو بين أظهرنا، فكأنما التقمته الأرض، فما وجدناه، ولا رأينا شيئا، فأخبرنا النبي ﷺ، فقال: هذا جبريل أتاكم ليعلمكم معالم دينكم، ما جاءني في صورة إلا وأنا أعرف فيها إلا اليوم في هذه الصورة. مسند أبي حنيفة صـ١٥٢.

(٢) في ب: وكان.

بعض الأخيار، وإن شــاء.. عذبه بقدر ذنبه صغيرة كانت أو كبيرة، ثم عاقبةُ أمره الجنةُ، ولا يخلد في النار.

وكان أبــو حنيفة رضي الله عنه يُســمَّىٰ مُرجِئا؛ لتأخيــره أمرَ صاحــب الكبيرة إلىٰ مشيئة الله تعالىٰ، والإرجاء هو التأخير، وكان يقول[1]: إني أرجو لصاحب الذنب الصغير والكبير، وأخاف عليهما، وأنا أرجَــىٰ لصاحب الذنب الصغير وأخوفُ علىٰ صاحب الذنب الكبير[2].

ولا يُلعن صاحبُ الكبيرة؛ لأن إيمانه معه، ولم ينتقص.

ومن تاب عن كبيرة صحت توبتُه مــع الإصرار علىٰ كبيرة أخرىٰ - خلافا لأبي هاشم، ولا يعاقب بها[3].

ومن تاب عن الكبائر لا يســتغني عن توبة الصغائر، ويجوز أن يعاقب بها عند أهل السنة.

وعند الخوارج مَن عصىٰ صغيرة أو كبيرة.. فهو كافر يخلد[4] في النار؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النســاء:١٤]. والذنوب كلها في تحقيق اسم العصيان واحد، وقال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾. [آل عمـران:١٣١] لما كانت النــار مُعَدَّة للكافرين[5].. فكل مَن أُوعِــد بها فهو كافر، فثبت بمجموع الآيتين أن العاصي كافر، وحكمه الخلود في النار.

---

(١) العالم والمتعلم صـ١٧.

(٢) في ب: صاحب الكبيرة.

(٣) بالكبيرة التائب عنها.

(٤) في ب: مخلد.

(٥) (لما كانت النار مُعَدَّة للكافرين) ما بين القوسين ساقطة من ب.

وعند المعتزلة: إن كانت المعصية كبيرة.. فاسم مقترفها الفاسق لا المؤمن ولا الكافر، فيخرج بها عن الإيمان ولا يدخل في الكفر، فيكون له منزلة بين المنزلتين؛ لأن الناس اختلفوا في تسميته، فالسنية[١] قالوا: إنه مؤمن بما معه من التصديق؛ فاسق بما اقترف من الذنب.

والخوارج قالوا: إنه كافر، وهو فاسق.

والحسن البصري[٢] قال: إنه منافق؛ لمخالفة فعله قولَه، ولقوله ﷺ: (ثلاث من علامات النفاق...) الحديث، وهو فاسق.

فاتفق الكل على إطلاق اسم الفاسق، واختلفوا فيما وراء ذلك، فأخذنا[٣] بالمتفق عليه[٤]، وتركنا المختلف فيه.

وحكمه أنه يخلد في النار إن مات بغير توبة، ولم تنفعه طاعته، ولا يجوز عفوه ومغفرته؛ لقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ﴾. [السجدة:٢٠] وقوله

(١) في ب: فالسمنية، وفي ج: والسنية.

(٢) الحسن بن يسار البصري أبو سعيد، تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك، ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب، وسكن البصرة، وعظمت هيبته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، لا يخاف في الحق لومة، قال الغزالي: كان الحسن البصري أشبه الناس كلاما بكلام الأنبياء، وأقربهم هديا من الصحابة، وكان غاية في الفصاحة، تتصبب الحكمة من فيه. وله مع الحجاج بن يوسف مواقف، وقد سلم من أذاه، ولما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب إليه: إني قد ابتليت بهذا الأمر فانظر لي أعوانا يعينونني عليه. فأجابه الحسن: أما أبناء الدنيا فلا تريدهم، وأما أبناء الآخرة فلا يريدونك، فاستعن بالله. أخباره كثيرة، وله كلمات سائرة، توفي بالبصرة ١١٠ هـ. الأعلام ٢/٢٢٦.

(٣) المعتزلة.

(٤) أنه فاسق.

تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾. [النساء:٩٣].

وإن كانت المعصية صغيرة:

واجتنب الكبائر.. لا يجوز التعذيب عليها؛ لقوله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾. [النساء:٣١]

وإن ارتكب الكبائر.. لا يجوز العفو عنها؛ لأنه خرج عن الإيمان، واستحق الخلود في النيران[١]، فلا يتحقق عندهم العفو والمغفرة أصلا.

وقالت المرجئة[٢] الخبيثة: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وزعموا: أن أحدا من المسلمين لا يُعاقَب على شيء من الكبائر، وهذا قول مقاتل بن سليمان[٣] صاحب التفسير؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ

(١) نهاية مذهب المعتزلة.

(٢) الإرجاء على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: (قالوا أرجه وأخاه) أي أمهله وأخره، والثاني: إعطاء الرجاء، أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار. فعلى هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان، وقيل الإرجاء: تأخير علي ﷺ عن الدرجة الأولى إلى الرابعة، فعلى هذا المرجئة والشيعة فرقتان متقابلتان، والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج ومرجئة القدرية ومرجئة الجبرية والمرجئة الخالصة. الملل والنحل صـ١٣٧.

(٣) كبير المفسرين أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخي، قال ابن المبارك - وأحسن -: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة. قيل: إن المنصور ألح عليه ذباب، فطلب مقاتلا، فسأله: لم خلق الله الذباب؟ قال: ليذل به الجبارين. وقيل: إنه قال: سلوني عما دون العرش. فقالوا: أين أمعاء النملة؟ فسكت، وسألوه: لما حج آدم من حلق رأسه؟ فقال: لا أدري. قال وكيع: كان كذابا. وعن أبي حنيفة قال: أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطل، ومقاتل مشبه. مات مقاتل سنة نيف وخمسين ومئة.

ﵟٱلۡعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰﵞ . [طه:٤٨] فمن لم يكن مكذبا بالله تعالى ولا متوليا عن دينه(١).. لم يكن للعذاب به تعلق.

ﵟفَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗاﵞ . [الجن:١٣].

ﵟٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍﵞ . [الأنعام:٨٢] أي: بِشِرْك بالنقل عن الصِّدِّيق(٢) وبدلالة السياق، وهو قوله تعالى: ﵟأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَﵞ . [الأنعام:٨٢] فلو كان لمرتكب الكبيرة عذابٌ.. لم يكن له(٣) الأمن.

ﵟفَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ۝١٤ لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ۝١٥ ٱلَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰﵞ . [الليل:١٤-١٦]

وجميعُ النيران متلظية، والآية دالة على أن النار المتلظية نصيب الكفار، فلا(٤) تكون للمؤمنين.

ﵟكُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَاﵞ . [الملك:٨-٩] أخبر أن كل قوم يدخلون النار فإنهم يقولون: قد جاءنا نذير، ولكن كذبناه، وهذا صريح بأن كل من يدخل النار كان مكذِّبا بالأنبياء، والفاسق لم يكن مكذبا، فلا يدخل النار.

ﵟإِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاﵞ . [الزمر:٥٣] حكَم بغفران الذنوب بلا شرط التوبة، فمن شرطها.. فقد زاد على النص، وهي نسخ.

قال البخاري: مقاتل لا شيء ألبتة. قلت: أجمعوا على تركه. سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠١. قال الذهبي أيضا: فأما مقاتل بن سليمان المفسر فكان في هذا الوقت وهو متروك الحديث وقد لطخ بالتجسيم مع أنه كان من أوعية العلم بحرا في التفسير. تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٥.

(١) في ب: ذنبه.

(٢) في ب: عن أئمة التفسير.

(٣) (له) ساقطة من ب.

(٤) في ب: ولا.

ولا يقـال: بأن الكفر ذنب، فينبغي أن يكـون مغفورا بدون التوبة؛ لأن في الآية دلالةً أن المراد بها المؤمنون، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾. [الزمر:٥٣].

﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾. [آل عمران:١٠٦]. ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴿٣٩﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ ﴿٤١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ﴾. [عبس: ٣٨- ٤٢]

فجعل المكلفين صنفين، وجعل أهل النار الكافرين.

ثم قسمهم في سـورة الواقعة ثلاثة أصناف، السابقين، وأصحاب الميمنة، وأصحاب المشأمة، ثم ذكر أن السابقين وأصحاب الميمنة في الجنة، وأصحاب المشأمة في النار، ثم ذكر أن أصحاب المشأمة هم الذين يقولون: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾. [الواقعة:٤٧] فلما ثبـت أن أصحاب النار هم أصحاب المشأمة؛ وثبت أن أصحاب المشأمة[1] هم المنكرون للبعث.. ثبت أن أصحاب النـار هم المنكرون للبعث، وسـائرُ الكفار في معناهم دون الفسـاق، وذكر في هذه السـورة: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩١﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ﴿٩٣﴾ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾. [الواقعة:٨٨-٩٤] والفسـاق ليسـوا من المكذبين، فكانوا من أصحاب اليمين.

ولأنه دلَّ قولـه: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْيَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. [النحل:٢٧] على اختصاص الخزي بالكافرين، ثم إن كل من يدخل النار فيحصل له الخزي؛ لقوله

---

(١) (وثبت أن أصحاب المشأمة) ساقطة من ب.

تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾. [آل عمران:١٩٢] فلما لم يحصل الخزي إلا للكفار.. وجب أن لا يحصل دخول النار إلا لهم.

ولأن الإيمان أقوىٰ من الكفر، فلما لم ينفع شيء مِن الطاعات مع الكفر.. وجب أن لا يضر مع الإيمان شيء من المعاصي.

ولأن الكافر إذا أسلم.. أزال ثوابُ إيمانه عقابَ كفره، فدل أن ثواب الإيمان أزيدُ من عقاب الكفر، ولا شك أن عقاب الكفر أزيد من عقاب الفسق، فيلزم أن يكون ثواب الإيمان أزيدَ من عقاب الفسق[1]، فوجب القطع بأنه من أهل الجنة.

نعم إذا كفر بعد إيمانه.. فعقاب كفره يزيل ثواب إيمانه، لكن هذا لا يدل علىٰ أن عقاب الفسق أزيد من ثواب الإيمان[2].

والصحيح قولنا[3]؛ لقوله تعالىٰ:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى﴾. [البقرة:١٧٨] فسمّىٰ قاتل النفس عمدا مؤمنا مع أنه كبيرة، وبقّىٰ الأخوة الثابتة بالإيمان بقوله[4]: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٌ﴾. [الحجرات:١٠] بقوله[5]: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٌ﴾. [البقرة:١٧٨] وما أخرجه عن استئهال التخفيف والرحمة بقوله[6]: ﴿ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾. [البقرة:١٧٨]. والاستدلال بهذه الأوجه مروي عن ابن عباس ﵄.

---

(١) (فيلزم أن يكون ثواب الإيمان أزيد من عقاب الفسق) ساقطة من ب.

(٢) انتهت استدلالات المرجئة.

(٣) إن مرتكب الكبيرة مؤمن ردا علىٰ الخوارج والمعتزلة والحسن.

(٤) الجار متعلق بـ الثابتة.

(٥) الجار متعلق بـ بقّىٰ.

(٦) الجار متعلق بـ استئهال.

﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾. [الحجرات:٩] بقّى لهما اسم الإيمان مع أن إحداهما باغية.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾. [التحريم:٨] ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾. [النور:٣١] والأمر بالتوبة لمن لا ذنب له محال، والصغائر مغفورة باجتناب الكبائر عندهم، فدل أنها في أصحاب الكبائر.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[المائدة:١٠٦] ولو زال اسم الإيمان بزوال العدالة.. لقيل: اثنان منكم؛ إذ أول الآية في مخاطبة المؤمنين[١]، فثبت أن المؤمن قد يكون عدلا وغير عدل، كذا قاله الشيخ[٢] رحمه الله في التوحيد[٣].

ولأن الإيمان هو التصديق، والكفر هو التكذيب، ومن ارتكب كبيرة لكسلٍ أو حمية أو أنفة أو غلبة شهوة أو رجاء عفو.. كان التصديق معه باقيا، وما دام التصديق موجودا كان التكذيب معدوما ضرورة؛ لِمضادةٍ بينهما، فبطل[٤] القول بكفره والتكذيبُ معدومٌ، أو بزوال[٥] الإيمان والتصديق موجود، أو بثبوت[٦] النفاق والتصديق في القلب باق.

ولأن الفسق في اللغة الخروج، فمن خرج عن ائتمار أمر من أوامر الله

(١) في ب: المسلمين.

(٢) الإمام أبو منصور رحمه الله.

(٣) كتاب التوحيد صـ ٤٢٥ وما بعدها.

(٤) جواب على الخوارج.

(٥) معطوف على قوله: بكفره، أي وبطل القول بزوال الإيمان...وهو جواب على المعتزلة.

(٦) معطوف على قوله: بكفره، أي وبطل القول بثبوت النفاق...، وهو جواب على الحسن البصري.

يكون فاسقا، والعصيانُ مخالفة الأمر فعلا لا جحودا أو[١] تكذيبا، وليس من ضرورة مخالفة الأمر والخروج عن الائتمار التكذيبُ[٢]، فكان التصديق باقيا، فكان مؤمنا ضرورة.

والأخذ[٣] بالمتفق عليه وترك المختلف فيه خروجٌ عن جميع أقاويل السلف، فكان باطلا؛ لأن الأمة إذا اختلفوا على أقوال.. كان إجماعا منهم على أن ما عداها باطل، فكان هذا أخذا بالإجماع لمخالفة[٤] الإجماع.

وإذا ثبت بما بيَّنا من الدلائل بقاء الإيمان.. فنقول: له حكمان:

أحدهما: أنه يدخل الجنة[٥] لا محالة؛ لقوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا ١٠٧ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾. [الكهف:١٠٧-١٠٨] وصاحب الكبيرة مؤمن، وقد عمل الصالحات.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡكَبِيرُ﴾. [البروج:١١].

﴿إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ بِمَا عَمِلُواْ﴾. [سبأ:٣٧].

﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾. [الزلزلة:٧-٨].

﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾. [النساء:١٢٤].

---

(١) في ب: ولا.
(٢) اسم ليس.
(٣) جواب على المعتزلة.
(٤) في المخطوطات الثلاث: بمخالفة، ولعل الصواب ما أثبته.
(٥) (الجنة) ساقطة من ب.

﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾. [غافر:٤٠].

﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا﴾. [الأنعام:١٦٠]. وغير ذلك من الآيات.

ثم إنه أتىٰ بما هو أفضل الطاعات ونهاية الخيرات، والشرُّ الذي أتىٰ به لا يبلغ نهاية الجحود، فلو خلد في النار؛ وأُبطل ثوابُ أفضل الخيرات وما أتىٰ به من الصالحات بارتكاب[1] ما ليس بنهايةٍ مِن الشرور.. فقد زِيدَ في عقاب الشرور، ونُقِص من ثواب الخيرات، وفيه خُلف ما وَعَد أن يجزي الحسنة بعشر أمثالها، والسيئة بمثل، واللهُ لا يخلف الميعاد.

والعجبُ مِن قوم لا يُجَوِّزُون الخلفَ في الوعيد، ثم يُجَوِّزُون الخلف في الوعد، وهو بإجماع العقلاء من أمارات اللُّؤم[2].

وما ذكرنا من النصوص والمعقول للمرجئة[3].. فهو دليل لنا علىٰ المعتزلة والخوارج.

والتخليدُ المنصوص للقاتل عمدا وغيرِه محمول علىٰ المستَحِلِّ.

اعلم أن الأصل عندنا أن ما ورد مِن الآيات في الوعيد مقرونا بذكر الخلود فهو في[4] المستَحِلِّين لذلك؛ لِما أنهم كفروا باستحلال ذلك، فأُوعدوا علىٰ كفرهم في الحقيقة، وقد قيل:

---

(١) الجار متعلق بـ (خلد) والمعطوف عليه.

(٢) في المخطوطات: اللَّوم.

(٣) يعني ما استدل به المرجئة لصحة مذهبهم في عدم ضرر المعصية نحن نستدل به علىٰ الخوارج والمعتزلة في عدم خروج العصاة عن الإيمان.

(٤) في ب: علىٰ.

في قوله: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا ﴾. [النساء:٩٣] أي متعمدا[١] لإيمانه أي: قَصَدَ قتله لأجل أنه مؤمن، ومَن هذا قصدُه في القتل يكون كافرا، فأما مَن لم يقصد قتله لإيمانه.. فحكمه ما مرَّ في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ﴾. [البقرة:١٧٨].

وفي قوله: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ﴾. [السجدة:١٨] إنه قَابَل الفاسقَ المطلقَ بالمؤمن، والفاسقُ المطلق هو الكافر، والمؤمن ليس بفاسق مطلق، بل هو فاسق بما ارتكب من المعصية؛ مطيع بما معه من الإيمان والطاعات، دلَّ عليه أنه قال في سياق الآية: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾. [السجدة:٢٠] ومن كذب بالنار فهو كافر.

وفي قوله: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ﴾ [النساء:١٤] إنها وردت في الكافر، لأنه قال: ويتعد حدوده، والحدودُ اسم جمع، والمؤمن[٢] لا يتعدىٰ جميع حدود الله تعالىٰ.

ولا معنىٰ لقول الحسن البصري؛ لأن النفاق إظهار الصلاح مع فساد الباطن، والفاسق مَن صلحت سريرته وظهر فساده، فكان ضد المنافق.

ورُوي أن عطاءَ[٣] لَمَّا سمع مذهب الحسن.. قال: فقولوا له: إن إخوة يوسف عليه السلام اؤتُمِنُوا فخانوا حيث ألقوه في غيابة الجب، وحدثوا فكذبوا بقولهم: ﴿ فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾. [يوسف:١٧] وَوَعدوا بقولهم[٤]: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾.

---

(١) (أي متعمدا) ساقطة من ب.

(٢) في ب: فالمؤمن.

(٣) عطاء بن أسلم بن صفوان، تابعي من أجلاء الفقهاء، كان عبدا، ولد في جند (باليمن)، ونشأ بمكة، فكان مفتي أهلها ومحدثهم، وتوفي فيها ١١٤ هـ. الأعلام ٤/ ٢٣٥.

(٤) (بقولهم) ساقطة من ب.

[يوسف:١٢] فأخلفوا - هل صاروا بذلك منافقين؟ فقيل للحسن ذلك(١)، فقال: صدق عطاء، ورجع عن ذلك.

وثانيهما(٢) جواز المغفرة والتعذيب، وله المشيئة في ذلك، فمن شاء.. عذبه بقدر ذنبه صغيرة كان ذلك أو كبيرة عدلا منه، ثم عاقبةُ أمره الجنة، ومن شاء.. عفا عنه فضلا ورحمة، وذلك ثابت بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾. [النساء:٤٨]. وجه الاستدلال به أنه لا يجوز أن يراد بقوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾. [النساء:٤٨] بعد التوبة؛ لأن غفران صاحب الصغيرة وصاحب الكبيرة واجب عندهم(٣) بعد التوبة، والواجب لا يجوز تعليقه بالمشيئة؛ لأن المعلق بالمشيئة هو الذي إن شاء.. فعل، وإن شاء.. ترك، والواجب هو الذي لا بد مِن فعله شاء أو أبى، والمغفرة المذكورة في الآية معلقة بالمشيئة، فلا يجوز أن يراد بها مغفرة التائب ضرورةً.

ولأن الشرك مغفور عنه بالتوبة بقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾. [الأنفال:٣٨] فلو كان غفران ما دون الشرك مقرونا بالتوبة.. لم تحصل التفرقة بينهما(٤).

والآية سيقت لبيان التفرقة بينهما(٥)، وذا(٦) فيما ذكرنا، فكان(٧) معنى الآية

---

(١) في ب: فقبل الحسن ذلك.

(٢) أي: ثاني الحكمين المذكورين في قوله: وإذا ثبت بما بيّنا من الدلائل بقاء الإيمان فنقول: له حكمان.

(٣) المعتزلة.

(٤) بين الشرك وما دونه.

(٥) (والآية سيقت لبيان التفرقة بينهما) ساقطة من ب.

(٦) التفرقة.

(٧) في ب: وكان.

- والله أعلم -: إن الله لا يغفر أن يشـرك به تفضلا؛ لأنه مغفور عنه على سبيل الوجوب إذا تاب عن شِـركِه وآمن، ويغفر ما دون ذلك لمن يشـاء تفضلا حتى يرجـع النفي والإثبات إلى شـيء واحد، ولو حمل أحدهمـا على المغفرة بعد التوبة.. لم يلتئم الكلام.

ولأن قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾. [النساء:٤٨] يفيد القطع بأنه تعالى يغفر ما سوى الشرك، وذلك يندرج فيه الصغيرة والكبيرة بعد التوبة وقبلها.

ثم قوله بعد ذلك: ﴿لِمَن يَشَاءُ﴾. [النساء:٤٨] يدل على أنه تعالى يغفر كل هذه الأقسام لمن يريده، وهو المطلوب.

ولأن الله تعالـى عَفُوٌّ غفور، وإنما يتحقق العفـو والمغفرة عما هو جائز التعذيـب، فأما ما لا يجـوز التعذيب عليه.. فترك التعذيـب عليه لا يكون عفوا ومغفرة - كترك التعذيب على المباحات.

وعلى زعـم المعتزلة لا تَحَقُّـقَ للعفو والمغفرة أصـلا؛ لأن الصغيرة لا يجـوز التعذيب عليها إذا كان مجتنبا للكبائر، فلا يكون ترك التعذيب عليها عفوا ومغفرة، وإن كان مرتكبا للكبائر[1].. فـلا يجوز العفو عندهم؛ لأنه لو جاز له[2] العفو.. لما جاز له التعذيب؛ لأن فيه تركَ الأصلح.

ولأن[3] الأنبياء والملائكة عليهم السـلام يسـتغفرون للمؤمنين، فلو كان

---

(١) (للكبائر) ساقطة من ج.

(٢) (له) ساقطة من ب.

(٣) تتمة تعليلات المصنف.

استغفارا[١] عما لا يجوز عليه التعذيب.. لكان هذا سؤالا أن لا يظلم الله عباده، وهو محال، وإن كان[٢] استغفارا عما يجوز[٣] عليه التعذيب.. فقد صح مذهبنا.

كيف؟ وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾. [الرعد:٦] أي حال ظلمهم، وذلك يدل علىٰ جواز المغفرة قبل التوبة، تقول: رأيت الأمير علىٰ أكله، أي: رأيته حال أكله.

وقال يحيىٰ بن معاذ[٤]: إذا كان توحيد ساعة يهدم كفر ستين سنة.. فتوحيد ستين سنة كيف لا يهدم معصية ساعة؟[٥]

ولما كان الكفر لا ينفع معه شيء من الطاعات.. كان ينبغي أن لا يضر مع الإيمان شيء من المعاصي، وإلا.. فالكفر أعظم من الإيمان، فإن لم يكن كذلك[٦].. فلا أقلَّ من رجاء العفو.

وصاحب الصغيرة عندنا جائز التعذيب؛ لدخوله تحت: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾. [النساء:٤٨].

---

(١) في ب: الاستغفار.
(٢) (كان) ساقطة من ب.
(٣) في ب: عما لا يجوز.
(٤) يحيىٰ بن معاذ بن جعفر الرازي أبو زكريا، واعظ زاهد، لم يكن له نظير في وقته من أهل الري، أقام ببلخ، ومات في نيسابور، له كلمات سائرة، منها: كيف يكون زاهدا من لا ورع له، تورع عما ليس لك ثم ازهد فيما لك. هان عليك من احتاج إليك. الدنيا من أولها إلىٰ آخرها لا تساوي غم ساعة. من خان الله في السر هتك الله ستره في العلانية. اجتنب صحبة ثلاثة أصناف من الناس: العلماء الغافلين، والقراء المداهنين، والمتصوفة الجاهلين. وفاته ٢٥٨ هـ. الأعلام ٨/ ١٧٢.
(٥) في أ: إذا كان توحيد ساعة يهدم كفر ستين سنة.. كيف لا يهدم معصية ساعة؟
(٦) أي: إن لم يكن عدمُ ضرر المعاصي مع الإيمان.. فأقله أن يكون العفو عنها مرجوا.

والمراد بقوله: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء:٣١] أنواعُ الكفر؛ بدليل قراءة عبد الله[١]: (كبير ما تنهون عنه) وهو الكفر.

ولا يجوز الخلف في الوعد، وكذا الخلف في الوعيد لا يجوز في الصحيح، وقال بعض أصحابنا: يجوز الخلف في الوعيد، ولا يجوز في الوعد؛ لأن الخلف في الوعيد كرم فيليق به تعالىٰ، وفي الوعد لـؤمٌ فلا يليق به تعالىٰ، وقالوا: ليس هذا بكذب؛ لأن الكذب يكون في الماضي لا في المستقبل، بل يكون هذا خلفا، وهو مذموم في الوعد دون الوعيد، وروي أنه اجتمع أبو عمرو بن العلاء[٢] وعمرو بن عبيد في مسجد، فقال له أبو عمرو: ما الذي يبلغني عنك في الوعيد.

فقال: إن الله تعالىٰ وعد وعدا وأوعد إيعادا، فهو منجز وعده ووعيده.

فقال أبو عمرو: إن العرب لا تَعُدُّ ترك الإيعاد ذما، وتَعُدُّه مدحا، ثم أنشد:

وإني إذا أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

فقال عمرو: أفليس تُسمِّي تاركَ الإيعاد مخلفا؟

فقال: بلىٰ.

فقال: أتُسمِّي الله مخلفا إذا لم يفعل ما أوعد؟

فقال: لا.

---

(١) ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) زَبَّان بن عمار التميمي المازني البصري أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة. قال الفرزدق: ما زلت أغلق أبوابا وأفتحها حتىٰ أتيت أبا عمرو ابن عمار. قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية، له أخبار وكلمات مأثورة، وفاته ١٥٤ هـ. الأعلام ٣/ ٤١.

فقال: قد[١] أبطلت شاهدك.

غير أن المحققين من أصحابنا يقولون: الخلف على الله تعالى غير جائز لا في الوعد ولا في الوعيد؛ لِما أنه لو جاز الخلف عليه.. لجاز أن يقال: إنه مخلف الوعيد، وهو غير جائز، وما رووا من الشعر فذا في حق العباد، فأما في حق الله.. فلا؛ لاستحالة التبديل على قوله، قال الله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ (٢٤) مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ (٢٥) الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ (٢٦) ۞ قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَٰكِن كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ (٢٧) قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ (٢٨) مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾. [ق: ٢٤-٢٩].

ولأن الإخبار مع العلم بأن المخبَر به[٢] على خلاف ما أخبر - كذب سواء كان في الماضي أم في المستقبل، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ﴾. [الحشر: ١١] ثم قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (١١) لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾ الآية [الحشر: ١١-١٢].

وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾. [الحج: ٤٧] أي لن يخلف الله وعده الذي وعد في نزول العذاب.

ثم المعتزلي يقول: الآيات والأخبار ناطقة بتعذيب مرتكبي الكبائر، وهي عامة، فلو جاز العفو والمغفرة للبعض.. لخرج بعض المذنبين عن قضية العموم، وإنه خُلْف في الخبر.

---

(١) (قد) ساقطة من ج، وفي أ: فقد.

(٢) (به) ساقطة من ب.

فأجاب مُجَوِّزُوا الخلف في الوعيد بأن الخلف في الوعيد جائز؛ لأنه من باب الكرم.

ومَن لم يُجَوِّز ذلك يقول: ما مِن عامٍّ إلا وهو يحتمل التخصيص، وقد قامت دلالة التخصيص؛ فإن آيات الوعد والوعيد قد وردت؛ وجُهِل تاريخ نزولها، فجعلت كأنها مقترنة، فيصير البعض مخصصا للبعض - على أن الدليل العقلي[١] قائم عند نزول آية الوعيد؛ إذ تخليد من آمن في النار مما يأباه العقل، فتخصصت به[٢].

قال المعتزلي: آيات الوعيد أحق بالعموم؛ لِما فيه مِن الزجر والوعظ.

قلنا: آيات الوعد أحق لِما أن من صفاته الرحمة، وهي مقصودة بالذات، والتعذيب مقصود بالغير[٣]، والأول راجح على الثاني[٤] - مع احتمال الوعيد للمستحِلِّين[٥]، ومع قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر:٥٣].

[فصل في الشفاعة]

ولَمَّا جاز عندنا غفران الكبيرة بدون الشفاعة.. فَلَأن[٦] يجوز بشفاعة الأنبياء

---

(١) (العقلي) ساقط من ب.

(٢) بالعقل.

(٣) وهو الزجر.

(٤) أي: المقصود بالذات راجح على المقصود بالغير.

(٥) أي: مع احتمال أن تكون آيات التعذيب مختصة بالمستحِلين.

(٦) في ج: لأن.

والأخيار أولى، وعندهـم[1] لَمَّا امتنع مغفرة صاحب الكبيرة بدون الشفاعة.. كانت ممتنعة مع الشفاعة أيضا - كمغفرة الكافر.

ومذهبهم مردود بالنصوص كـ:

قولـه تعالـى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾. [المدثر:٤٩]؛ لأنـه ذكر ذلك فـي معرض التهديد للكفار، ولو كان لا شـفاعة لغير الكفـار أيضا[2].. لم يكن لتخصيص الكفار بالذكر في حال تقبيح أمرهم معنى.

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾. [مريم:٨٥-٨٧] وصاحب الكبيرة اتخذ عند الرحمن عهدا بالإيمـان والتوحيد؛ لقوله ﷺ: (من قال لا إله إلا الله ولم يشـرك به شيئا فقد اتخذ عند الرحمن عهدا)[3]. فيكون داخلا تحت هذه الآية.

---

(١) المعتزلة.

(٢) (أيضا) ساقطة من ج.

(٣) في تفسير القرطبي في معنى العهد عند تفسيره من سورة البقرة: بدليل قوله ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم:٨٧] وقيل للنبي ﷺ: مـا عهد الله مع خلقه؟ قال «أن يؤمنوا ولا يشركوا به شيئا». وقال المفسرون: إلا من قال لا إله إلا الله. ٢/ ٧٨. وقال عند تفسيره سورة مريم: وهذا العهد هو الذي قال:» أَمِ اتَّخَذَ عِنْـدَ الرَّحْمنِ عَهْداً» وهو لفظ جامع للإيمان وجميع الأعمال الصالحات التي يصل بها صاحبها إلى حيز من يشـفع. وقال ابن عباس: العهد لا إله إلا الله. وقال مقاتل وابن عباس أيضا: لا يشفع إلا من شهد أن لا إله إلا الله وتبرأ من الحول والقوة لله ولا يرجو إلا الله تعالى. وقال ابن مسـعود: سمعت رسول الله ﷺ يقول لأصحابه: (أيعجز أحدكم أن يتخذ كل صباح ومسـاء عند الله عهدا) قيل يا رسـول الله وما ذاك؟ قال: (يقول عند كل صباح ومساء: اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة إني أعهد إليك في هذه الحياة بأني أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شـريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك فلا تكلني إلى نفسي فإنك إن تكلني إلى نفسـي تباعدني من الخير وتقربني من الشـر وإني لا أثق إلا برحمتـك فاجعل لي عندك عهدا

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾. [الأنبياء:٢٨] وصاحب الكبيرة مرتضى بحسب إيمانه وطاعاته، والاستثناء من النفي إثبات، فوجب ثبوت الشفاعة له.

والأخبار:

كقوله ﷺ: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)[١] وهو حديث مشهور.

وقوله ﷺ: (أسعدُ الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه أو نفسه)[٢].

وقوله: (يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثرُ من بني تميم)[٣].

ولا تعلق لهم بقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[٤]. [غافر:١٨]، وبقوله: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾. [البقرة:٢٧٠] والشفاعة نصرة؛

توفينيه يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد فإذا قال ذلك طبع الله عليها طابعا ووضعها تحت العرش فإذا كان يوم القيامة نادى مناد أين الذين لهم عند الله عهد فيقوم فيدخل الجنة. ١٣/ ٥١٨. قال في مجمع الزوائد برقم ١٧٣٦٨: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح إلا أن عون بن عبد الله لم يسمع من ابن مسعود.

(١) أخرجه أبو داود برقم ٤٧٠٦، والترمذي برقم ٢٤٣٥، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(٢) رواه البخاري برقم ٩٩، وأحمد برقم٨٨٥٨، وغيرهما.

(٣) رواه الترمذي برقم ٢٤٣٧، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب. ورواه الحاكم في المستدرك برقم ٥٧٢٩، وقال: قال الثقفي قال هشام سمعت الحسن يقول: إنه أويس القرني. صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٤) الآية غير موجودة في ب.

لأن[١] الظالم المطلَق هو الكافر، فأما المؤمن الذي معه الإيمان والأعمال الصالحة.. فلا يسمى ظالما على الإطلاق.

وبقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ﴾. [البقرة:٤٨]؛ لأنها[٢] نزلت في اليهود، وهم كفار، ولا شفاعة لهم.

فإن قالوا: الشفاعة عندنا ثابتة لكن لأهل الطاعة، والشفاعةُ لهم أن يطلب الرسلُ والملائكة من الله تعالى أن يزيدهم على ما استحقوا من الثواب بقوله تعالى: ﴿فَيُوَفِّيهِمۡ أُجُورَهُمۡ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضۡلِهِۦ﴾. [النساء:١٧٣].

قلنا: تنصيص النبي ﷺ بأن شفاعته لأهل الكبائر يبطل هذا التأويل، ولأن[٣] ما ذكروا يسمى إعانة لا شفاعة؛ فهي[٤] في المتعارف اسمٌ لطلب التجاوز عن أمور مخوفة، وشدائد موبقة.

[فصل في حكم جواز العفو عن الكفر]

العفو عن الكفر لا يجوز عقلا - خلافا للأشعري.

وتخليدُ المؤمنين في النار وتخليد الكافرين في الجنة يجوز عقلا عند الأشعري إلا أن السمع ورد بخلافه.

لهم أنه تصرفٌ في ملكه فلا يكون ظلما؛ إذ الظلم تصرفٌ في ملك الغير.

وعندنا لا يجوز أن يُخَلَّد الكافرين في الجنة والمؤمنين في النار؛ لأن

(١) تعليل لقول المصنف: لا تعلق لهم...
(٢) تعليل لقول المصنف: لا تعلق لهم...
(٣) في ب: لأن
(٤) الشفاعة.

الحكمة تقتضي التفرقة بين المسيء والمحسن، ولهذا استبعد الله تعالى التسوية بينهما بقوله:

﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾. [ص:٢٨]

﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾. [الجاثية:٢١]

﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾. [القلم:٣٥-٣٦] ثم لا تفرقة بين الفريقين في الدنيا، فوجب أن تثبت التفرقةُ بينهما في العقبى.

وتخليد المؤمن في النار وتخليد الكافر في الجنة ظلمٌ؛ لأنه[1] وضع الشيء في غير موضعه، والإساءة في حق المحسن[2]؛ والإنعام[3] والإكرام في حق المسيء وضع الشيء في غير موضعه، فكان ظلما، وذا يستحيل من الله تعالى، والتصرف في ملكه إنما يجوز إذا كان على وجه الحكمة، فأما التصرف على خلاف قضية الحكمة.. يكون سفها.

(١) الظلم.
(٢) في ج: المؤمن المحسن.
(٣) (الإنعام) ساقطة من ج.

والفرق[١] لأصحابنا بين الكفر وبين ما دونه من الذنوب في جواز العفو عما دون الكفر، وامتناعه فيه[٢] - ما ذكر الشيخ الإمام أبو منصور ﷺ في التوحيد[٣]:

أن الكفر مذهب يُعتقد، والمذاهب تُعتقد للأبد، فعلى ذلك عقوبتُه، وسائرُ الكبائر لا يُفعل للأبد، بل في الأوقات عند غلبة الشهوات، فعلى ذلك عقوبتها.

ولأن الكفر قبيح لِعينه لا يَحتمل الإطلاقَ ورفعَ الحرمة عنه، فعلى ذلك عقوبته لا تحتمل الارتفاع والعفوَ عنه في الحكمة، وسائرُ المآثم يجوز رفع الحرمة عنها في العقل، فكذا[٤] عقوبته.

ولأن العفو عن الكافر عفو في غير موضع العفو؛ لأنه يُنكِر المنعِم، ويرى ذلك حقا، ولا كذلك سائر المآثم، فصاحبها يعرف المنعِم، فيجوز العفو عنه في الحكمة.

ولأن الله تعالى قد أحسن إلى مرتكب الكبيرة في الوقت الذي ارتكبها بأن جعل حقه[٥] أعظمَ في قلبه مِن الدارَين، وهو إحسان منه إليه وإنعام منه لديه، فلا يحتمل أن يُضيِّع مِنتَه ويُغير نعمته بجفوة[٦] يَعلم[٧] أنَّ قَدْرَها لا يبلغ جزءا

---

(١) جواب عن إيراد، وهو: أنه إذا كان لا يجوز غفران الكفر لأن التسوية بين الكافر والمؤمن سفه فلماذا يجوز غفران المعاصي الأخرى مع أن فيه التسوية بين العاصي والطائع، وما الفرق بين الصورتين؟ فأجاب.

(٢) في الكفر.

(٣) التوحيد صـ ٤٥٩ وما بعدها.

(٤) في ب: وكذا.

(٥) حق الله تعالى.

(٦) في ب: بهفوة.

(٧) في ب: فعلم.

من إنعامه لديه وإحسانه إليه، وهو القائل بأن لا يغير نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

ولأنه مكتسب للطاعات في وقت العصيان من خوف عقابه، ورجاء رحمته، والثقة بكرمه، وذلك خيراتٌ[1] لو قوبل بها ما ارتكب بغلبة شهوةٍ.. لترجح ما كان منه من خير على ما كان من شر، فلا يجوز أن يَحْرِم نفعَ الخير، ويوجب له عقوبةَ الشر.

وليس مع مَن يكفر بالله معنى يستحق اسم الخير؛ لأنه يكذِّبه، وينكر أمره ونهيه، فلا[2] يحتمل أن يكون له رجاء رحمته، وخشية عقوبته، والثقة بكرمه.

[فصل في أنه تعالى لا يوصف بالقدرة على الظلم والسفه والكذب]

ولا يوصف الله تعالى بالقدرة على الظلم والسفه والكذب؛ لأن المحال لا يدخل تحت القدرة؛ إذ المحال ما يمتنع[3] وقوعه، والمقدور ما يمكن وقوعه، والجمع بينهما محال.

وعند المعتزلة يقدر، ولا يفعل، والنَّظَّام معنا.

لهم أن الله تعالى مدح ذاته بأنه لا يظلم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ﴾ [النساء: ٤٠] وإنما يستحق المدح من يقدر على الظلم ولا يظلم، فأما[4] من لا يقدر عليه.. فلا.

(١) في ب: خيرٌ أن.
(٢) في ب: ولا.
(٣) في ب: ما يمنع.
(٤) في ب: وأما.

ولأن الله تعالىٰ وصف ذاته بأنه علىٰ كل شيء قدير، فينبغي أن يكون قادرا علىٰ ما يقدر عليه العبد، والظلم مقدور العبد.

ولنا أن ما جاز أن يكون مقدورا له جاز أن يكون موجودا له[١]، واللازم[٢] منتف[٣]، وهذا؛ لأنه[٤] لو جاز الظلم منه.. فلا يخلو إما أن يجوز مع بقاء صفة العدل، وفيه جمعٌ بين صفة الظلم والعدل، وهو محال، أو لا مع بقائه، وهو محال أيضا؛ لأن صفة العدل واجبة لله تعالىٰ، والواجب ما يستحيل عدمه.

[فصل في أن الحسنات يذهبن السيئات]

ويجوز ذهاب السيئات بالحسنات، أي أن[٥] يعفو الله تعالىٰ عن السيئات ببركة الحسنات[٦]، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود:١١٤]. ولا يجوز أن تَبطل الحسناتُ بشؤم المعاصي إلا بالكفر - خلافا للمعتزلة.

ومفزعهم[٧]:

قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات:٢].

---

(١) في أ و ب: به.

(٢) في أ و ب: فاللازم.

(٣) يعني: لو كان الظلم مقدورا لله سبحانه لجاز وقوعه منه لكن لم يجز وقوعه بالإجماع ينتج: أن الظلم ليس مقدورا له سبحانه. فاللازم وهو جواز وقوع الظلم منه سبحانه منتف بالإجماع، فانتفىٰ الملزوم وهو القدرة علىٰ إيقاع الظلم منه سبحانه.

(٤) تعليل لاستحالة اللازم.

(٥) في أ و ج: أي يعفو.

(٦) (ببركة الحسنات) ساقطة من ب.

(٧) أي: شبهتهم التي يفزعون إليها.

وقول عائشة[1] رضي الله عنها: (إن الله أبطل حجك وجهادك مع النبي ﷺ إن لم تتب)[2].

ولنا: أن الإحباط بالكفر ثبت بالنص، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾. [المائدة:٥]، ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾. [البقرة:٢١٧]، والفسق ليس في معنى الكفر، فلا[3] يُلحَق به في الإحباط.

وأما النص[4].. فقد ذكر في شرح التأويلات: إنما ذكر هذا؛ ليكونوا أبدا متيقظين[5] بين يدي رسول الله ﷺ حذرين مُعَظِّمين في كل وقت؛ كيلا يكون منهم في وقت من الأوقات ما يخرج مخرجَ الاستخفاف به[6] على السهو والغفلة[7]، فيُحبِط ذلك أعمالهم؛ لأن هذا الصنيعَ برسول الله ﷺ يكفر

(١) أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان رضي الله عنه من قريش، أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب، كانت تكنى بأم عبد الله، تزوجها النبي ﷺ في السنة الثانية بعد الهجرة، فكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث عنه، ولها خطب ومواقف، وما كان يحدث لها أمر إلا أنشدت فيه شعرا، وكان أكابر الصحابة يسألونها عن الفرائض فتجيبهم، وكان مسروق إذا روى عنها يقول: حدثتني الصديقة بنت الصديق. توفيت في المدينة. روي عنها ٢٢١٠ أحاديث، وفاتها ٥٨ هـ. الأعلام ٣/ ٢٤٠.

(٢) أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنَيْهِمَا. نصب الراية ٤/ ١٥ برقم ٦٢٨١.

(٣) في ب: ولا.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾.

(٥) في ب: من المتيقظين.

(٦) ﷺ.

(٧) في حال سهوهم وغفلتهم.

صاحبه[١]، ولا يكون معذورا؛ وإن[٢] فعله[٣] على السهو والغفلة؛ لأن له قدرة الاحتراز عنه؛ وإن[٤] كانوا معذورين فيما بينهم على غير التعمد والقصد.

وأثر[٥] عائشة رضي الله عنها غير مقبول في الظنيات عند البعض، فما ظنك في المسائل الاعتقادية؟

وكان الخلاف بناء على أن الفسق يزيل[٦] الإيمان عندهم، وعندنا لا. والله الموفق.

[فصل في السمعيات]

كل ما ورد السمعُ به ولا يأباه العقل يجب قبوله:

كسؤال منكر ونكير.

وأنكرت الجهمية وبعض المعتزلة ذلك؛ لِما أن السؤال عمن لا حياة له محال.

قلنا: ذلك ممكن بإعادة الروح في الجسد، أو خلقِ الحياة فيه بلا روح بحيث يَعقِل السؤالَ ويقدر على الجواب، فكان[٧] السؤال منه حكمة، كيف؟[٨]

(١) (يكفر صاحبه) ساقطة من ب.
(٢) وصلية.
(٣) في ب: وإن كان فعله.
(٤) وصلية.
(٥) (إن الله أبطل حجك وجهادك مع النبي ﷺ إن لم تتب).
(٦) في ب: أن بالفسق يزول.
(٧) في ب: وكان.
(٨) أي: كيف لا يكون ذلك ممكنا وقد قال....؟

وقد قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾. [آل عمران:١٦٩] وكذلك قد وردت الأخبار بنقل الأخيار عن النبي المختار ﷺ، منها:

قوله ﷺ: (المؤمن إذا سئل في القبر يشهد[١] أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله فذلك قوله: ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾. [إبراهيم:٢٧].[٢]

وروي أن النبي ﷺ قال: ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ﴾. [إبراهيم:٢٧] نزلت في عذاب القبر إذا قيل له: من ربك وما دينك ومن نبيك فيقول ربي الله وديني الإسلام ونبيي محمد ﷺ)[٣].

وعن أنس قال: (إن العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه وإنه[٤] يسمع قرع نعالهم.. أتاه ملكان، فيقعدانه، فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل - لمحمد ﷺ، فأما المؤمن.. فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به[٥] مقعدا من الجنة، فيراهما جميعا، وأما المنافق والكافر.. فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل، فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريت ولا تليت، ويُضرب بمطرقة من حديد ضربة، فيصيح صيحة يسمعها من يليه

---

(١) في ب: فشهد.

(٢) رواه البخاري برقم ٤٦٩٩ بلفظ: المُسْلِمُ إِذَا سُئِلَ فِي القَبْرِ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾. وابن حبان برقم ٦٣٢٤، وغيرهما

(٣) رواه مسلم برقم ٢٨٧١، وابن ماجه برقم ٤٢٦٩، وغيرهما.

(٤) في ب: إنه.

(٥) (به) ساقطة من ب و ج.

غيـرَ الثقلين)[١]، وهذا الحديث يدل على وجود السؤال وعذاب القبر، وأن الفاسق من أهل الجنة.

وقال رسـول الله ﷺ: (إذا قبـر الميت أتاه ملكان أسـودان أزرقان يقال لأحدهما المنكر وللآخر النكير، فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل، فيقول: هو عبد الله ورسوله، أشـهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فيقولان: قد كنا نعلم أنك تقول هذا. ثم يُفسـح له في قبره سـبعون ذراعا في سبعين، ثم ينور له فيه، ثم يقال له: نم. فيقول: أرجع إلى أهلي فأخبرهم. فيقولان: نم كنومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحـب أهله إليه[٢] حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك، وإن كان منافقا.. قال: سـمعت الناس يقولون، فقلـت مثله، لا أدري. فيقولان: قـد كنا نعلم أنك تقول ذلك. فيقال للأرض التئمـي عليه، فتلتئم عليه، فتختلف أضلاعه، فلا يزال فيه معذَّبا حتى يبعثه الله تعالى من مضجعه ذلك)[٣].

وهو[٤] لكل ميت صغير أو كبير، فيُسـأل إذا غاب عن الآدميين، وإذا مات في الماء؛ أو أكله السبع.. فهو مسئول.

والأصح أن الأنبياء عليهم السـلام لا يسـألون بإشـارة هذه الأحاديث، وذلك[٥]؛ لأن غير النبي إنما يُسأل عن النبي، فكيف يُسأل هو عنه؟

ويُسأل أطفال المؤمنين.

وأبو حنيفة رضي الله عنه توقف في أطفال المشركين في السؤالِ ودخولِ الجنة.

---

(١) البخاري برقم ١٣٣٨، ومسلم برقم ٢٨٧٠، وغيرهما.

(٢) (إليه) ساقطة من ب.

(٣) الترمذي برقم ١٠٧٠، و ابن حبان برقم ٣١١٧، وغيرهما.

(٤) سؤال القبر.

(٥) (وذلك) ساقطة من ب.

وعذابُ القبر للكفار ولبعض العصاة من المؤمنين؛ والإنعامُ لأهل الطاعة بإعادة الحياة في[1] الجسد؛ وإن[2] توقفنا في إعادة[3] الروح - حق[4].

ثم قيل: العذاب على الروح. وقيل: على البدن. وقيل: عليهما. ولكنا لا نشتغل بكيفيته، والأصل فيه:

قوله تعالى في قوم نوح عليه السلام: ﴿أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾. [نوح:٢٥] والفاء للتعقيب والترتيب بلا تراخ، ولن يكون ذلك إلا في الدنيا؛ لأن إغراقهم كان فيها، فكذا يكون إدخال النار فيها.

وقال في آل فرعون: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾. [غافر:٤٦]. أي: في الدنيا؛ لقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾. [غافر:٤٦].

واعلم أن أصحابنا إنما توقفوا في إعادة الروح[5] وعدم إعادتها، ولا توقفَ لهم في أن لا يُتصور التعذيب بدون الحياة، إنما ذلك مذهب الصالحي[6] والكرامية؛ فإن عندهم الحياة ليست بشرط لثبوت[7] العلم.

ومن يقول بإعادة الروح يتمسك بما روى البراء بن عازب[8] عن

---

(١) في ج: إلى.

(٢) وصلية.

(٣) في ج: بإعادة.

(٤) خبر لـ عذاب.

(٥) عند السؤال.

(٦) محمد بن مسلم أبو الحسين الصالحي الصالحي من أهل البصرة أحد المتكلمين على مذهب الإرجاء، ورد بغداد حاجا، واجتمع إليه المتكلمون وأخذوا عنه، وله من المصنفات كتاب الإدراك الأول وكتاب الإدراك الثاني، ذكره محمد بن إسحق النديم في كتاب الفهرست. الوافي بالوفيات ٥/ ١٩.

(٧) في ب: ثبوت.

(٨) البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي أبو عمارة، قائد صحابي من أصحاب الفتوح، أسلم صغيرا

رســـول الله ﷺ أنه قال: (يأتيه ملكان فيجلســانه فيقولان له: من ربك؟ فيقول: ربي الله. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الإســلام. فيقولان: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رســول الله. فيقولان: وما يدريك؟ فيقول: قرأت كتاب الله، فآمنت به وصدقــت[1]. فذلك قوله تعالى: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾. [إبراهيم:٢٧] قال: فينادي مناد من السماء أن صدق عبدي، فافرشوا له من الجنة، وألبسوه من الجنة، وافتحوا له بابا إلىٰ الجنة. قال: فيأتيه من رَوحها وطيبها، ويفسح له فيها مدَّ بصره. وأما الكافر.. فذكر موته، فقال: وتعاد روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له: من ربك؟ فيقــول: هاه هاه لا أدري. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري. فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري. فينادي مناد من الســماء أن كذب، فافرشوه من النار، وألبسوه من النار، وافتحوا له بابا إلىٰ[2] النار. قال: فيأتيه من حرها وسمومها، ويُضَيَّق عليه قبره حتىٰ تختلف فيه أضلاعه، ثم يُقَيَّض[3] له أعمىٰ أصم معه مِرْزَبة من حديد، لو ضرب بها جبل.. لصار ترابا، فيضربه بها ضربة يســمعها ما بين المشرق والمغرب إلا الثقلين، فيصير ترابا، ثم يعاد فيه الروح)[4].

وغزا مع رســول الله ﷺ خمس عشرة غزوة، أولها غزوة الخندق، ولما ولي عثمان الخلافة جعله أميرا علىٰ الري (بفارس) ســنة ٢٤ هـ فغزا أبهر (غربي قزوين) وفتحها، ثم قزوين فملكها، وانتقل إلــىٰ زنجان فافتتحها عنوة، وعــاش إلىٰ أيام مصعب ابن الزبير فســكن الكوفة، واعتزل الأعمال، وتوفي في زمنه.

روىٰ له البخاري ومسلم ٣٠٥ أحاديث. وفاته ٧١ هـ. الأعلام ٢/ ٤٦.

(١) في ب: وصدقته.

(٢) في ب وج: من النار.

(٣) في ب: يضيق.

(٤) أبو داود برقم ٤٧٢٠، وغيره.

ففيه دليل السؤال للميت، وإعادة الروح، والإنعام لأهل الطاعة، والعذاب للكافر.

ولا يلزم ما قاله بعض السفهاء: إنا وضعنا الذُّرَّة على صدر الميت، فكانت[1] بحالها في الغد؛ لأن القادر على إحيائه قادر على إمساك[2] الذرة في صدره بحالها، والله الموفق.

[فصل في حشر الأجساد]

وحشر الأجساد وإحياؤها يوم القيامة حق، ولنا في هذه المسألة مقامان:

أحدهما إثبات الإمكان.

والثاني إثبات الوقوع.

أما الأول.. فنقول: إن عود ذلك البدن ممكن في نفسه، والله تعالى قادر على جميع الممكنات، عالِم بجميع المعلومات الكليات والجزئيات، فكان القول بالحشر ممكنا، فهذا مبني على إثبات ثلاث مقدمات:

أما الأولى وهو الإمكان الذاتي[3].. فلأنه لو لم يكن ممكنا.. لما كان الابتداء ممكنا، وهذا؛ لأن الحشر ليس إلا إعادة الهيئة الأولى بجميع صفاته بعد تفرُّق الأجزاء وتغيرِ الهيئة، ومَن قَدَر على الإنشاء.. كان أقدر على إعادته إلى تلك الحالة، وذلك بأن يجمع الأجزاء المتفرقة، ويخلق فيها الحياة، ففي قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِ﴾. [الروم:٢٧] إشارة إلى الجواز الذاتي.

(١) في ب: وكانت.

(٢) في ب: إرسال.

(٣) لعود البدن.

وأمـا الثانية وهو أنه تعالـى قادر على جميع الممكنـات.. فقد دللنا على صحتها فيما مضى، وفي قوله تعالى: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾. [النمل:٦٤] إشارة إلى أن عودَه ممكنٌ في نفسه، وأنه قادر على هذا الممكن.

وأما الثالثة وهو أنه(١) تعالى عالم بجميع المعلومات الكليات والجزئيات.. فقد دللنا على صحتها أيضا، وفي قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ الْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾. [يس:٧٩-٧٨] إشـارة إلى الجواز الذاتي والقدرة والعلم بجميع المعلومات، وأوَّلُ مرَّة حياتُهم بالأرواح والأجساد، فكذا الإعادة.

والفائدة فيها(٢) إثبات القدرة على تمييز أجزاء بدن هذا الإنسان عن أجزاء بدن ذلك الإنسـان إذا اختلط البعـض بالبعض؛ لأنه لمـا(٣) كان عالما بجميع الكليات والجزئيات.. كان عالما بأن الجزء الذي تحت قعر البحر والجزء الذي فوق الجبل من أجزاء زيد.

وأما المقام الثاني وهو إثبات الوقوع.. فنقول: إذا ثبت الإمكان، والقواطع السمعية:

كقوله(٤) تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾. [القمر:٧].

﴿وَنُفِخَ فِى الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾. [يس:٥١].

﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾. [الزمر:٦٨].

---

(١) في ب: فإنه.

(٢) في إثبات المقدمة الثالثة وهي أنه تعالى عالم بجميع المعلومات الكليات والجزئيات.

(٣) (لما) ساقطة من ب.

(٤) في أ و ب: لقوله.

ناطقة[١] بوقوعه، فوجب[٢] القول بوقوعه[٣].

وزعمت الفلاسفة أن الحشر للأرواح دون الأجساد.

واعلم أن القائل:

بالمعاد الروحاني دون الجسماني جمهور الفلاسفة الإلهية[٤].

---

(١) خبر لقوله: والقواطع السمعية.

(٢) جواب (إذا).

(٣) (فوجب القول بوقوعه) ساقطة من ب.

(٤) في ب: جمهور الفلاسفة إلا الجهمية.

قال الإمام الفرهاري في النبراس: ومما يجب أن يعلم أن علوم الفلسفة من العلمية والعملية نيف وسبعون علما جمعناها في الياقوت، والعلمي منها يرجع إلى ثلاثة أقسام:

أحدها الحكمة الطبعية، وهو ما يبحث عما يحتاج إلى المادة في الذهن والخارج كالجسم، ومن علومها: علم السماء وعلم الحيوان وعلم النفس وعلم الطب وعلم الفلاحة وعلم السيمياء وعلم الكيمياء وعلم الليميا وعلم الريميا وعلم الهيميا وعلم الفراسة وعلم أحكام النجوم... وسميت طبعية لكشفها عن طبائع الأجسام.

ثانيها الحكمة الرياضية، وهي تبحث عما يحتاج إلى المادة في الخارج لا في الذهن كالكرة؛ فإن العقل يمكنه تصور شكلها من غير أن يتصورها في مادة من خشب أو حديد، وأما إذا وجدت الكرة في الخارج فلا بد أن توجد في مادة، ومن علومها: الهندسة والمخروطات والحساب والهيئة الصغرى... وسميت رياضية لأن الحكماء كانوا يريضون المبتدئ بها؛ ليعتاد طلب اليقين؛ لأنها علوم يقينية.

وثالثها الحكمة الإلهية، وهي تبحث عما لا يحتاج إلى المادة لا في الخارج ولا في الذهن كالوجود والوجوب والعلة والمعلول، ومن علومها: علم قاطيفورياس أي: المقولات العشر وعلم وجود الواجب وصفاته وعلم العقول العشرة وعلم حكمة الإشراق وعلم النبوة والولاية وعلم المعاد وعلم الدعوات... وإذا جردت علوم الفلاسفة عن زلاتهم..كان فيما بقي فوائد عظيمة لم يستنكف المحققون من علماء السنة عن استنباطها، فخذ ما صفا ودع ما كدر، ومن أعرض عن الفلسفة رأساً.. لم يستطع التكلم في دقائق الأمور - اللهم إلا أصحاب القوة القدسية وقليل ما هم، فعليك بالاعتدال والإنصاف. النبراس صـ ٥٢.

وبامتناعها[١] الفلاسفة الطبيعية.

وبالتوقف في كل واحد منهما[٢] جالينوس[٣].

وأهل الإسلام متفقون على إثبات المعاد الجسماني.

والجمعُ بين إنكار المعاد الجسماني وبين الإقرار بأن القرآن حق - متعذر[٤]؛ لأن من مارس عِلمَ التفسير عَلِم أن الآي[٥] الواردةَ في هذا لا تقبل التأويل.

وشبهتهم[٦] أن حشر الأجساد لا يتم إلا مع القول بصحة إعادة المعدوم، لكن هذا محال، فكذا الأول:

بيانه أن الحكم على الشيء بأنه تجوز إعادته موقوف على كون ذلك الشيء

---

(١) بامتناع العودة الروحانية.

(٢) الروحاني والجسماني.

(٣) جالينوس الحكيم الفيلسوف الطبيعي اليوناني من أهل مدينة فرغاموس من أرض اليونانيين، إمام الأطباء في عصره، ورئيس الطبيعيين في وقته، ومؤلف الكتب الجليلة في صناعة الطب وغيرها من علم الطبيعة وعلم البرهان، وَقَدْ ضم جالينوس أسماء تآليفه فهرستاً يشتمل عَلَىٰ عدة أوراق، وذكر مرتبة قراءتها، ونبه عَلَىٰ طريق تعليمها، وهي تزيد عَلَىٰ مئة تأليف. وقال أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي: كَانَ جالينوس بعد المسيح بنحو متي سنة وبعد بقراط بنحو ستمئة سنة وبعد الإسكندر بنحو خمسمئة سنة ونيف، ولا أعلم بعد أرسطوطاليس أعلم بالطبيعي من هذين الفاضلين أعني بقراط وجالينوس.
وتوفي جالينوس في أيام ملوك الطوائف، وبين المسيح وبينه سبع وخمسون سنة، المسيح عَلَيْهِ السلام أقدم منه. إخبار العلماء بأخبار الحكماء صـ٩٩ وما بعدها.

(٤) خبر لـ الجمع.

(٥) في ب: الآية.

(٦) الفلاسفة المنكرون للحشر الجسماني.

متعيِّنا في نفسه متخصصا في ذاته، وهو بعد عدمه نفيٌ محض، وليس له تخصص ولا تشخص، فكان الحكم عليه بجواز الإعادة باطلا.

والكرامية مع المعتزلة في عدم جواز إعادة المعدوم.

قلنا: الحكم بامتناع الحكم عليه - حكم[1] عليه بهذا الامتناع، فلو لم يكن حـالَ عدمه قابلا لهذا الحكم.. لكان هذا الحكم باطلا، وإن كان قابلا.. سـقط السؤال.

ودليلنا علىٰ صحة إعادة المعدوم أن الشـيء إذا عدم.. فإنه بعد العدم بقي جائزَ الوجود، والله تعالىٰ قادر علىٰ جميع الجائزات، فوجب القطع بكونه قادرا علىٰ إعادته بعد العدم.

قالوا: إذا قُتل إنسان واغتذىٰ به إنسان آخر.. فقد صارت أجزاء الغذاء أجزاءً لِبدن المغتذي، فتلك الأجزاء إن ردت إلىٰ بدن هذا.. فقد ضاع ذلك البدن، وكذا علىٰ العكس، فبطل القول بالحشر.

قلنا: في الإنسان أجزاء أصلية وفضلية، والمعتبر في الحشر إعادة الأجزاء الأصلية لا إعادة الأجزاء الفاضلة، وأصليةُ هذا الإنسـان فاضلةٌ لغيره، وقد زال هذا السؤال.

[الخلاف في ماهية الإنسان]

ولهـذا قال كثير من المتكلمين: إن الإنسـان عبارة عـن الأجزاء الأصلية الداخلة في تركيبه لا تزيد بالنمو ولا تنقص بالذبول.

---

(١) خبر للحكم الأول.

وهو خلاف قول جمهور المتكلمين - منهم صاحب شـرح التأويلات[١]: إنه عبارة عن هذا الهيكل المعايَن المحسوس، ويدل عليه ظاهر النص، وهو قوله تعالـى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ۝٦ ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾. [الإنفطار:٦-٨] فإنه[٢] بيَّن أنه ركبه في صورة.

وبه يبطـل قول الغزالـي[٣] ومعمرٍ[٤] مـن المعتزلة وجمهور الفلاسـفة

---

(١) شرح تأويلات أهل السنة للماتريدي نسبه البغدادي في هدية العارفين إلى محمد بن عبد الحميد الأسـمندي المتوفى ٥٥٢ هـ، ولكن الدكتور محمد زكي عبد البر ذكر أن هذه النسبة خطأ. مقدمة تحقيق كتاب بذل النظر صـ ٣٥.

(٢) في أ: وإنه، وهي ساقطة من ج.

(٣) الغزالـي الشـيخ الإمام البحر حجة الاسـلام، أعجوبة الزمـان، زين الدين أبـو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي، صاحب التصانيف والذكاء المفرط، تفقه ببلده أولا، ثم تحول إلى نيسـابور فـي مرافقة جماعة من الطلبة، فلازم إمام الحرميـن، فبرع في الفقه في مدة قريبة، ومهر في الكلام والجدل حتى صار عين المناظرين، ثم سار أبو حامد إلى المخيم السلطاني، فأقبل عليه نظام الملك الوزير، وسـر بوجوده، وناظر الكبار بحضرته، فانبهر له، وشاع أمره، فولاه النظام تدريس نظامية بغداد، فقدمها بعد الثمانين وأربعمئة هـ وسِنُّه نحو الثلاثين، وأخذ في تأليف الأصول والفقه والكلام والحكمة، وأدخله سـيلان ذهنه فـي مضايق الكلام، ومزال الأقدام، ولله سر في خلقه، وعظم جاه الرجل، وازدادت حشمته بحيث إنه في دست أمير، وفي رتبة رئيس كبير، فـأداه نظره في العلوم وممارسـته لأفانين الزهديات إلى رفض الرئاسـة، والإنابة إلى دار الخلود، والتأله، والإخلاص، وإصلاح النفس، فحج من وقته، وزار بيت المقدس، وصحب الفقيه نصر بن إبراهيم بدمشـق، وأقام مدة، وألف كتاب الإحياء، وكتاب الأربعين، وكتاب القسـطاس، وكتاب محك النظر، وراض نفسـه وجاهدها، وطرد شـيطان الرعونة، ولبس زي الأتقياء، ثم بعد سنوات سـار إلى وطنه، لازما لسننه، حافظا لوقته، مكبا على العلم. وفاته ٥٠٥ هـ. باختصار من سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٢٣.

(٤) معمر بن عباد السـلمي، معتزلي من الغلاة، من أهل البصرة، سـكن بغـداد، وناظر النظام، وكان أعظم القدرية غلوا، انفرد بمسـائل، منها أن الانسـان يدبر الجسد وليس بحال فيه، والإنسان عنده ليس بطويل ولا عريض ولا ذي لون وتأليف وحركة ولا حال ولا متمكن، وإنما هو شـيء غير هذا الجسد، وهو حي عالم قادر مختار الخ، فوصف الإنسان بوصف الإلهية، ومن أقواله: إن الله تعالى

والإمامية: إنه[١] ليس بجسم ولا جسماني.

وقول ابن الراوندي: هو جزء لا يتجزأ في القلب.

وقول النظام: إنه روح في داخل البدن.

وقول البعض: إنه المزاج المعتدل.

وقول البعض: إنه العَرَض المسمى بالحياة.

وقول البعض: هو الدم.

وقول البعض: هو الأخلاط.

وبطلان قولهم: إنه ليس بجسم ولا جسماني[٢] ظاهر؛ إذ لو كان كذلك.. فإما:

أن يتعلق لذاته بالأبدان[٣]، والأبدان متساوية[٤]، فيلزم تعلقها بالكل[٥]، وإنه منتف إجماعا.

أو لا يتعلق ببدن ما، وإلا.. يلزم ترجيح أحد المثلين على الآخر.

فإن قالوا: يتعلق بهذا البدن لشغفه به كشغف الأم بالولد.. قلنا: الشغف

لم يخلق شيئا غير الأجسام، فأما الأعراض فهي من اختراعات الأجسام إما بالطبع وإما بالاختيار، وتنسب إليه طائفة تعرف بالمعمرية، وفاته ٢١٥ هـ. الأعلام ٧/ ٢٧٢..

(١) الإنسان.

(٢) معنى أن الإنسان ليس بجسم واضح، ومعنى أنه ليس بجسماني أي أنه ليس في داخل الجسم، فيكون قائما بنفسه مجردا عن المادة.

(٣) في أ: فإما أن يتعلق لذاته أو بالأبدان.

(٤) في أ: لأنه والأبدان متساوية.

(٥) بكل الأبدان.

ببعض الأبدان دون البعض ترجيح أحد المثلين على الآخر، وبه يبطل مذهب أهل التناسخ[(١)]، وهو أن الروح ينتقل من هيكل إلى هيكل، وإنما يتألم الصبي والحيوان؛ لجناية[(٢)] وجدت منه في الهيكل الآخر، فالبغلة كانت زانية فعوقبت.

ولو كان كما زعموا.. لتذكر الإنسان شيئا من أحواله في الهيكل الآخر - كمن مارس ولاية بلدة سنين كثيرة، فإنه يمتنع أن ينساها وليس[(٣)] فليس[(٤)].

وكما يحيي العقلاء يحيي المجانين والصبيان والجن والشياطين والبهائم والطيور[(٥)] والحشرات؛ للأخبار.

[فصل في أن قراءة الكتاب حق]

وقراءة الكتب يوم القيامة حق، قال الله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ﴾. [الإسراء:١٣-١٤].

ويُعطى كتاب المؤمن بيمينه وكتاب الكافر بشماله أو من وراء ظهره، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ فِى جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٢٢﴾ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴿٢٣﴾ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔۢا بِمَآ أَسْلَفْتُمْ فِى ٱلْأَيَّامِ ٱلْخَالِيَةِ ﴿٢٤﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾ إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحاقة:١٩-٣٣].

---

(١) في ج: الناسخ.
(٢) في أ و ب: لجنايته.
(٣) (وليس) ساقطة من ج.
(٤) أي: ليس يتذكر شيئا، فليس التناسخ مذهبا صحيحا.
(٥) (الطيور) ساقطة من ب.

﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ۝١٢ إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا ۝١٣ إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ۝١٤ بَلَىٰ﴾. [الانشقاق:١٠-١٤].

وهي كتب كتبتها الحفظة أيام حياتهم في الدنيا، قال الله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾. [الزخرف:٨٠].

[فصل في الميزان]

والميزان حق للكفار والمسلمين، وهو عبارة عما يُعرف به مقادير الأعمال، وتُوزن أعمالهم[1] خيرا كانت أو شرا، ونتوقف في كيفيته، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ﴾ [الأعراف:٨] أي ووزن الأعمال ﴿يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾. [الأعراف:٨-٩].

﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾. [الأنبياء:٤٧].

﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ۝٦ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ۝٨ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾[القارعة:٦-٩].

فإن قيل: كيف توزن الأعمال وهي أعراض قد عدمت، والمعدوم لا يوزن، ولا يوصف بالخفة والثقل.. قلنا: لما دل الدليل على ثبوت الميزان.. نقول بثبوته، ولا نشتغل بكيفيته، ونكل علم ذلك إلى الله تعالى، والله قادر على أن يُعرِّف عباده مقادير أعمالهم بأي طريق شاء - على أنه سئل رسول الله ﷺ عن هذا فقال: (توزن صحائف الأعمال)[2]. والكرام الكاتبون يكتبون الأعمال في صحائف هي أجسام.

(١) (وتُوزن أعمالهم) ساقطة من ب.

(٢) لم أعثر عليه مرفوعا، ولكن قد يؤيد معناه حديثُ البطاقة الآتي.

وعن النبي ﷺ أنه قال: (إن الله يستخلص رجلا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلا، كل سجل مثل مد البصر، ثم يقول: أتنكر من هذا شيئا؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب. فيقول: أفلك عذر؟ قال: لا يا رب. فيقول: بلى إن لك عندنا حسنة، وإنه لا ظلم عليك اليوم. فيخرج بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فيقول: احضُر وزنك. فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول: إنك لا تظلم. قال: فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، فلا يثقل مع اسم الله شيء)[1]. والحديث مذكور في المصابيح، وهو[2] يشتمل على فوائد يعرفها من تأمل فيه.

وقيل: يخلق الله تعالى بقدر الحسنات أجساما نورانية، وبقدر السيئات أجساما ظلمانية، فتوزن تلك الأجسام.

فإن قلت: ذكر الموازين بلفظ الجمع، والميزان واحد.. قلت الموازين جمع موزون، وهو العمل الذي له وزن وخطر عند الله تعالى، أو جمع ميزان، وذكره بلفظ الجمع؛ استعظاما له.

وما وضع الميزان ليَعلم ما لم يَعلم، وإنما وضعه ليُعلمك ما أنت عليه، فيُظهر أنه في عقوبته عادل، وفي التجاوز عنه متفضل.

[فصل في الصراط]

والصراط حق، وهو جسر ممدود على متن جهنم، يمر عليه الخلائق،

---

(١) الترمذي برقم ٢٦٣٨ وقال: هذا حديث حسن غريب، و ابن حبان برقم ٢٢٥، وغيرهما.

(٢) في أ و ج: وهي.

منهم كالبرق، ومنهم كالريح، ومنهم كالجواد المسرع، ومنهم كالماشي، ومنهم كالنملة تدب - علىٰ قدر تفاوت درجاتهم وأعمالهم في الدنيا.

فإن قيل: كيف يمكن ذلك وهو فيما رُوي أدق من الشعر وأحد من السيف[١]؟؛ ولهذا أنكره بعض المعتزلة.. قلنا: هذا ليس بأعجب من المشي في الهواء، وإذا أمكن ذلك في الهواء.. فعلىٰ الصراط أولىٰ، كيف؟ وقد قال النبي ﷺ حين قالت عائشة رضي الله عنها: فهل تذكرون أهليكم يوم القيامة؟: (أما في ثلاثة مواطن.. فلا يذكر أحد أحدا - عند الميزان حتىٰ يعلم أيخف ميزانه أم يثقل؟ وعند الكتاب حين يقال: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾. [الحاقة:١٩] حتىٰ يعلم أين يقع كتابه أفي يمينه أم في شماله أو[٢] مِن وراء ظهره؟ وعند الصراط إذا وضع[٣] بين ظهري جهنم)[٤].

والحديث مذكور في المصابيح، وهو دليل علىٰ الميزان والكتاب والصراط.

وإنطاق الجوارح حق، قال الله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ تَشۡهَدُ عَلَيۡهِمۡ أَلۡسِنَتُهُمۡ وَأَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾. [النور:٢٤].

[حوضه ﷺ]

والحوض حق؛ لما روي أنه ﷺ قال: (أنزلت علي آنفا سورة وقرأ ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾. [الكوثر:١] ثم قال: إنه نهر في الجنة وعدنيه ربي، عليه خير كثير، وهو حوضي، ترد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد نجوم السماء)[٥].

---

(١) في صحيح مسلم برقم ١٨٢ عن أبي سعيد الخدري: قال أبو سعيد بلغني أن الجسر أدق من الشعرة وأحد من السيف. وأحمد برقم ٢٤٧٩٣، وغيرهما.

(٢) (أو) ساقطة من أ.

(٣) في ب: وقع.

(٤) أبو داود برقم ٤٧٢٢، وأحمد برقم ٢٤٦٩٦، وغيرهما

(٥) مسلم برقم ٤٠٠، وأبو داود برقم ٤٧١٤. وغيرهما.

وقال: (حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء[1]، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من يشرب منها فلا يظمأ أبدا)[2].

[فصل في كون الجنة والنار مخلوقتين]

والجنة والنار مخلوقتان اليوم - خلافا للسُّمنية والبهشمية[3] والقاضي[4]؛ للتنصيص على الإعداد:

لقوله تعالى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾. [آل عمران:١٣٣].

وقوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾. [الحديد:٢١].

وقوله: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾. [آل عمران:١٣١].

وما لم يكن مخلوقا بعد.. لم يكن مُعَدًّا حقيقة.

فإن قالوا: جاز أن يراد المبالغة في تحققها:

كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾. [الزمر:٣٠].

﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾. [الزمر:٦٨] وغير ذلك.

ولأنه قال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾. [القصص:٨٨] ولو كانتا مخلوقتين.. لكان خلقهما عبثا.

(١) (سواء) ساقطة من ج.
(٢) مسلم برقم ٢٢٩٢، وأحمد برقم ١٥١٢١، وغيرهما.
(٣) (البهشمية) ساقطة من ب وج.
(٤) الجبائي.

وقال: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَا﴾. [الرعد:٣٥] ولو خلقت الجنة.. لهلكت بما تلونا[١]، فينقطع الدوام.

قلنا: الأصل في الكلام الحقيقة، وإنما يُحمل على المجاز إذا تعذر حمله عليها كما في الآيتين[٢] - على أن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾. [النجم:١٣-١٥]. وقوله: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾. [البقرة:٣٥] تنافيان الحملَ على المجاز، وتؤيدان الحمل على الحقيقة.

وخلقهما لا يكون عبثا؛ لأن معاينتهما لطف لمن عاينهما، والإخبار عن المعاينة لطف للمكلفين[٣] الذين لم يعاينوهما.

والمراد الدوام بتجدد أمثالها لا أن يدوم ثمرها؛ لهلاكها[٤] بالأكل - على أنه[٥] محمول على ما بعد[٦] دخول المكلفين في الجنة.

وجاز أن يدخل الخصوص في عموم قوله: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾. [القصص:٨٨] فعن الضحاك: كل شيء هالك إلا الله[٧] والعرش والجنة والنار.

وقالوا[٨] في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾. [الزمر:٦٨]: إن المستثنى

---

(١) ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾.
(٢) وهما قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٞ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾. وقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾.
(٣) في ج: للمتكلمين.
(٤) في أ و ب: بهلاكها.
(٥) ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَا﴾.
(٦) في ب: ما عدد.
(٧) في أ: كل شيء هالك إلا وجهه الله...
(٨) في ج: قال.

الحور والولدان، وخزنة الجنة والنار، وما في النار من العقارب والحيات، وحملة العرش؛ لأنهم خلقوا للبقاء.

[لا فناء للجنة والنار ولا لأهلهما]

ولا فناء لهما ولأهليهما أبدا - خلافا للجهمية؛ للتنصيص على الخلود فيهما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾. [الكهف:١٠٧-١٠٨].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾. [البينة:٦].

قالوا[(١)]: إن لم يعلم كمية أعداد أنفاسهم.. كان ذلك تجهيلا لله تعالى، وإن كان عالما بكميتها.. كانت تلك الأعداد متناهية.

قلنا: إنه تعالى يعلم كل شيء كما هو في نفسه، فلما لم يكن لتلك الحوادث أعداد متناهية.. امتنع أن يعلم الله كونها متناهية. والله الموفق.

[فصل في أن الجني الكافر يعذَّب بالنار]

والجني الكافر يعذب بالنار اتفاقا؛ لقوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾. [هود:١١٩].

---

(١) في ج: فإن قالوا. والضمير لمن يقول بفناء الجنة والنار.

والمسلم[(١)] يثاب بالجنة كالآدمي عند أبي يوسف[(٢)] ومحمد[(٣)] رحمهما الله، وأبو حنيفة رضي الله عنه توقف في كيفية ثوابهم؛ لأن الله تعالىٰ لم يبين في القرآن ثوابهم، ونحن نعلم يقينا بأن الله تعالىٰ لا يضيع إيمانهم، فيعطيهم ما شاء.

وما أخبر الله تعالىٰ من الحور والقصور والأنهار والأشجار والأطعمة والأشربة، وعذاب أهل النار من الزقوم والحميم والسلاسل والأغلال - حق - خلافا للباطنية والفلاسفة؛ فإنهم يقولون: كل واحد منها[(٤)] علىٰ خلاف ظاهره، وهو[(٥)] عدول عن ظواهر النصوص، والعدول عن ظواهر النصوص إلىٰ معان يدعيها أهل الباطن من غير ضرورة إلحادٌ وردٌّ النصوص.

واستحلال المعصية؛ واليأس من الله تعالىٰ؛ والأمن منه؛ وتصديق الكاهن بما يخبر به من الغيب - كفرٌ، قال الله تعالىٰ:

---

(١) الجني المسلم.

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيها علامة من حفاظ الحديث، ولد بالكوفة، وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة، فغلب عليه الرأي، وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد، ومات في خلافته ببغداد وهو علىٰ القضاء، وهو أول من دعي «قاضي القضاة» ويقال له: قاضي قضاة الدنيا، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه علىٰ مذهب أبي حنيفة، وكان واسع العلم بالتفسير والمغازي وأيام العرب. وفاته ١٨٢ هـ. الأعلام ٨/ ١٩٣.

(٣) محمد بن الحسن بن فرقد، من موالي بني شيبان، أبو عبد الله، إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة، أصله من قرية حرستا في غوطة دمشق، وولد بواسط، ونشأ بالكوفة، فسمع من أبي حنيفة وغلب عليه مذهبه وعرف به، وانتقل إلىٰ بغداد، فولاه الرشيد القضاء بالرقة ثم عزله، ولما خرج الرشيد إلىٰ خراسان صحبه، فمات في الري، قال الشافعي: لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت؛ لفصاحته. ونعته الخطيب البغدادي بإمام أهل الرأي. وفاته ١٨٩ هـ. الأعلام ٦/ ٨٠.

(٤) في أ: منهم، وفي ب: منهما.

(٥) قول الفلاسفة والباطنية.

﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾. [يوسف:٨٧].

﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾. [الأعراف:٩٩].

وقال ﷺ: (من أتى كاهنا فصدقه بما يقول أو أتى امرأته حائضا أو أتى امرأته في دبرها فقد برئ مما أنزل على محمد)[١].

[أهل القبلة]

ولا يجوز تكفير أهل القبلة[٢] - كذا في المنتقى عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وعن الأشعري والشافعي وأبي بكر الرازي[٣] مثله؛ لقوله ﷺ: (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته)[٤]. كذا أورده البخاري في الصحيح.

ولأن العلم بهذه المسائل لو كان شرطا لصحة الإيمان.. لكان يجب أن لا

---

(١) أبو داود برقم ٣٨٩٩، والبيهقي في الكبرى ٧/ ١٩٨.

(٢) لم يقصد المصنف رحمه الله أن هذا الكلام على إطلاقه، بل لا بد مع كون الإنسان مصليا إلى القبلة أن يكون مؤمنا مصدقا بكل ما جاء به النبي ﷺ مما علم من الدين بالضرورة، فمن أنكر شيئا من ذلك لا يكون من المسلمين ولو صلى إلى القبلة، كمن يدعي تحريف نص القرآن الكريم، أو عدم حجية السنة مطلقا، أو أن الإسلام انتهى دوره عند زمان معين ولا يصلح بعد ذلك العهد، وغير ذلك مما يطول تفصيله؛ ولذلك قيد الإمام الطحاوي إسلام المرء بذلك فقال: ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين.

(٣) أبو بكر الرازي الإمام العلامة المفتي المجتهد عالم العراق أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي، صاحب التصانيف، تفقه بأبي الحسن الكرخي، وكان صاحب حديث ورحلة، وصنف وجمع وتخرج به الأصحاب ببغداد، وإليه المنتهى في معرفة المذهب، قدم بغداد في صباه فاستوطنها، وكان مع براعته في العلم ذا زهد وتعبد، وعرض عليه قضاء القضاة فامتنع منه، وفاته ٣٧٠ هـ. باختصار سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٤٠.

(٤) البخاري برقم ٣٩١، والبيهقي في الكبرى ٢/ ٣، وغيرهما.

يحكم النبي ﷺ بإيمان أحد إلا بعد أن يسأله عنها، ولَمَّا حكم بإيمانهم من غير أن يسألهم عن هذه المسائل.. علمنا أن الإسلام لا يتوقف عليها.

وقد ذكر في الفقه الأكبر(١): أن أبا حنيفة رضي الله عنه سئل عن الخوارج المحَكِّمة(٢)، فقال: هم أخبث الخوارج. فقيل له(٣): أنكفرهم؟ قال: لا، ولكن نقاتلهم على ما قاتلهم الأئمة من أهل الخير - كعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعمر بن عبد العزيز(٤) رضي الله عنه.

[فصل في أن الولي لا يبلغ درجة النبي]

ولا يبلغ وليٌّ درجة الأنبياء؛ لقوله ﷺ: (واللهِ ما طلعت شمس ولا غربت على أحد بعد النبيين أفضل من أبي بكر)(٥). فهذا يقتضي أن أبا بكر رضي الله عنه أفضل مِن

---

(١) الفقه الأبسط صـ ٤٤، وهو ذاته الفقه الأكبر ولكن برواية أبي مطيع عن أبي حنيفة رحمه الله.

(٢) (المحكمة) ساقطة من ج.

(٣) في أ و ب: لهم.

(٤) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي أبو حفص، الخليفة الصالح والملك العادل، وربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين تشبيها له بهم، وهو من ملوك الدولة المروانية الأموية بالشام. ولد ونشأ بالمدينة، وولي إمارتها للوليد، ثم استوزره سليمان بن عبد الملك بالشام، وولي الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩ هـ فبويع في مسجد دمشق، وسكن الناس في أيامه، ولم تطل مدته، قيل: دس له السم وهو بدير سمعان من أرض المعرة، فتوفي به، ومدة خلافته سنتان ونصف، وأخباره في عدله وحسن سياسته كثيرة، وقيل في صفته: كان نحيف الجسم، غائر العينين، بجبهته أثر الشجة، وخطه الشيب، أبيض، رقيق الوجه مليحا. وفي كتاب الإسلام والحضارة العربية: كانت طريقته في إدارة ولايته إطلاق الحرية للعامل، لا يشاور الخليفةَ إلا في أهم المهمات مما يشكل عليه أمره. وفاته ١٠١ هـ. الأعلام ٥/ ٥٠.

(٥) رواه أبو نعيم في الحلية ٣/ ٣٢٥، وقال: غريب من حديث عطاء عن أبي الدرداء تفرد به عنه ابن جريج.

كل مَن ليس بنبي، وأنه دون من هو نبي، وهو دليل على أن الأنبياء عليهم السلام أفضل من غيرهم.

ولأن النبي كامل مُكمِّل، والولي كامل فحسب، فكان الأول أفضل.

وقد زلت أقدام أقوام مِن ضُلَّالٍ بتفضيل الولي على النبي - حيث أمر موسى بالتعلم من الخضر، وهو ولي.

والجواب أن الخضر كان نبيا، وإن لم يكن كما زعم البعض.. فهذا ابتلاء في حق موسى عليه السلام - على أن أهل الكتاب يقولون: إن موسى هذا ليس موسى بن عمران، إنما هو موسى بن ماثان[1]، ومن المحال أن يكون الولي وليا بإيمانه بالنبي؛ ثم يكون النبي دون الولي، ولا غضاضة في طلب موسى العلمَ؛ لأن الزيادة في العلم مطلوبة.

[فصل في ترتيب الفضل بين البشر والملَك]

وخواص بني آدم وهم المرسلون أفضل من جملة الملائكة، وعوامُّ بني آدم من الأتقياء أفضل من عوام الملائكة، وخواص الملائكة أفضل من عوام بني آدم، وعند المعتزلة والفلاسفة وأبي بكر الباقلاني من أهل السنة الملَك أفضل من البشر؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾. [البقرة:٢٨٥].

﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾. [الحج:٧٥].

والتقديم آيةُ التفضيل.

ولأن الملك جوهر نوراني مقدس عن ظلمات الشهوات وكدورات

(١) والصحيح المشهور الذي عليه المفسرون وغيرهم أنه نبي الله موسى الكليم عليه الصلاة والسلام.

الغضب؛ فهما[١] منشأ الأخلاق الذميمة، طعامه التسبيح، وشرابه التقديس، وأُنسه بذكر الله، وفرحه بعبادة الله، فكيف يفوقه سفلي ظلماني جسماني؟.

ولأن عبادات الملائكة أدوم لقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ﴾. [الأنبياء:٢٠] وعلى هذا التقدير لو كانت أعمارهم مساوية لأعمار البشر.. لكانت طاعتهم أكثر، وكيف؟ وأعمارنا في مقابلة أعمارهم كالعدم، والأدوم أفضل؛ لأنه أشق، ولأنه ﷺ قال: (أفضل العباد من طال عمره وحسن عمله)[٢]. والملائكة أطول العباد عمرا وأحسنهم عملا، فكانوا أفضل العباد.

ولأن الملائكة رسل الله إلى الأنبياء؛ لقوله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾. [فاطر:١].

﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾. [التكوير:١٩]. والرسول أفضل من الأمة.

ولنا أن آدم عليه السلام كان مسجودَ الملائكة؛ لقوله تعالى:

﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ﴾. [البقرة:٣٤].

﴿إِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن طِينٖ ٧١ فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ٧٢ فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾. [ص:٧١-٧٣] والمسجود له أفضل من الساجد؛ لأن السجود أعظم أنواع الخدمة، والحكيم لا يأمر الكامل بخدمة الناقص، ولأن ذلك السجود لو لم يكن دالا على زيادة منصب المسجود له على الساجد.. لما قال إبليس: ﴿أَرَءَيۡتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمۡتَ عَلَيَّ﴾. [الإسراء:٦٢].

ولأن آدم عليه السلام كان أعلم من الملائكة؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ

(١) في ب و ج: فيهما.

(٢) الترمذي برقم ٢٣٢٩ بلفظ: يا رسول الله من خير الناس؟ قال: (من طال عمره وحسن عمله). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. والحاكم في المستدرك برقم ١٢٥٦.

ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴾. [البقرة:٣١-٣٣] والأعلمُ أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾. [الزمر:٩].

ولأن طاعة البشـر أشق؛ إذ الشهوة والغضب والحرص والهوىٰ من أعظم الموانع عن الطاعة، وهذه الصفات موجودة في البشر، مفقودة في الملك، والفعل مع المانع أشـق منه مع غير المانع، والأشق أفضل؛ لقوله ﷺ: (أفضل الأعمال أحمزها)[1]. أي أشقها علىٰ البدن، وقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: (إنما أجرك علىٰ قدر تعبك ونصبك)[2].

ولأن الله تعالىٰ قـال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾. [آل عمران:٣٣] والعالَم عبارة عن كل ما سـوىٰ الله تعالىٰ، فيكون معنىٰ الآية والله أعلم: إن الله اصطفىٰ آدم ونوحا وكذا وكذا علىٰ كل المخلوقات.

فإن قالوا: فهـذا يقتضي تفضيلهم علـىٰ محمد ﷺ.. قلنا: العالَم اسـم لكل موجود سـوىٰ الله تعالىٰ، ومحمد ﷺ ما كان موجودا حال وجودهم، أما الملائكة.. فهم كانوا موجودين في ذلك الوقت.

ولأن الملائكة لهم عقول بلا شهوة، والبهائم لها شهوة بلا عقل، والآدمي له عقل وشهوة، ثم:

الآدمي إن غلبت شهوته علىٰ عقله.. كان أخس من البهيمة، قال الله تعالىٰ:

(١) قال في الأسرار المرفوعة برقم ٥٠: قال الزركشي لا يعرف وسكت عليه السيوطي.

(٢) البخاري برقم ١٧٨٧، ومسلم برقم ١٢١١. وغيرهما.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّ﴾. [الأعراف:١٧٩] فعلى هذا لو غلب عقله على شهوته.. وجب أن يكون أفضل من الملَك.

فإن تشبثوا بقوله تعالى: ﴿لَّن يَسۡتَنكِفَ ٱلۡمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبۡدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾. [النساء:١٧٢]؛ فإن هذا يقتضي أن تكون الملائكة أفضلَ من المسيح عليه السلام أي: لن يترفع عيسى عن العبودية، ولا من هو أرفع درجة منه، ألا يرى أنه يقال: إن فلانا لا يستنكف الوزير من خدمته ولا السلطان. ولا يقال: إنه لا يستنكف[1] السلطان من خدمته ولا الوزير؟..

فنقول: إن محمدا ﷺ أفضل من المسيح، ولا يلزم من كون الملائكة أفضل من المسيح كونهم أفضل من محمد ﷺ.

ولأن الملائكة صيغة جمع، فهذا يقتضي أن يكون جميع الملائكة أفضل من المسيح، ولا يقتضي أن يكون كل واحد من الملائكة أفضل من المسيح، وفيه[2] الكلام.

ولأن الواو تفيد مطلق الجمع لا الترتيب على ما حققناه في شرح المنار[3].

وأما المثال[4] الذي أوردوه.. فليس بحجة؛ لأن الحكم الكلي لا يثبت بالمثال الجزئي - على أنه ممنوع؛ فإنه إذا قال: ما أعانني على هذا الأمر زيد ولا عمرو.. فإن هذا لا يفيد كون المتأخر بالذكر أفضل من المتقدم، وتحقيقه:

أنه إذا قيل: هذا العالِم لا يستنكف من خدمته الوزير ولا السلطان، ونحن

---

(١) في ج: يستنكف منه.

(٢) أي: الكلام في أن كل واحد من الملائكة أفضل من المسيح عليه السلام.

(٣) نسمات الأسحار على إفاضة الأنوار صـ ١١٧.

(٤) إن فلانا لا يستنكف الوزير من خدمته ولا السلطان.

نعلم بعقولنا أن السلطان أعظم درجة من الوزير.. فَعَلِمْنَا أن الغرض من ذكر الثاني المبالغة، وهذه المبالغة إنما عرفناها بهذا الطريق، لا لمجرد الترتيب في الذكر.

ثم في هذه الآية لا يمكننا أن نعرف أن المراد بقوله: ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾. [النساء:١٧٢] بيانُ المبالغة إلا إذا عرفنا قبل ذلك أن الملائكة المقربين أفضل من المسيح، وحينئذ تتوقف صحة الدليل على صحة المطلوب، وذلك دور.

وهَبْ أن هذه الآية تدل على أن منصب الملَك أعظم وأزيد من منصب المسيح عليه السلام، لكنها[1] لا تدل على أن تلك الزيادةَ في جميع المناصب، بل في بعضها؛ فإنه إذا قيل: هذا العالِم لا يستنكف من خدمته الوزير ولا السلطان.. فهذا يفيد أن السلطان أكمل من الوزير في بعض الأشياء، وهو السلطنة ونفاذ الأمر، ولا يفيد أن السلطان أزيد من الوزير في العلم والفقه، فإذا ثبت هذا.. فنقول بموجَبه، وذلك لأن الملَك أفضل من البشر في القدرة والقوة والبطش والعلم اللوحي والخلوِّ من التولد الازدواجي[2]، فجبريل عليه السلام قلع مدائن قوم لوط عليه السلام، ولا يقدر البشر على مثل ذلك، ولكن هذا لا يدل على أن الملك أفضل من البشر فيما تنازعنا فيه، وهو كثرة الثواب الحاصل بسبب زيادة الخشوع والعبودية[3]، وهذا؛ لأن النصارى لما شاهدوا من المسيح عليه السلام إحياءَ الموتى وإبراءَ الأكمه والأبرص والإخبارَ عما يأكلون ويدخرون في بيوتهم وتولدَه من غير أب.. أخرجوه عن عبودية الله تعالى، فقال الله تعالى: إن

(١) (لكنها) ساقطة من ب.

(٢) (والعلم اللوحي والخلو من التولد الازدواجي) ما بين القوسين من ج.

(٣) (العبودية) ساقطة من ج.

عيسىٰ لا يستنكف بهذا القدر من القدرة وكذا وكذا عن عبوديتي، ولا الملائكة المقربون الذين هم فوقه في القدرة والبطش والعلم اللوحي والخلو عن التولد الازدواجي، وهذا لا يدل علىٰ أن المَلَك أفضل من البشر في كثرة الثواب.

وبقوله[١]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾. [الأعراف:٢٠٦]؛ إذ[٢] هذه العندية ليست عندية الجهة، بل عندية الفضيلة والقربة.. فنقول هذه العندية[٣] ثابتة للبشر أيضا؛ لقوله تعالىٰ: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾. [القمر:٥٥]. وقوله ﷺ حكاية عن الله تعالىٰ: (أنا عند المنكسرة قلوبهم)[٤].

وبقوله[٥]: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾. [الأنبياء:٢٦].. فنقول: إنه معارض بقوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ﴾. [الإسراء:٧٠]

وقولُهم: الرسول أفضل من الأمة - قلنا: نعم إذا أرسل السلطان رسولا إلىٰ جمع عظيم؛ ليكون حاكما فيما بينهم ومتوليا لأمورهم، أما إذا أرسل واحدا إلىٰ واحد؛ لأجل الإعلام بأمر.. فهذا الرسول أدنىٰ حالا من المرسَل إليه - كما إذا أرسل الملِك عبده إلىٰ وزيره.

[فصل في أن الميثاق حق]

والميثاق الذي أخذه الله تعالىٰ من آدم عليه السلام وذريته حق؛ لما روي

(١) معطوف علىٰ قوله: فإن تشبثوا بقوله تعالىٰ: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾.

(٢) تعليل للمتشبثين. في ج: (إن) بدل (إذ).

(٣) في المواضع الأربعة في ب: العبودية بدل العندية.

(٤) قال في اللؤلؤ المرصوع برقم ٨٣: حديث أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي. قال علي قاري: تمامه وأنا عند المندرسة قبورهم لأجلي. ولا أصل لهما في المرفوع.

(٥) أيضا معطوف علىٰ قوله: فإن تشبثوا بقوله تعالىٰ:...

أن النبي ﷺ قال: (مسح الله ظهر آدم بيده اليمنىٰ -وكلتا يديه يمين- بعد ما أهبطه إلىٰ الأرض، فأخرج من صلبه جميع من يخلق إلىٰ يوم القيامة كأمثال الذر نثرهم بين يديه، وجعلهم علىٰ هيئة الرجال والنساء -يعني في عقولهم- ثم كلمهم، وقال لهم: ألست بربكم. فقالوا: بلىٰ)[١]. وعليه جمهور المفسرين، والأخبارُ فيها[٢] شاعت وذاعت.

[في اللوح والقلم]

ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رُقم، وجفَّ القلم بما هو كائن، وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه؛ لورود الأخبار فيها[٣].

[الخروج على الأئمة]

ولا نرىٰ الخروج علىٰ الأئمة؛ وإن جاروا؛ لأن بالجور لا يخرجون عن الإيمان.

[المسح على الخفين]

ونرىٰ المسح علىٰ الخفين في الحضر والسفر؛ فقد سئل أنس بن مالك[٤] رضي الله عنه عن السنة والجماعة، فقال: السنة أن تُحِب الشيخين، ولا تطعن في الختنين، وترىٰ المسحَ علىٰ الخفين.

---

(١) موطأ مالك برقم ٣٣٣٧، والترمذي برقم ٣٠٧٥، وقال: هذا حديث حسن. وغيرهما بألفاظ متقاربة.

(٢) في المخطوطات: (فيها) مع أن الكلام عن الميثاق.

(٣) كل ذلك ثابت بالكتاب والسنة المشهورة.

(٤) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي الأنصاري أبو حمزة: صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، روىٰ عنه رجال الحديث ٢٢٨٦ حديثا، مولده بالمدينة وأسلم صغيرا

[الكرام الكاتبون وملك الموت وأعوانه]

ونؤمن بالكرام الكاتبين[١]، وملك المـوت وقَبْضِه أرواح العالمين؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝ كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾. [الإنفطار:١٠-١١].

وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾. [الأنعام:٦١]

أي: استوفت روحَه رسلُنا، وهم ملك الموت وأعوانه.

[الصلاة خلف الفاسق والصلاة عليه]

ونرىٰ الصـلاة خلف كل بر وفاجـر، وعلىٰ من مات منهـم؛ لقوله ﷺ: (الصلاة واجبة عليكم خلف كل مسـلم بـرا كان أو فاجـرا وإن عمل الكبائر، والصلاة واجبة علىٰ كل مسلم برا كان أو فاجرا وإن عمل الكبائر[٢])[٣].

[الدعاء للأموات والصدقة عنهم]

وفي دعاء الأحياء للأموات وصدقتهم عنهم نفع[٤]؛ لورود الآثار المعروفة،

وخدم النبي ﷺ إلىٰ أن قبض، ثم رحل إلىٰ دمشـق، ومنها إلىٰ البصـرة، فمات فيها، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة الكرام وفاته ٩٣ هـ. الأعلام ٢/ ٢٤.

(١) في أ و ب: بكرام الكاتبين.

(٢) (والصلاة واجبة علىٰ كل مسلم برا كان أو فاجرا وإن عمل الكبائر) ما بين القوسين ساقطة من ب و ج.

(٣) أبو داود برقم ٢٥٢٥، والبيهقي في الكبرىٰ ٣/ ١٢١. وغيرهما.

(٤) إن مـن أكثر ما يدل علىٰ التعصب والجهل وضيق الحوصلة إنكار الخلاف في المسـائل الخلافية التي يسوغ فيها الخلاف والتي اختلف فيها الصحابة الكرام ومن بعدهم من الأئمة المعتبرين، ومن هذه المسـائل مسألة وصول ثواب الأعمال للأموات، فقد شـدد أناس في إنكارهم وصول ثواب بعض الأعمال إلىٰ الميت لا سـيما قراءة القرآن حتىٰ كادوا يجعلـون إنكارها من أركان الدين مع كونها من المسـائل الفرعية التي ساغ فيها الخلاف، وهذه بعض أقوال العلماء في الأعمال عموما، في الموسـوعة الفقهيـة الكويتية: ومن صـام أو صلىٰ أو تصدق وجعل ثوابـه لغيره من الأموات

منها ما ذكر في الصحاح: أن رجلا قال للنبي ﷺ: (إن أمي افْتُلِتت نفسها - أي ماتت فجأة، وأصله افتلتها الله نفسَها أي: اسْتُلِبت - وأظنها لو تكلمت..

والأحياء جاز، ويصل ثوابها إليهم عند أهل السنة والجماعة، واستثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المحضة، كالصلاة والتلاوة، فلا يصل ثوابها إلى الميت عندهما، ومقتضى تحرير المتأخرين من الشافعية انتفاع الميت بالقراءة لا حصول ثوابها له.

وقال بعض المالكية: إن القراءة تصل للميت وأنها عند القبر أحسن مزية.

وقال ابن قدامة: وأي قربة فعلها وجعل ثوابها للميت المسلم نفعه ذلك إن شاء الله، أما الدعاء والاستغفار والصدقة وأداء الواجبات فلا أعلم فيه خلافا إذا كانت الواجبات مما يدخله النيابة، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ وقال تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ ودعا النبي ﷺ لأبي سلمة حين مات، وللميت الذي صلى عليه في حديث عوف بن مالك، ولكل ميت صلى عليه، وسأل رجل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أمي ماتت فينفعها إن تصدقت عنها؟ قال: نعم، رواه أبو داود. وروي ذلك عن سعد بن عبادة، وجاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟ قال: أرأيت لو كان على أبيك دين أكنت قاضيته؟ قالت: نعم، قال: فدين الله أحق أن يقضى. وقال للذي سأله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأصوم عنها؟ قال: نعم. وهذه أحاديث صحاح، وفيها دلالة على انتفاع الميت بسائر القرب؛ لأن الصوم والحج والدعاء والاستغفار عبادات بدنية وقد أوصل الله نفعها إلى الميت فكذلك ما سواها مع ما ذكرنا من الحديث في ثواب من قرأ «يس»، وتخفيف الله تعالى عن أهل المقابر بقراءته، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال لعمرو بن العاص: لو كان أبوك مسلما فأعتقتم عنه، أو تصدقتم عنه، أو حججتم عنه، بلغه ذلك. وهذا عام في حج التطوع وغيره؛ ولأنه عمل بر وطاعة، فوصل نفعه وثوابه، كالصدقة، والصيام، والحج الواجب.

وقال الشافعي: ما عدا الواجب والصدقة والدعاء والاستغفار لا يفعل عن الميت، ولا يصل ثوابه إليه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ وقول النبي ﷺ: إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له. ولأن نفعه لا يتعدى فاعله، فلا يتعدى ثوابه. وقال بعضهم: إذا قرئ القرآن عند الميت أو أهدي إليه ثوابه كان الثواب لقارئه، ويكون الميت كأنه حاضرها وترجى له الرحمة. الموسوعة الفقهية الكويتية ١٦/ ٤٥ وما بعدها.

تصدقت، فهل لها أجرٌ إن تَصَدَّقْتُ عنها؟ قال نعم)(١).

وهو يجيب الدعوات، قال الله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾. [غافر:٦٠].

ويقضي الحاجات، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنۡهَا وَمِن كُلِّ كَرۡبٍ﴾. [الأنعام:٦٤].

[علامات الساعة الكبرى]

وما أخبر النبي ﷺ من خروج الدجال، ودابة الأرض، ويأجوج ومأجوج، ونزول عيسى عليه السلام، وطلوع الشمس من مغربها -حق؛ فقد ذكر في الصحاح عن حذيفة بن أسيد(٢) الغفاري قال: (اطلع النبي ﷺ ونحن نتذاكر، فقال: ما تذكرون(٣)؟ قالوا: نذكر الساعة. قال: إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات، فذكر الدخان والدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى بن مريم ويأجوج ومأجوج وثلاثة خسوف خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف(٤) بجزيرة العرب وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم)(٥).

[حفظ مقام الصحابة الكرام]

والكف عن الصحابة رضي الله عنهم واجب، عن أبي سعيد الخدري أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحُد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)(٦).

---

(١) البخاري برقم ١٣٨٨، ومسلم ١٠٠٤، وغيرهما.

(٢) في أ و ب: أسد.

(٣) في أ و ب: ما تذاكروا.

(٤) (خسف) ساقطة من ب.

(٥) مسلم برقم ٢٩٠١ والترمذي برقم ٢١٨٢. وغيرهما

(٦) البخاري برقم ٣٦٧٣ ومسلم برقم ٢٥٤٠، وغيرهما.

وقال ﷺ: (الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا من بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله تعالى ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه)[١].

وقال عمر بن عبد العزيز: تلك دماء طهر الله تعالى أيدينا عنها فلا نلطخ بها ألسنتنا.

[العشرة المبشرون]

والشهادة للعشرة بالجنة حق؛ لقوله ﷺ: (أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة وطلحة في الجنة والزبير في الجنة وعبد الرحمن بن عوف في الجنة وسعد بن أبي وقاص في الجنة وسعيد[٢] بن زيد في الجنة وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة)[٣].

وكل مؤمن بعد موته مؤمن حقيقة كما في حال نومه وغفلته، وكذا الرسل والأنبياء عليهم السلام بعد وفاتهم رسل وأنبياء حقيقة لا حكما؛ لأن المتصف بصفة النبوة والإيمان هو الروح، وهو باق لا يتغير بالموت.

[ما يجوز وما لا يجوز إطلاقه على الله تعالى]

ويجوز إطلاق اسم الشيء والموجود بالعربية والفارسية للحق[٤].

---

(١) الترمذي برقم ٣٨٦٢ وابن حبان برقم ٧٢٥٦، وغيرهما.

(٢) في ب و ج: سعد.

(٣) أبو داود برقم ٤٦١٧، والترمذي برقم ٣٧٤٧، وغيرهما.

(٤) سبحانه.

واســم النور والوجه واليد والعين والجنب ونحــو ذلك لا يجوز إطلاقها بالفارسية من غير تأويل، لأنها من المتشابهات بخلاف الأوَّلَين[١].

وبعض الألفاظ يجوز إطلاقها مضافــا، ولا يجوز بدون الإضافة - كقوله: رفيع الدرجات وقاضي الحاجات وهازم الأحزاب وفارج الهم وشديد العقاب؛ لأنا ننتهي في أسماء الله تعالى إلى ما أنهانا إليه الشرع.

ولا يجوز إطلاق اسم المحجوب، وبعضهم جوزوا لفظة المحتجب؛ لأن الأول يدل على المغلوبية دون الثاني.

ومن الأسامي ما لا يجوز إطلاقها وضدُّها - كالساكن واليقظان والعاقل.

وكذا لا يجوز إطلاق اســم الداخل في العالم والخــارج منه عليه[٢]؛ أما الأول.. فظاهر، وكذا الثاني؛ لأنه يوهم الفساد.

ولا يجوز إطلاق[٣] اسم الغائب عليه؛ لعدم ورود النص، ولأنه قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾. [الحديد:٤].

ويجوز أن يقــال: إنه غيب عن الخلق؛ فعن عطاء في تفســير قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾. [البقرة:٣] إن الغيب هو الله تعالى.

[الإمامة]

فصل في الإمامة، هي رئاسة عامة لحفظ مصالح الناس دينا ودنيا، وزجرهم عما يضرهم.

---

(١) الشيء والموجود.

(٢) سبحانه.

(٣) (إطلاق) ساقطة من ب.

واحترزنا بلفظ العموم في الدين والدنيا عن الموالي والقضاة والأمراء؛ فإن رئاستهم غير عامة.

ولا بد للمسلمين من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم، وسد ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، وحماية بيضتهم[1]، وقطع مادة شرور المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق، وإقامة الجمع والأعياد، وأخذ العشور والصدقات، وقطع المنازعات، وقبول الشهادات، وتزويج الصغائر والصغار الذين لا أولياء لهم، وقسمة الغنائم، ولهذا اجتمعت[2] الصحابة ﷺ على وجوب نصب الإمام، وإنما اختلفوا في التعيين إلى أن انعقد الإجماع على نصب الصديق ﷺ.

وبهذا[3] عرف بطلان قول أبي بكر الأصم وهشام بن عمرو[4] والخوارج: إنَّ نصب الإمام ليس بواجب.

[شروط الإمام المتفق عليها والمختلف فيها]

وينبغي أن يكون الإمام:

ظاهرا لا مختفِيا ولا منتظَرا؛ ليمكنه[5] القيام بما نُصب هو له؛ إذ نَصْبُ من لا يمكنه القيام بذلك غير مفيد، وبهذا يبطل قول الروافض بإمام مستور وبإمام غائب ينتظرون خروجه.

وأن يكون حرا ذكرا بالغا عاقلا شجاعا قرشيا:

---

(١) حماهم.

(٢) في ب: أجمعت.

(٣) في أ: ولهذا.

(٤) هشام بن عمرو أبو محمد الفوطي المعتزلي الكوفي مولى بني شيبان، صاحب ذكاء وجدال وبدعة ووبال. سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٧.

(٥) في أ و ب: لتمكنه.

أما الذكورة.. فلأن النســاء أُمرن بالقرار في البيوت، فكان مبنى حالهن[١] على الاســتتار، فلا يقدرن على جر العســاكر، وإظهار السياســات، وإليه أشار النبي ﷺ حيث قال: (كيف يفلح قوم تملكهم امرأة)[٢].

وأما الحرية والبلوغ والعقل.. فلأن العبد والمجنون والصبي لا ولاية لهم على أنفســهم، فكيف[٣] تكون لهم الولاية على غيرهم؟ والولاية المتعدية فرع للولاية القائمة.

وأما الشجاعة.. فقد قال صاحب التبصرة: إن الاجتهاد ليس بشرط كما في القاضي، وأما كونه سائســا قويا قادرا على تنفيذ الأحكام؛ وإنصاف المظلوم من الظالم؛ وسد الثغور؛وحماية البيضة؛ وحفظ حدود دار الإسلام؛ وجر العساكر.. فينبغي أن يكون شــرطا؛ إذ لو لــم يكن كذلك.. لم يحصل به مــا نُصب الإمامُ لأجله.[٤]

وأما كونه قرشيا.. فشــرط؛ لقوله ﷺ: (الأئمة من قريش)[٥]. وقد سَلَّمت الأنصــار الخلافة لقريش بهذا الحديــث، ولا يختص بطن من قريش دون بطن، وبه يبطل:

قول الضرارية[٦]: إن الإمامة تصلح في غير قريش.

---

(١) في أ: حالتهن.

(٢) البخاري برقم ٤٤٢٥ بلفظ: لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً، والترمذي برقم ٢٢٦١، وغيرهما.

(٣) في أ: وكيف.

(٤) تبصرة الأدلة صـ١١١٢.

(٥) أحمد برقم ١٢٣٠٧، والبيهقي في الكبرى ٣/ ١٢١، وغيرهما.

(٦) الضراريــة من المعتزلة ينســبون إلى ضرار بن عمرو، من نحلته قــال: يمكن أن يكون جميع الأمة فــي الباطن كفارا لجواز ذلك على كل فرد منهم. ويقول: الأجســام إنما هي أعراض مجتمعة. قال المــروذي: قال أحمد بن حنبل: شــهدت على ضرار بن عمرو عند ســعيد بن عبدالرحمن، فأمر

والكعبي: إن القرشي أولى بها، فإن خافوا الفتنة.. جاز عقدها بغيره[١].

وبعض الراوندية[٢]: إنها بالوراثة.

وقالت الروافض: ينبغي أن يكون الإمام عالما بكل الأمور، ولو بضرب العود.

وعن بعضهم: أنه ينبغي أن يعلم الغيب.

وهذا باطل؛ لأن الإمامة خلافة النبوة، وهذا ليس بشرط في النبوة، ففي الخلافة أولى، ولهذا قال ﷺ: (أنا أعلم[٣] بأمور دينكم وأنتم أعلم بأمور دنياكم)[٤].

والتقوى شرط الكمال؛ فلا ينعزل الإمام بالفسق - وإن استحق العزل، ويكره عقد الخلافة للفاسق، ولكن لو عقدت الخلافة له.. تنعقد.

وعند المعتزلة والخوارج شرطُ الجواز والانعقادِ؛ فينعزل به[٥].

وقياس مذهب الشافعي رحمه الله كذلك؛ لأن الفاسق عنده ليس بأهل للشهادة والقضاء، فأولى أن لا يكون أهلا للخلافة.

وعند المعتزلة: الفاسق ليس بمؤمن.

بضرب عنقه، فهرب. وقال حنبل: دخلت على ضرار ببغداد، وكان مشوها وبه فالج، وكان معتزليا، فأنكر الجنة والنار، وقال: اختلف فيهما: هل خلقتا بعد أم لا؟ فوثب عليه أصحاب الحديث، وضربوه. قال ابن حزم: كان ضرار ينكر عذاب القبر. سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٤.

(١) بغير شرط القرشية. وفي ج: بغيرها.

(٢) في ب: الزيدية وفي ج: الزويدية.

(٣) في ب: أعلمكم.

(٤) روى شطره الثاني مسلم برقم ٢٣٦٣.

(٥) بالفسق.

وعند الخوارج: كافر فأنى يكون أهلا للخلافة؟

ولا يشترط أن يكون هاشميا، وزعمت الروافض أنها لا تصلح إلا في بني هاشم، ثم عينوا عليا رضي الله عنه وأولاده، وأبوا خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

والصحيح ما قلنا؛ لإطلاق الحديث[1].

أو معصوما[2] وبه قالت المعتزلة والزيدية والخوارج.

وقالت الاثنا عشرية[3] ....

والإسماعيلية[4]: يجب[5].

---

(١) حديث: «الأئمة من قريش».

(٢) معطوف على قوله: هاشميا.

(٣) في ج: الأشاعرة، وهو تصحيف.

والاثنا عشرية هم فرقة من الشيعة قالوا بالنصّ الجلي على إمامة عليّ، وكفّروا الصحابة، ووقعوا فيهم، وساقوا الإمامة إلى جعفر الصادق، واختلفوا في المنصوص عليه بعده، والذي استقر عليه رأيهم أنه ابنه موسى الكاظم، وبعده علي بن موسى الرضا، وبعده محمد بن علي التقي، وبعده علي بن محمد النقي، وبعده حسن بن علي الزكي العسكري، وبعده محمد بن الحسن، وهو الإمام المنتظر، ولهم في كلّ من المراتب التي بعد جعفر اختلافات أوردها الإمام في آخر المحصّل. ثم متأخرو الإمامية اختلفوا وتشيّعوا إلى معتزلة إمّا وعيدية أو تفضيلية، وإلى إخبارية يعتقدون ظاهر ما ورد به الأخبار المتشابهة، وهؤلاء ينقسمون إلى مشبّهة يجرون المتشابهات على أن المراد بها ظواهرها، وسلفية يعتقدون أنّ ما أراد الله بها حق بلا شبهة كما عليه السّلف، وإلى ملتحقة بالفرق الضالة. كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٦٠.

(٤) الإسماعيلية هم الذين أثبتوا الإمامة لإسماعيل بن جعفر الصادق، ومن مذهبهم أن الله تعالى لا موجود ولا معدوم، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز، وكذلك في جميع الصفات، وذلك لأن الإثبات الحقيقي يقتضي المشاركة بينه وبين الموجودات، وهو تشبيه، والنفي المطلق يقتضي مشاركته للمعدومات، وهو تعطيل، بل هو واهب هذه الصفات ورب المتضادات. التعريفات صـ ٢٥.

(٥) أن يكون معصوما.

وسموا بالإسماعيلية؛ لانتسابهم إلى إسماعيل[١] بن جعفر الصادق ﷺ، وبالباطنية؛ لقولهم: كل ظاهر فله باطن. وبالملاحدة؛ لعدولهم من[٢] ظواهر الشريعة إلى بواطنها في بعض الأحوال، وبالتعليميين؛ لأن عندهم لا يصير غيرُ الإمام عالما بالله تعالى إلا بتعليمه إياه.

احتجوا[٣] بقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. [البقرة: ١٢٤] أخبر أن عهد[٤] الإمامة لا يصل إلى من كان ظالما، وكل من كان مذنبا فهو ظالم، فثبت أن الإمام لابد أن يكون معصوما.

والجواب أنه سأل أن يكون ولده نبيا - كما كان هو، فأُخبر أن الظالم لا يكون نبيا.

---

(١) إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر الهاشمي القرشي، جد الخلفاء الفاطميين، وإليه نسبة (الإسماعيلية) وهي من فرق الشيعة في الأصل، وتميزت عن الاثني عشرية بأن قالت بإمامته بعد أبيه، والاثنا عشرية تقول بإمامة أخيه موسى الكاظم، وليس فيما بين أيدينا من كتب التاريخ ما يدل على أنه كان في حياته شيئا مذكورا، توفي في حياة والده، وفي الإسماعيلية من يرى أن أباه أظهر موته تقية حتى لا يقصده العباسيون بالقتل، ويقول النوبختي في فرق الشيعة: إن فرقة الإسماعيلية أنكرت موت إسماعيل في حياة أبيه وقالوا: كان ذلك على سبيل التلبيس من أبيه على الناس لأنه خاف عليه فغيبه عنهم، وزعموا أنه لا يموت حتى يملك الأرض ويقوم بأمر الناس. وقال صاحب ضوء المشكاة وهو إمامي: صحب إسماعيل أباه وروى عنه ومات في حياته ولم يَدَّعِ الإمامة، وإنما ادعاها قوم له غلطا لمحبة أبيه إياه فظنوا أنه الإمام ولما مات في حياة أبيه عدل أكثر من ظن ذلك من أصحاب أبيه، وبقي بعض من الأباعد وأهل الجهالة. وقال صاحب تذهيب الكمال: إسماعيل إمام مات وهو صغير، ولم يرد عنه شيء من الحديث. وفاته ١٤٣ هـ. باختصار الأعلام ١/ ٣١١.

(٢) في ب: عن.

(٣) من قال بوجوب العصمة للإمام. وفي ب: واحتجوا.

(٤) في ب و ج: عقد.

ولأن الظالم المطلَق هو الكافر، فأخبر أن إمامة المسلمين لا تثبت لأهل الكفر، وإن من أولاده المسلمين والكافرين، قال تعالىٰ: ﴿وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحۡسِنٞ وَظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ مُبِينٞ﴾. [الصافات:١١٣] والمحسن المؤمن، والظالم الكافر.

أو أفضلَ[١] أهل[٢] زمانه؛ فتنعقد إمامة المفضول مع قيام الفاضل، وإليه ذهب الشيخ أبو منصور وأبو العباس القلانسي رحمهما الله.

وقال جمهور الروافض: لا تنعقد إمامة المفضول مع قيام الفاضل، وإليه مال الأشعري، قاسوا الإمامة على النبوة، ثم النبي يكون أفضلَ ممن سواه، فكذا الإمام يجب أن يكون كذلك، وهذا؛ لأن مَن جُعل إماما لغيره فقد جُعل متبوعا لذلك، وجَعْلُ الأكمل تابعا للأنقص قبيح، ولأن النفوس إلىٰ متابعته والانقياد لأوامره أميل. ولنا أن عمر رضي الله عنه لما طُعن.. جَعل الخلافة شورىٰ بين عثمان وعلي

(١) معطوف علىٰ قوله: هاشميا.

(٢) (أهل) ساقطة من ب.

وطلحة(١) والزبير(٢) وعبد الرحمن بن عوف(٣) وسعد بن أبي وقاص(٤) - مع

---

(١) طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي القرشي المدني أبو محمد، صحابي شجاع من الأجواد، وهو أحد العشرة المبشرين، وأحد الستة أصحاب الشورى، وأحد الثمانية السابقين إلى الإسلام. قال ابن عساكر: كان من دهاة قريش ومن علمائهم. وكان يقال له ولأبي بكر القرينان، وذلك لأن نوفل بن حارث - وكان أشد قريش - رأى طلحة - وقد أسلم - خارجا مع أبي بكر من عند النبي ﷺ فأمسكهما وشدهما في حبل، ويقال له (طلحة الجود) و (طلحة الخير) و (طلحة الفياض) وكل ذلك لقبه به رسول الله ﷺ في مناسبات مختلفة، ودعاه مرة (الصبيح المليح الفصيح)، شهد أحدا وثبت مع رسول الله، وبايعه على الموت، فأصيب بأربعة وعشرين جرحا وسلِم، فشهد الخندق وسائر المشاهد، وكانت له تجارة وافرة مع العراق، ولم يكن يَدَع أحدا من بني تيم عائلا إلا كفاه مؤونته ومؤونة عياله ووفى دينه، قتل يوم الجمل وهو بجانب عائشة، ودفن بالبصرة، له ٣٨ حديثا. وفاته ٣٦ هـ. الأعلام ٣/ ٢٢٩.

(٢) الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي القرشي أبو عبد الله، الصحابي الشجاع أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأول من سل سيفه في الإسلام، وهو ابن عمة النبي ﷺ، أسلم وله ١٢ سنة، وشهد بدرا وأحدا وغيرهما، وكان على بعض الكراديس في اليرموك، وشهد الجابية مع عمر بن الخطاب، قالوا: كان في صدر ابن الزبير أمثال العيون من الطعن والرمي، وجعله عمر في من يصلح للخلافة بعده، وكان موسرا كثير المتاجر، خلف أملاكا بيعت بنحو أربعين مليون درهم، وكان طويلا جدا إذا ركب تخط رجلاه الأرض، قتله ابن جرموز غيلة يوم الجمل بوادي السباع، وكان خفيف اللحية أسمر اللون، كثير الشعر، له ٣٨ حديثا. وفاته ٣٦ هـ. الأعلام ٣/ ٤٣.

(٣) عبد الرحمن بن عوف أبو محمد الزهري القرشي، صحابي من أكابرهم، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى الذين جعل عمر الخلافة فيهم، وأحد السابقين إلى الإسلام، قيل: هو الثامن، وكان من الأجواد الشجعان العقلاء، اسمه في الجاهلية عبد الكعبة أو عبد عمرو، وسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن، وأسلم وشهد بدرا وأحدا والمشاهد كلها، وجرح يوم أحد ٢١ جراحة، وأعتق في يوم واحد ثلاثين عبدا، وكان يحترف التجارة والبيع والشراء، فاجتمعت له ثروة كبيرة، وتصدق يوما بقافلة فيها سبعمئة راحلة تحمل الحنطة والدقيق والطعام، ولما حضرته الوفاة أوصى بألف فرس وبخمسين ألف دينار في سبيل الله، له ٦٥ حديثا. ووفاته في المدينة. وفاته ٣٢ هـ. الأعلام ٣/ ٣٢١.

(٤) سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري أبو إسحاق، الصحابي الأمير، فاتح العراق ومدائن كسرى، وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ويقال له فارس الإسلام، أسلم وهو ابن ١٧ سنة، وشهد بدراً،

رجحان عثمان[١] وعلي على من سواهما.

والوقوفُ على كونه أفضلَ عند الله قطعا غيرُ ممكن للعباد، والحاجةُ ماسة إلى نصب الإمام، فلا يجوز تعليقه بما لا وقوفَ للعباد عليه - بخلاف النبوة؛ فإن الله تعالى هو الذي يختار من يشاء من عباده لنبوته ورسالته، وهو العالِم بحقيقة كل شيء، فكان مَن اختاره مِن أهل زمانه لرسالته[٢] أفضلَ خليقته ضرورةً.

[نصب إمامين في زمن واحد]

ولا يجوز نصب إمامين في عصر واحد - خلافا للروافض؛ فإنهم يقولون بثبوت إمامين في وقت واحد، أحدهما ناطق، والآخر صامت.

وقالت الكرامية: إن عليا رضي الله عنه ومعاوية[٣] رضي الله عنه كانا إمامين، وكان يجب على أتباع كل واحد منهما طاعة صاحبهم.

وافتتح القادسية، ونزل أرض الكوفة فجعلها خططا لقبائل العرب، وابتنى بها دارا فكثرت الدور فيها، وظل واليا عليها مدة عمر بن الخطاب، وأقره عثمان زمنا ثم عزله، فعاد إلى المدينة، فأقام قليلا وفقد بصره، وقالوا في وصفه: كان قصيرا دحداحا، ذا هامة، شثن الأصابع، جعد الشعر، مات في قصره بالعقيق على عشرة أميال من المدينة وحمل إليها، له في كتب الحديث ٢٧١ حديثا. وفاته ٥٥ هـ. الأعلام ٣/ ٨٧.

(١) (عثمان) ساقطة من ب.

(٢) في ب: ورسالته.

(٣) معاوية بن أبي سفيان واسم أبي سفيان صخر بن حرب يكنى أبا عبد الرحمن، وأمه هند بنت عتبة، كان من الكتبة الحسبة الفصحة، أسلم قبيل الفتح، وقيل: عام القضية وهو ابن ثماني عشرة، وعدّه ابن عباس من الفقهاء قال: كان فقيها، كان حليما وقورا فصيحا، ولي العمالة من قبل الخلفاء عشرين سنة، واستولى [كلمة (استولى) قد يفهم منها غمز لمعاوية رضي الله عنه، بل الحسن رضي الله عنه تنازل له عنها كما هو معلوم] على الإمارة بعد قتل علي رضي الله عنه عشرين سنة، فكانت الجماعة عليه عشرين سنة: من سنة أربعين إلى سنة ستين، ملك الناس كلهم عشرين سنة منفردا بالملك، يفتح الله به الفتوح، ويغزو الروم، ويقسم الفيء والغنيمة، ويقيم الحدود، والله تعالى لا يضيع أجر من أحسن

ولنا أن الأنصار رضي الله عنهم لَمَّا قالوا: منا أمير ومنكم أمير[1]؛ وقال أبو بكر رضي الله عنه: لا يصلح[2] سيفان في غمد واحد.. انقادوا له، ولم ينكروا عليه، فكان[3] ذلك إجماعا منهم، ولأن الأمور التي تُناط بالإمام يكفيها الواحد، فلا[4] يجوز الزيادة عليه، ولو جاز الاثنان[5].. لجاز الأربعة والعشرة، فيؤدي إلى أن يُنصب في كل بلدة أو قرية أو محلة إمامٌ على حِدَةٍ، وحينئذ تقع المخالفة والمقاتلة، فيعود على موضوعه بالنقض[6].

ثم لو عقدت الإمامة لاثنين على التعاقب.. كان الثاني باغيا يجب خلعه، وإن أبى.. فيقاتل - كما هو الحكم في الباغي، ولو وقع العقدان معا.. تعارضا، فيستأنف العقد لأحدهما، أو لغيرهما.

وما نص رسول الله ﷺ على إمامة أحدٍ بعده؛ إذ لو نصَّ.. لاشتهر؛ لأن الخلافة أمرٌ عام يقع بكل الناس[7] إلى معرفته حاجةٌ ماسة، وما هذا سبيله لو كان

عملا. وقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بعد رجوعه من صفين: «لا تكرهوا إمارة معاوية، والله لئن فقدتموه لكأني أنظر إلى الرؤوس تندر عن كواهلها كالحنظل». وكان عنده قميص رسول الله ﷺ ورداؤه وإزاره وشعره، فأوصاهم عند موته فقال: «كفنوني في قميصه، وأدرجوني في ردائه، وأزروني بإزاره، واحشوا منخري وشدقي بشعره، وخلوا بيني وبين رحمة أرحم الراحمين. وفاته ٦٠ هـ. معرفة الصحابة لأبي نعيم صـ٢٤٩٦.

(١) (أمير) ساقطة من ب.

(٢) في ج: لا يصح.

(٣) في ب: وكان.

(٤) في ب: ولا.

(٥) في ب: الإمامان.

(٦) لأن الإمام ينصب لمنع المقاتلة والمخالفة، فلو نصب أكثر من إمام لوقعت المقاتلة والمخالفة، فيعود على موضوعه بالنقض.

(٧) في ب: الرأس.

النص فيه ثابتا.. لاشتهر اشتهارا لا يبقىٰ معه علىٰ أحد من الناس خفاء - كالنص علىٰ القِبلة، وأعداد الركعات، ومقادير الزكوات، ولما لم يوجد في ذلك خبرٌ هذا سبيله.. دل أنه لا نص فيه.

وقول الروافض بوجود النص من النبي ﷺ علىٰ علي رضي الله عنه، وبعض الراوندية[1] بوجود النص علىٰ العباس[2] رضي الله عنه باطل؛ لأنه لو كان النص ثابتا.. لادعىٰ المنصوص عليه[3] ذلك، واحتج بالنص، وخاصم من لم يقبل ذلك منه، ولما لم يُرْو عنه الاحتجاجُ عند تفويض الأمر إلىٰ غيره.. عُلِم أنه لا نص علىٰ أحد.

و[4]لأنهم لَمَّا ادَّعَوا مِن النص.. صاروا طاعنين علىٰ الصحابة رضي الله عنهم علىٰ العموم - حيث زعموا أنهم اتفقوا بعد رسول الله ﷺ علىٰ مخالفة نصه، واستمروا علىٰ ذلك، وفوضوا الأمر إلىٰ غير المنصوص عليه، وأعانوا المبطل، وخذلوا[5] المحق - مع أن الله تعالىٰ وصفهم بكونهم خير أمة، وجعلهم أمة

---

(١) في ب: الزيدية، وفي ج: الزويدية.

(٢) العباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو الفضل، من أكابر قريش في الجاهلية والإسلام، وجدُّ الخلفاء العباسيين، قال رسول الله ﷺ في وصفه: أجود قريش كفا وأوصلها، هذا بقية آبائي. وهو عمه، وكان محسنا لقومه، سديد الرأي، واسع العقل، مولعا بإعتاق العبيد، كارها للرق، اشترىٰ ٧٠ عبدا وأعتقهم، وكانت له سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام، أسلم قبل الهجرة وكتم إسلامه، وأقام بمكة يكتب إلىٰ رسول الله ﷺ أخبار المشركين، ثم هاجر إلىٰ المدينة، وشهد وقعة (حنين) فكان ممن ثبت حين انهزم الناس، وشهد فتح مكة، وعمي في آخر عمره، وكان إذا مر بعمر في أيام خلافته ترجل عمر إجلالا له، وكذلك عثمان. وكانت وفاته في المدينة عن عشرة أولاد ذكور سوىٰ الإناث، وله في كتب الحديث ٣٥ حديثا. وفاته ٣٢ هـ. الأعلام ٣/ ٢٦٢

(٣) أي: علي أو العباس رضي الله عنهما.

(٤) (الواو) ساقطة من ب.

(٥) في ب: وجدلوا.

وسطا ليكونوا شهداء على الناس؛ وعلى علي والعباس رضي الله عنهما على الخصوص؛ فإنه اشتهر أنهما بايعا أبا بكر رضي الله عنه جهرا، ولو كان الحق لهما ثابتا.. لكان أبو بكر غاصبا[١] ظالما.

ومن زعم أن عليا رضي الله عنه مع قوة حاله وعلمه وكماله وعزة عشيرته وكثرة متابعيه - ترك حقه؛ واتبع ظالما غاصبا؛ ونصر[٢] باغيا مبطلا.. فقد وصفه بالجبن والضعف وقلة التوكل على الله وعدم الثقة بوعد الرسول ﷺ المفوِّض إليه الأمرَ الناصِّ[٣] عليه بذلك.

كيف؟ وهو[٤] موصوف بالصلابة في الدين، والتعصب للدين القويم، موسوم بالشجاعة والبسالة[٥]، ورباطة الجأش، وشدة الشكيمة، وقوة الصريمة، مشهود له بالظفر في معادن المصاولة وأماكن المبارزة والمقاتلة على المشهورين من الفرسان والمعروفين من الشجعان، وهو القائل في كتابه إلى عامله عثمان بن حنيف[٦]: لو ارتدَّت العرب عن حنيفية أحمد ﷺ.. لخضت إليها حياض[٧] المنايا، ولضربتهم ضربا يفضُّ الهام، ويرضُّ العظام حتى يحكم الله بيني وبينهم، وهو خير الحاكمين.

فلو كان عَرف من النبي ﷺ فيه أو في عمه العباس نصا؛ وعرف أن لا حق

---

(١) في ب: عاصيا، وكذلك التي بعدها.

(٢) في ب: ويصير.

(٣) في ب: الناس.

(٤) علي رضي الله عنه.

(٥) في ب: والبسابة.

(٦) عثمان بن حنيف بن وهب الأنصاري الأوسي أبو عمرو، وال من الصحابة، شهد أحدا وما بعدها، وولاه عمر السواد، ثم ولاه عليٌّ البصرة، وتوفي في خلافة معاوية بعد ٤١ هـ. الأعلام ٤/ ٢٠٥.

(٧) في ب و ج: خياض، ومعنى حياض المنايا أماكن الموت.

لغيرهما.. لما انقاد لغيره، بل اخترط سيفه وخاض المعركة[1]، وطلب حقه أو حق عمه، ولم يرض بالذل والهوان، ولم يَنْقَـدْ لأحد على غير الحق، ولم يتابعه في أموره، ولم يخاطبه بخلافة[2] الرسـول[3]، ولم يساعد أيضا مَن تولى الأمرَ بعده بتقليده، ولا زوجه بنته وهو ظالم عليه؛ لغصبه حقه، وعاص لله تعالى بالإعراض عن نص رسـول الله ﷺ - كما شهر سيفه وقت خلافته، بل كان ذلك[4] في أول الأمر أحق وأولى؛ إذ كان عهد رسول الله ﷺ أقرب، وزمانه أدنى.

وقد روي أن العباس قـال لعلي ﵁: امدد يدك أبايعْك حتى يقول الناس: بايع عمُّ رسول ﷺ ابنَ عم رسول الله ﷺ[5]، فلا يختلف عليك اثنان.

والزبير وأبو سفيان[6] لم يكونا راضيين بإمامة أبي بكر ﵁.

والأنصار كارهون خلافته.

---

(١) في ب: المعتزلة.

(٢) في ب: بخلافة.

(٣) أي: لم يقل له: يا خليفة رسول الله.

(٤) (ذلك) ساقطة من ج.

(٥) (ابنَ عم رسول الله ﷺ) ساقطة من ب.

(٦) صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس، صحابي، من سادات قريش في الجاهلية، وهو والد معاوية رأس الدولة الأموية، كان من رؤساء المشركين في حرب الإسلام عند ظهوره، قاد قريشا وكنانة يوم أحد ويوم الخندق لقتال رسـول الله ﷺ، وأسلم يوم فتح مكة (سنة ٨ هـ) وأبلى بعد إسلامه البلاء الحسـن، وشـهد حنينا والطائف، ففقئت عينه يوم الطائف ثم فقئت الأخرى يوم اليرموك، فعمي، كان من الشجعان الأبطال، قال المسيب: فقدت الأصوات يوم اليرموك إلا صوت رجل يقول: يا نصر الله اقترب. قال: فنظرت، فإذا هو أبو سـفيان تحت راية ابنه يزيد، ولما توفي رسول الله ﷺ كان أبو سـفيان عامله على نجران، ثم أتى الشام، وتوفي بالمدينة، وقيل بالشام سنة ٣١ هـ. الأعلام ٣/ ٢٠١.

وحيث لم يجرد[١] سيفه، ولم يطلب حقَّه.. دلَّ أنه إنما لم يفعل ذلك؛ لأنه علم أنه لا نص له، ولا لغيره.

لكن الصحابة ﷺ أجمعت على خلافة الصديق:

إما استدلالا بأمر الصلاة؛ فإنه ﷺ قال: (مروا أبا بكر ليصل بالناس)[٢]. وهي من أعظم أركان الدين، فاستدلوا بهذا على أنه أولى بالخلافة منهم، ولهذا قال عمر: رضيك رسول الله ﷺ لأمر ديننا، أفلا نرضاك لدنيانا؟

وأمرِ الحج؛ فإنه ﷺ أمره بأن يحج بالناس سنةَ تسع عند قعوده ﷺ عن إقامته بنفسه لعارض شغل.

وإما بأن[٣] اللطيف الخبير جل ثناؤه وتباركت أسماؤه نظر لأمة حبيبه ومتبعي صفيه، فجمع أهواءهم المتشتتة، وآراءهم المختلفة على خلافة قرشي شجاع موصوف بالعلم والديانة والصلابة ورباطة الجأش، والعلمِ بتدابير الحروب، والقيام بتهيئة الجيوش، وتنفيذ السرايا، ومعرفة سياسة العامة، وتسوية أمور الرعية، بل هو أكثرهم فضلا، وأغزرهم[٤] علما، وأوفرهم عقلا، وأصوبهم تدبيرا، وأربطهم عند الملمات[٥] جأشا، وأشدهم على وعد الله اتكالا، وأيمنهم نقيبة، وأطهرهم سريرة، وأعودهم على أفناء[٦] الخلق نفعا، وأظلفهم[٧] عن

---

(١) علي ﷺ.
(٢) البخاري برقم ٦٦٤، وفي الموطأ برقم ٥٩١، وغيرهما.
(٣) في ب: لأن. وهو معطوف على قوله: بأمر الصلاة وأمر الحج.
(٤) في ب: أعزهم.
(٥) في ب وج: المسلمات.
(٦) في ب: أفناع. وأفناء بمعنى أنواع.
(٧) أبعدهم. وفي ب: أطلقهم.

الفواحش نفسا، وأصونهم عن القبائح عِرضا، وأقدمهم إسلاما، وأجودهم كفًا، وأسمحهم ببذل ما احتوىٰ من المال يدا، وأقلهم في ذات الله مبالاة[1].

والإجماع[2] حجة موجِبة للعلم قطعا.

ثم الدليل من الكتاب قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾. [الفتح:١٦]، أمر الله تعالىٰ نبيه ﷺ أن يقول للذين تخلفوا مِن الأعراب عن الغزو معه: إنكم ستدعون إلىٰ قوم أولي بأس شديد، وأشار في الآية إلىٰ أن الداعي مفترَض الطاعة، ينالون الثواب بطاعتهم إياه، ويستحقون التعذيب بعصيانهم إياه؛ فإنه قال: ﴿فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾. [الفتح:١٦]. وهذا[3] هو أمارة كون الداعي مفترَض الطاعة.

ثم السلف اختلفوا أن المراد بقوله: ﴿أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾. فقيل: هم بنو حنيفة. وقيل: هم فارس علىٰ ما قال في آية أخرىٰ: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾. [الإسراء:٥]. والمراد به فارس، وهم جنود بختنصر.

فإن كان المراد به بني حنيفة.. فقد كان الداعي إليهم أبا بكر ﵁، فثبتت بذلك خلافته، وإذا ثبتت خلافته.. ثبتت خلافة من استخلفه بعده، وهو عمر ﵁.

وإن كان المراد به أهلَ فارس.. فالداعي إليهم كان عمر ﵁، فثبتت به خلافته، وبثبوت خلافته ثبوتُ خلافة من استخلفه، وهو أبو بكر ﵁، فكان في الآية دلالةٌ علىٰ خلافة الشيخين ﵄.

---

(١) أي: هو أقل الناس مبالاة بلوم اللائمين إذا كان يفعل ما يرضي الله سبحانه وتعالىٰ.

(٢) تعقيب لقوله: لكن الصحابة ﵃ أجمعت علىٰ خلافة الصديق.

(٣) (هذا) ساقطة من ج.

فــإن قالوا: جاز أن يكون الداعي محمدا ﷺ أو عليا ؑ أو مَن بَعد علي..

قلنا:

لا يجــوز الأول؛ لقولــه تعالــىٰ: ﴿ سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ ﴾. [الفتح:١٥]. قال الزجاج وجماعة من المفســرين: المراد بـ(كلام الله) هنا ما قال في سورة براءة: ﴿فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ﴾. [التوبة:٨٣].

وكذا الثاني؛ لأنه قال تعالىٰ في صفة هذه الدعوة: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾. [الفتح:١٦] ولم يتفق لعلي ؑ بعد رســول الله ﷺ قتالٌ بسبب طلب الإسلام، بل كانت محاربته مع الناكثين والقاسطين والمارقين.

وكــذا الثالث[١]؛ لأنه عنــد الخصم[٢] هم علىٰ الكفر، فــلا يليق بهم قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ﴾. [الفتح:١٦].

وإذا بطلت هذه الأقســام.. فلم يبقَ إلا أن يكون المراد به أبا بكر أو عمر أو عثمان، فتكون الآية دالة علىٰ صحــة خلافة هؤلاء الثلاثة، ومتىٰ صحت خلافة أحدهم.. صحت خلافة[٣] الكل؛ لما مر تقريره.

فإن قالوا: دعوىٰ الإجماع ممنوعة؛ فإن عليا تخلف عن بيعته، وكذا الزبير،

(١) مَن بعد علي ؑ.
(٢) الروافض.
(٣) (خلافة) ساقطة من أ.

والمقداد[١]، وأبو ذر[٢]، وسعد بن عبادة[٣]، وقال أبو سفيان: أرضيتم يا عبد مناف أن يلي عليكم تيمي، والله لأملأن الوادي خيلا ورجِلا.

ولأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ الآية. [المائدة:٥٥] والولي المتصرف - كقوله ﷺ: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها)[٤]. وقال أهل التفسير: الآية[٥] نزلت في علي رضي الله عنه، فصار معنى الآية: إنما المتصرف فيكم - أيها الأمة - الله ورسوله والمؤمنون الموصوفون بكذا وكذا، والمتصرف في كل الأمة هو الإمام، وإنما للحصر، فتنحصر الإمامة في علي رضي الله عنه.

وقال ﷺ: (من كنت مولاه فعلي مولاه)[٦]. والمولى هو المتصرف؛ لأنه

---

(١) المقداد بن عمرو، ويعرف بابن الأسود الكندي الحضرمي أبو عمرو، صحابي من الأبطال، هو أحد السبعة الذين كانوا أول من أظهر الإسلام، وهو أول من قاتل على فرس في سبيل الله، وشهد بدرا وغيرها، وسكن المدينة، وتوفي على مقربة منها، فحمل إليها ودفن فيها، له ٤٨ حديثا، وفاته ٣٣ هـ. الأعلام ٧/ ٢٨٢.

(٢) جندب بن جنادة بن سفيان من بني غفار أبو ذر، صحابي من كبارهم، قديم الإسلام، يقال أسلم بعد أربعة وكان خامسا، يضرب به المثل في الصدق، وهو أول من حيَّا رسولَ الله ﷺ بتحية الإسلام، هاجر بعد وفاة النبي ﷺ إلى بادية الشام، فأقام إلى أن توفي أبو بكر وعمر وولي عثمان، فسكن دمشق وجعل ديدنه تحريض الفقراء على مشاركة الأغنياء في أموالهم، أمره عثمان بالرحلة إلى الربذة (من قرى المدينة) فسكنها إلى أن مات، وكان كريما لا يخزن من المال قليلا ولا كثيرا، ولما مات لم يكن في داره ما يكفن به، روى له البخاري ومسلم ٢٨١ حديثا، وفاته ٣٢ هـ. الأعلام ٢/ ١٤٠.

(٣) سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة الخزرجي أبو ثابت، صحابي من أهل المدينة، كان سيد الخزرج، وأحد الأمراء الأشراف في الجاهلية والإسلام، وكان يلقب في الجاهلية بالكامل لمعرفته الكتابة والرمي والسباحة، وشهد العقبة مع السبعين من الأنصار، وشهد أحدا والخندق وغيرهما، وكان أحد النقباء الاثني عشر. وفاته ١٤ هـ. الأعلام ٣/ ٨٥.

(٤) أبو داود برقم ٢٠٧٦، والترمذي برقم ١١٠٢ وقال: هذا حديث حسن. وغيرهما.

(٥) ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾.

(٦) الترمذي برقم ٣٧١٣ وقال: هذا حديث حسن صحيح. والحاكم برقم ٤٥٧٨، وغيرهما.

لا يجوز أن يراد به المعتِق أو المعتَـق[١] أو الحليف، وهذا ظاهر، كذا ابن العم؛ لأن هذا في غايــة الظهور، فيكون معنى الحديث: من كنت متصرفا فيه كان علي متصرفا فيه، وليس الإمامة إلا ذلك.

وقال ﷺ: (أنت مني بمنزلة هارون من موســى إلا أنــه لا نبي بعدي)[٢]. وهارون كان خليفته لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي﴾. [الأعراف:١٤٢] فكذلك علي رضي الله عنه.

ولأنه ﷺ استخلف عليا على المدينة في[٣] غزوة تبوك، ولم يعزله، فوجب أن يبقى خليفة على المدينة بعد موته؛ إذ نواب الأئمة والقضاة لا ينعزلون بموتهم، وإذا كان خليفــة له بعد موته على المدينة.. كان خليفة له في كل الأمة؛ إذ لا قائل بالفرق.

.. قلنا: قد انعقد الإجماع بعد بيعتهم، وبه نحتج.

ثم تأخُّرُ علي رضي الله عنه محمول على الاشتغال بالنظر؛ ليتضح له وجهُ الصواب؛ فيتابــعَ[٤] عامةَ الصحابــة ويبايعه[٥]، أو وجه الخطأ؛ فيعلــنَ المخالفة، ويجاهر بالمكاشــفة، ويشهر عليهم ســيفه - كما يليق بكمال علمه، وقوة ديانته، ورباطة جأشــه، فلما لاح له - بعد طول التروي وإدمان النظــر - وجهُ الصواب.. وافق غيــرَهُ من الصحابة، وبايعه؛ اتباعا للحق، لا خوفا على نفســه وأهله، وتوقيا عن مكروه يناله في نفسه - كما ظنت به الروافض.

---

(١) (المعتق) ساقطة من ج.

(٢) مسلم برقم ٢٤٠٤، وابن حبان برقم ٦٩٢٦. وغيرهما.

(٣) (في) ساقطة من ب.

(٤) في أ: فيبايع.

(٥) في ب: مبايعة.

والعجب من دعوىٰ الروافض: أن عليا رضي الله عنه بايع أبا بكر تقية - مع ما يصفون أبا بكر رضي الله عنه بالضعف والجبن، وعليا رضي الله عنه بنهاية القوة وغاية الشجاعة.

فإن قالوا: الإجماع ليس بحجة.. فنقيم عليهم الدلائل التي ذكرناها في شرح المنار[1] بأن الإجماع حجة - علىٰ أن قول علي رضي الله عنه ورأيه[2] حجة عندهم، وقد ثبت بالنقل المتواتر - الذي ينسب جاحده إلىٰ العناد - بيعتُه أبا بكر رضي الله عنه واعترافه بخلافته، فيكون قوله حجة كافية لصحة خلافته.

والآية[3] لو كانت منصرفة إلىٰ علي رضي الله عنه.. لما خفي ذلك علىٰ الصحابة أوّلا، وعلىٰ علي رضي الله عنه ثانيا، ولما أجمعوا علىٰ خلافة غيره، ولا بايع هو بنفسه غيرَه - علىٰ أن الآية وردت بلفظ الجمع، فصرْفُها إلىٰ خاص عدول عن الحقيقة بلا دليل.

ولئن سلمنا بأن المراد به علي رضي الله عنه.. لكن لا يلزم بإطلاق اسم الولي أن يكون إماما؛ لجواز أن يكون المراد بالولي الناصر أو المحب.

والمولىٰ المذكور في الحديث[4] بمعنىٰ الناصر، قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾. [التحريم:٤]

وكيف تثبت له الخلافة بعده ﷺ ولم يكن ذلك ثابتا لهارون من موسىٰ عليهما السلام؟

---

(١) نسمات الأسحار صـ٢٠٩ وما بعدها.

(٢) في ب: ورأيت.

(٣) ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾

(٤) (من كنت مولاه فعلي مولاه).

وكما ولاه[١] على المدينة ولى أبا بكر على الموسـم وإقامةِ الحج، وولاه الصلاة في آخر عمـره، وولى عمرَ رضي الله عنه صدقات قريش - على أن ذلك قد انتهى بحضوره.

ولـو لم يكن من بركة إمامته[٢] ويُمْنِ نقيبته وإيالته[٣] إلا ما كان من اجتماع الكلمة، وتتابع الفتوح، ورد مَن ارتد من العرب إلى الإسـلام، واستئصال شأفة من أصر على عبادة الأصنام، وإجلاء الروم مع شـدة شـوكتهم ووفور عديدهم وعدتهم عن الشـام، وإلجائهم إلى التحيز إلى دروبهم[٤]، وتحصنهم بمعاقلهم وحصونهم، وطرد فارس عن حدود سـواد العراق مع كثـرة ما لهم من الجنود والعسـاكر، ووفور ما اجتمع عندهم من الكنوز والذخائر، ونشـأتهم في ظلال الرماح والصِّفاح، وتَغذِّيهم بلبان القراع والكفاح، وتسارعهم إلى حومة الحرب تسارعَ العشاق إلى القُبَل[٥]، وتطايرهم إلى ميدان الطعن والضرب تطايرَ الفراش في الشُّـعَل، فلما أتاهم جيوش الصديق مع خالد بـن الوليد.. ولت[٦] الجيوش والجنود، ونكسـت الأعلام والبنود؛ عجزا عـن مقاومته في القتال، وضعفا عن مصادمته عند الصيـال.. لكان[٧] من أدل الدلائل على صحة ما قُلِّد من الخلافة، وفُوض إليه من أمر الإمامة.

---

(١) أي: كما ولى النبي ﷺ عليا رضي الله عنه.

(٢) إمامة سيدنا أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) إمارته وولايته.

(٤) في ب: ذروتهم.

(٥) في ج: إلى القتال.

(٦) في ب: دلت.

(٧) جواب (لو) في قوله: ولو لم يكن من بركة إمامته ويُمْنِ نقيبته وأمانته إلا ما كان من اجتماع الكلمة...

ثم على عمر الفاروق [١] رضي الله عنه بقوله ﷺ: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر [٢])[٣]. فلو أنكر أحد خلافتهما.. يُكفر[٤].

وعلي رضي الله عنه سَـلَّم الأمر له، وزَوَّجَه ابنته أمَّ كلثوم، وهو أقوى ديانة، وأشـد ورعـا مِن أن يزوج ابنته ظالما[٥] غصبه حقه، وحرمه حظه[٦]، كيف[٧]؟ وقد عقد الخلافة له أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد وجود الشـرائط في حقه، وقال - بعد ما قيل له: وليتَ علينا فظًّا غليظًا -: لو سألني الله تعالى يوم القيامة عنه.. لقلت: وليتُ عليهـم خير أهلك. فلم ينكر عليه أحد، وبايعوه، والخلافةُ كما تثبت باتفاق أهل الرأي تثبت بنص الإمام.

ثم إن الله تعالى أعزَّ الدينَ ببركة إمامته، ونَشَـرَه في أقطار الأرض، وأذل الجبابرة، وقهر الأكاسـرة، فزال ببركته دولة العجم وانهدم أركان ملكهم وانقطع بنيان سلطانهم - حتى بلغ فتوحه إلى أقصى خراسان وأطراف سجستان.

---

(١) معطوف على قوله: خلافة الصديق من قوله: لكن الصحابة رضي الله عنهم أجمعت على خلافة الصديق.

(٢) (أبي بكر وعمر) ساقطة من ج.

(٣) الترمذي برقم ٣٦٦٢ وقال: هذا حديث حسن. والحاكم برقم ٤٤٥٢، وغيرهما.

(٤) : قـال في إكفار الملحدين صـ ٥١: قلـت: والأكثر على تكفير منكر خلافة الشـيخين، وفي الدر المنتقى عن الوهبانية وشـرحها: وصحح تكفير نكير خلافة أل.... عتيق وفي الفاروق ذاك الأظهر. بل في الخلاصة والصواعق: أنه صرح به محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في الأصل، وكذا صححه في الظهيرية - كما في الهندية - فما في رد المحتار تساهل، وقد صححه في خزانة المفتين أيضاً - كما في الأنقروية - وكذا نقله في الفتاوى العزيزية عن البرهان، وعن الفتاوى البديعية، وعن كتب أخر، وعن بعض الشافعية والحنابلة.

(٥) في أ و ج: ظالما لما غصبه.

(٦) في ب: خطه.

(٧) كيف لا تنعقد خلافته وقد...؟

ثم على عثمان[١] ذي النورين ﷺ، فقد اجتمعت الصحابة ﷺ على إمامته؛ لوجود شرائط الإمامة فيه.

وقد روي أن عمر ﷺ ترك أمر الإمامة شورى بين ستة نفر، عثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، وقال: لا تخرج الإمامة منهم. فجعلوا الاختيار إلى عبد الرحمن، ورضوا بحكمه، فأخذ بيد علي ﷺ، وقال: أُوَلِّيك[٢] على أن تحكم بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين[٣]. فقال علي ﷺ: أحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وأجتهد رأيي[٤]، ثم قال مثل ذلك لعثمان ﷺ فأجاب إلى ما دعاه، وعرض عليهما ثلاث

(١) أيضا معطوف على قوله: خلافة الصديق من قوله: لكن الصحابة ﷺ أجمعت على خلافة الصديق.

(٢) في ب: أولئك.

(٣) أبي بكر وعمر ﷺ.

(٤) يستدل بعض الروافض بهذه الرواية بأن عليا ﷺ لم يكن راضيا عن سيرة الشيخين ﷺ، ويقولون: لم يرض بالسير على نهجهما. والحقيقة أن هذا معارَض بما ثبت قطعا أنه بايعهما وأطاعهما وكان مستشارا لهما، وهذا يدل على رضاه بنهجهما، وأما هذه الرواية - على فرض صحتها - فهي مؤولة بما يذكره الإمام النسفي في الكتاب بعد أسطر، وأيضا فإن ما رواه الأئمة الطبري والذهبي وابن كثير في تواريخهم يدل على عكس ما أراد الشيعة أن يستدلوا به، ففي تاريخ الطبري صـ٧١٩ وتاريخ الذهبي ٣/ ٣٠٥ والبداية والنهاية لابن كثير ١٠/ ٢١٢: أن عبد الرحمن بن عوف خطب بالناس فقال: أيها الناس، إني سألتكم سرا وجهرا عن إمامكم فلم أجدكم تعدلون بأحد هذين الرجلين إما علي وإما عثمان، فقم إلي يا علي، فقام إليه تحت المنبر فأخذ عبد الرحمن بيده فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وفعل أبي بكر وعمر؟ قال: اللهم لا ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي، قال فأرسل يده وقال: قم إلي يا عثمان، فأخذ بيده فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وفعل أبي بكر وعمر؟ قال: اللهم نعم! قال: فرفع رأسه إلى سقف المسجد ويده في يد عثمان فقال اللهم اسمع واشهد، اللهم اسمع واشهد، اللهم اسمع واشهد، اللهم إني قد خلعت ما في رقبتي من ذلك في رقبة عثمان.

فجواب سيدنا علي يدل أنه يبايع على ما يستطيع من ذلك، وكأنه رأى أن السير على نهجهما من

مرات، فكان[١] علي يجيبه بالجواب الأول، وعثمان يجيبه إلىٰ ما يدعوه، ثم بايع عثمانَ، وبايعه الناس، ورضوا بإمامته.

وفي هذا دليل صحة خلافة الشيخين، واعتقاد[٢] الصحابة رضي الله عنهم إمامتهما وطريقتهما.

وقول علي رضي الله عنه: وأجتهد رأيي. لا يدل علىٰ مجانبته إياهما، وإنما قال ذلك؛ لأن مذهبه أن المجتهد يجب عليه اتباع اجتهاده، ولا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين، ومذهب عبد الرحمن وعثمان رضي الله عنهما أن المجتهد يجوز له أن يقلد غيره إذا كان أفقه منه وأعلم بطريق الدِّين، وأن يترك اجتهاد نفسه ويتبع اجتهاد غيره.

ومدار ما يرويه[٣] الرواة بطريق الآحاد مما يوجب قدحا في واحد منهم - علىٰ مَن[٤] لا يوثق به، فلا يُقبل بمقابلة إجماع[٥] الصحابة رضي الله عنهم.

ثم علىٰ علي المرتضىٰ[٦] رضي الله عنه، فقد اتفقت الأمة[٧] علىٰ أهليته للإمامة اتفاقا لم يوجد في حق غيره، وقد بايعه أهل الحلِّ والعقد من أهل الشورىٰ وغيرهم.

الصعوبة بمكان لعلو شأنهما وعظيم فعلهما، فكان يخاف إذا وعد أن لا يفي بما وعد به، وهذا يدل علىٰ تعظيمه لنهجهما غاية التعظيم، وهو خلاف ما يقوله الروافض.

(١) في ب و ج: وكان.

(٢) في أ: فاعتقاد.

(٣) في ب: ما يرونه الرواية.

(٤) الجار متعلق بالخبر المحذوف لـ مدار.

(٥) (إجماع) ساقطة من ب.

(٦) أيضا معطوف علىٰ قوله: خلافة الصديق من قوله: لكن الصحابة أجمعت علىٰ خلافة الصديق.

(٧) في ب: الأئمة.

فإن كان له نص جلي[١] على إمامته كما ذهب إليه شيعته.. فظاهر، وإلا.. فقد ثبت بالبيعة والاختيار - كما روي أنه لما استشهد عثمان رضي الله عنه.. هاجت الفتنة بالمدينة، وقصد قتلةُ عثمان الاستيلاءَ عليها والفتك[٢] بأهلها، فأرادت الصحابة رضي الله عنهم تسكين هذه الفتنة، فعرضوا الخلافة على علي رضي الله عنه، وآثره المصريون[٣]، فامتنع عليهم، وأعظم قتلَ عثمان، ولزم بيته[٤]، ثم عرضوا بعده على طلحة، وآثره البصريون، فأبى ذلك وكرهه، ثم عرضوا على الزبير، فامتنع أيضا؛ إعظاما لقتل عثمان.

فلما مضت ثلاثة أيام من قتله.. اجتمع المهاجرون والأنصار، وسألوا عليا رضي الله عنه هذا الأمر[٥]، وأقسموا عليه، وناشدوه الله تعالى في حفظ الإسلام، وصيانة دار الهجرة[٦]، فقبلها بعد شدة، وبعد أن رآه مصلحة؛ لعلمهم وعلمه أنه أعلم مَن بقي[٧] من الصحابة، وأفضلهم وأولاهم، فبايعوه وهو يومئذ أفضل هذه الأمة وأشجعهم وأورعهم وأعلمهم وأزهدهم.

وليس من شرط ثبوت الخلافة إجماع الأمة[٨] على ذلك، بل متى عقد بعض صالحي الأمة لمن هو صالح لذلك.. انعقدت، وليس لغيره بعد ذلك أن يخالفه،

(١) (جلي) ساقطة من ب.
(٢) في أ و ب: القتل.
(٣) في ج: البصريون.
(٤) (ولزم بيته) ساقطة من ج.
(٥) (هذا الأمر) ساقطة من ج.
(٦) في ب: البحرة.
(٧) (من بقي) ساقطة من ب.
(٨) في ب: بثبوت الخلافة إجماع الإمامة.

ولا وجه إلى اشتراط الإجماع؛ لما فيه من تأخير الإمامة عن وقت الحاجة إليها - على أن الصحابة لم يشترطوا فيها[١] الإجماع عند الاختيار والمبايعة.

ثم الإجماع إذا خرج من أن يكون شرطا.. لم يكن عدد أولى من عدد، فسقط اعتباره، وتنعقد الإمامة بعقد واحد.

وبهذا يبطل قول من يقول: إن طلحة والزبير بايعاه كرها، وقالا: بايعته أيدينا ولم تبايعه قلوبنا.

وقولهم: إن سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد[٢] وأسامة بن زيد[٣] وغيرهم ممن يكثر عددهم قعدوا عن نصرته والدخول في طاعته؛ لأن[٤] إمامته كانت صحيحة بدون بيعة هؤلاء.

ثم الدليل على صحة خلافته قوله ﷺ: (إنك تقتل الناكثين والقاسطين والمارقين)[٥] يعني أصحاب الجمل، وأصحاب معاوية، والخوارج.

---

(١) في ب: فما.

(٢) سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي القرشي أبو الأعور، صحابي من خيارهم، هاجر إلى المدينة، وشهد المشاهد كلها إلا بدرا وكان غائبا في مهمة أرسله بها النبي ﷺ، وهو أحد العشرة المبشرين، وكان من ذوي الرأي والبسالة، وشهد اليرموك وحصار دمشق، وولاه أبو عبيدة دمشق، مولده بمكة، ووفاته بالمدينة، له في كتب الحديث ٤٨ حديثا، وفاته ٥١ هـ. الأعلام ٣/ ٩٤.

(٣) أسامة بن زيد بن حارثة أبو محمد، صحابي جليل، ولد بمكة، ونشأ على الإسلام، وكان رسول الله ﷺ يحبه حبا جما وينظر إليه نظره إلى سبطيه الحسن والحسين، وهاجر مع النبي ﷺ إلى المدينة، وأمَّره رسول الله قبل أن يبلغ العشرين من عمره، فكان مظفرا موفقا، ولما توفي رسول الله رحل أسامة إلى وادي القرى فسكنه، ثم انتقل إلى دمشق في أيام معاوية، فسكن المزة، وعاد بعدُ إلى المدينة فأقام إلى أن مات بالجرف في آخر خلافة معاوية، له في كتب الحديث ١٢٨ حديثا، استعمل أسامة على جيش فيه أبو بكر وعمر، وفاته ٥٤ هـ. الأعلام ١/ ٢٩١.

(٤) تعليل لبطلان القولين السابقين.

(٥) الحاكم برقم ٤٦٧٤.

وكان هو المصيبَ في ذلك كله لا غيـره؛ لأن إمامته قد ثبتت على ما بينا، فكان يجب على غيره الانقياد له، والرجوع إلى طاعته.

ومَن أبى الانقياد لـه كان عليه[١] أن يدعوه إلى طاعته، ويبين له خطأ ما هو عليـه من الرأي، فإن لم يرجع عن ذلـك.. كان[٢] له أن يقاتله حتى يفيء إلى أمر الله، ولأنه ﷺ قال له: (إنك تقاتل علـى التأويل كما نقاتل على التنزيل)[٣]. ثم كان قتاله ﷺ على التنزيل حقا، فكذا قتاله على التأويل كان حقا.

وإنمـا لم يقاتـل[٤] قتلةَ عثمان؛ لأنهـم كانوا بغاة؛ إذ الباغـي من له منعة وتأويل، وكانوا في قتله متأولين، وكان لهم منعة؛ فإنهم كانوا يستحلون ذلك بما نقموا منه من الأمور.

والحكم في الباغي إذا انقاد لإمام أهل العدل.. أن لا يؤاخذ بما سـبق منه من إتلاف أموال أهل[٥] العدل، وسـفك دمائهم، وجرح أبدانهم، فلم يجب عليه قتلهم، ولا دَفْعُهُم إلى الطالب.

ومن يرى[٦] الباغيَ مؤاخَذا بذلك.. فإنما يجب على الإمام اسـتيفاء ذلك

---

(١) على سيدنا علي.

(٢) (كان) ساقطة من ج.

(٣) الحاكم في المسـتدرك برقم ٤٦٢١ بلفظ: كنا مع رسـول الله ﷺ فانقطعـت نعله فتخلف علي يخصفها فمشى قليلا ثم قال: إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله. فاستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمـر رضي الله عنهما قال أبو بكر أنا هو قال لا قال عمر أنا هو قال لا ولكن خاصف النعل يعني عليا فأتيناه فبشرناه فلم يرفع به رأسه كأنه قد كان سمعه من رسول الله ﷺ. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٤) في ب و ج: لم يقتل.

(٥) (أهل) ساقطة من ج.

(٦) في ب: على من يرى.

منهم عند انكسار شوكتهم، وتفرق منعتهم، ووقوع الأمن له عن إثارة الفتنة، ولم يكن شيء من هذه المعاني حاصلا، بل كانت الشوكة لهم باقية، والقوة بادية، والمنعة قائمة، وعزائم القوم على الخروج على من طالبهم بدمه دائمة، وعند تحقق هذه الأسباب يقتضي التدبيرُ الصائب الإغماضَ عما فعلوا، والإعراض عنهم.

وقد كان أمْرُ طلحة والزبير خطأ - غير أنهما فعلا ما فعلا عن اجتهاد، وكانا من أهل الاجتهاد.

فظاهر[1] الدلائل توجب القصاصَ على قتل العمد، واستئصالَ شأفة مَن قصد دم إمام المسلمين بالإراقة، فأما الوقوف على إلحاق التأويل الفاسد بالصحيح في حق إبطال المؤاخذة.. فهو علم خفي، فاز به علي رضي الله عنه، وحُرِماه[2]، وقد ندما على ما فعلا.

وكذا عائشة رضي الله عنها ندمت على ما فعلت، وكانت تبكي حتى تبل خمارها.

وكذا معاوية رضي الله عنه كان مخطئا - إلا أنه فعل ما فعل عن تأويل، فلم[3] يصر به فاسقا.

ثم لاشك أن مَن حارب عليا من الصحابة ومن غيرهم على التأويل لم يصر به كافرا ولا فاسقا.

واختلف أهل السنة في تسمية من خالف عليا باغيا:

---

(١) في ب: وظاهر.

(٢) (وحرماه) ساقطة من ب.

(٣) في ب: لم.

فمنهم من امتنع عن ذلك، فلا يجوز إطلاق اسم الباغي على معاوية ﷺ، ويقول: ليس ذا من أسماء مَن أخطأ في اجتهاده.

ومنهم من يطلق ذلك متشبثا بقوله ﷺ لعمار[1] ﷺ: (تقتلك الفئة الباغية)[2]. وبقول علي ﷺ: إخواننا بغوا علينا[3].

وكذا علي ﷺ كان مصيبا في التحكيم، وزعمت الخوارج أنه كان مخطئا فيه، وقد كفر؛ إذ[4] الواجب في أهل البغي المحاربة بقوله تعالى: ﴿فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي﴾ [الحجرات ٩].

ولكنا نقول: المقصود دفع الشر، وتأليف القلوب، وذا فيما فعل.

[فصل في ترتيب الصحابة في الفضل]

وعلى هذا[5] ترتيبهم في الفضيلة:

---

(١) في ج: لحماد.
وهو عمار بن ياسر بن عامر الكناني المذحجي العنسي القحطاني أبو اليقظان، صحابي من الولاة الشجعان ذوي الرأي، وهو أحد السابقين إلى الإسلام والجهر به، هاجر إلى المدينة وشهد بدرا وأحدا والخندق وبيعة الرضوان، وكان النبي ﷺ يلقبه «الطيب المطيب» وفي الحديث: ما خير عمار بين أمرين إلا اختار أرشدهما، وهو أول من بنى مسجدا في الإسلام، وولاه عمر الكوفة، فأقام زمنا وعزله عنها، وشهد الجمل وصفين مع علي، وقتل في الثانية وعمره ثلاث وتسعون سنة، له ٦٢ حديثا. وفاته ٣٧ هـ. الأعلام ٥/ ٣٦.

(٢) مسلم برقم ٢٩١٦ و الترمذي برقم ٣٨٠٠، وغيرهما.

(٣) البيهقي في الكبرى ٨/ ١٧٣ والمصنف لابن أبي شيبة برقم ٣٨٩١٨.

(٤) تعليل لقول الخوارج.

(٥) (هذا) ساقطة من ب.

فقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن[1] أفضل الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر رضي الله عنه.

وأكثرُ المعتزلة وجميع الروافض يزعمون أن أفضل الأمة علي رضي الله عنه.

والإمامية يزعمون أن من سوى علي وابنيه وفاطمة[2] ونفر يسير من الصحابة رضي الله عنهم ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ.

ولنا أن ابن عمر رضي الله عنه قال: (كنا في زمن النبي ﷺ لا نَعدِل بأبي بكر أحدا، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم)[3]. هكذا أورده البخاري في الصحيح.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (لو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا، ولكنه أخي وصاحبي، وقد اتخذ الله صاحبَكم خليلا)[4].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ في مرضه: (ادعي لي أبا

---

(١) (أن) ساقطة من ب.

(٢) الزهراء رضي الله عنها فاطمة بنت رسول الله ﷺ سيدة نساء العالمين في زمانها، البضعة النبوية، والجهة المصطفوية، أم أبيها، بنت سيد الخلق رسول الله ﷺ أبي القاسم محمد بن عبد الله بن عبدالمطلب بن هاشم - القرشية الهاشمية، وأم الحسنين، مولدها قبل المبعث بقليل، وتزوجها الإمام علي بن أبي طالب في ذي القعدة أو قُبيله من سنة اثنتين بعد وقعة بدر، فولدت له الحسن والحسين ومحسنا وأم كلثوم وزينب، وروت عن أبيها، وروى عنها ابنها الحسين وعائشة وأم سلمة وأنس بن مالك وغيرهم، وروايتها في الكتب الستة، وقد كان النبي ﷺ يحبها ويكرمها ويسر إليها، ومناقبها غزيرة، وفاتها ١١ هـ. سير أعلام النبلاء ٢/١١٨.

(٣) البخاري برقم ٣٦٩٨، وغيره.

(٤) البخاري برقم ٤٦٦، ومسلم ٢٣٨٢، وغيرهما.

بكر أباك وأخاك حتى أكتب كتابا؛ فإنـي أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى[١] الله والمؤمنون إلا أبا بكر)[٢].

وعـن عمرو بن العاص[٣] ﷺ أنه قال: قلـت للنبي ﷺ: أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة. قلت: من الرجال؟ قال: أبوها. قلت: ثم من؟ قال عمر)[٤].

وقالت امرأة للنبي ﷺ: (إن جئتُ ولم أجدك - كأنها تريد الموت - قال إن لم تجديني فأتي[٥] أبا بكر)[٦]. والأحاديث في الصحاح.

وقال عمر ﷺ: أبو بكر سيدنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ[٧].

وقال رسـول الله ﷺ لأبي بكر: (أنت صاحبي فـي الغار وصاحبي على الحوض)[٨].

---

(١) في أ و ج: أنا ولا يأبى، وفي ب: أنا ويأبى، وما أثبته من مصادر الحديث.

(٢) مسلم برقم ٢٣٨٧، وابن حبان برقم ٦٥٩٨، وغيرهما.

(٣) عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي أبو عبد الله، فاتح مصر، وأحد عظماء العرب ودهاتهم وأولي الرأي والحزم والمكيدة فيهم، كان في الجاهلية من الأشـداء على الإسلام، وأسلم في هدنة الحديبية، وولاه النبي ﷺ إمرة جيش ذات السلاسل وأمده بأبي بكر وعمر، ثم استعمله على عمان، ثم كان من أمراء الجيوش في الجهاد بالشـام في زمن عمر، وهو الذي افتتح قنسرين، وصالح أهل حلب ومنبج وأنطاكية، وولاه عمر فلسـطين، ثم مصر فافتتحها، وعزلـه عثمان، وتوفي بالقاهرة، أخباره كثيـرة. وفي البيان والتبيين: كان عمر بن الخطـاب إذا رأى الرجل يتلجلج في كلامه قال: خالـق هذا وخالق عمرو بن العاص واحد. وله في كتب الحديث ٣٩ حديثا، وفاته ٤٣ هـ. الأعلام ٥/ ٧٩.

(٤) البخاري برقم ٣٦٦٢، ومسلم برقم ٢٣٨٤، وغيرهما.

(٥) في ب: فأتني.

(٦) البخاري برقم ٣٦٥٩، ومسلم برقم ٢٣٨٦، وغيرهما.

(٧) الترمذي برقم ٣٦٥٦ وقال: هذا حديث صحيح غريب، والحاكم برقم ٤٤٢١، وغيرهما.

(٨) الترمذي برقم ٣٦٧٠، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب. وغيره.

وقال ﷺ: (لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره)[١].

وقال ﷺ: (أنا أول من تنشق عنه الأرض ثم أبو بكر ثم عمر)[٢].

وقال ﷺ: (أما إنك يا أبا بكر أول من يدخل الجنة من أمتي)[٣].

وقال ﷺ بمحضر من الصحابة: (ما فَضَلكم أبو بكر بكثرة الصيام والصلاة ولكن فضلكم بشيء وقر في قلبه)[٤].

ولما خرج من الغار.. قال: (أبشــر يا أبا بكر فإن الله تعالى يتجلى للناس عامة ولك خاصة)[٥].

وكان إســلام عثمان وطلحة والزبير وسعد وأبي عبيدة بن الجراح[٦] ببركة دعوته[٧] في أول الإسلام.

---

(١) الترمذي برقم ٣٦٧٣ وقال: هذا حديث حسن غريب. وغيره.

(٢) الترمذي برقم ٣٦٩٢ وقال: هذا حديث غريب. وغيره.

(٣) أبو داود برقم ٤٦٢٠، وغيره.

(٤) قال في المغني عن حمل الأســفار للحافظ العراقي صـــ ٢٣: الترمذي الحكيم في النوادر من قول بكر بن عبد الله المزني، ولم أجده مرفوعاً.

(٥) قال الخطيب لا أصل له وضعه محمد بن عبد إسنادا ومتنا. اللآلئ المصنوعة ١/٢٨٦.

(٦) عامر بــن عبد الله بــن الجراح بن هلال الفهري القرشــي، الأميــر القائد، فاتح الديار الشــامية، والصحابي، أحد العشرة المبشرين بالجنة، قال ابن عساكر: داهيتا قريش أبو بكر وأبو عبيدة. و كان لقبه أمين الأمة، ولد بمكة، وهو من الســابقين إلى الإســلام، وشهد المشاهد كلها، وولاه عمر بن الخطــاب قيادة الجيش الزاحف إلى الشــام بعد خالد بن الوليد، فتم له فتح الديار الشــامية، وبلغ الفرات شــرقا وآسية الصغرى شــمالا، ورتب للبلاد المرابطين والعمال، وتعلقت به قلوب الناس لرفقه وأناتــه وتواضعه، وتوفي بطاعون عمواس، ودفن في غور بيســان، وانقــرض عقبه، له ١٤ حديثا، وكان طوالا نحيفا معــروق الوجه، خفيف العارضين، وفي الحديث: لكل نبي أمين وأميني أبو عبيدة بن الجراح. وفاته ١٨ هـ. الأعلام ٣/٢٥٢.

(٧) الصديق ﷺ.

ثم بعده عمر ﷺ؛ فإنه ﷺ قال: (لقد كان فيما قبلكم محدثون فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر)[١].

وقال ﷺ: (لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب)[٢].

وقال ﷺ: (يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجا قط إلا سلك فجا غير فجك)[٣].

وقال ﷺ: (إن الله تعالى وضع الحق على لسان عمر وقلبه)[٤].

وقال علي ﷺ: (ما كنا نُبْعِدُ أن السكينة تنطق على لسان عمر)[٥].

وقال عمر لأبي بكر ﷺ: يا خير الناس بعد رسول الله ﷺ. فقال أبو بكر ﷺ: أما إنك إن قلت ذلك.. فلقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما طلعت شمس[٦] على رجل خير من عمر)[٧].

وقال ﷺ: (إني لأنظر إلى شياطين الجن والإنس قد فروا من عمر)[٨].

وعن ابن عباس ﷺ أنه قال: (إني لواقف في قوم، فدعوا الله لعمر وقد وضع على سريره، إذا رجل من خلفي قد وضع مرفقه على منكبي يقول:

---

(١) البخاري برقم ٣٤٦٩، ومسلم برقم ٢٣٩٨، وغيرهما.
(٢) الترمذي برقم ٣٦٨٦ وقال: هذا حديث حسن غريب. والحاكم برقم ٤٤٩٥، وغيرهما.
(٣) البخاري برقم ٣٢٩٤ ومسلم برقم ٢٣٩٦، وغيرهما.
(٤) الترمذي برقم ٣٦٨٢ وقال: هذا حديث حسن غريب. وأبو داود برقم ٢٩٥٤. وغيرهما.
(٥) في مجمع الزوائد برقم ١٤٤٢٧ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن.
(٦) في ب: الشمس.
(٧) الترمذي برقم ٣٦٨٤ وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده بذاك. والحاكم برقم ٤٥٠٨. وغيرهما.
(٨) الترمذي برقم ٣٦٩١ وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. والنسائي في الكبرى برقم ٨٩٠٨. وغيرهما.

يرحمك الله، إني لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبيك؛ لأني كثيرا ما كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنتُ وأبو بكر وعمر، وفعلتُ[١] وأبو بكر وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر، ودخلت وأبو بكر وعمر، وخرجت وأبو بكر وعمر. فالتفتُّ، فإذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه)[٢].

وقال ﷺ: (أبو بكر وعمر[٣] سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين)[٤].

وقال ﷺ: (ما من نبي إلا وله وزيران من أهل السماء ووزيران من أهل الأرض، فأما وزيراي من أهل السماء فجبريل وميكائيل، وأما وزيراي من أهل الأرض فأبو بكر وعمر)[٥].

ثم بعده عثمان رضي الله عنه هو الظاهر من مذهب أصحابنا - بخلاف ما روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه: أنه كان يفضل عليا على عثمان رضي الله عنهما؛ لقوله ﷺ: (ألا أستحيي من رجل تستحيي منه الملائكة)[٦]؟ حين سألته عائشة رضي الله عنها عن تسوية ثيابه وجلوسه بدخول عثمان، ولم يفعل ذلك بدخول أبي بكر وعمر.

وقوله ﷺ: (لكل نبي رفيق، ورفيقي -يعني في الجنة- عثمان)[٧].

---

(١) في ب: فقلت.

(٢) البخاري برقم ٣٦٧٧ ومسلم برقم ٢٣٨٩. وغيرهما.

(٣) لفظة (أبوبكر وعمر) و(كهول) ساقطة من ب.

(٤) الترمذي برقم ٣٦٦٥ وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه. وابن حبان برقم ٦٩٠٤، وغيرهما.

(٥) الترمذي برقم ٣٦٨٠ وقال: هذا حديث حسن غريب. وغيره.

(٦) مسلم برقم ٢٤٠١. وغيره.

(٧) الترمذي برقم ٣٦٩٨ وقال: هذا حديث غريب ليس إسناده بالقوي وهو منقطع. وغيره.

وروى أبو داود عن محمد بن الحنفية[1] أنه قال: (قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: عمر. قال: ثم خشيت أن أقول: ثم من؟ فيقول: عثمان. فقلت: ثم أنت يا أبت؟ فقال: ما أنا إلا رجل من المسلمين)[2].

فَخَشْيَةُ محمد بن الحنفية على[3] قول علي رضي الله عنه: ثم عثمان ـ دليل على أنه عرف مِن رأي أبيه أنه كان يفضل عثمان على نفسه.

وفضائله من بين الصحابة كتجهيز جيش العسرة، وإقامة النبي ﷺ يده مقام يده في بيعة الرضوان، وتزويج النبي ﷺ بنتيه رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما منه، وجمعه القرآن - مشهورة[4].

وانحيازه في حرب أحد لا يدل على جبنه؛ إذ قد يتفق ذلك أحيانا للبطل الكَمِي[5] لعارضِ أمرِ خفي.

---

(١) محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي أبو القاسم المعروف بابن الحنفية، أحد الأبطال الأشداء في صدر الإسلام، وهو أخو الحسن والحسين غير أن أمهما فاطمة الزهراء وأمه خولة بنت جعفر الحنفية، ينسب إليها تمييزا له عنهما، وكان يقول: الحسن والحسين أفضل مني، وأنا أعلم منهما، كان واسع العلم، ورعا، أسود اللون، وأخبار قوته وشجاعته كثيرة، وكان المختار الثقفي يدعو الناس إلى إمامته، ويزعم أنه المهدي، وكانت الكيسانية (من فرق الإسلام) تزعم أنه لم يمت وأنه مقيم برضوى، مولده ووفاته في المدينة، وفاته ٨١ هـ. الأعلام ٦/ ٢٧٠.

(٢) البخاري برقم ٣٦٧١، وغيره.

(٣) في ب و ج: عن.

(٤) خبر لقوله: وفضائله.

(٥) الشجاع المقدام الجريء.

ثم بعده علي رضي الله عنه؛ لقوله ﷺ: (يا علي لا يحبك إلا مؤمن تقي ولا يبغضك إلا منافق شقي)(١).

وقال ﷺ: (إن عليا مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن)(٢).

وقوله ﷺ: (أنت أخي في الدنيا والآخرة)(٣).

وكان عند النبي ﷺ طير، فقال: (اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير. فجاء علي رضي الله عنه فأكل معه)(٤).

وقال ﷺ يوم خيبر: (لأعطين هذه الراية غدا رجلا يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله. ثم أعطى الراية عليا رضي الله عنه)(٥).

وقال ﷺ: (أنا مدينة العلم وعلي بابها)(٦).

وقال ﷺ: (أقضاكم(٧) علي)(٨).

---

(١) الترمذي برقم ٣٧٣٦ وقال: هذا حديث حسن صحيح. والنسائي في الكبرى برقم ٨٤٣٣. وغيرهما.

(٢) الترمذي برقم ٣٧١٢ وقال: هذا حديث حسن غريب. وابن حبان برقم ٦٩٢٩. وغيرهما.

(٣) الترمذي برقم ٣٧٢٠ وقال: هذا حديث حسن غريب. والحاكم برقم ٤٢٨٨. وغيرهما.

(٤) الترمذي برقم ٣٧٢١ وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه. وغيره.

(٥) البخاري برقم ٢٩٤٢ ومسلم برقم ٢٤٠٦. وغيرهما.

(٦) رواه الترمذي في جامعه وقال: إنه منكر، وكذا قال البخاري، وقال: إنه كذب لا أصل له. وكذا قال أبو حاتم ويحيى بن سعيد، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ووافقه الذهبي وغيره على ذلك، وقال ابن دقيق العيد: هذا الحديث لم يثبتوه. وقيل: إنه باطل. وقال الدارقطني: غير ثابت. وسئل عنه الحافظ العسقلاني فأجاب بأنه حسن لا صحيح كما قال الحاكم ولا موضوع كما قال ابن الجوزي. الأسرار المرفوعة صـ ١٣٨.

(٧) في ب: أتقاكم.

(٨) قال السخاوي ما علمته بهذا اللفظ مرفوعا، بل في مستدرك الحاكم وصححه عن ابن مسعود رضي الله عنه

ومـــن له أدنىٰ عقل لا يمتنع أن يفضله علىٰ جميع أهل زمان خلافته؛ إذ هو خاتم الخلفاء الراشدين، فيه تمت الخلافة، وقد قال ﷺ: [الخلافة بعدي ثلاثون سنة)[1]. وقد تم الثلاثون يوم قتل علي[2] رضي الله عنه.

فســنتان لأبي بكـر، وعشـرة لعمـر، واثنتـا عشـرة لعثمان، وسـت لعلي رضي الله عنهم أجمعين.

ثم قيل: لا يُفَضَّل أحد بعد الصحابة إلا بالعلم والتقوىٰ.

وقيل: فضل أولادهـم علىٰ ترتيب فضل آبائهـم - إلا أولاد فاطمة رضي الله عنها؛ فإنهم يُفَضَّلون علىٰ أولاد أبي بكر وعمر وعثمان؛ لقربهم من رســول الله ﷺ، ولأنهم العترة الطاهرة والذرية الطيبـة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا. والله تعالىٰ أعلم.

تم بحمد الله وحسن توفيقه

❖❖❖

قال: كنا نتحدث أن أقضىٰ أهل المدينة علي. قال السـخاوي: ومثل هذه الصيغة حكمها الرفع علىٰ الصحيح. قلت: وفيه نظر صريح. الأسرار المرفوعة صـ ١٢٤.

(١) أبو داود برقم ٤٦١٤، وغيره

(٢) الصحيح أن الخلافة الراشـدة تمت بخلافة الحسن بن علي رضي الله عنهما كما ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ١١/ ١٣٤ حيث قال: والدليل علىٰ أنه أحد الخلفاء الراشدين الحديث الذي أوردناه في دلائل النبوة من طريق سـفينة مولىٰ رسـول الله ﷺ أن رسـول الله ﷺ قال: «الخلافة بعدي ثلاثون سـنة ثم تكون ملكا» وإنما كملت الثلاثون بخلافة الحسـن بن علي؛ فإنه نزل عن الخلافة لمعاوية في ربيع الأول من سنة إحدىٰ وأربعين، وذلك كمال ثلاثين سنة من موت رسول الله ﷺ؛ فإنه توفي في ربيع الأول سـنة إحدىٰ عشرة من الهجرة، وهذا من دلائل النبوة صلوات الله وسلامه عليه.

متن عمدة العقائد للإمام أبي البركات النسفي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

قال مولانا الصدر العالي الإمام الكبير الكامل النحرير مفتي البشر حافظ الملة والحق والدين ناصر الإسلام والمسلمين وراث علوم المرسلين عبد الله بن الصدر المرحوم أحمد بن محمود النسفي غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين:

جمعت في هذا المختصر عمدة عقيدة أهل السنة والجماعة قدس الله أرواحهم؛ إجابة للسائلين، وصونا لهم عن عقائد المبطلين.

[فصل في إثبات الحقائق]

قال أهل الحق حقائق الأشياء ثابتة؛ لأن في نفيها ثبوتها، والعلم بها متحقق؛ وأسبابه للخلق ثلاثة:

الحواس الخمس، وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس[١].

والخبر الصادق أعني: الخبر المتواتر وخبر الرسول ﷺ.

والعقل.

(١) (وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس) ما بين القوسين ساقط من أ.

وأنكرت السوفسطائية حقائق الأشياء.

والسمنيةُ والبراهمة العلمَ بالخبر؛ لأن المتواتر اجتمع من الآحاد التي لا توجب العلم.

قلنا: جاز أن يحدث عند الاجتماع ما لم يكن عند عدمه - كقوىٰ الحبل.

وتواترُ اليهود[1] والنصارىٰ والمجوس مرجعُه إلىٰ الآحاد.

والملحدةُ والروافضُ بالعقل؛ لتناقض قضاياه.

وقط لا تتناقض، فاختلاف العقلاء فيما بينهم؛ لقصور عقلهم، أو لتقصيرهم في شرائط النظر - مع أنه تناقض حيث أبطل العقل به.

والعقول متفاوتة بأصل الفطرة بالحديث - خلافا للمعتزلة؛ لكونه مناط التكليف.

والإلهام ليس سببا للمعرفة؛ لأنه يعارَض بمثله.

وكذا التقليد.

[فصل في حدوث العالم]

العالم محدَث - خلافا للدهرية؛ لأنه اسم لكل موجود سوىٰ الله تعالىٰ.

وهو إما أن يكون قائما بنفسه، وهو العين، أو بغيره، وهو العرض.

والقائم بنفسه إما أن يكون مركبا، وهو الجسم، أو غير مركب، وهو الجوهر.

والأعراض حادثة، عُرِف حدوثُ بعضها حسا، وحدوثُ أضدادها التي

(١) (اليهود) ساقطة من أ.

عدمت عند حدوثها - بالدليل؛ لأنها لما قَبِلت العدم.. دل أنها كانت حادثة؛ إذ لو كانت قديمة.. لاستحال عدمها؛ لأن القِدَم ينافي العدم.

والأعيانُ لا تخلو عن الأعراض؛ لأنها لا تخلو عن الحركة والسكون؛ لأنها في الزمان الثاني إن كانت في الحيز الأول.. فهو السكون؛ لأنه عبارة عن الكونين في مكان واحد، أو في حيز آخر.. فهو الحركة؛ لأنها عبارة عن الكونين في مكانين.

وما لا يخلو عن الحادث فهو حادث؛ لأنه حينئذ لا يتصور سبقها؛ لأن في السبق الخلوَّ، والخلوُّ محال، فكان السبق محالا، وإذا لم يسبقها.. يكون مقارِنا لها أو متأخرا عنها، والمقارِن للحوادث أو المتأخر عنها حادث ضرورةً.

[إثبات الصانع ووجوب وجوده]

وإذا كان حادثا.. كان مسبوق العدم، وما سبقه العدم لم يكن وجودُه لذاته، بل يجوز عليه الوجود والعدم، فاختصاصه بالوجود الجائز دون العدم دليل على أن له محدِثا، ويجب أن يكون واجبَ الوجود؛ إذ لو لم يكن واجب الوجود.. لكان جائزَ الوجود[1] أو ممتنع الوجود، واستحال[2] القسمان، أما الممتنع.. فظاهر، وكذا الجائز؛ لأنه حينئذ يحتاج إلى مخصص آخر، وذا إلى آخر - إلى أن يتسلسل، أو ينتهي إلى من هو واجب الوجود لذاته.

[فصل في صفة الوحدانية]

صانع العالم واحد - خلافا للثنوية والنصارى والطبائعية والأفلاكية؛ إذ لو كان له صانعان.. لثبت بينهما تمانع، وذا دليل حدوثهما أو حدوث أحدهما؛

(١) (إذ لو لم يكن واجب الوجود.. لكان جائزَ الوجود) ما بين القوسين ساقطة من ب.

(٢) في مخطوطات المتن: فاستحال، ولعل الصواب ما أثبته من مخطوطات الشرح.

فإن أحدهما لو أراد أن يخلق في شـخص واحد حياة - والآخرُ موتا.. فإما أن حَصَل مرادهما، وهو محال، أو تعطلت إرادتهما، وهو تعجيزهما، أو نفذت إرادة أحدهما دون الآخر، وفيه تعجيز من لم تنفذ إرادته، والعاجز منحط عن درجة الألوهية؛ إذ العجز من أمارات الحدَث، وإذا لم يتصور إثبات صانعين.. كان واحدا ضرورة.

[صفة القدم]

وهو قديم؛ إذ لو لم يكن قديما.. لكان حادثا؛ لعدم الواسطة بينهما؛ إذ القديم ما لا ابتداء لوجوده، والحادث ما لوجوده ابتداء، ولا واسطة بين السلب والإيجاب، ولو كان حادثا.. لافتقر إلىٰ محدث، وكذا الثاني والثالث، فيؤدي إلىٰ التسلسل، وهو باطل؛ لأن ذلك المجموع مفتقر إلىٰ كل فرد من تلك الأفراد، وكل فرد ممكن، فيكون المجموع ممكنا؛ إذ المفتقر إلىٰ الممكن[1] أولىٰ بالإمكان، فيكون له مؤثر، وذا إما أن يكون نفسَه، وهو محال؛ لأن المؤثِّر متقدم بالرتبة علىٰ الأثر، وتقدُّم الشيء علىٰ نفسه محال، أو جزءا من الأجزاء الداخلة فيه، وهو أيضا محال؛ لأن المؤثر في المجموع مؤثر في كل فرد من أفراد ذلك المجموع، فيكون مؤثرا في نفسه، أو أمرا خارجا عن ذلك المجموع، ومعلوم أن الخارج عن كل الممكنات لا يكون ممكنا، فيكون واجبا، وحينئذ يلزم انتهاء جميع الممكنات إلىٰ موجود واجب لذاته، وهو المعنيُّ بالقديم.

[فصل في أنه تعالى ليس بعرض]

صانع العالم ليس بعرض؛ لأنه يستحيل بقاؤه؛ لأنه إن كان باقيا.. فإما أن يكون البقاء:

---

(١) في ب: ممكن.

قائما به، وهو محال؛ لأن العرض لا يقـوم بالعرض، والبقاء عرض؛ لأنه عبارة عن معنىٰ زائد علىٰ الذات، والبقاء كذلك - بدليل صحة قول القائل: وجد ولـم يبق، ولم يصح: وجد ولم يوجد - بخلاف اتصاف السـواد باللونية؛ لأنها ليست بزائدة علىٰ ذاته.

أو بغيره؛ فيكون الباقي ذلك الغير، لا العرض.

وما يستحيل بقاؤه لا يكون قديما؛ لأن القديم واجب الوجود لذاته، فيكون مستحيلَ العدم.

[فصل في أنه تعالى ليس بجوهر]

وليـس بجوهر - خلافا للنصارىٰ؛ لأنه عبارة عن الأصل، وسـمي الجزء الذي لا يتجزأ جوهرا؛ لأنه أصل المركبات، والله[1] سبحانه وتعالىٰ ليس بأصل للمركبات، فلم يكن جوهرا.

ولأن الجوهر هو المتحيز الذي لا ينقسم، فلا يخلو عن الحركة والسكون، فيكون حادثا؛ لما مرَّ، وقد بينا أن الصانع قديم.

[فصل في أنه تعالى ليس بجسم]

وليس بجسـم؛ لأنه اسم للمتركب، فمن أطلقه وعنىٰ به المتركب كاليهود والروافض والحنابلة فهو مخطئ في الاسـم والمعنىٰ؛ لأن كل جزء إما أن يكون موصوفا بصفات الكمال، فيكون كل جزء إلها، فيفسد القول به كما فسد بالإلهين، أو غير موصوف بها بل بأضدادها من سمات الحدَث، وهو محال.

(١) في أ: وهو.

ومــن أطلقه وعنى به القائم بالذات لا المتركــب - كالكرامية فهو مخطئ أيضا؛ لأنا ننتهي في أسماء الله تعالى إلى ما أنهانا إليه الشرع.

[فصل في انه تعالى ليس في جهة]

وليس في جهة ولا بذي صــورة؛ لاختلاف الصور والجهات؛ والاجتماعُ مستحيل، وليس البعض أولى من البعض؛ لاستواء الكل في إفادة المدح والنقص، وعدم دلالة المحدَثات عليه، فتخصيص البعض لا يكون إلا بمخصص، وذا من أمارات الحدَث - بخــلاف العلم والقدرة والحيــاة والإرادة؛ لأنها من صفات المــدح، وأضدادها نقائص، والمحدَثات تدل عليهــا دون أضدادها، فتثبت هي دون أضدادها.

وكــذا لا يتصف باللون والطعــم والرائحة والكيفيــة والمائية والتبعيض والتناهي ومشابهة المحدَثات.

[فصل في أنه تعالى ليس بمتمكن في مكان]

وليس بمتمكن في مكان، وعند المشــبهة والكرامية متمكن على العرش؛ لأن التعري عن المــكان ثابت في الأزل؛ لعدم قِدم المكان، فلو تمكن بعد خلق المــكان.. لتغير، ولحدثت فيه مماســة، والتغير وقبول الحــوادث من أمارات الحدث.

والنص وهو قوله تعالــى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾. [طه:٥]. محتمل؛ إذ الاستواء يذكر للتمام والاستيلاء والاستقرار، فلا يكون حجة مع الاحتمال - مع أن الترجيح للاستيلاء؛ لأنه تعالى تمدح به، والاستواء للمدح فيما بيننا يفهم منه الاستيلاء - كقوله:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق

ولأن الدليل العقلي والنقلي يوافقه.

وفي تمسك المجسمة بظواهر النصوص والأخبار:

مذهب السلف: أن نصدقها، ونفوض تأويلها إلى الله تعالى - مع التنزيه عن التشبيه.

والخَلَف: أن نؤولها بما يليق به[1] تعالى، ولا نقطع بأنه مراد الله تعالى.

والأول أسلم، والثاني أحكم.

[فصل في صفات الكمال]

صانع العالم حي عالم قادر سميع بصير مريد - إلى غير ذلك من صفات الكمال. وقالت الفلاسفة: ما يجوز إطلاقه على الخلق لا يطلق على الحق حقيقة؛ لانتفاء المماثلة بينه تعالى وبين الخلق، وهي تثبت[2] بالاشتراك في مجرد التسمية، وهو باطل؛ لأنها لو ثبتت به.. لتماثلت المتضادات.

وله حياة وعلم وقدرة وسمع وبصر وإرادة - خلافا للمعتزلة؛ لأن المماثلة تثبت عندهم بالاشتراك في أخص الأوصاف، فالعلم يماثل العلم؛ لكونه علما لا لكونه عرضا وحادثا، فلو وُصف بالعلم.. لثبت التماثل.

وهو فاسد؛ فالقدرة على حملِ مَنٍّ تساوي القدرةَ التي يَحمل بها غيرُه مئةَ مَنٍّ في أخص أوصافها، ولا تماثلها.

---

(١) في ب: بذات الله.

(٢) في ب: تثبت عندهم.

وعندنا هي تثبت بالاشتراك في جميع الأوصاف حتى لو اختلفا في وصف.. لا تثبت المماثلة؛ لأن المثلين ما يسد أحدهما مسد الآخر.

ثم عِلمُنا(١) محدَث جائز الوجود، وعلمُه تعالى أزلي واجب الوجود، فلا يتماثلان، كيف؟ وقد قال الله تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾.

ولأن الأفعال المحكَمة كما دلت على الصانع دلت على هذه الصفات؛ لأن من توقع نسج ديباج منقش أو بناء قصر عال ممن ليس له حياة وعلم وقدرة - تسارع العقلاء إلى تسفيهه.

ويجوز أن يكون لله تعالى صفات وأسماء لا نعرفها تفصيلا - خلافا للمعتزلة.

ولا يقال: صفاته تحلُّ ذاتَه، أو ذاتُه محلُّ صفاته، أو صفاتُه معه أو فيه أو مجاورة له.

ويقال: صفاته(٢) قائمة بذاته.

وصفاته لا هو ولا غيره، وكذلك كل صفة مع صفة أخرى لا هي ولا غيرها.

[فصل في صفة الكلام]

صانع العالم متكلم بكلام واحد أزلي قائم بذاته، ليس من جنس الحروف والأصوات، غير متجزئ، منافٍ للسكوت، وهو به آمر ناه مخبر، ولا يبعد؛ لأن مرجع الجميع إلى الإخبار.

وهذه العبارات مخلوقة؛ لأنها أصوات، وهي أعراض، وسميتْ كلامَ الله

(١) في أ: عملنا.
(٢) (صفاته) ساقطة من أ.

تعالى؛ لدلالتها عليـــه، وتَأَدِّيه بها، فإن عُبِّر عنه بالعربية.. فهو قرآن، وإن عبر عنه بالعبرية.. فهو توراة، وإن عبر عنه بالسـريانية.. فهو إنجيـل[١]، فإذاً اختلفت[٢] العبارات لا الكلام - كما نسـمي الله تعالى بعبارات مختلفة مع أن ذاته سبحانه واحد.

وقالـت المعتزلة: كلام الله تعالى مخلوق غير قائـم بذاته، وقبل خلقه ما كان متكلما، وإنما صار متكلما بإحداث الحروف في اللوح المحفوظ.

لنا قوله ﷺ: (القرآن كلام الله غير مخلوق).

ولأن التعـري عن الكلام لو ثبت في الأزل ثم اتصـف به.. لتغير عما هو عليه، وهو من أمارات الحدَث.

ولأنه إن كان حادثا..:

فإما أن حدث في ذاته تعالى - كما زعمت الكرامية، فيصير محلا للحوادث، فيمتنع خلوه عنها؛ لأنه قبل هذا الحادث متصف بالتعري عنه، وبعد اتصافه بهذا الحادث زال التعري عنه[٣].. فهو لا يخلو عن التعري عنه، وعنه، والتعري حادث بدلالـة عدمه، والكلام حادث أيضا عندهم، ومـا يمتنع خلوه عنها فهو حادث، فينتج أن ما يقبل الحـادث فهو حادث[٤]، والصانع يمتنـع حدوثه فيمتنع قبوله الحوادث، والأجسام تقبل الحوادث، فتكون حادثة.

---

(١) (وإن عبر عنه بالسريانية.. فهو إنجيل) ساقطة من أ.

(٢) في ب: واختلفت.

(٣) (وبعد اتصافه بهذا الحادث زال التعري عنه) ما بين القوسين ساقطة من أ.

(٤) (فينتج أن ما يقبل الحادث فهو حادث) ما بين القوسين ساقطة من ب.

وإمـا أن حدث لا في محل، وهو محال؛ لأن الكلام الحادث عرض، وهو لا في محل محال، ولأنه حينئذ لا يكون اتصاف ذاته به أولى من غيره.

وإمـا أن حدث في محلٍّ آخر، فيكون المتكلم ذلك المحلَّ لا خالقه؛ إذ لو اتصف به مع أنه لم يقم به؛ لأنه خالقه.. لاتصف بالســواد مثلى خلقه في محل مع أنه لم يقم به؛ لأنه خالقه، وهو محال.

والدليل[1] على أن الكلام في الشاهد هو المعنى القائم بالذات قول الشاعر:

إن الـكلام لفـي الفـؤاد وإنمـا جعـل اللســان على الفـؤاد دليـلا

وصرح النص بكلام النفس: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨].

وقالــت الحنابلة: حروف القرآن غير مخلوقة، وهــو باطل؛ لأنها تتوالى، ويقع بعضها مسبوقا ببعض، وكل مسبوق حادث.

وقــال الثلجي: أقــول بالمتفَق، وهو أنــه كلام الله تعالــى، وأتوقف في المختلَف، فلا أقول: مخلوق أو قديم.

وهو باطل؛ لأن التوقف يوجب الشك، وهو فيما يفترض اعتقاده كالإنكار.

فإن قيل لو كان قديما.. لكان آمرا ناهيا في الأزل، وهو سفهٌ.. قلنا: نعم، لو كان الأمر ليجب وقت الأمر، فأما الأمر ليجب وقت وجوده.. فحكمةٌ.

فــإن قيل: أخبر الله تعالى عــن أمور ماضية، وهذا إنمـا يصح أنْ لو كان المخبَر عنه ســابقا على الخبر، فلــو كان هذا الخبَر موجودا فــي الأزل.. لكان الأزلي مســبوقا بغيره، وهو محال، ولو لم يكن المخبَر عنه ســابقا على الخبر..

(١) في أ: فالدليل.

يكون كذبا.. قلنا: إخباره تعالى لا يتعلق بالزمان، والمخبَر عنه متعلق به، فالتغير عليه لا على الإخبار - كما في علمه تعالى.

ثم عند الأشعري كلامه مسموع، وقال الشيخ الإمام أبو منصور ﵀: غير مسموع؛ لاستحالة سماع ما ليس بصوت، وعنده سمع موسى عليه السلام صوتا دالا على كلام الله تعالى، وخُصَّ به؛ لأنه سمع[١] بغير واسطة الكتاب والملك.

[فصل في صفة التكوين]

التكوين غير المكوَّن، وهو صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى - كجميع صفاته، وهو تكوينٌ للعالم ولكل جزء منه لوقت وجوده - كما أن إرادته أزلية تتعلق بها المرادات لوقت وجودها، وكذا قدرته أزلية مع مقدوراتها[٢].

وقال الأشعري: صفات الذات قديمة[٣] قائمة بذاته، وصفات الفعل حادثة غير قائمة بذاته - كالتكوين والإحياء.

وقالت المعتزلة: صفةٌ ما[٤] لا تقوم بذاته.

فعند الأشعري والمعتزلة التكوين والمكوَّن واحد، وهو محال - كاتحاد[٥] الضرب والمضروب.

وحدوثه - كما قالوا - محال؛ لأنه إن حدث[٦] بالتكوين يعود السؤال

(١) (سمع) ساقطة من أ.

(٢) ليس المقصود أن المقدورات أزلية مع القدرة، بل تتعلق بها المقدورات لوقت وجودها على الترتيب والتوالي.

(٣) (قديمة) ساقطة من أ.

(٤) إبهامية.

(٥) في ب: كالضرب.

(٦) التكوين.

إلىٰ أن يتسلسل أو ينتهي إلىٰ تكوين قديم، وهو الذي ندعيه، أو لا بتكوين، وفيه تعطيل الصانع، وما ذكرنا في إبطال حدوث[1] الكلام يتأتىٰ هنا.

ولا يقال: إن قدم التكوين يقتضي قِدمَ المكوَّن؛ إذ التكوين ولا مكوَّن كالضرب ولا مضروب؛ لأن ما تعلق تكوُّنه بالتكوين حادث ضرورة؛ إذ المحدَث ما يتعلق حدوثه بغيره، والقديم ما لا يتعلق وجوده بغيره - علىٰ أن التكوين في الأزل لم يكن ليكون العالم به في الأزل، بل ليكون وقتَ وجوده، وتكوينُه باقٍ أبدا، فيتعلق وجود كل موجود بتكوينه الأزلي الأبدي - بخلاف الضرب؛ لأنه عرض، فلا يتصور بقاؤه إلىٰ وقت وجود[2] المضروب.

ثم نقول لهم: هل تعلق وجود العالم بذاته أو بصفة من صفاته أم لا؟ فإن قالوا: لا.. عطلوه، وإن قالوا: نعم.. قلنا[3]: فما تعلق به أزلي أم حادث؟ فإن قالوا: حادث.. فهو من العالم، وكان تعلق حدوث العالم ببعض منه لا به[4] تعالىٰ، وفيه تعطيله، وإن قالوا: أزلي.. قلنا: هل اقتضىٰ ذلك أزليةَ العالم أم لا؟ فإن قالوا: نعم.. فقد كفروا، وإن قالوا: لا.. بطلت شبهتهم - علىٰ أن عند[5] الأشعري تعلق وجود العالم بخطاب (كن) فكان تكوينا، وهو أزلي، فيكون مناقضا.

[فصل في صفة الإرادة]

صانع العالم أوجده باختياره؛ إذ من لا اختيار له فهو مضطر مجبور، فيكون عاجزا، ولا اختيار بدون الإرادة.

---

(١) في ب: حدوث إبطال يتأتىٰ هنا.

(٢) في أ: وجوب.

(٣) (قلنا) ساقطة من ب.

(٤) في ب: لأنه.

(٥) في ب: عندي.

وهي صفة توجب تخصيص المفعولات بوجه دون وجه، ووقت دون وقت؛ إذ لولاها.. لَمَا كان وقتٌ أولىٰ من وقت، ولا كمية ولا كيفية أولىٰ مما سواهما؛ إذ القدرة تأثيرها في الإيجاد، وذا لا يختلف باختلاف الأوقات.

والدليل عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٧]. وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة:١]. فيبطل به قول الكعبي والفلاسفة في إنكار الإرادة.

وهي والمشيئة واحدة عندنا - خلافا للكرامية؛ فعندهم المشيئة صفة واحدة[١] أزلية، وإرادته حادثة في ذاته متعددة علىٰ عدد مراداته.

وعندنا هو مريد لجميع مراداته[٢] بإرادة واحدة قديمة قائمة بذاته تعالىٰ.

وقولُ بعض المعتزلة: مريد بإرادة حادثة لا في محل، وقول الكرامية: بإرادة حادثة في ذاته - يبطل بما[٣] ذكرنا في مسألة الكلام.

[فصل في أن صانع العالم حكيم]

صانع العالم حكيم؛ لأن الحكمة إن كانت العلمَ.. فهو عالِم في لم[٤] يزل ولا يزال للكليات والجزئيات، وإن كانت الإحكامَ للمفعولات.. فهو موصوف بها في الأزل؛ إذ التكوين أزلي.

وعند الأشعري إن أريد بها العلم.. فهي أزلية، وإن أريد بها الفعل[٥].. فلا؛ إذ التكوين حادث عنده.

(١) (واحدة) ساقطة من ب.

(٢) (وعندنا هو مريد لجميع مراداته) ما بين القوسين ساقطة من ب.

(٣) في ب: ما.

(٤) في أ و ب: في لم يزل، ولعل الصواب: في الأزل وفيما لا يزال.

(٥) في ب: التكوين.

[فصل في إثبات رؤية الله تعالى]

رؤية الله تعالىٰ بالأبصار للمؤمنين في الآخرة بعد دخولهم الجنة جائزة عقلا واجبة سمعا، فيُرىٰ لا في مكان ولا في جهة ولا اتصال شعاع ولا ثبوت مسافة بين الرائي وبينه تعالىٰ، وغير ذلك من أمارات الحدَث.

وزعمت المعتزلة والزيدية من الروافض والفلاسفة والخوارج: أن في العقل دلالة استحالة رؤيته؛ لأنه لابد لها من مقابلة بين الرائي والمرئي وثبوت مسافة مقدرة بينهما بحيث لا تكون بُعدا بعيدا ولا قربا قريبا، واتصال شعاع عين الرائي بالمرئي، وكل ذلك مستحيل.

واعترفتْ عامة المعتزلة أنه يَرىٰ ذاتَه، وأنكرت طائفة منهم أن يَرىٰ ويُرىٰ.

ولنا أن موسىٰ عليه السلام سأل ربه الرؤية، ولا يُظن به أنه سأل ما هو محال عنده، فكان سؤاله دليلا أنه اعتقده جائز الرؤية، فمن استحال رؤيته.. فقد نسب موسىٰ عليه السلام إلىٰ الجهل به تعالىٰ، وهو كفرٌ، ولأنه تعالىٰ ما عاتبه وما آيأسه، بل عَلَّق بشرط متصوَّر، وهو استقرار الجبل، ولا يُعَلَّق بالممكن إلا ما هو ممكن الثبوت.

وقوله تعالىٰ: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾. [الأعراف:١٤٣] يقتضي نفيَ الوجود لا الجوازِ؛ إذ لو كان ممتنع الرؤية.. لكان الجواب لستُ بمرئي، أو لا تصح رؤيتي، ألا يرىٰ أن من كان في كُمِّه حجر فظنه إنسانٌ طعاما، وقال له: أعطنيه لآكله.. كان الجواب الصحيح أن يقول: إنه لا يؤكل، أمَّا إذا كان طعاما.. صح أن يقول المجيب: إنك لن تأكله – علىٰ أنه يجوز علىٰ الأنبياء الرَّيب في أمر يتعلق بالغيب، فيحمل علىٰ أن ما اعتقده جائز، ولكنه ظن أن ما اعتقد جوازَه ناجزٌ، فيرجع النفي في الجواب

إلى السؤال، وقد سـألها في الدنيا، فينصرف النفي إليها؛ إذ الجواب يكون على قضية الخطاب.

ولأنه تعالى أخبر عـن التجلي للجبل، وهو عبارة عن خلق الحياة والرؤية فيه حتى يرى ربَّه سبحانه وتعالى.

وقال الله تعالـى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾. [القيامة:٢٢-٢٣] والنظر المضـاف إلى الوجه المقيد بكلمة (إلى) لن يكـون إلا نظر العين، وحملُ النظر على الانتظار المنغِّص للنعم في دار القرار سمج.

ولا تعلق لهم بقولـه تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾. [الأنعام:١٠٣]؛ لأنها صيغة جمع، وهي تفيد العموم، فسلبه يفيد سلبَ العموم لا عموم السلب.

ولأن المنفي هو[١] الإدراك دون الرؤيـة، والإدراك الوقوف على جوانب المرئي وحدوده، وما يسـتحيل عليه الحدود والجهات يسـتحيل عليه الإدراك، فـكان الإدراك من الرؤية[٢] نازلا منزلة الإحاطة مـن العلم، ونفيُ الإحاطة التي تقتضـي الوقوف على الجوانب لا يقتضي نفي العلم به، فكذا هذا - على أن نفي إدراك ما يستحيل رؤيته لا تمدُّح فيه؛ إذ كل ما لا يُرى لا يُدرك، وإنما التمدُّح بنفي الإدراك مع الرؤية؛ إذ انتفاؤه مع ثبوتها دليل ارتفاع نقيصة[٣] التناهي والحدود.

ولو[٤] أمعنوا النظر في الآية وعرفوا مواقع الحجاج.. لاغتنموا التفصي عن عهدة الآية.

---

(١) (هو) ساقطة من ب.

(٢) (من الرؤية) ساقطة من ب.

(٣) في ب: نقيضه.

(٤) (ولو) ساقطة من ب.

وما قالوا من اشتراط المقابلة وغيرها يَبطل برؤية الله تعالى إيانا، والعللُ والشرائط لا تتبدل بالشاهد والغائب، وقد تبدلت، فعُلم أنها من أوصاف الوجود دون القرائن اللازمة للرؤية[1]، فلا يشترط تعديها، وهذا؛ لأن الرؤية تَحققُ الشيء بالبصر كما هو، فإن كان في الجهة.. يُرى فيها، وإن كان لا فيها.. يرى لا فيها - كالعلم؛ فإن كل شيء يُعلم كما هو.

وبهذا تبين أن العلة المطلقة للرؤية الوجود؛ لأنها تتعلق بالجسم والجوهر والعرض، والحكمُ المشترك يقتضي علةً مشتركة، والمشتركُ إما الوجود أو الحدوث، وهو ساقط؛ لأنه عبارة عن وجودٍ لاحق وعدمٍ سابق، والعدمُ لا يصلح أن يكون علة ولا شطرَ العلة، فلم يبق إلا الوجود.

وما لا يُرى من الموجودات فلعدم إجراء[2] الله تعالى العادة في رؤيتنا لها، لا[3] للاستحالة، والوجودُ[4] علة مجوِّزة لا موجِبة[5]، والوجود يتعدى من الشاهد[6] إلى الغائب، فيكون جائز الرؤية.

والمختار ما قاله الشيخ الإمام أبو منصور ﷺ: أن نتمسك بالدلائل السمعية[7]، ونتمسك بالدليل العقلي في دفع شبههم.

---

(١) (للرؤية) ساقطة من ب.

(٢) في ب: إجزاء.

(٣) (لا) ساقطة من ب.

(٤) في ب: الموجود، وكذلك في الموضع الذي بعدها.

(٥) في ب: موجبة.

(٦) في أ: بالشاهد.

(٧) في ب: السبعة.

وقولهم: لو كان مرئيا.. لكان شبيها بالمرئيات - باطل؛ لأن الرؤية تتعلق بالمتضادات، ولا مشابهة بينها[١].

[فصل في رؤية الله في المنام]

وذهبت طائفة من مثبتي الرؤية باستحالة رؤية الله تعالى في المنام، وجوَّزها بعض أصحابنا؛ تمسكا بالمحكي عن السلف.

والمعدوم ليس بمرئي كما أنه ليس بشيء.

وقالت المقنعية: العالَم مرئي الله قبل وجوده.

واتفقوا أن المعدوم الذي يستحيل وجودُه لا يتعلق برؤية الله تعالى.

[فصل في إثبات الرسالة]

إرسال الرسل مبشرين ومنذرين، مبينين للناس ما يحتاجون إليه من مصالح داريهم، مفيدين لهم ما يَبْلُغون به الدرجة العالية - في حيز الإمكان، بل في حيز الوجوب؛ لأنهم مجبولون على النقيصة، مستعدون للزيادة وبلوغ درجة الكمال، وهو موصوف بالرأفة على عباده، فلا يمتنع منه إمدادهم بما يوجب زوالها - كمن أمر أعمى بسلوك الطريق الجادة الموصلة إلى البغية، ونهاه أن يحيد عنه يمنة ويسرة؛ لئلا يقع في المهاوي - مع أن العالَم ملكه، وللمالك أن يتصرف في مملوكه كيف شاء من الإطلاق والحظر[٢]، ويُعْلِمه بإرسال رسول من جنسه أو من خلاف جنسه.

وقالت السمنية والبراهمة[٣] والمبيحية: إنه محال؛ لأن الرسول لو أتى بما

(١) في ب: بينهما.
(٢) في ب: الخطر.
(٣) (البراهمة) ساقطة من ب.

اقتضاه العقــل.. فيه عنه مندوحة، ولو أتىٰ بما يأبــاه العقل.. فهو مردود[١]؛ لأن العقل حجة الله تعالىٰ إجماعا، ولا تتناقض حججه، فما يحيله يكون باطلا.

قلنا: يأتي بما قصُر العقل عن معرفته؛ لأن الرســالة ســفارة العبد بين الله تعالىٰ وبين ذوىٰ الألباب من خليقته؛ ليزيح بها عللهم فيما قصرت عنه عقولهم، وهذا؛ لأن العقل إن وقف علىٰ الواجب والممتنع.. فلا يقف علىٰ الممكن.

ثم إذا ادعىٰ واحد الرســالة في زمان جوازها.. لا يجب قبول قوله[٢] بدون المعجزة.

وهي ظهور أمر إلهي خارق للعــادة في دار التكليف لإظهار صدق مدعي النبوة مع نكول مَن يتحدىٰ به عن معارضته بمثله.

ووجــه دلالتها: أنه لما ادعىٰ الرســالة، وقال: آية صــدقِ دعواي: أن الله تعالىٰ أرســلني - أن يفعل كذا، ففعل الله تعالىٰ ذلــك.. كان منه تصديقا له في دعواه الرسالةَ - كقوله له عقيب دعواه: صدقت.

نظيره أن[٣] الملِك العظيم إذا أذِن للناس بالولوج عليه، فلما احتفُّوا به[٤].. قام واحد منهم، وقال: يأيها الملأ إني رســول هذا الملِــك إليكم. ثم قال: يأيها الملِك إن كنتُ صادقا في كلامــي.. فخالف عادتك، وقم واقعد ثلاثا. فإذا فعل الملك ذلك عند ســماع هذا الكلام.. كان منــه تصديقا لدعواه نازلا منزلة قوله: صدقتَ.

(١) (ولو أتىٰ بما يأباه العقل.. فهو مردود) ما بين القوسين ساقطة من ب.

(٢) في ب: لا يجب قبوله.

(٣) في أ: كما أن الملك، وفي ب: ونظيره.

(٤) في أ: فما اختلفوا به.

[فصل في إثبات رسالة محمد ﷺ]

ثـم إن نبينا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشـم بن عبد مناف رسـولُ الله ﷺ؛ لأنه ادعى النبوة، وظهرت[1] المعجزات على يديه - كانشقاق القمر، وانجذاب الشـجر، وتسـليم الحجر عليه، ونبع الماء من بين أصابعه[2]، وحنين الخشب، وشكاية الناقة، وشهادة الشاة المصلية، وشرب الكثير من البشر القليلَ من الماء.

وأظهرُهـا القرآن؛ فهو من أعجب الآيات وأبين الدلالات؛ إذ هو آية عقلية باقية دون كل معجزة، بايَنَ نظمُه العجيب وجوهَ النظم، وتحدى به جميعَ الأنام، وقرعهـم بالإفحـام، فلم يتصد للإتيان بمـا يوازيه أو يدانيـه واحد من مصاقع الخطباء، ولم ينهض بمقدار أقصر سـورة منه ناهضٌ من فحول الشـعراء - مع أنهم أكثر مِن حصى البطحاء ورمال الدهناء، فدل عجزهم أنه كان معجزة من الله تعالى لتصديق نبيه ﷺ.

ولا يُظـن بهم[3] -وهم أكثر خليقة الله تعالى حقـدا وعصبية- أنهم امتنعوا عن المعارضة مع القدرة - وقد خاطروا مهجهم، وبذلوا أموالهم، وتحملوا المشاق الشديدة، والمتاعب الصعبة من جر العساكر، وتجريد البواتر، وحمل الرماح الخواطر، والخوض في المهالك، وتقحم غمرات المعارك؛ لإطفاء نوره - وقد تحدى به أوّلًا،

(١) في أ: طهرت.

(٢) في ب: يديه.

(٣) (بهم) ساقطة من ب.

وأظهر السيف آخرا[١]، فلم يعارضوا إلا السيفَ وحده، ولو عارضوه في أقصر سورة.. لظهرت نصرتهم، وكفيت مؤنة قتالهم.

وإذا ثبتت نبوة رسولنا ﷺ.. ثبتت نبوة سائر الأنبياء عليهم السلام بإخباره؛ لأنه صادق في كل ما يقول.

وثبت أنه رسول الله إلىٰ كافة الناس لا إلىٰ العرب خاصة كما زعم بعض النصارىٰ؛ لأنه تعالىٰ قال: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ:٢٨].

ثم لابد أن يكون:

ذكرا؛ لأن الأنوثة تنافي الاشتهار والدعوة.

وأعقلَ أهل زمانه، وأحسنهم خلقا، ومعصوما في أفعاله وأقواله عما يشينه.

والعصمةُ عن الكفر ثابتة قبل الوحي وبعده.

وعن المعاصي بعد الوحي، وقبله كذلك عند المعتزلة، وعندنا يجوز نادرا.

وأول الأنبياء آدم عليه السلام، وآخرهم محمد ﷺ، وهو أفضلهم؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران:١١٠]. فلما كانت أمته خير الأمم[٢].. كان هو خير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

ولا نُعيِّن عددا؛ لئلا نُدخل فيهم من ليس منهم، أو نُخرج منهم من هو منهم.

(١) (آخرا) ساقطة من ب.

(٢) في ب: الأمة.

والمعراج في اليقظة بشخصه حق، أما من مكة إلىٰ بيت المقدس.. فبالنص، وإلىٰ السماء[1] وإلىٰ حيث شاء الله تعالىٰ فبالأخبار.

ولو جاز استبعاد صعود البشر.. لجاز استبعاد نزول الملك، وهو يؤدي إلىٰ إنكار النبوة.

[فصل في كرامة الأولياء]

كرامة الأولياء جائزة - خلافا للمعتزلة؛ للمشهور من الأخبار، والمستفيض من حكايات الأخيار - كقصة صاحب سليمان عليه السلام، وعمر وسارية، وخالد رضي الله عنهم.

ولا يقال: لو جاز ذا.. لانسد طريق الوصول إلىٰ معرفة النبي؛ لأن المعجزة تقارن دعوىٰ النبوة، ولو ادعاها الولي.. لكفر من ساعته.

ويجوز أن يعلم الولي أنه ولي، ويجوز أن لا يعلم - بخلاف النبي.

ويجوز إظهار الكرامة من الولي للمسترشد[2]؛ ترغيبا له عليها، وعونا له علىٰ تحمل أعباء المجاهدة في العبادات، لا إعجابا وفخرا.

والناقض للعادة أربعة: معجزة للنبي، وكرامة للولي، ومعونة للعوام، واستدراج للمتأله.

والسحر والعين حق عندنا - خلافا للمعتزلة.

---

(١) (وإلىٰ السماء) ساقطة من ب.

(٢) في ب: المسترشد.

[فصل في الاستطاعة]

الاستطاعة مقارِنة للفعل؛ لأنها لو تقدمت.. لاستحال وجودها عنده؛ لأنها عرض لا يبقى.

وقالت المعتزلة والكرامية: سابقة؛ لئلا يلزم تكليف العاجز.

قلنا: صحة التكليف تعتمد سلامة الأسباب والآلات؛ إذ العادة جرت أنه لو قصد الفعل عند سلامة الآلات والأسباب.. لحصلت له القدرة - على أن القدرة تصلح للضدين عند أبي حنيفة رضي الله عنه، فكان المباشِر لضد المأمور به شاغلا للقدرة الصالحة لتحصيل المأمور به - بغيره[1]، فكان تكليفَ قادر.

[فصل في أفعال العباد]

أفعال العباد وجميع الحيوانات مخلوقةُ الله تعالى، لا خالق لها سواه، وهو مذهب الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عنهم أجمعين.

وقالت المعتزلة: هم موجِدون لأفعالهم الاختيارية.

وقالت الجبرية: لا اختيار ولا فعل للعبد أصلا، ولا قدرة لهم على أفعالهم - كحركات المرتعش والعروق النابضة.

وتفرعَ المذهبان عن أصلٍ - وهو أن دخول مقدور تحت قدرتين محال اعتبارا بالشاهد.

(١) في أ و ب: لغيره، ولعل الصواب ما أثبته.

فقالت الجبرية: لا قدرة للعبد على الاختراع؛ لِما يجيء، فيكون مخترعها الله تعالى ضرورة.

وقالت المعتزلة: قدرة العبد على الأفعال ثابتة ضرورةَ الأمر بها، والأمر للعاجز محال، فانتفت قدرة الباري عنها ضرورة[1].

ولنا قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾. [الزمر:٦٢] و: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾. [الصافات:٩٦] أي: وعملكم، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾. [النحل:١٧] أثنى على نفسه سبحانه بالخلق، ولو شاركه فيه غيرُه.. لانتفت فائدةُ التمدح، ولأن عِلْم الخالق بالمخلوق شرطُ قدرةِ التخليق، قال الله تعالى: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾. [الملك:١٤] ولا علم لنا بكيفية الاختراع.

ودخول مقدور تحت قدرتين إحداهما قدرة الاختراع والأخرى قدرة الاكتساب جائز بخلاف الشاهد.

وثبت بهذا:

أن المتولدات بخلق الله تعالى كالألم في المضروب والانكسار في الزجاج.

وعند المعتزلة بخلق العبد.

وأن المقتول ميت بأجله؛ لأن القتل فعلٌ يخلق الله تعالى عقيبه في الحيوان الموتَ.

وعندهم مقطوع عليه أجله.

---

(١) (ضرورة) ساقطة من ب.

وأنه مريد لجميع الكائنات عينا أو عرضا طاعة أو معصية؛ لأنه خالقها بالاختيار، فيكون مريدا لها ضرورة - إلا أن الطاعة بمشيئته وإرادته ورضاه ومحبته وأمره وقضائه وقدره، والمعصيةُ بقضائه وقدره وإرادته ومشيئته دون أمره ومحبته ورضاه.

وعند الأشعري المحبة والرضا يعمان كل موجود كالإرادة.

وعند المعتزلة هو مريد للخير والطاعة دون المعصية، واختلفوا في المباحات؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ﴾. [غافر:٣١].

ونتمسك بما روي عن النبي ﷺ وجميع الأمة: (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن). وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ﴾. [الأنعام:١٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡ﴾. [هود:٣٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْ﴾. [الأنعام:١٠٧] وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾. [الأنعام:٣٥] وغير ذلك.

وتأويل ما تلوا: أن الله لا يريد أن يظلم أحدا؛ لأن أهل اللغة قالوا: إذا قال الرجل: لا أريد ظلما لك. معناه: لا أريد أن أظلمك.

فالحاصل أن الإرادة تلازم الأمر عندهم.

وعندنا تلازم الفعل، فلا تتعلق الإرادة بالمعدوم.

وتثبت به مسألة الهدى والإضلال؛ لأن الهدى من الله تعالى خلق الاهتداء في العبد، والإضلال خلق الضلالة فيه.

وقالت المعتزلة: الهدىٰ من الله تعالىٰ بيان طريق الصواب، والإضلال تسمية العبد ضالا، أو حُكْمُهُ بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه.

وثبت أن الأصلح والصلاح ليس بواجب علىٰ الله تعالىٰ؛ لأنه خَلَق الكفر والمعاصي، وليس لهم فيه مصلحة.

وعند المعتزلة ما هو الأصلح للعبد واجب علىٰ الله تعالىٰ أن يعطيه، ولو لم يعطه مع أنه لا يتضرر به؛ والعبد ينتفع به.. لكان بخيلا.

وهذا فاسد؛ لأن الألوهية تنافي الوجوب عليه.

[فصل في حكم تكليف ما لا يطاق]

تكليف ما لا يطاق غير جائز عندنا - خلافا للأشعري؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾.

و قولُه تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾. [البقرة: ٢٨٦] استعاذةٌ عن تحميل ما لا يطاق، لا عن تكليفه، وعندنا يجوز أن يحمِّله جبلا لا يطيقه فيموت، ولا يجوز أن يكلفه تحمُّلَ جبل بحيث لو فعل.. يثاب، ولو امتنع.. يعاقب.

وقولُه تعالىٰ: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾. [البقرة: ٣١] - مع عدم علمهم بذلك - ليس بتكليف، بل هو خطاب تعجيز - كالأمر بإحياء الصور يوم القيامة.

[فصل في الرزق]

الحرام رزق، وكلٌّ يستوفي رزقه حلالا كان أو حراما، ولا يُتصور أن لا يأكل إنسان رزقَه، أو يأكل غيرُه رزقَه.

وعند المعتزلة الحرام ليس برزق، وهو بناء علىٰ أن الرزق عندنا الغذاء، فما

قُدِّر أن يكون غذاء لشخص لا يصير غذاء لغيره، وكما يتغذىٰ الإنسان بالحلال يتغذىٰ بالحرام، ولو كان عبارةً عن الملك كما قالوا.. لَمَا رُزقت الدواب؛ لعدم تصور الملْك لها، وفيه خُلْف وعد الله تعالىٰ.

[فصل في الإيمان]

الإيمان بالله تعالىٰ فرضٌ اتفاقا، لكن العقل عندنا آلة يُعرف بها حسن الأشياء وقبحها ووجوب الإيمان وشكر المنعم، والمعَرِّفُ والموجِب حقيقةً هو الله تعالىٰ لكن بواسطة العقل - كما أن الرسول معرِّف للوجوب، والموجِبُ حقيقة هو الله تعالىٰ، لكن بواسطة الرسول ﷺ، حتىٰ قال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا عذر لأحد في الجهل بخالقه لِما يرىٰ من خلق السماوات والأرض، ولو لم يبعث الله رسولا.. لوجب علىٰ الخلق معرفته بعقولهم.

وقال الأشعري: لا يجب ولا يحرم بالعقل شيء، ولكن يجوز أن يُعرف به حسن بعض الأشياء وقبحها، فعنده جميع الأحكام المتعلقة بالتكليف متلقاةٌ من السمع.

[ماهية الإيمان]

والإيمان عبارة عن التصديق، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧] أي: بمصدق لنا، فمن صدَّق الرسول ﷺ فيما جاء به من عند الله تعالىٰ فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالىٰ.

والإقرار شرط إجراء الأحكام.

والأعمال ليست من الإيمان كما قال أهل الحديث؛ لأنها عُطفت علىٰ

الإيمان في غير موضع، والمعطوف غير المعطوف عليه، ولأنه شرطٌ لصحة الأعمال، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾. [طه:١١٢]. والشرط يغاير المشروط[١].

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾. [الحجرات:١٤]. وقوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾. [المجادلة:٢٢] يُبطل قول الكرامية: إنه مجرد الإقرار.

وإذا[٢] ثبت أنه تصديق العبد – وهو لا يتزايد في نفسه.. دلَّ أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنه مخلوق.

والزيادةُ الواردة[٣] في الإيمان من حيث تجددُ الأمثال كسائر الأعراض، أو زيادةُ ثمرته وإشراق نوره.

ثم من قام به التصديق فهو مؤمن حقا، ولا يصح أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى – كما لا يجوز أن يقول: أنا حي إن شاء الله.

وإن كفر بعد ذلك.. لا يتبين أنه لم يكن مؤمنا كإبليس، فالسعيد قد يشقى، والشقي قد يسعد.

وعند الأشعري العبرة للختم.

---

(١) في ب: الشروط.

(٢) (إذا) ساقطة من ب.

(٣) في أ: والواردة.

وإيمـــان المقلد صحيــح؛ لوجــود التصديــق - وإن كان عاصيا بترك الاستدلال - خلافا للمعتزلة.

والإيمان والإسلام واحد - خلافا لأصحاب الظواهر؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ الآية [الحجرات: ١٤].

لكن الإسلام يكون على وجهين، شرعي وهو بمعنى الإيمان، ولغوي وهو بمعنى استسلم وانقاد ودخل في السِّلم، وهو الذي أثبته لهؤلاء الأعراب مع نفي الإيمان عنهم.

ومقترف الكبيرة لا يخرج من الإيمان؛ لبقاء التصديق.

والعاصي إذا مات بغير توبة.. فهو في مشـيئة الله تعالى، إن شاء.. عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء.. عذبه بقدر[1] ذنبه صغيرة أو كبيرة، ثم عاقبةُ أمره الجنة، ولا يخلد في النار.

ولا يُلعن صاحب الكبيرة.

ومن تاب عــن كبيرة صحت توبته - مع الإصرار علــى كبيرة أخرى، ولا يعاقب بها.

ومن تاب عن الكبائر لا يســتغني عن توبة الصغائر، ويجوز أن يعاقب بها عند أهل السنة.

وعند الخوارج من عصى صغيرة أو كبيرة فهو كافر يخلد في النار.

(١) في أ: وبقدر.

وعند المعتزلة إن كانت كبيرة.. يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر، وإن كانت صغيرة واجتنب الكبائر.. لا يجوز التعذيب عليها، وإن ارتكب الكبائر.. لا يجوز العفو عنها[١].

وقالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب[٢] كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

والصحيح قولنا؛ لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى ﴾. [البقرة:١٧٨]. فسمّى قاتل النفس عمدا مؤمنا، وقال تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ ﴾. [الحجرات:٩]. فسمى الباغي مؤمنا.

والتخليدُ المنصوصُ للقاتل عمدا وغيرِه - محمولٌ على المستَحِلِّ.

ولا يجوز الخلف في الوعد، وكذا في الوعيد في الصحيح.

ولما جاز عندنا غفران الكبيرة بدون الشفاعة.. فَلَأَن يجوز بشفاعة الأنبياء والأخيار أولى.

وعندهم لما امتنع العفو.. فلا فائدة في الشفاعة.

ومذهبهم مردود بالنصوص والأخبار.

والعفو عن الكفر لا يجوز عقلا - خلافا للأشعري.

وتخليد المؤمنين في النار والكافرين في الجنة يجوز عقلا عندهم إلا أن السمع ورد بخلافه.

---

(١) (وإن ارتكب الكبائر لا يجوز العفو عنها) ما بين القوسين ساقطة من ب.

(٢) (ذنب) ساقطة من ب.

وعندنا لا يجوز.

ولا يوصف الله تعالى بالقدرة على الظلم والسفه والكذب؛ لأن المحال لا يدخل تحت القدرة.

وعند المعتزلة يقدر ولا يفعل.

ويجوز ذهاب السيئات بالحسنات أي أن يعفو الله تعالى عن السيئات ببركة الحسنات، ولا يجوز أن تبطل الحسنات بشؤم المعاصي إلا بالكفر.

[فصل في السمعيات]

كل ما ورد به السمع ولا يأباه العقل يجب قبوله:

كسؤال منكر ونكير، وهو لكل[١] ميت صغير أو كبير، فيسأل إذا غاب عن الآدميين، وإذا مات في الماء[٢] أو أكله السبع.. فهو مسئول.

والأصح أن الأنبياء عليهم السلام لا يسألون، ويسأل أطفال المؤمنين.

وأبو حنيفة رضي الله عنه توقف في أطفال المشركين في السؤال ودخول الجنة.

وعذابُ القبر للكفار ولبعض العصاة من المؤمنين؛ والإنعام لأهل الطاعة بإعادة الحياة في الجسد؛ وإن توقفنا في إعادة الروح - حق.

ثم قيل العذاب على الروح، وقيل على البدن، وقيل عليهما، ولكن لا نشتغل بكيفيته؛ لقوله تعالى: ﴿أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح:٢٥].

---

(١) في أ: كل.

(٢) (وإذا مات في الماء) ساقطة من ب.

وحشر الأجسـاد وإحياؤها يوم القيامة حق، وزعمت الفلاسفة أن الحشر للأرواح دون الأجساد؛ لأنه إذا قُتل إنسان واغتذىٰ به إنسان آخر.. فتلك الأجزاء إن ردت إلىٰ بدن هذا.. فقد ضاع ذلك البدن، وبالعكس.

قلنا: في الإنسـان أجزاء أصلية وفضلية، والمعتبر إعادة الأصلية، وأصلية هذا الإنسان فاضلة لغيره.

وكما يحيي العقلاء يحيي المجانين والصبيان والجن والشياطين والبهائم والطيور والحشرات.

وقراءة الكتب حق، ويعطَىٰ كتاب المؤمن بيمينه، وكتاب الكافر بشماله أو من وراء ظهره، وهي كتب كتبتها الحفظة أيام حياتهم.

والميزان حق للكفار والمسلمين، وهو عبارة عما يُعرف به مقادير الأعمال، وتوزن أعمالهم خيرا كانت أو شرا، ونتوقف في كيفيته.

والصراط حق، وهو جسـر ممـدود علىٰ متن جهنم يمـر عليه الخلائق، منهم كالبرق، ومنهم كالريح، ومنهم كالجواد المسرع، ومنهم كالماشي، ومنهم كالنملة.

وإنطاق الجوارح حق.

والحوض حق.

والجنة حق والنار حق[1].

---

(١) (والجنة حق والنار حق) ساقطة من ب.

والجنة والنار مخلوقتان اليوم - خلافا للمعتزلة.

ولا فناء لهما ولا لأهليهما أبدا - خلافا للجهمية؛ للتنصيص[1] على الإعداد والخلود.

والجِنِّيُّ الكافر يعذب بالنار اتفاقا، والمسلم يثاب بالجنة كالإنسي عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، وأبو حنيفة رحمه الله توقف في كيفية ثوابهم.

وما أخبر الله تعالى من الحور والقصور والأنهار والأشجار والأطعمة والأشربة وعذاب أهل النار من الزقوم والحميم والسلاسل والأغلال - حق - خلافا للباطنية والفلاسفة.

والعدول عن ظواهر النصوص إلى معان يدعيها أهل الباطن من غير ضرورة - إلحاد وردُّ النصوص.

واستحلال المعصية؛ واليأس من الله تعالى؛ والأمن منه؛ وتصديق الكاهن بما يخبر به من الغيب - كفر.

ولا يجوز تكفير أهل القبلة.

ولا يبلغ وليٌّ درجة الأنبياء؛ لقوله ﷺ: (والله ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين على أحد أفضل من أبي بكر). فهذا يقتضي أن أبا بكر رضي الله عنه أفضل من كل مَن ليس بنبي، ودونَ كلِّ مَن كان نبيا.

وخواص بني آدم وهم المرسلون عليهم السلام أفضل من جملة الملائكة.

---

(١) (للتنصيص) ساقطة من أ.

وعوام بني آدم من الأتقياء أفضل من عوام الملائكة، وخواص الملائكة أفضل من عوام بني آدم.

والميثاق الذي أخذه الله تعالىٰ من آدم عليه السلام وذريته - حق.

ونؤمن باللوح والقلم وجميع ما قد رُقِم.

وجفَّ القلم بما هو كائن، وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه.

ولا نرىٰ الخروج علىٰ الأئمة - وإن جاروا.

ونرىٰ المسح علىٰ الخفين في الحضر والسفر.

ونؤمن بالكرام الكاتبين.

وملكِ الموت وقَبْضِه أرواحَ العالمين.

ونرىٰ الصلاة خلف كل بر وفاجر.

وفي دعاء الأحياء للأموات وصدقتهم عنهم نفع.

وهو يجيب الدعوات ويقضي الحاجات.

وما أخبر به النبي ﷺ من خروج الدجال ودابة الأرض ويأجوج ومأجوج ونزول عيسىٰ عليه السلام وطلوع الشمس من مغربها، والكفُّ عن الصحابة ﷺ، والشهادة للعشرة المبشرة بالجنة - حق.

وكل مؤمن بعد موته مؤمن حقيقة كما في حال نومه، وكذا الرسل والأنبياء

عليهم السلام بعد وفاتهم رسلٌ وأنبياء حقيقة؛ لأن المتصف بالنبوة والإيمان هو الروح[(١)]، وهو لا يتغير بالموت.

ويجوز إطلاق اسم الشيء والموجود بالعربية والفارسية على الحق.

واسم النور والوجه واليد والعين والجَنب ونحو ذلك لا يجوز إطلاقها بالفارسية من غير تأويل.

وبعض الألفاظ يجوز إطلاقها مضافا، ولا يجوز بدون الإضافة - كقوله: رفيع الدرجات، وقاضي الحاجات، وهازم الأحزاب، وفارج الهم، وشديد العقاب.

ولا يجوز إطلاق اسم المحجوب، وبعضهم جوزوا لفظ المحتجب.

ومن الأسامي ما لا يجوز إطلاقها وضدُّها - كالساكن واليقظان والعاقل.

وكذا لا يجوز إطلاق اسم الداخل في العالم؛ والخارج منه - عليه.

ولا يجوز إطلاق اسم الغائب عليه، ويجوز أن يقال: إنه غيب عن الخلق.

[فصل في الإمامة]

لابد للمسلمين من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم، وتجهيز جيوشهم.

وقال بعض المعتزلة: نصب الإمام ليس بواجب.

---

(١) في ب: وإيمان الروح.

وينبغي أن يكون الإمام: ظاهــرا لا مختفيا ولا منتظَرا - خلافا للروافض، وأن يكون حرا، ذكرا، بالغا، عاقلا، شجاعا، قرشيا.

والتقوىٰ شــرط الكمال، فلا ينعزل الإمام بالفســق، وعند المعتزلة شرط الجواز، فينعزل به، ولا يشــترط أن يكون هاشــميا، أو معصوما، أو أفضلَ أهل زمانه، فتنعقد إمامة المفضول مع قيام الفاضل - خلافا للروافض.

ولا يجوز نصب إمامين في عصر واحد - خلافا لهم.

ومــا نص رســول الله ﷺ علىٰ إمامة أحــد بعده؛ إذ لو نص.. لاشــتهر، لكن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعيــن اجتمعت علىٰ خلافة الصديق ﷺ؛ استدلالا بأمر الصلاة، ثم علىٰ عمر ﷺ؛ لقوله ﷺ: (اقتدوا باللذين من بعدي). فلو أنكر أحد خلافتهما يكفر، ثم علىٰ ذي النورين ﷺ، ثم علىٰ المرتضىٰ ﷺ.

وعلىٰ هذا ترتيبهم في الفضيلة.

وقد قال ﷺ: (الخلافة بعدي ثلاثون سنة). وقد تمت بعلي ﷺ.

تم بحمد الله وحسن توفيقه

❖ ❖ ❖

فهرس المصادر والمراجع

على ترتيب الهجاء بدون اعتبار (ال) التعريف

اسم المصدر	الدار الناشرة
الإبانة الكبرى لابن بطة	دار الراية
الإحكام في أصول الأحكام للآمدي	دار الصميعي
الإرشاد للجويني	مكتبة الثقافة الدينية
أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير	دار الكتب العلمية
الأسرار المرفوعة لملا علي القاري	المكتب الإسلامي
أصول الدين للبغدادي	دار الكتب العلمية
الأعلام للزركلي	دار العلم للملايين
إكفار الملحدين للكشميري	المجلس العلمي
بحر الفوائد لـ الكلاباذي	دار السلام
البداية والنهاية لابن كثير	هجر للطباعة والنشر
تاج التراجم ابن قطلوبغا	دار القلم

اسم المصدر	الدار الناشرة
تاج العروس للزبيدي	مطبعة حكومة الكويت
تاريخ الإسلام للذهبي	دار الكتاب العربي
تاريخ الطبري	بيت الأفكار الدولية
تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي	المكتبة الأزهرية للتراث
تبيين كذب المفتري لابن عساكر	دار الفكر
تذكرة الحفاظ للذهبي	دار المعارف بحيدر آباد
التعريفات للجرجاني	دار الفضيلة
تفسير القرطبي	مؤسسة الرسالة
تلخيص الأدلة للصفار البخاري	مؤسسة الزيات
التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي	دار الطباعة المحمدية
التوحيد للماتريدي	دار صادر - مكتبة الإرشاد
حلية الأولياء لأبي نعيم	مكتبة الخانجي - دار الفكر
الخطط المقريزية للمقريزي	مكتبة الثقافة الدينية
الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني	دار المعارف بحيدر آباد

اسم المصدر	الدار الناشرة
الروضة البهية لأبي عذبة	دار المعارف بحيدر آباد
سنن ابن ماجه	دار إحياء الكتب العربية
سنن أبي داود	مؤسسة الريان - المكتبة المكية
سنن الترمذي	جمعية المكنز الإسلامي
السنن الكبرىٰ للبيهقي	دار المعارف بحيدر آباد
سنن النسائي الكبرىٰ	مؤسسة الرسالة
سير أعلام النبلاء للذهبي	مؤسسة الرسالة
الشامل للجويني	منشأة المعارف بالإسكندرية
شذرات الذهب لابن العماد	دار ابن كثير
شرح العقائد للتفتازاني	مكتبة البشرىٰ
صحيح ابن حبان	مؤسسة الرسالة
صحيح البخاري	بيت الأفكار الدولية
صحيح مسلم	بيت الأفكار الدولية
الطبقات الصوفية للسلمي	كتاب الشعب
غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري	دار الكتب العلمية

اسم المصدر	الدار الناشرة
فتح الباري لابن حجر العسقلاني	مكتبة الملك فهد
الفرق بين الفرق للبغدادي	مطبعة المدني
فضائح الباطنية للإمام الغزالي	الدار القومية للطباعة والنشر
فيض القدير للمناوي	دار المعرفة بيروت
قانون التأويل لأبي بكر بن العربي	دار القبلة-مؤسسة علوم القرآن
كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي	مكتبة لبنان ناشرون
كشف الظنون لحاجي خليفة	دار إحياء التراث العربي
اللآلئ المصنوعة للسيوطي	دار المعرفة بيروت
لسان الميزان لابن حجر العسقلاني	مكتب المطبوعات الإسلامية
اللؤلؤ المرصوع للطرابلسي	دار البشائر الإسلامية
المبسوط للسرخسي	دار المعرفة بيروت
مجمع الزوائد للهيثمي	دار الفكر
المسايرة للكمال بن الهمام	المطبعة المحمودية التجارية

اسم المصدر	الدار الناشرة
المستدرك للحاكم	دار الكتب العلمية
مسند أبي حنيفة	مكتبة الكوثر
مسند الإمام أحمد	مؤسسة الرسالة
المصنف لابن أبي شيبة	دار القبلة - مؤسسة علوم القرآن
معجم البلدان للحموي	دار صادر
معجم المؤلفين لـ كحالة	مؤسسة الرسالة
معرفة الصحابة لأبي نعيم	دار الوطن للنشر
المغني عن حمل الأسفار للعراقي	دار طبرية
مقدمة بذل النظر للأسمندي	مكتبة دار التراث
الملل والنحل للشهرستاني	دار المعرفة بيروت
الموسوعة الفقهية الكويتية	طباعة ذات السلاسل
الموطأ تحقيق الأعظمي	مؤسسة زايد بن سلطان
النبراس للفرهاري	آستانة
نسمات الأسحار لابن عابدين	إدارة القرآن كراتشي

اسم المصدر	الدار الناشرة
نصب الراية للزيلعي	مؤسسة الريان - المكتبة المكية
الوافي بالوفيات للصفدي	دار إحياء التراث العربي
وفيات الأعيان لابن خلكان	دار صادر

❖ ❖ ❖

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

❖❖❖